جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراهLMD

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة، تخصص: محاسبة

بعنوان:

دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية – دراسة حالة –

من إعداد الطالبة: عبد النبي فتيحة

تحت إشراف الأستاذ: أ.د شرع يوسف

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/02/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
01	بادي عبد المجيد	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
02	شرع يوسف	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
03	بوحفص رواني	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
04	قطيب عبد القادر	أستاذ محاضر	جامعة غرداية	مناقشا
05	طيبي حمزة	أستاذ	جامعة الأغواط	مناقشا
06	خلف الله بن يوسف	أستاذ	المركز الجامعي أفلو	مناقشا

الموسم الجامعي: 2023 – 2024

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراهLMD

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة، تخصص: محاسبة

بعنوان:

دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية – دراسة حالة –

من إعداد الطالبة: عبد النبي فتيحة

تحت إشراف الأستاذ: أ.د شرع يوسف

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/02/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
01	بادي عبد المجيد	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
02	شرع يوسف	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
03	بوحفص رواني	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
04	قطيب عبد القادر	أستاذ محاضر	جامعة غرداية	مناقشا
05	طيبي حمزة	أستاذ	جامعة الأغواط	مناقشا
06	خلف الله بن يوسف	أستاذ	المركز الجامعي أفلو	مناقشا

الموسم الجامعي: 2023 – 2024

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي

إلى نبع الحنان والقلب المعطاء وصية الرحمان إلى مفتاح الحنان أمي العزيزة

إلى من علمني التحدي ورباني على مكارم الأخلاق أبي العزيز

إلى من أتقاسم معهم أجواء المحبة الأسرية أخواتي وإخواني بجميع أسمائهم

إلى كبار المقام ذوي السيرة العطرة أجدادي وجدتي وأعمامي وعماتي وخالاتي

وأخوالي وكل عائلة عبدالنـــبـــي.

إلى الحاجة رقية .

إلى أساتذتي كل واحد باسمه.

إلى أصدقائي وزملاء الدراسة

إلى كل من يحملهم قلبي ولم يكتبهم قلمي.

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله عز وجل أولا وقبل كل شيء على تيسيره وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع .

يسعدنا أن نتقدم بعميق الشكر، وخالص التقدير والاحترام إلى أستاذي الفاضل

شرع يوسف

الذي أشرف علينا طيلة انجاز هذا البحث بنصائحه, وإرشاداته القيمة كما تفضل علينا بوقته ونتمنى أن يجعل الله هذا العمل في ميزان حسناته, والشكر الموصول إلى المشرف المساعد الدكتور

رواني بوحفص

على توجيهاته لإتمام هذا العمل رغم ارتباطاته ومسؤولياته

كما نتقدم بالشكر لكل أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وخاصة قسم علوم مالية ومحاسبة وأخص بالذكر دكتور

عجيلة محمد وعبادة عبد الرؤوف

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة أو بدعاء خفي

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى إبراز دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية دراسة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية. في ضوء ذلك ولكي نصل إلى النتائج المرجوة وللتحقق من صحة الفرضيات المقترحة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، تم استخدام أداة الاستبيان لدراسة حالة عينة تتألف من تسعة (9) بنوك تجارية جزائرية وذلك لاستقصاء أراء أفراد العينة والمتمثلة في المدققين الخارجين، المدققين والمراقبين الداخلين، إطارات بمديرية المحاسبة والمالية والتي كانت موزعة على المديريات العامة والجهوية والوكالات التجارية، بإضافة إلى أساتذة باحثين في مجال التدقيق البنكي، بإضافة إلى استخدام أداة المقابلة لجمع المعلومات حول إجراءات وفعالية التدقيق البنكي (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي) وإجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية وذلك بتسجيل الردود وتحليلها. حيث تحتوي المقابلة على أربعة عشر (14) سؤال مقسمة إلى ثمانية (8) أسئلة موجهة لعينة من المدققين الداخليين، ستة(6) أسئلة موجهة لعينة من المدققين الخارجين (محافظو حسابات).

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المتغير المستقل التدقيق البنكي بأبعاده ككل يتوفر بدرجة موافقة عالية في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لآراء عينة الأفراد المبحوثين. بالإضافة للمتغير التابع تبين أن تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية بأبعاد ككل تتوفر وبدرجة موافقة عالية في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لآراء عينة الأفراد المبحوثين.

كما أظهرت نتائج اختبار الفرضيات أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\propto \leq 0.05$)للتدقيق البنكي (التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي) بصفة مستقلة في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية. وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\propto \leq 0.05$)لكل من التدقيق الداخلي والخارجي بصفة مجتمعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية.

مع وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\propto \leq 0.05$)لكل من التدقيق الداخلي والخارجي بصفة مجتمعة في تقييم أبعاد مجتمعة لنظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية (فعالية إجراءات العمليات المحاسبية، موثوقية القوائم والتقارير المالية، الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات، تقييم أساليب الرقابة الالكترونية).إلا أن تبين أنه لا يوجد أثر للتدقيق الداخلي على البعدين فعالية إجراءات العمليات المحاسبية وأساليب الرقابة الالكترونية.

كما توصلت نتائج اختبار الفروقات إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\propto \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغير الدراسة (التدقيق الداخلي، الخارجي، تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية) تبعا لمتغير الخبرة والمسمى الوظيفي. باستثناء عدم وجود فروقات في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغير التدقيق الداخلي تبعا للخبرة.

الكلمات المفتاحية: تدقيق بنكي، تدقيق داخلي، تدقيق خارجي، بنوك تجارية، نظام رقابة داخلية محاسبية

Abstract:

The main objective of this study is to highlight the role of bank auditing in assessing the internal accounting control system of Algerian commercial banks: Case of Algerian commercial banks sample. In light of this, and in order to achieve the desired results and verify the proposed hypotheses, we followed a descriptive-analytical approach in the theoretical aspect and a case study method in the practical aspect. A questionnaire tool was used to study a sample consisting of nine (9) Algerian commercial banks to investigate the opinions of the sample individuals, including external auditors, internal auditors, and monitoring officers in the Accounting and Finance Directorate, which were distributed among the General Directorates, Regional Directorates, and Commercial Agencies. In addition, researchers and professors specialized in bank auditing were included. Furthermore, the interview tool was used to collect information about the procedures and effectiveness of bank auditing (internal auditing, external auditing), as well as the procedures for evaluating the internal accounting control system. The responses were recorded and analysed. The interview consisted of fourteen (14) questions, divided into eight (8) questions directed at a sample of internal auditors and six (6) questions directed at a sample of external auditors (account conservators).

The results of the hypothesis testing showed that there is a statistically significant effect at a significance level of a≤0.05) for bank auditing (internal and external auditing) as independent variables in evaluating the internal accounting control system of Algerian commercial banks. There is a statistically significant effect at a significance level of a≤0.05) for both internal and external auditing collectively in evaluating the internal accounting control system of Algerian commercial banks.

Furthermore, there is a statistically significant effect at a significance level of a≤0.05) for both internal and external auditing collectively in evaluating the collective dimensions of the internal accounting control system of Algerian commercial banks (effectiveness of accounting procedures, reliability of financial statements and reports, compliance with laws and regulations, evaluation of electronic control methods). However, it was found that there is no effect of internal auditing on the two dimensions of effectiveness of accounting procedures and electronic control methods.

The results of the t-test indicated statistically significant differences at a significance level of (5 a≤0.05) in the opinions of the surveyed individuals regarding the study variables (internal auditing, external auditing, evaluation of the internal accounting control system) based on the variables of experience and job title. Except for the absence of differences in the opinions of the surveyed individuals regarding the variable of internal auditing based on experience.

Keywords: Bank audit, internal audit, external audit, commercial banks, internal accounting control system

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

إهداء
شكر وعرفان
ملخص الدراسة
قائمة المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الاختصارات والرموز
مقدمة ..... أ

الفصل الأول: التأصيل العلمي للتدقيق البنكي

تمهيد 50
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق البنكي 51
المبحث الثاني: التدقيق الداخلي للبنوك 57
المبحث الثالث: التدقيق الخارجي في البنوك 75
خلاصة الفصل: 86

الفصل الثاني: التأصيل العلمي لنظام الرقابة الداخلية المحاسبية

تمهيد: 88
المبحث الأول: الرقابة الداخلية ومقوماتها 89
المبحث الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي البنكي 117
المبحث الثالث: مساهمة التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية 143

الفصل الثالث: دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية

تمهيد: 149
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة 150
المبحث الثاني: عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة 176
المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها 199
خلاصة الفصل 241
خاتمة 243
قائمة المصادر والمراجع 248
قائمة المراجع 249
الملاحق 267
فهرس المحتويات: 319

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(م-01)	أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة العربية	ح ح
(م-02)	أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	س س
(01-01)	معايير التدقيق الداخلي	73
(01-02)	يوضح إجراءات تدقيق مختلف حسابات البنوك التجارية	136
(01-03)	يوضح عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة الصالحة للدراسة	150
(02-03)	توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية	163
(03-03)	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	164
(04-03)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	165
(05-03)	توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي	166
(06-03)	توزيع أفراد العينة حسب مؤسسة العمل	167
(07-03)	يوضح جدول ليكارت الخماسي	170
(08-03)	معاملات الارتباط أبعاد التدقيق البنكي مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه	171
(09-03)	معاملات الارتباط أبعاد تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه	172
(10-03)	معامل الارتباط بيرسون بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	173
(11-03)	قياس الثبات ألفا كرونباخ	173
(12-03)	معاملات التوزيع الطبيعي كولمجروف سيميرنوف	174
(13-03)	درجة توفر أبعاد التدقيق البنكي في البنوك التجارية الجزائرية	176
(14-03)	درجة موافقة المبحوثين على توفر بعد التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الجزائرية	176
(15-03)	درجة موافقة المبحوثين على توفر بعد التدقيق الخارجي بالبنوك التجارية الجزائرية	180
(16-03)	درجة توفر أبعاد تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية في البنوك التجارية الجزائرية	184
(17-03)	درجة متوسط موافقة توفر بعد فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية في البنوك التجارية الجزائري	185

قائمة الجداول

(03-18)	درجة موافقة المبحوثين على توفر بعد موثوقية القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية	188
(03-19)	درجة موافقة المبحوثين على توفر بعد الامتثال لتطبيق القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية	195
(03-20)	درجة موافقة المبحوثين على توفر بعد أساليب الرقابة الالكترونية بالبنوك التجارية الجزائرية	197
(03-21)	نتائج تحليل التباين لانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية	199
(03-22)	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية	200
(03-23)	نتائج تحليل التباين لانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية	201
(03-24)	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية	202
(03-25)	نتائج تحليل التباين لانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية	203
(03-26)	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التدقيق الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية	204
(03-27)	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط	205
(03-28)	نتائج تحليل التباين لانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية	206
(03-29)	نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لأثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية	206
(03-30)	نتائج تحليل التباين لانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم موثوقية القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية	208
(03-31)	نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لأثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم موثوقية القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية	209
(03-32)	نتائج تحليل التباين لانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية	210

قائمة الجداول

(03–33)	نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لأثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية	211
(03–34)	معادلات الانحدار الخطي المتعدد	213
(03–35)	نتائج تحليل التباين لانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم أساليب الرقابة الالكترونية بالبنوك التجارية الجزائرية	213
(03–36)	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية	214
(03–37)	تحليل التبيان الأحادي لآراء الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة تبعا لمتغير الخبرة	216
(03–38)	اختبار(LSD) لمتغير الخبرة بالنسبة للتدقيق الخارجي	218
(03–39)	اختبار(LSD) لمتغير الخبرة بالنسبة لتقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية	219
(03–40)	تحليل التبيان الأحادي لآراء الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة تبعا لمتغير المسمى الوظيفي	221
(03–41)	اختبار(LSD) لمتغير المسمى الوظيفي بالنسبة للتدقيق الداخلي	223
(03–42)	اختبار(LSD) لمتغير المسمى الوظيفي بالنسبة للتدقيق الخارجي	224
(03–43)	اختبار(LSD) لمتغير المسمى الوظيفي بالنسبة لتقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية	227
(03–44)	عرض ومناقشة أجوبة المدققين الداخليين عن الأسئلة المقابلة	231
(03–45)	عرض ومناقشة أجوبة المدققين الخارجيين في المقابلة	233

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	أهداف التدقيق الداخلي	61
(02-01)	أنواع التدقيق الداخلي	64
(01-02)	مكونات نظام الرقابة الداخليةظل نموذج COSO	98
(02-02)	مكونات نظام الرقابة الداخلية وفقا للنظام 11-08	105
(03-02)	مقومات نظام الرقابة الداخلية	109
(04-02)	وسائل الحصول على أدلة الإثبات	116
(05-02)	أدوات الرقابة المحاسبية	123
(01-03)	الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري	154
(02-03)	الهيكل التنظيمي بنك الجزائر الخارجي	155
(03-03)	الهيكل التنظيمي للمتفشية العامة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	156
(04-03)	الهيكل التنظيمي لمديرية التدقيق الداخلي ببنك التنمية المحلية	157
(05-03)	الهيكل التنظيمي للبنك القرض الشعبي الجزائري	158
(06-03)	الهيكل التنظيمي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	160
(07-03)	الهيكل التنظيمي للبنك البركة الجزائري	162
(08-03)	الهيكل التنظيمي لإدارة التدقيق بالبنك السلام الجزائر	163
(09-03)	الهيكل التنظيمي لإدارة التدقيق ببنك الخليج الجزائر	164
(10-03)	نسبة تكرارات العمر للأفراد المبحوثين	165
(11-03)	نسبة تكرارات الخبرة المهنية للأفراد المبحوثين	166
(12-03)	نسبة تكرارات المؤهل العلمي للأفراد المبحوثين	167
(13-03)	نسبة تكرارات المسمى الوظيفي للأفراد المبحوثين	168
(14-03)	نسبة تكرارات مؤسسة العمل للأفراد المبحوثين	169

قائمة الاختصارات والرموز

دلالة المصطلح بالغة العربية	المختصر	المصطلح باللغة الأجنبية
لجنة رعاية المنظمات	COSO	committee of sponsoring organizations
بنك الجزائر الوطني	BNA	Banque Nationale d'Algérie
القرض الشعبي الجزائري	CPA	Credit Populaire d'Algérie
بنك التنمية المحلية	BDL	Banque de Développement Local
بنك الجزائري الخارجي	BEA	Banque Extérieure D'Algérie
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	BADR	Banque De L'agriculture Et Du Développement Rural
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	CNEP	Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance
بنك الخليج الجزائر	AGB	Gulf Bank Algérie
نظام الجزائر للمقاصة المسافية بين البنوك	ATCI	Algérie Télé compensation Inter Bancaire
أقل فرق معنوي	LSD	Least Significant Différence

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	صفحة
01	مدونة حسابات	269
02	نظام الرقابة الداخلي لبنوك حسب القانون 08/11	271
03	الاستبيان	276
04	قائمة المحكمين	283
05	أسئلة مقابلة موجهة للمدققين الداخليين	285
06	أسئلة مقابلة موجهة للمدققين الخارجيين	286
07	مخرجات المعالجة الإحصائية	287

مقدمة

أ- توطئة

تعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية الدافعة لعجلة التنمية الاقتصادية، والقلب النابض الممول لمختلف احتياجات القطاعات الاقتصادية، حيث أن التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في بيئة الأعمال البنوك والمؤسسات المالية أدى إلى توسع وتعدد حجم عملياتها وأنشطتها، مما جعلها أكثر عرضة للمخاطر الناتجة عن عجز المسيرين في مراقبة كافة الوظائف والأنشطة.

ولمجابهة هذا العجز استلزم عليها تفعيل دور الجهات الرقابية آلا وهي التدقيق البنكي الداخلي والخارجي وذلك نظرا لاختلاف أهدافهم وصلاحياتهم ومسؤولياتهم ومنهجيته تنفيذيهم، حيث أن التدقيق الداخلي له دور فعال في مساعدة الإدارة على تقييم الأعمال وفقا للأهداف المرسومة للمحافظة على الأصول المالية والمادية والبشرية ومراقبة أدائها. أما التدقيق الخارجي يساعد على تقديم صورة واضحة عن وضعية سير العمليات البنكية من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلي لإبداء رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية وخلوها من الأخطاء والغش والاحتيال.

مما تطلب وجود نظام رقابة داخلي فعال يتوافر على وسائل وإجراءات تتماشى مع مختلف التطورات، للمساهمة في التنفيذ الجيد للعمليات والإجراءات الداخلية من خلال مراعاة مدى الامتثال للقوانين والتشريعات المنظمة للعمل بهدف ضمان حسن سير العمليات التشغيلية للمحافظة على الأموال المودعة والممتلكات من السرقة والاختلاسات وضمان دقة البيانات والمعلومات المحاسبية القوائم والتقارير المالية. وهذا بتفعيل نظام الرقابة الداخلية الذي بدوره يتكون من أنظمة فرعية متكاملة من رقابة إدارية، رقابة محاسبية ومالية. ومن خلال هذه الدراسة سنركز على نظام الرقابة الداخلي المحاسبي الذي يشمل الخطة التنظيمية والإجراءات الساعية لتوفير حماية كافية لدفاتر والسجلات المحاسبية بهدف الحصول على معلومات محاسبية ملائمة وذات مصداقية تساعد الأطراف الداخلية والخارجية على اتخاذ قرارات مناسبة.

وبهذا يعتبر أن نظام الرقابة الداخلي البنكي خط الدفاع الأول المساهم في اكتشاف الانحرافات ومواطن الضعف ومحاولة معالجتها لتحسين من أداء البنوك وزيادة مردوديتها. مما زاد من توجه اهتمام العديد من الهيئات الإشرافية المصرفية العالمية نحو تطوير نماذج وأنظمة الرقابة الداخلية. وتماشيا مع متطلبات الدولية أصدرت السلطات الإشرافية والرقابية الجزائرية في المجال البنكي مجموعة من القوانين والتشريعات التي تسمح بعمل في بيئة أكثر استقلالية.

والتي كان أولها قانون النقد والقرض90-10 الذي سمح بتفعيل دور التدقيق البنكي الخارجي، والنظام 02-03 المؤرخ في 14نوفمبر 2002 المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الذي كان له دور كبير في تفعيل التدقيق البنكي الداخلي، والذي تم إلغاؤه بالنظام 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، والذي ألزم البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر بإقامة أنظمة رقابة داخلية أكثر كفاءة وفعالية للرقابة على المعلومات ومعالجتها وتقييم المخاطر وتحكم فيها بهدف تنفيذ السياسات الإدارية وحماية الأصول والممتلكات من السرقة وسوء استخدام الموارد، بإضافة إلى منع الغش والأخطاء بالسجلات والدفاتر المحاسبية بغية الحصول على مخرجات مالية موثوقة يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب.

ب- الإشكالية

وتأتي هذه الدراسة لتبحث في إبراز دور أبعاد التدقيق البنكي الداخلي والخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية بالجزائر. ومن خلال ما سبق تتبلور لنا معالم إشكالية الدراسة فيما يلي:

ما مدى مساهمة التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية محل الدارسة؟

السؤال الرئيسي الأول:

- **هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة؟**

وتتفرع تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- **السؤال الفرعي الأول:** هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\propto \leq 0.05$) للتدقيق الداخلي في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية المحاسبي من وجهة نظر المبحوثين؟
- **السؤال الفرعي الثاني:** هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\propto \leq 0.05$) للتدقيق الخارجي في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية المحاسبي من وجهة نظر المبحوثين؟
- **السؤال الفرعي الثالث:** هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\propto \leq 0.05$) لأبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية؟
- **السؤال الفرعي الرابع:** هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\propto \leq 0.05$) لأبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم موثوقية القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية؟

- **السؤال الفرعي الخامس:** هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم امتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية؟
- **السؤال الفرعي السادس:** هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم أساليب الرقابة الالكترونية بالبنوك التجارية الجزائرية؟
- **السؤال الرئيسي الثاني:**
- هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة من خلال المتغيرات الوظيفية؟

ومنه تتفرع عنها الأسئلة الآتية:

- هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية) تبعا لمتغير الخبرة؟
- هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية) تبعا لمتغير المسمى الوظيفي؟

ت- فرضيات الدراسة

بغية الإجابة عن التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ✓ **الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابية الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة.**
  - **الفرضيات الجزئية:**
- **الفرضية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الداخلي في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية المحاسبي من وجهة نظر المبحوثين.
- **الفرضية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الخارجي في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية المحاسبي من وجهة نظر المبحوثين.
- **الفرضية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية.

- **الفرضية الرابعة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$) لأبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم موثوقية القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية.
- **الفرضية الخامسة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$) لأبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم امتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية.
- **الفرضية السادسة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$) لأبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم أساليب الرقابة الالكترونية بالبنوك التجارية الجزائرية.
- **الفرضية الرئيسية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$)في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة من خلال المتغيرات الوظيفية.
- **الفرضيات الجزئية:**
- **الفرضية الأولى:** توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.0\ 5$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة(التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية) تبعا لمتغير الخبرة.
- **الفرضية الثانية:** توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.0\ 5$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة(التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية) تبعا لمتغير المسمى الوظيفي.

ث- أهداف الدراسة

تهدف دراسة هذا الموضوع بالتحديد إلى:

- محاولة التعرف على التدقيق البنكي، أنواعه وإجراءاته؛
- التعرف على الجهات المخولة للتدقيق البنكي في الجزائر؛
- التعرف على نظام الرقابة الداخلية المحاسبي ومدى فعاليته في البنوك محل الدراسة؛
- التعرف على الإطار التشريعي والتنظيمي المحدد لنظام الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية؛
- التعرف على مساهمة التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي؛
- محاولة التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تساعد الوكالات البنوك التجارية في تفعيل دور التدقيق البنكي الداخلي والخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية.

ج- أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في الأهمية التي تلعبها البنوك والمؤسسات المالية في الدورة الاقتصادية باعتبارها القلب النابض، فإن تطور ونمو أي اقتصاد يعتمد على سلامة ومتانة القطاع المالي الذي بدوره يرتكز على الدور الايجابي الذي يلعبه التدقيق البنكي بشقيه (الداخلي والخارجي) في تدقيق أعمالها وعملياتها المختلفة باستخدام إجراءات الرقابة الداخلية لتحديد المخاطر الحالية والمستقبلية، وذلك من خلال فحص وتقييم مختلف الإجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية ولعلها أهمها نظام الرقابة الداخلية المحاسبي الذي يهتم بتنظيم الدورة المحاسبية وتعزيز النظام المحاسبي للحفاظ على سيرورة العمليات البنكية المختلفة بشكل فعال من أجل الحصول على معلومات محاسبية ملائمة وذات موثوقية في شكل قوائم مالية خالية من الأخطاء، ومنه تقديم تقارير مراجعة ذات مصداقية وجودة عالية تخدم الأطراف ذات العلاقة لاتخاذ قرارات مناسبة ورشيدة.

ح- مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة

يمكن تقديم أهم الدوافع الذاتية والموضوعية التي أدت بنا إلى اختيار موضوع الدراسة كما يلي:

- **دوافع ذاتية:**

- تخصص الطالبة والرغبة في اكتساب معارف جديدة متعلقة بالجوانب المحاسبية والتدقيقية في المجال البنكي؛
- محاولة البحث في مجال التدقيق البنكي والرقابة الداخلية المحاسبية باعتبارهما من المواضيع الهامة والحيوية في عملية التسيير البنكي؛
- محاولة ربط وإسقاط الجانب العلمي الأكاديمي مع الجانب العملي المهني.

- **دوافع موضوعية:**

- قلة الدراسات السابقة التي ربطت بين متغيرات الدراسات وخصوصا فيما يخص تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك؛
- تزايد الاهتمام بموضوع التدقيق البنكي والرقابة الداخلية في قطاع المصرفي؛
- مساهمة في الإضافة إلى المعرفة الحالية والتطور في المجال أو في ملء الفجوات المعرفية.

خ- حدود الدراسة: وتتمثل حدود الدراسة في:

- **الحدود الموضوعية:** يركز موضوع الدراسة على التدقيق البنكي (الداخلي والخارجي) ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية بأبعادها (فعالية إجراءات العمليات المحاسبية، موثوقية القوائم والتقارير المالية،

الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات، أساليب الرقابة الالكترونية) وذلك لمختلف البنوك التجارية الجزائرية من وجهة نظر المدققين والمراقبين الداخليين والمدققين الخارجين وموظفين بقسم المحاسبة والمالية.

- **الحدود المكانية:** أجريت الدراسة على مستوى وكالات البنوك التجارية الجزائرية بالإضافة للمديريات العامة للبنوك التجارية (البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك القرض الشعبي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بالإضافة إلى بنك الخليج الجزائر، وذلك بولاية غرداية، ورقلة، الأغواط.
- **الحدود البشرية:** أجريت الدراسة على الفئات التالية: (المدققين والمراقبين الداخليين والمدققين الخارجين وموظفين بقسم المحاسبة والمالية بالإضافة الأكاديميين). من الموظفين بالبنوك التجارية الجزائرية سالفة الذكر. حيث شملت مجموعة من الوكالات، بالإضافة إلى المديريات العامة والجهوية لمختلف البنوك (البنك الوطني الجزائري، بنك الخليج الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، بنك البركة، وبنك السلام، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.
- **الحدود الزمنية:** أجريت الدراسة الميدانية في حدود 7أشهر، حيث تم توزيع الاستبيان وجمع البيانات الأولية بين 15ديسمبر2022 إلى 19جوان 2023.

د- منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة

أولا: منهج الدراسة: من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، تم الاعتماد على مجموعة من المناهج المعتمدة في البحث العلمي، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجوانب النظرية المختلفة للموضوع من خلال تقديم مختلف المفاهيم والتعاريف، أما الجانب التطبيقي من الدراسة فقد تضمنت دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية وأساتذة باحثين في مجال التدقيق البنكي وذلك من أجل إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي.

ثانيا: أداة الدراسة: قدتم اعتماد على استمارة الاستبيان في جمع البيانات العلمية باعتبارها أداة من أدوات جمع البيانات من أجل معرفة درجة تأثير بين متغيرات الدراسة كما تم استخدام الأساليب الإحصائية من أجل التحليل الإحصائي ومعالجتها وفق برمجية21 spss وExcel، كما تم استخدام أسلوب المقابلة من خلال مجموعة أسئلة موجهة للعينة من المبحوثين لجمع المعلومات وفهم وجهات نظر المختصين في هذا المجال، بالإضافة إلى:

- الزيارات والملاحظات الميدانية؛ المقابلات الشخصية، الوثائق المقدمة.

– المسح المكتبي بهدف التعرف على مختلف المراجع والكتب المتداولة لموضوع الدراسة، إضافة إلى القوانين والجرائد الرسمية، الكتب والبحوث والمجلات والملتقيات العلمية، المواقع الإلكترونية.

– نموذج الدراسة:

– **المتغير المستقل:** يتمثل في التدقيق البنكي بأبعاده الآتية:

- التدقيق الداخلي x1
- التدقيق الخارجي x2

– **المتغير التابع:** ويتمثل في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية والتي يمكن قياسها من خلال الأبعاد الآتية:

- فعالية إجراءات العمليات المحاسبية y1.
- موثوقية القوائم والتقارير المالية y2.
- الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات y3
- أساليب الرقابة الالكترونية y4

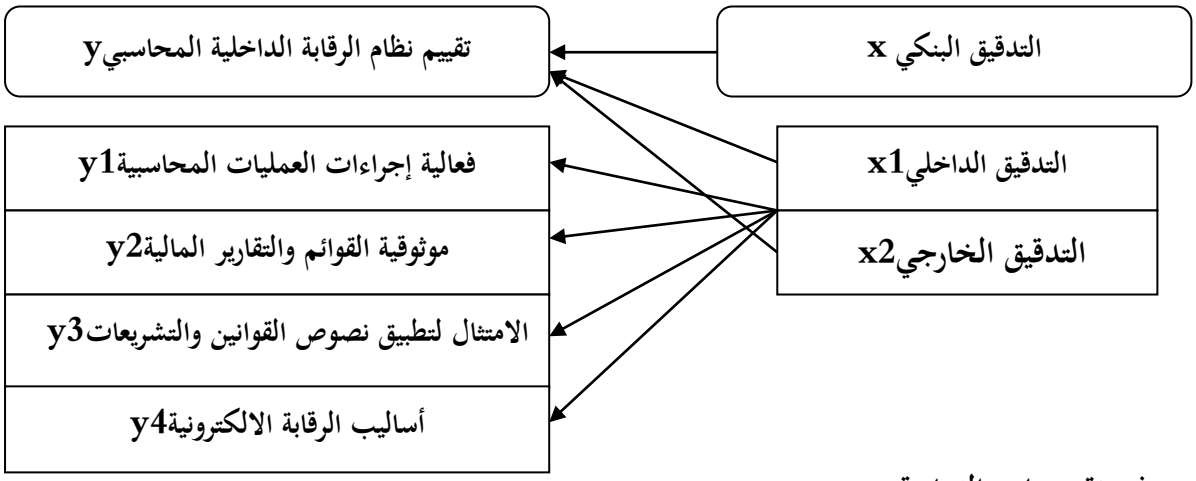

ذ– تقسيمات الدراسة

قصد الإجابة عن إشكالية الدراسة وأسئلتها تم تغطية مختلف الجوانب الرئيسية للموضوع حيث قمت بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

مقدمة الدراسة: احتوت عرض تمهيدي عن موضوع الدارسة ليتسنى لنا طرح معالم الإشكالية الرئيسية ومختلف الأسئلة الفرعية، ثم تم بعدها صياغة فرضيات كإجابات أولية، بإضافة عرض أهداف وأهمية الدراسة، كما تم عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تشابهت وتشاركت متغيراتها مع متغيرات الدراسة الحالية؛

الفصل الأول التأصيل العلمي للتدقيق البنكي والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث التي تم التطرق فيها إلى ما يلي: في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للتدقيق البنكي وأهدافه، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى: التدقيق الداخلي ومفهومه وأهدافه وأهميته ومهامه ومبادئه الأساسية لممارسة مهنته، والمبحث الثالث فتعرضنا فيه لمفهوم التدقيق الخارجي وأهميته وأهدافه والشروط الواجب توافرها لتحقيق التدقيق الخارجي الفعال في البنوك.

أما الفصل الثاني فقد خصص لمتغير نظام الرقابة الداخلية المحاسبية والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث والتي تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهدافه وأهميته وأنواعه ومقوماته ومكوناته،

أما المبحث الثاني فقد احتوى علي تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي البنكي من خلال تطرقنا إلى مفهومه، وإلى كيفية الرقابة على مختلف الحسابات البنكية وإلى تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، والمبحث الثالث تم تعرض فيه إلى مساهمة التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

الفصل الثالث: دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية، والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

في المبحث الأول تم التطرق للإجراءات المنهجية لدراسة وذلك بالتعرف على المنهج المستخدم، وثم تم التطرق لاختبار مدى صدق وثبات أداة الدراسة. وفي المبحث الثاني تم عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة بتخصيص مطلبين لذلك أحدهم متعلق بمناقشة البيانات خاصة بأبعاد التدقيق البنكي، والآخر يتعلق بالبيانات خاصة بتقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية. أما المبحث الثالث سنتناول فيه نتائج الدراسة ومناقشة والذي تم في اختبار فرضيات الدراسة.

خاتمة: من خلالها تم عرض تلخيص عن ما تم تناوله في الفصول السابقة، وإجابات عن الإشكالية الرئيسية ومختلف الأسئلة الفرعية السابقة، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات والاقتراحات كأفاق للدراسة

ز- صعوبات الدراسة

- صعوبة انتقاء وتواصل مع محافظو الحسابات؛
- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات من البنوك محل الدراسة.

ي– الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات باللغة العربية

- **دراسة(هواري منصوري، فهد الدويلة)**، 2021

مقالة تحت عنوان" التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية للتدقيق – دراسة تحليلية لواقع بيئة الجزائر– "

تهدف الدراسة إلى تحليل ممارسات التدقيق البنكي وإجراءاته وعناصره في المؤسسات المالية الجزائرية، مع التعرف على المعايير الدولية للتدقيق على أساس ما تفرض لجنة بازل لرقابة البنكية ومدى تطبيق توصياتها والوقوف على أهم الهيئات الوطنية المكلفة بوضع ومتابعة الإجراءات الوقائية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من نتائج أن المؤسسات المالية الجزائرية التزمت بالحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال وتركيبة رأس المال النظامي وفقا لجنة بازل رغم التأخر في تطبيقه وافتقار لأنظمة تسمح بقياس وإدارة مخاطر رأس المال، يكمن الهدف الرئيسي للتدقيق البنكي في ضمان صحة البيانات والمعلومات التي تستند عليها كأساس للحكم على مدى نجاعة المؤسسة وقدرتها على حماية ممتلكاتها، اعتماد على معايير المتعارف عليها من شأنه أن يساهم في تقويم نظام الرقابة الداخلية وإضفاء المصداقية على مخرجاتها والمركز المالي للبنوك؛

أوصت الدراسة التدقيق المستمر من طرف بنك الجزائر لا سيما ما تعلق بالاحتياطات النقدية الموجهة لمواجهة المخاطر. مع الدفع باتجاه عمليتي الإفصاح والشفافية في البنوك والحرص على نشر البيانات المالية والبنكية الخاصة بالبنوك ولا يقتصر الأمر فقط على الجهات الرقابية، ضرورة تكثيف المجهودات التي تبدلها السلطات النقدية لمسايرة التطور الحاصل من خلال إصدار تشريعات لحماية الاصول البنكية وضرورة الالتزام بأوزان المخاطر التي حددتها اتفاقية بازل الثالثة.[1]

- **دراسة (نوى شرف الدين)، 2020**

أطروحة تحت عنوان " دور التدقيق البنكي في دعم التزام البنوك التجارية بالإجراءات الحمائية للقطاع البنكي الجزائري بالمقاربة باتفاقية بازل البنكية– دراسة حالة مجموعة من مدققي حسابات البنوك في الجزائر–

[1]هواري منصوري، فهد الدويلة، " **التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية للتدقيق دراسة تحليلية لواقع بيئة الجزائر**"، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد4، العدد5، 2021، ص 71.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية دور التدقيق البنكي في دعم التزام البنوك التجارية بالإجراءات الحمائية التي تهدف للحفاظ على استقرار النشاط البنكي فالبنوك التجارية، مع عرض الإجراءات الاحترازية للرقابة البنكية المتعارف عليها ومدى مواكبة بنك الجزائر مع اتفاقية بازل البنكية. بحيث تم استخدام المنهج المسحي من خلال استخدام الدراسة الوصفية والتحليلية كما تم استخدام أداة الاستبيان موزعة على عينة مكونة من 203 مدقق حسابات قاموا بتدقيق البيانات المالية البنكية وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة وبعد إجراء تحليل ومناقشة تتناسب مع هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من نتائج والمتمثلة فيما يلي: تتمثل الإجراءات الحمائية البنكية في نسب وأرقام ودلالات مدروسة من قبل هيئات مختصة لتحد من مخاطر البنكية(المخاطر الائتمانية، المخاطر السوقية، المخاطر التشغيلية).ومن خلال دراسة إجابات الفئة المستهدفة وتحليلها الفرضية الرئيسية والتي تتعلق بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للتدقيق البنكي على دعم التزام البنوك التجارية بالإجراءات الحمائية للقطاع البنكي.

أوصت الدراسة بضرورة مواكبة البنك الرقابة الاحترازية في آجال تطبيقها لتحوط من المخاطر، وإنشاء خليات إدارة المخاطر على مستوى كل بنك مع إعطاء السلطات الرقابية أهمية كبيرة للتدقيق في البنوك التجارية لدور الفعال الذي تلعبه في إرساء البنوك لبر الأمان والتطوير المستمر لفريق التدقيق عبر التكوين والمتابعة المستمرة لمعايير التدقيق.[1]

- **دراسة (عبد القادر لباز)، 2021**

أطروحة تحت عنوان "أثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية "دراسة ميدانية"

تهدف الدراسة لمعالجة إمكانية لوجود أثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر البنكية من خلال مقوماته "التدقيق البنكي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق " في البنوك التجارية الجزائرية. بحيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي من خلال استعمال أداة الاستبانة حيث بلغ عددهم 132 فرد من أصل 137التي استهدفتهم عينة الدراسة والمتمثلة في 19 بنك والتي تضم

[1] نوى شرف الدين، **دور التدقيق البنكي في دعم التزام البنوك التجارية بالإجراءات الحمائية للقطاع البنكي الجزائري بالمقاربة باتفاقية بازل البنكية دراسة حالة مجموعة من مدققي حسابات البنوك في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه تخصص تسير المحاسبي والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2020.

المدققين الداخلين رؤساء الأقسام التدقيق الداخلي، رؤساء مصالح تحليل المخاطر، المراقبين، والمفتشين الماليين، أعضاء لجان التدقيق.

تم التوصل إلى أن التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي لجان التدقيق تتوفر بدرجة مرتفعة في البنوك، كما تم توصل إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من التدقيق الداخلي والخارجي ولجان التدقيق بصفة مستقلة في تقييم المخاطر البنكية، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من التدقيق الداخلي والخارجي بصفة مجتمعة في تقييم المخاطر البنكية في البنوك التجارية، ألزام المشرع الجزائري البنوك بتدقيق حساباتها من طرف محافظي 02 وذلك لزيادة فعالية التدقيق الخارجي، اشتراط خبرة مسبقة في التدقيق البنكي للمدققين الخارجين، يقوم المدقق الخارجي بفحص نظام الرقابة الداخلية للبنك ويبدي رأيه حول الرقابة الدائمة التي يطبقها البنك من خلال المفتشين ومحللي الائتمان ولجان المخاطر، كما يبدي رأيه حول الرقابة الدورية والتي من أهم أنواعها التدقيق الداخلي.

خلصت الدراسة إلى ضرورة التزام البنوك التجارية بمتطلبات بازل 03 من أجل التحوط من الوقوع في المخاطر البنكية وإصدار أنظمة وقرارات تلزم البنوك؛

- ضرورة التزام المدققين الخارجيين بالمعايير الدولية للتدقيق خاصة التي تعنى بالمخاطر البنكية، مع وجوب اشتراك في عملية التنبؤ والقياس هذه المخاطر.
- على البنوك التجارية أن تراعي شرط الخبرة عند توظيف المدققين الداخليين، وشرط التخصص في مجال المحاسبة والتدقيق، ومحاولة ايجاد صيغة لإشراك محافظي الحسابات الذين ليس لديهم خبرة في التدقيق البنكي للبنوك كأن يتم اشتراط الخبرة في محافظ حسابات واحد فقط واعتباره المدقق الرئيسي وعدم اشتراطها في المحافظ الثاني، وذلك من أجل تكوين عدد معتبر من المدققين الخارجيين؛
- محاولة ايجاد صيغة لتعيين محافظي الحسابات من طرف البنك المركزي مباشرة عن طريق إعلانه عن استشارات وطنية لتدقيق البنوك التجارية الجزائرية، بدل البنوك التجارية بنفسها ومنح صلاحية تحديد العقد أيضا للجنة المصرفية وذلك من أجل منح استقلالية كبيرة للتدقيق الخارجي في البنوك التجارية.[1]

[1] **عبد القادر لباز، دور التدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة ميدانية**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة غرداية، الجزائر، 2021.

- **دراسة (بودلال حنان)، 2020**

أطروحة تحت عنوان: "التدقيق البنكي وتكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية"

اهتمت الدراسة بالبحث في موضوع تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالتدقيق البنكي في البنوك العمومية كمتغير تابع مع التعرف على الدور الفعال الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في تسهيل عملية التدقيق. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة التطبيقية، بحيث تم تصميم استبان وزع على أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم 35 من المدققين الداخلين للمديريات الجهوية للبنوك العمومية لولاية تلمسان ومحافظي الحسابات. مع تطرق للجانب النظري المفسر للتدقيق البنكي واستخدام تكنولوجيا المعلومات في تطوير النظام المصرفي الجزائري ومساهمته في تحسين التدقيق لبنكي الالكتروني.

توصلت الدراسة إلى أن التدقيق البنكي الالكتروني يساهم بدرجة كبيرة في سرعة توفير المعلومات ودقة إعداد التقارير مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة المؤهلة والمتخصصة للمدققين ومحافظي الحسابات لتطبيق ذلك علميا وكذا استقلالية هيئات الرقابة المختصة بالعمل المصرفي.

أوصت الدراسة إلى ضرورة نشر القوائم المالية وكل المعلومات الخاصة بالبنوك العمومية في مواقعها الالكترونية بكل شفافية والاعتماد على تقنيات حديثة لتمكين الزبائن والمتعاملين مع البنوك للاتصال مع توفير معلومات الالكترونية في الوقت المناسب. مع ضرورة وضع قوانين تنظم المعاملات الالكترونية وتحفظ الحقوق، تكثيف الدورات تدريبية للمدققين لاستعمال تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق البنكي بتكوينهم باستمرار.[1]

- **دراسة (إسماعيل بوغازي، مليكة تومي)، 2018**

مقالة تحت عنوان: مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسين عمليات إدارة المخاطر لغرض تفعيل الحوكمة –دراسة ميدانية على البنوك التجارية النشطة في الجزائر–

أجريت هذه الدراسة لإبراز مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في دعم الحوكمة عن طريق تحقيق عدة أبعاد نجد ضمنها البعد الأول تطبيق المعايير اللازمة لمزاولة مهنة التدقيق الداخلي والبعد الثاني دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية والبعد الثالث إبراز التفاعل بين وظيفة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وأطراف الحوكمة

[1] حنان بودلال، **التدقيق البنكي وتكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه تخصص تدقيق مالي ومحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2020.

وذلك بدراسة واقع البنوك التجارية النشطة في الجزائر. ومن أجل القيام بهذه الدراسة تم استخدم المنهج الوصفي لتعرف على مفاهيم كما تم توزيع 39استبيانات على عينة من المدققين الداخلين والمديرين التنفيذيين أو المساعدين لمعظم مديريات البنوك التجارية العامة والخاصة المتواجدة على مستوى الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أن أفراد العينة يتفقون على الدور الجوهري الذي تؤديه وظيفة التدقيق الداخلي كآلية لتفعيل الحوكمة من خلال تحديث وتطوير إجراءات الرقابة الداخلية وتفاعل أطراف الحوكمة (التدقيق الخارجي ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة) لتصدي للمخاطر والذي بدوره يساهم في تفعيل حوكمة البنوك.

كما أوصت الدراسة للارتكاز على حتمية تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية وضبطها وفقا للقوانين والتنظيمات المهنية الوطنية والعمل على خلق مركز وطني يهتم بتحديث وتطوير ممارسات التدقيق الداخلي بشكل دائم ومستمر وتوفير تكوين علمي وعملي مع ضرورة التأكيد على صياغة ميثاق للحوكمة البنكية وإلزامية تطبيقه وتبني مبادئه من طرف البنوك النشطة في الجزائر.[1]

- **دراسة (مجيد الشرع)، 2009**

مقالة تحت عنوان: "التدقيق الخارجي الالكتروني في العمل المصرفي ومحددات التنفيذ دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية"

هدفت الدراسة إلى تشخيص محددات التدقيق الالكتروني التي تعيق عمل المدقق في تتبع مسار العمليات المصرفية والتأكد من صحتها في ظل أنظمة معلومات الالكترونية مع العمل تجاوز هذه المحددات لتنفيذ العمليات المصرفية بطريقة سليمة. حيث تم اعتماد على المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري أما الجانب التطبيقي تم الاعتماد على الزيارات الميدانية للمصارف محل الدراسة ولمكاتب التدقيق المكلفة وذلك من خلال توزيع 90استمارة استبيان والتي تم استخلاص منها البيانات والنتائج ذات الصلة بالفرضيات.

توصلت الدراسة إلى أهم نتائج المتمثلة في أن هناك عدة عوامل تؤثر على موضوعية مدقق الحسابات الخارجي في تأدية عمله ومنها المحددات في ظل أنظمة الكترونية. كما تعتبر طبيعة العمليات المصرفية وتنوعها

[1] إسماعيل بوغازي، مليكة تومي، **مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسين عمليات إدارة المخاطر لغرض تفعيل الحوكمة دراسة ميدانية على البنوك التجارية النشطة في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد6، العدد 1، جامعة 20أوت 1955، 2018

والنظام المحاسبي وأسلوب التدقيق وحجم العينات ذات تأثير في ايجاد محددات لتنفيذ عمليات التدقيق الخارجي. يؤثر التأهيل العلمي والعملي لمدقق الحسابات في التعرف على المحددات وكيفية التعامل معها.

كما أوصت بضرورة مواكبة التطور التكنولوجي فيما يخص التدقيق الخارجي وتأهيل وتدريب المدققين لفهم العمل المصرفي وطبيعة العمليات المصرفية مع وضع معايير وقواعد تعزز من درجة الحياد والاستقلالية، التخطيط الجيد لعملية التدقيق الخارجي للمصارف بهدف تشخيص المحددات التي تحد من عملية التدقيق ويمكن استخدام البرمجيات الجاهزة في هذه العمليات.[1]

- **دراسة (زوبير محمد، رواني بوحفص)، 2020**

مقالة تحت عنوان : **"التدقيق المحاسبي الداخلي كآلية تحليلية لتقييم مدى التزام المؤسسات الطاقوية بنظام الرقابة الداخلية دراسة تطبيقية لشركة سونلغاز امتياز غرداية"**

تناولت الدراسة الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي الداخلي في تقييم مدى التزام المؤسسات الطاقوية بنظام الرقابة الداخلية، وتسليط الضوء على العلاقة بين وظيفة التدقيق المحاسبي الداخلي وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال التعرف على نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة محل الدراسة.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التدقيق الداخلي يعتبر آلية للرقابة الداخلية وأن نظام الرقابة الداخلية غير مفعل بشكل صحيح في بعض الأقسام في مؤسسة سونلغاز بغرداية

أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بخلية التدقيق والتفعيل السليم للنظام الرقابة الداخلية في الشركة، وتسليط عقوبات تأديبية ضد مرتكبي الأخطاء المتكررة الناتجة عن التهور واللامبالاة، مع ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي لزيادة مستوى تقدير الأخطاء والاحتيال.[2]

- **دراسة(أحمد ميلي سمية)، 2020**

مقالة تحت عنوان " دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك (الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة)2020 مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد 02، العدد02

---

[1] شرع مجيد، **التدقيق الخارجي الالكتروني في العمل المصرفي ومحددات التنفيذ دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والسبعون، 2009.

[2] زوبير محمد، رواني بوحفص، **التدقيق المحاسبي الداخلي كآلية تحليلية لتقييم مدى التزام المؤسسات الطاقوية بنظام الرقابة الداخلية دراسة تطبيقية لشركة سونلغاز امتياز غرداية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد1، 2020.

أجابت الدراسة عن الإشكالية التالية: **ما هو دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية؟**

تهدف الدراسة إلى توضيح دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الإطار النظري ومنهج دراسة حالة حيث تم تقييم باعتماد على نظام 02-03 المؤرخ 14 نوفمبر2002 المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

خلصت الدراسة إلى أنه توجد العديد من النقائص والانحرافات في نظام الرقابة الداخلية دون إهمال العناصر الايجابية فعلى مستوى الإداري تبين أن الجوانب التنظيمية والتسييرية تتم على مستوى المقر الرئيسي من خلال إدارة التدقيق والتفتيش، يتمتع البنك بهيكل تنظمي ملائم ومنسجم، أما على المستوى المحاسبي فالنظام يخضع لمناهج التقييم والمحاسبة المطلوبة إلا أنه يتم منح قروض دون ضمانات وهذا ما انعكس عليه سلبا، أما المستوى المالي الذي بين حقيقة مدى الهشاشة والضعف في تصميم نظام الرقابة الداخلية وذلك نتيجة ضعف أنظمة قياس وتقدير المخاطر والنتائج وأنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر. وبهذا فإن نظام الرقابة الداخلية له دور في تقييم الأداء سواء كان على مستوى الأفراد أو على مستوى الأقسام من خلال احترام السياسات والقوانين. كما تساعد في التعرف على مدى تحقيق الأهداف المرجوة والكشف عن الانحرافات وتلاعبات والتصدي لها في الوقت المناسب.[1]

- **دراسة(خاوي محمد وعريوة محاد)، 2019**

مقالة تحت عنوان " أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية"

تهدف الدراسة إلى تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر وتأثيرها على تحسين ورفع الأداء المصرفي بحيث تم عرض وتحليل مدى توافر نظام الرقابة الداخلية ومدى التزام بمعايير الرقابة الداخلية الدولية مع تشخيص أهم المشاكل التي تحول دون تحقيق رقابة داخلية فعالة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في الجانب النظري أما الجانب الميداني تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال دراسة باستخدام أداة الاستبانة للمحاولة الإجابة عن مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال على تحسين الأداء البنوك التجارية بالجزائر؟

[1] أحمد ميلي سمية، **دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك (الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة)**، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد 02، العدد02، 2020.

توصلت إلى أن نظام رقابة الداخلية في البنوك التجارية لا يرقى إلى المستوى المطلوب وذلك لطبيعة العمل المصرفي واحتياجاته لوجود نظام فعال، وإن أنظمة الرقابة الفعالة لا تنحصر في أعمال التفتيش والتحقق من وجود الأخطاء بل يمتد إلى المساهمة في إيجاد الحلول وكذا تقديم الاستشارات لتحسين الأداء في البنوك، فضلا على تفعيل الوعي الرقابي لدى البنوك. كما يواجه تطبيقات نظم الرقابة الداخلية في بنوك مجموعة من المعوقات لا سيما ما يتعلق بجانب نقص تكوين العاملين وعدم توفر الإمكانيات المادية ونظم المعلومات اللازمة.

أوصت الدراسة بضرورة رفع فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية من خلال تفعيل أنظمة قياس وتقدير المخاطر المحتملة وكذا أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر الحاصلة وفق الطرق والنماذج والمعايير الجيدة المعدة لهذا الإطار، ولتحقيق فعالية نظام الرقابة الداخلية من ضروري التأكد من أن الإمكانيات المرتبطة بالوقت والموارد والأدوات والوسائل كافية لإنجاز مهام الرقابة الداخلية بفعالية، مع ضرورة الاستجابة لتوصيات الهيئات الدولية على غرار لجنة بازل المصرفية المتعلقة بفعالية نظام الرقابة المصرفية، اعتماد الإدارة العليا في البنوك التجارية في اتخاذ قرارات تقييم الأداء على تقارير نظام الرقابة الداخلية الفعالة والمعدة بموضوعية.[1]

- **دراسة (ساره ابازيد)، 2017**

أطروحة تحت عنوان: " تقييم نظام الرقابة الداخلية في المصارف السورية الخاصة في ظل المعايير إطار COSOوبازلII"

أجابت الدراسة على الإشكالية التالية: هل نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المصارف السورية الخاصة فعال ويأخذ بعين الاعتبار المعايير مكونات إطار COSOوبازلII؟

حيث هدفت الدراسة إلى توضيح مدى توفر مكونات نظم الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الخاص في سورية ومدى انسجامها مع متطلبات المعايير الدولية ومقررات بازل 2 المنظمة للعمل الرقابي، والتعرف على واقع نظام الرقابة الداخلية من حيث نقاط القوة والضعف. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الحصول على البيانات الأولية والثانوية، وتم إعداد استبانة وتوزيعها على عينة من موظفي المصارف العاملين في إدارات الرقابة الداخلية، الالتزام، المخاطر، التدقيق الداخلي، إضافة إلى المدققين الخارجيين بـ 200استبانة.

[2] خاوي محمد وعريوة محاد، **أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 12، العدد 02، 2019.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها توافر عناصر الرقابة الداخلية بنسبة مقبولة والالتزام ببعض من البنود المقررة وفق اتفاقية بازل2 في ضوء الدور الإشرافي والإلزامي الذي يلعبه مصرف سورية المركزي وقراراته اللازمة بتطبيق بنود الاتفاقية بالإضافة إلى بعض الفقرات المتفاوتة في تبني المصارف لنظام رقابي فعال يواكب التغيرات في البيئة المصرفية السورية. كما أظهرت نتائج الانحدار الخطي أن المتغير التابع (الرقابة الداخلية) يتأثر بشكل أكبر بتغير المتغيرات المستقلة (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، نظم المعلومات والاتصالات، والمراقبة) بنفس الاتجاه.

أوصت الدراسة بضرورة تفعيل نظم الرقابة الداخلية في المصارف بشكل أكبر وتطوير إجراءات الرقابة الداخلية والاهتمام بإدارات المخاطر لديها بالإضافة إلى ضرورة توفير بيئة رقابية فعالة وتطوير أداء وكفاءة العاملين وتعزيز مبدأ الفصل بين المهام، وضرورة الالتزام بمتطلبات بازل2 فيما يخص الضبط والرقابة الداخلية، ضرورة أن يكون المسؤولين عن الرقابة الداخلية على معرفة ودراية بأخر الإصدارات الدولية المختصة بمعايير الرقابة الداخلية، وذلك لتنمية الفكر الرقابي في ظل التطور السريع. مع ضرورة الاهتمام بالبيئة الرقابية التي تساهم في خلق الأجواء التي تمكن الأفراد من تحمل مسؤولياتهم الرقابية مع ضرورة الاطلاع العاملين على أداوراهم الرقابية بطريقة واضحة ومكتوبة وترسيخ مبدأ التعامل بالأخلاق الفاضلة والنزاهة.[1]

- **دراسة (سالم بشير قجبونه، عبد الله مفتاح الشويرف، علي حسين زبلح)، 2020**

مقالة تحت عنوان : "فاعلية نظام الرقابة الداخلية كمتغير وسيط بين البيئة التنظيمية وكفاءة المراجعة الداخلية – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراتة–"

أجابت الدراسة عن الإشكالية التالية: ما مدى علاقة فاعلية نظام الرقابة الداخلية كمتغير وسيط بين البيئة التنظيمية وكفاءة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته؟

تهدف الدراسة إلى التعرف على فاعلية نظام الرقابة الداخلية كمتغير وسيط بين البيئة التنظيمية بأبعادها (البيئة التنظيمية، والثقافة التنظيمية) وكفاءة المراجعة الداخلية لدى المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فالمنهج الوصفي للمسح المكتبي للجانب

[1] ساره ابازيد، **تقييم نظام الرقابة الداخلية في المصارف السورية الخاصة في ظل المعايير إطار COSO وبازل II**"، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير تخصص المحاسبة العامة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2017.

النظري والدراسات السابقة، أما على الصعيد التحليلي تم الاستخدام أداة الاستبانة حيث تم الحصول على57 استبانة صالحة للتحليل، حيث تم إجراء التحليل الإحصائي عليها باعتماد البرامج الإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن الثقافة التنظيمية تربطها علاقة ايجابية مع فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وأن الهيكل التنظيمي لا يرتبط بعلاقة ذات أهمية مع فاعلية نظام الرقابة الداخلية، كما اتضح أيضا أن فاعلية نظام الرقابة الداخلية كمتغير وسيط يرتبط بعلاقة ايجابية مع كفاءة المراجعة الداخلية.

كما اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات منها التركيز على فحص ضوابط الرقابة الداخلية المحاسبية وتقويمها من المراجع الداخلي، وتحديد مخاطر الرقابة الداخلية واتخاذ إجراءات المراجعة مثل الاختبارات الجوهرية المناسبة، وينبغي أن يكون نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية في ليبيا أن يكون مبسطا ومكتوب وخالي من التعقيد مع ضرورة توفير المرونة فيه بحيث يمكن تعديله دون أن يفقد فعاليته، مع الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة في تطبيق نظام الرقابة الداخلية بحيث يمكن توفير بيئة رقابية جيدة، بدورها تساهم في تحسين جودة المراجعة وسرعة تقديم المعلومات وتصحيح الأخطاء والانحرافات.[1]

- **دراسة (طارق عطية المهدي الفيتوري)، 2011**

أطروحة تحت عنوان: "تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية بتطبيق اتفاقية بازل2"

هدفت الدراسة لتقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية بتطبيق اتفاقية بازل2، من خلال معالجة الإشكالية التالية هل تطبق المصارف التجارية الليبية متطلبات اتفاقية بازل2 الخاصة بالرقابة الداخلية؟

حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تغطية الجانب النظري لمتغيرات الدراسة كما تم مسح آراء القياديين بالمصارف من خلال توزيع استبيان على رؤساء مجالس الإدارات وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيون ومدراء الإدارات ورؤساء الأقسام وقد تم تحليلها البيانات باستخدام اختبارات الإحصائية.

[1] سالم بشير قجبونه، عبد الله مفتاح الشويرف، علي حسين زبلح، **فاعلية نظام الرقابة الداخلية كمتغير وسيط بين البيئة التنظيمية وكفاءة المراجعة الداخلية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته**، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد02، جامعة الوادي الجزائر، 2020

توصلت الدراسة من خلال اختبار الفرضيات إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المصارف التجارية الليبية تطبق المتطلبات الخاصة بإشراف الإدارة والثقافة الرقابية التي تقرها اتفاقية بازل2 بفاعلية، كما تطبق بكل فاعلية متطلبات الخاصة بالتعريف المخاطر وتقييمها وأنشطة الرقابة وفصل المهام وكل المتطلبات الخاصة بالمعلومات والاتصال ومتابعة الأنشطة ومعالجة القصور التي تقرها اتفاقية. حيث أن المصارف التجارية الليبية تقوم تطبيق متطلبات اتفاقية بازل 2الخاصة بالرقابة الداخلية بكل فاعلية.[1]

- **دراسة (سماح طلحي، ساكري نويري)، 2020**

مقالة تحت عنوان: "دور تقييم نظام رقابة الداخلية في تحديد إجراءات المراجعة الخارجية "– دراسة حالة مطاحن الحضنة المسيلة–2020" مجلة العلوم

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية مساهمة إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية في تحسين عمل المراجع الخارجي للمؤسسة مطاحن الحضنة. بحيث توصلت الدراسة إلى أن نظام الرقابة الداخلية لهذه المؤسسة قوي وفعال مما يعزز عامل الثقة في مخرجات مجمل مصالح المؤسسة، الأمر الذي يدفع المراجع الخارجي لاستخدام طريقة المعاينة في عملية الفحص المختلفة سواء الخاصة بالجانب الإداري أو الجانب المحاسبي.

ومن أهم نتائج: الرقابة الداخلية من أهم دعائم التقييم الكامل والمستمر لكل وظائف المؤسسة الذي يسهل على الإدارة العليا وضع أسس للتدقيق يحقق أهدافها في قياس أدائها، وذلك من أجل ترشيد القرارات الإدارية وضمان مصداقية المعلومات المحاسبية.

تتميز الإجراءات الخاصة بعمليات الشراء بعديد نقاط القوى مما يسمح بالاعتماد الموثوق على مخرجات المصلحة، كما تتميز الإجراءات المتعلقة بتسيير المخزون بنقاط ضعف عديدة سببها الرئيسي الأوامر الشفوية وكذا عدم الإشراف الكلي مسؤول المصلحة على عمليات دخول وخروج المخزونات مما ينتج عنه عدم الثقة النسبية في مخرجات المصلحة.

[1] طارق عطية المهدي الفيتوري، **تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية بتطبيق اتفاقية بازل2**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، 2011

إجراءات المراقبة على الموظفين لها عدة نقاط قوى لاعتمادها على التكنولوجيا في رقابتها على الموظفين، إلا أن إعداد كشف يدوي لحضور الموظفين بناء على المعلومات الالكترونية لبرنامج المستخدم على مستوى مصلحة المستخدمين هذا ما يضعف الثقة في مخرجات المصلحة.[1]

- **دراسة (بوطورة فضيلة)، 2016**

أطروحة تحت عنوان: "دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض" دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "

هدفت الدراسة إلى توضيح دور نظام الرقابة الداخلية في الكشف والرصد المسبق لمخاطر من خلال التطرق إلى إشكالية جد مهمة والتي تتمحور حول دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض وواقعه بنك الفلاحة والتنمية الريفية المركزة على المخاطر كأحد الأدوات والأساليب الرقابية الجديدة التي تعمل على الحد متزايد المخاطر الائتمانية والمصرفية، لذلك أصبحت معظم البنوك تسعى إلى إدراج عملية إدارة المخاطر ضمن ثقافة البنك على جميع مستوياتها، ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في عرض متغيرات الدراسة وتحليل واقعها ببنك محل الدراسة كما تم إعداد استبانة من أجل غرض الدراسة حيث تم توزيع 45 استبانة على عينة الدراسة.

ومن أهم ما تم توصل على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية أنه يتبين إطار تنظيمي مطابق لحد ما للإطار القانوني وفقا لما جاء به النظام (11-08) المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، لكنه يعجز عن توفير وسائل تكنولوجيا متطورة تمكنه من استخدام نماذج للتنبؤ وقياس المخاطر، ومع ذلك يسعى البنك إلى تفعيل مديرية لإدارة مخاطر مستقلة عن باقي المديريات لعله يبره تدريجيا على قدرته في تجنب المخاطر الائتمانية.

وأن الرقابة الداخلية تزود مجلس الإدارة والادارة العليا بتأكيد لمعقول عن إدارة المخاطر ولكن لا تزودهم حول تحقيق الأهداف لذا يجب التركيز على نطاق عمل التدقيق الداخلي خاصة وقد تغير من الجوانب المالية ليشمل الجوانب الإدارية والتشغيلية وتقديم الخدمات التأكيدية والاستشارية لذا وجب تفعيل عمل لجان التدقيق في البنوك لما تقدمه من تقويم وتحسين إدارة المخاطر.

[1] سماح طلحي، ساكري نويري، **دور تقييم نظام رقابة الداخلية في تحديد إجراءات المراجعة الخارجية دراسة حالة مطاحن الحضنة المسيلة**، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد7، العدد3، 2020.

أوصت الدراسة إلى ضرورة سعي البنوك إلى تصميم مجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر تساعد في تحديد وإدارة العوامل المتعلقة بالمخاطر الائتمانية، مع تأمين العامل البشري المناسب وتدريبه وتأهيله بما يتماشى مع المتطلبات العالمية للرقابة وإدارة المخاطر مما يساعد البنوك على تصميم نماذج داخلية تساعدها في إدارة مخاطرها بطريقة متناسقة.[1]

- **دراسة (حازم أحمد فروانة)، 2019**

مقالة تحت عنوان "الرقابة الداخلية في البنوك التجارية دراسة مقارنة بين بنك فلسطين غزة والبنك الإسلامي"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإجراءات والضوابط للرقابة الداخلية الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلي باختلاف صيغة البنك ربوي إسلامي إضافة إلى التعرف على البنك الإسلامي وبنك فلسطين من حيث نشأتهم ووظائفهم وخدماتهم وشبكاتهم وفروعهم واستعراض نظام الرقابة الداخلية من حيث تعريف وأدواتها ومقوماتها واستيضاح طبيعة الإجراءات الرقابية الداخلية المعتمدة في البنوك وتقييمها وفحصها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بحيث تم جمع البيانات من خلال مراجع وأبحاث سابقة كما تم الاعتماد على المقابلة الشخصية مع مدراء البنكين.

تم توصل إلى أنَه لا يوجد إدارة مستقلة للرقابة الداخلية في البنك بل يوجد قسم للرقابة الداخلية يتبع لإدارة المدير العام الحسابات التنظيمية. كما يتكون نظام الرقابة الداخلية الرئيسي من ثلاثة أنظمة فرعية (الإدارية، المحاسبية والضبط الداخلي)، كما يتم تطبيق معظم الأدوات والأساليب الخاصة بنظام الرقابة الإدارية ومتمثلة في الموازنة التخطيطية وتكاليف المعيارية، كما يتم أيضا تطبيق أدوات وأساليب الرقابة الداخلية المحاسبية ومتعلقة بالقيد المزدوج، حسابات المراقبة الإجمالية والمصادقات والجرد الفجائي والتدقيق الداخلي.

تم تطبيق أدوات وأساليب المتعلقة بالضبط الداخلي والمتعلقة بتقسيم العمل والمراقبة الذاتية وتأمين الممتلكات والموظفين.

كما يخضع البنك إلى الرقابة الداخلية والخارجية مع الحصول على تقرير الكامل الخاص بتقييم نظام الرقابة الداخلية من قبل المرجع الخارجي.

---

[1] بوطورة فضيلة، **دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016

أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر بأنظمة وسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية بصورة مستمرة وذلك لتطويرها وتحديثها، على جمعية العامة للمساهمين مراجعة مجلس الإدارة بمدى التزام بتطبيق معايير ومبادئ نظام الرقابة الداخلية، ضرورة إنشاء إدارة متخصصة فيما يخص الرقابة الداخلية وتتبع لها مجموعة الأقسام الوظيفية. [1]

- **دراسة (وديع أكرم محمد عمر أحمد)، 2017**

أطروحة تحت عنوان" نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على الرقابة الداخلية في المصارف التجارية "دراسة حالة بنك أم درمان الوطني"

تناولت الدراسة نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على الرقابة الداخلية في المصارف التجارية بحيث هدفت للإجابة عن الإشكالية هل تساعد نظم المعلومات المحاسبية في زيادة جودة الرقابة الداخلية وفعاليتها في المصارف؟ وذلك بالإبراز الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية التي تتصف بخصائص الجودة واتخاذ القرارات وأثرها في تحسين الدور الرقابي للأداء. تم اعتماد على المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمنهج التاريخي، بالإضافة للمنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل في تأثير نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة المحاسبية في البنوك التجارية، حيث تعمل على توفير معلومات دقيقة وكاملة وقابلة للمقارنة وإعداد تقارير متابعة دورية وبسرعة عالية عن جميع العمليات والأعمال المصرفية، هناك اثر ايجابي لنظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الإدارية حيث تعمل على إنتاج معلومات تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية والتشغيلية والاستراتيجية.[2]

- **دراسة (بوطورة فضيلة)، 2007**

أطروحة تحت عنوان: "دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك دراسة حالة "الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنك"

هدفت الدراسة لتوضيح مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك حيث تم تحديد معايير فعالية النظام والمتمثلة في الأهداف التشغيلية التي يجب تحقيقها وصدق المركز المالي ومدى تطابقها مع الأنظمة والقوانين،

---

[1] حازم أحمد فروانة، **الرقابة الداخلية في البنوك التجارية دراسة مقارنة بين بنك فلسطين غزة والبنك الإسلامي**، مجلة أفاق للعلوم، المجلد5، العدد السابع عشر، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019.

[2] وديع أكرم محمد عمر أحمد، **نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على الرقابة الداخلية في المصارف التجارية "دراسة حالة بنك أم درمان الوطني**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه معهد بحوث ودراسات، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2017.

وذلك تحت إشكالية التالية: ماهي آليات دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية؟ ومدى فعالية وسلامة نظام الرقابة الداخلية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي؟ والتي أجريت على مستوى الصندوق الوطني لتعاون الفلاحي وعلى مستوى الوكالة بتبسة. تم الاعتماد على المنهج الوصفي عند التعرض للمفاهيم والمنهج التحليلي لتحليل معطيات والأرقام والمنهج الإحصائي الاستقرائي للجداول والملاحق، كما تم إتباع أسلوب دراسة عند تناول نموذج نظام الرقابة الداخلية.

توصلت الدراسة إلى أن الحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية لا يتم إلا من خلال تقييم أنظمته الفرعية الأساسية في المجال الإداري والمحاسبي والمالي، فإن الجانب الإداري يتم تشغيله مركزيا من طرف المقر الرئيسي من خلال إداريتي التفتيش والمراجعة مما جعلها رقابة بعدية مما يفسح المجال لمخاطر إدارية وتشغيلية رغم توفر هيكل تنظيمي كفء، أما الجانب المحاسبي فهو يستجيب للمتطلبات من تنظيم محاسبي وعمليات محاسبية متوافقة مع القواعد والأنظمة معمول بها مما يجعل المكون السليم والجزء الفعال لنظام الرقابة الداخلية، أما الجانب المالي يفتقد على مستوى المقر والفروع الجهوية مما انعكس على الجانب الإداري والمحاسبي وتكبد خسائر بالبنك التي كان من الممكن تفاديها لو كانت أنظمة القياس وتقدير المخاطر وأنظمة المراقبة فعالة.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة التكيف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وكل وكالاته مع التطورات الحاصلة في المجال المصرفي خاصة في نظم المعلومات لان ذلك يساعدها على تطوير أنظمة الرقابة الداخلية والوصول إلى تحقيق غاياتها من وراء تصميم هذا النظام. مع العمل على جعل نظام الرقابة الداخلية متكاملا ومنسجما من خلال تطوير أنظمته الفرعية المتعلقة بالجوانب الإدارية والمحاسبية والمالية وجعلها متماشية مع طبيعة نشاطه وحجمه وإمكانياته المادية والبشرية.[1]

- **دراسة(مرتضى محمد شاني الحسيني، إبراهيم عبد موسى السعبري)، 2017**

مقالة تحت عنوان : **توظيف مكونات الرقابة الداخلية لتعزيز جودة التدقيق الخارجي " بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة"**

هدفت الدراسة إلى توضيح دور مكونات الرقابة الداخلية في الوصول إلى تدقيق جيد يرضي كافة الأطراف المعنية بعملية التدقيق وتعرف على العوامل والمخاطر المؤثرة على جودته، وذلك تحت الإشكالية التالية: ما مدى

[1] بوطورة فضيلة، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك دراسة حالة "الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنك**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف 2007.

مساهمة مكونات الرقابة الداخلية في تحقيق جودة التدقيق الخارجي؟ تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تعريف متغيرات الدراسة كما تم توزيع استمارة استبيان 100استمارة على عينة دراسة.

توصلت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين مكونات الرقابة الداخلية وحجم عينة وتكاليف ومخاطر التدقيق في المصارف العراقية الخاصة، كما يجب على التزام إدارة المصرف بالكفاءة والنزاهة والقيم الأخلاقية ومنح الصلاحيات وتحديد المسؤوليات يؤدي إلى تقليل الوقت والجهد المبذول من قبل المدقق وان تطبيق كافة المكونات بطريقة صحيحة يساعد في تخفيض حجم الأدلة وتقل تعقد مهام التدقيق ومنه تتحقق جودة التدقيق الخارجي.

أوصت الدراسة على أن يشمل هيكل الرقابة الداخلية في المصرف على خمس مكونات لرقابة الداخلية مع زيادة الوعي الرقابي لكافة المستويات الإدارية ومعرفة الصلاحيات المخولة لهم، كما ينبغي وجود رقابة فعالة وان يتم تطويرها باستمرار لمواكبة التغيرات الحاصلة في بيئة العمل ولحماية الأموال من الضياع مع ضرورة عقد اجتماعات دورية بين المدقق الداخلي والخارجي لمناقشة الأمور ذات الاهتمام المشترك مثل خطط التدقيق بهدف تنسيق الجهود لمنع ازدواجية في العمل.[1]

- **دراسة (سليمان محمد الهادي الأمين)، 2020**

تحت عنوان: دور الرقابة الداخلية في زيادة جودة المعلومات المحاسبية –دراسة ميدانية شركة سين للغلال–

تناولت الدراسة دور الرقابة الداخلية في زيادة جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال التعرف على أساليب الرقابة الداخلية التي تزيد من جودة المعلومات المحاسبية وللمهتمين بالقوائم المالية. تمثلت المشكلة الدراسة توضيح العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين الرقابة الداخلية وملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى علاقتها بالخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية. اتبعت الدارسة المنهج الاستنباطي للتعرف على طبيعة المشكلة والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة.

توصلت الدراسة إلى أن الرقابة توفر معلومات محاسبية تساعد على التأكد من صحة القرارات المتخذة كما ساعدت الرقابة الداخلية المعلومات المحاسبية بأنها عالية الصدق.

[1] مرتضى محمد شاني الحسيني، إبراهيم عبد موسى السعبري، **توظيف مكونات الرقابة الداخلية لتعزيز جودة التدقيق الخارجي " بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة**، مجلات جامعة بابل، المجلد25، العدد4، العراق، 2017.

أوصت الدراسة بأن الرقابة الداخلية تقدم تقارير عن نظم المعلومة المحاسبية التي تزيد من كفاءة المعلومات المحاسبية مع تطوير ووضع خطة واضحة لنظام الرقابة الداخلية وربطها بنظام المعلومات المحاسبية لزيادة من موثوقية المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل الشركة.[1]

ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية:

- **A study: (Nguyen Phuong Thao), 2018**
Titled :"Effectiveness Of The Internal Control System In The Private Joint-Stock Commercial Banks In Thai Nguyen Province ,Vietnam"

أجابت الدراسة عن الإشكالية التالية: فعالية نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية المساهمة الخاصة في مقاطعة نغوين التايلندية، فيتنام

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم مستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمصارف التجارية المشتركة الخاصة في نغوين التايلندية، بحيث تم استخدام تحليل العوامل الاستكشافية وتحليل الانحدار لتحليل تأثير العوامل على فعالية نظام الرقابة الداخلية، توصلت الدراسة من خلال تأثير أنشطة الرقابة على نظام الرقابة الداخلية تباين انه من رغم وجود فصل بين الواجبات، الأداء التشغيلي، وتجهيز المعلومات داخل المصرف إلا أنه يوجد بعض الانحرافات في تنفيذ الأداء المنتظم وأن أنشطة الرقابة القائمة داخل المصرف ليست في مستوى الفعال وأن جميع الموظفين ليس على علم بجميع الأنشطة والسياسات والإجراءات السليمة القائمة للقيام بالأنشطة. كما أن نظام الرقابة الداخلية للمصارف في مقاطعة نغوين في مستوى معقول من الفعالية مستندة للعوامل الأساسية حسب مستوى التأثير هي تقييم المخاطر، وأنشطة المراقبة، التقييم الذاتي، بيئة مراقبة، المعلومات والاتصالات.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز أنشطة الرصد من خلال رصد وتقييم الجودة وتنفيذ ضوابط داخلية لضمان نشرها وتعديلها عند حدوث تغيرات استعراض نوعية نظام الرقابة الداخلية وفعاليته والإبلاغ عنه، وتهيئة بيئة مراقبة جيدة عن طريق زيادة وعي الجهات التنظيمية بالنزاهة وأخلاقيات المهنة. إصدار لوائح خطية، أنظمة، العمليات التجارية، بحيث بيئة مراقبة الجيدة هي الأساس التشغيل الفعال لنظام الرقابة الداخلية. كما يجب إجراء

[1] سليمان محمد الهادي الأمين، **دور الرقابة الداخلية في زيادة جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية شركة سين للغلال**، أطروحة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا جامعة النيلين، السودان، 2020.

تقييم منتظم لمخاطر الشركات ومن ثم وضع تدابير وخطط وإجراءات محددة للتخفيف من المخاطر إلى حد مقبول ومعرفة موظفين للمخاطر التي يمكن أن تقبلها المنظمة من حيث أنشطة الرقابة تقوم المؤسسات بانتظام بتلخيص نتائج إنتاجها وإخبارها بها ومقارنة النتائج التي يتم الحصول عليها بالمعايير والمؤشرات المقررة من أجل تعديلها في الوقت المناسب ومن أجل تكميلها.[1]

- **A study (Amanj Mohamed Ahmed, Akram Ahmed Muhmmed), 2018 Titled: Internal Control Systems And Its Relationships with The « Financial Performance In Telecommunication Companies A Case Study Of Asiacell »**

نظم الرقابة الداخلية وعلاقتها بالأداء المالي في شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية "دراسة حالة عن أسياسيل"

كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة أثار نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي لشركة أسياسيل للاتصالات السلكية واللاسلكية في إقليم كردستان في العراق، بحيث تحقق ذلك بالنظر إلى أثر بيئة المراقبة، تقييم المخاطر، والمعلومات والاتصالات، وأنشطة الرقابة ورصد عائد أصول الشركة المختارة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في جمع البيانات لإظهار العلاقة بين نظم الرقابة الداخلية والأداء المالي كما تم استعمال الاستبانة.

بحيث كانت أهم نتائج دراسة كالتالي:

– وجود علاقة هامة بين المكونات الرقابة الداخلية والأداء المالي، بحيث أشارت المتغيرات المستقلة في الدراسة إلى وجود علاقة مع بيئة الرقابة وتقييم المخاطر.

– وجود علاقة ايجابية بين أنشطة الرقابة والإعلام والاتصال مع الأداء المالي كما يوجد علاقة سلبية بين الرصد مع الأداء المالي.

كما خلصت الدراسة إلى أن الشركة قد استثمرت في نظم الرقابة داخلية الفعالة، ومن ثم فقد تحقق أداء ماليا أفضل من الشركات التي لديه نظام رقابة داخلية ضعيف بحيث يكون الموظفين أكثر للاتهامات في حالة عدم وجود ضوابط كافية.

أوصت الدراسة بضرورة تقديم تغذية مرتدة لجميع حملة الأسهم فيما يتعلق بتشغيل النظام مع تشجيع المبادئ الأخلاقية وتحفيزها بقوة، وتوظيف مراجعي حسابات داخليين وخارجيين مؤهلين في الشركات السلكية

[1]Nguyen Phuong Thao **, Effectiveness Of The Internal Control System In The Private Joint-Stock Commercial Banks In Thai Nguyen Province Vietnam,**The 5th IBSM International Conference on Business, Management and Accounting,19-21 April 2018. Hanoi University of Indus try, Vietnam,2018

واللاسلكية لضمان مراقبة سليمة على الاصول والموارد، كما يجب على الإدارة وضع سياسات وإجراءات وآليات تكفل توجيهاتها بفعالية.[1]

- **A study (Nadjia BELHADJ AHMED),2017**
  Titled:"L'audit financier et comptable en Algérie : mission légale et nécessité managériale"

"مراجعة الحسابات المالية والمحاسبية في الجزائر: المهمة القانونية والضرورة الإدارية"

تهدف الدراسة إلى إرساء الأسس ومنهجية ووسائل مراجعة الحسابات المالية والمحاسبية الداخلية والخارجية وتبيان الارتباط الوثيق لمراجعة الحسابات بنظام الرقابة الداخلية، وعرض الاختلافات وأوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية القانونية للحسابات وذلك بشركة خاصة متعددة الجنسيات مقرها بالجزائر. حيث يتمثل دور المراجع القانوني في التصديق على الانتظام والعرض العادل للحسابات والنتائج والبيانات المالية أما المراجع الحسابات الداخلي تتمثل مهمتهم بإصدار حكم بشأن سيطرة المديرين على المهام.

أوصت الدراسة بضرورة تنظيم أعمال مراجعة الحسابات وفقا للإطار الزمني لخطة المراجعة، مع تحديد حالات الفشل في التطبيق الإجراءات من اجل إدخال تحسينات عليها. مع العمل على العلاقة تعاون وتبادل بين المراجع القانوني والمراجع الداخلي وذلك وفق اتفاق في بداية السنة على تقسيم العمل وتبادل المعلومات[2].

- **A study (Yahya Ali Al-Matari, Sulaiman Abdullah Saif Mohammed, Ebrahim Mohammed),2017**
  Titled: "Audit Committee Activities and the Internal Control System of Commercial Banks Operating in Yemen"

تهدف هذه الدراسة للبحث في تأثير فعالية لجنة مراجعة الحسابات على نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية من خلال استخدام أربع من خصائصها، وهي اجتماعات لجنة مراجعة الحسابات، وتواتر اللقاءات بين لجنة مراجعة الحسابات والمراجعين الداخليين، واستعراض لجنة مراجعة الحسابات ومقترحات المراجعة الداخلية للحسابات، تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات من المصارف اليمنية واعتبر 88 استبيانا قابل للاستخدام من بين 170 استبيانا وزعت على 17 مصرفا تجاريا مناسبا للتحليل، بحثي أظهرت النتائج أن فعالية لجنة مراجعة

[1] Amanj Mohamed Ahmed ,Akram Ahmed Muhmmed **Internal Control Systems And Its Relationships with The Financial Performance In Telecommunication Companies A Case Study Of Asiacell,** Studies and Scientific Researches, Economics Edition, No 28, 2018

[2] Nadjia Belhadj Ahmed, **L'audit financier et comptable en Algérie :mission légale et nécessité managériale,** Journal of Academic Finance (J.A.F.),N° 8, spring 2017

الحسابات التي تواتر الاجتماعات بين مجلس مراجعي الحسابات والمراجعة الداخلية، واستعراضات لجنة مراجعة الحسابات لمقترحات المراجعة الداخلية للحسابات ذات الصلة الهامة بأداء المصارف التجارية.

أوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بلجنة المراجعة ودور الرقابي في تحقيق الجودة في نظام الرقابة الداخلية، مع ضرورة استقلاليتها.[1]

- **A study (Ishmael appiah-gyamerah, Josephnartey, Philip Ayagr),2014**

Titled: "The effectiveness of Internal Control Systems of banks: The case of Ghanaian banks"

أجابت الدراسة عن الإشكالية التالية: هل نظام الرقابة الداخلية المصرفي في غانا فعال؟

هدفت هذه الدراسة لتقييم بيئة وأنشطة المراقبة المكونة لنظام الرقابة الداخلية في البنوك الغانية، وذلك بالاعتماد على مكونات وسمات COSOلتقييم فعالية نظام رقابة الداخلية. بحيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، أما دراسة الميدانية فتم الاعتماد على أداة الاستبانة باستخدام مقياس ليكارت الخماسي بحيث تراوحت الاستجابات بين الاختلاف الشديد والاتفاق القوي تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss لتحليل البيانات وعرضت في شكل وسائل وانحرافات قياسية لكل سؤال وكل قسم من الاستبيان.

وخلصت الدراسة إلى أنه توجد ضوابط قوية في بيئة المراقبة وفي أنشطة الرصد المكونة لنظم الرقابة الداخلية للمصارف في غانا وحظي العنصران بتقدير عال من جانب المجيبين الذين بلغ متوسط حسابي 4.72و4.66 على التوالي وهذا ما يدل على التزام بالنزاهة وقيم الأخلاقية. تبين أن أنشطة الرصد الحالية لنظم الرقابة الداخلية تركز على وحدة مستقلة للمراجعة الداخلية للحسابات وتقوم بتقييم موضوعيا باشتراك دوري مع المراجعين الخارجين وهذا ما يدل على تبني آليات قوية لتقييم جودة أداء نظام الرقابة الداخلية وهو ما يشمل على أنشطة مراقبة مستمرة أو تقييمات منفصلة أو مزيج من النوعين.

كما أوصت الدراسة بأن مجالس المصارف في غانا لا تشعر بالرضا عن النتائج، بل ينبغي لها أن تعمل جاهدة لضمان استمرار الرصد المستمر والمنفصل للرقابة الداخلية للتأكد من أن الضوابط موجودة بالفعل وتعمل

[1]Yahya Ali Al-Matari, Sulaiman Abdullah Saif Mohammed, Ebrahim Mohammed, **Audit Committee Activities and the Internal Control System of Commercial Banks Operating in Yemen, International Journal of Accounting and Financial Reporting,** Vol 4, No1,2017

على النحو الواجب. كما أوصت بضرورة إجراء مزيد من البحوث تهتم بتقييم فعالية نظام رقابة الداخلية والتي تشمل جميع عناصر الرقابة.[1]

- **A study (ZAAFRANE Mansouria),2016**

Titled:" L'audit et le contrôle des risques dans le milieu bancaire Cadre de référence des banques algériennes"

الإشكالية: ما هو دور مراجعة الحسابات في الوقاية من المخاطر المصرفية؟

تهدف إلى تبيان المراجعة المصرفية للحسابات ودورها في منع المخاطر المصرفية في كون أن البيئة التي تمارس فيها المصارف والمؤسسات المالية تتسم بالمرونة والتغير الدائم. بحيث عاشت المصارف والمؤسسات المالية عدة تغيرات في اللوائح المصرفية بهدف تحسين نشاط البنك الجزائري وذلك وفقا لإيقاع دولي بما في ذلك الإبلاغ التحوطي عن والادارة والمحاسبة.

ومن أهم أوصت به الدراسة بضرورة التزام وامتثال مراجع الحسابات الخارجي للوائح الإضافية التي قد تكون جزء من المراجعة القانونية للحسابات، ينبغي أن يكون مراجع الحسابات الخارجي للمصرف أن يكون موضوعيا ومستقلا، كما ينبغي أن يحدد مراجع الحسابات الخارجي للمصرف المخاطر المادية في المصرف، مع مراعاة التعقيدات التي يتسم بها المصرف ومدى فعالية بيئة الرقابة الداخلية.[2]

- **A study (Ali Kadhim Hussein Al-Fatlawi),2016**

Titled: "The Role Of Internal Auditing And Internal Control System On The Financial Performance Quality In Banking Sector"

هدفت الدراسة إلى فحص وتحليل تأثير التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية في منع الغش المحاسبي في القطاع المصرفي. تحت إشكالية التالية: هل يوجد اثر ايجابي للمراجعة الداخلية والرقابة الداخلية في منع الغش المحاسبي في أكبر بنوك اندونيسيا؟ حيث أجريت الدراسةبتوزيع210الاستبانة على موظفون لديهم خبرة عمل لمدة سنتين ويعملون في أكبر ثلاث بنوك بإندونيسيا، وذلك باستخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد لتحليل البيانات.

[1] Ishmael appiah-gyamerah ,Josephnartey, Philip Ayagr**, The effectiveness of Internal Control Systems of banks: The case of Ghanaian banks, International Journal of Accounting and Financial Reporting**, Vol 4, No2,2014.

[2]**ZAAFRANE Mansouria, L'audit et le contrôle des risques dans le milieu bancaire Cadre de référence des banques algériennes,** Revue les cahiers du POIDEX, N°06,Septembre 2016

ومن أهم توصلت له الدراسة أن للتدقيق الداخلي أثر ايجابي كبير على منع الغش المحاسبي، كما أن للضوابط الداخلية لها أثر ايجابي على منع الاحتيال المحاسبي. وهذا ما يدل على أنه كلما التدقيق الداخلي للحسابات ونظام الرقابة الداخلية فعالة كلما انعكس بدوره على منع الاحتيال والغش المحاسبي. حيث أوصت به الدراسة هو زيادة من تحسين فعالية التدقيق الداخلي الحسابات ونظام الرقابة الداخلية للقطاع المصرفي لمنع الغش المحاسبي.[1]

- **A study** (Onyeka-Iheme, Chimeruo Victory, Owolabi, Sunday Ajao),**2021**

Titled: " Accounting and Internal Control Systems Evaluation and Audit Quality"

المحاسبة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتدقيق جودة

تناولت الدراسة تقييم نظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وأثره على تدقيق الجودة للمنظمة وما مدى مساهمته في تقديم معلومات يمكن أن يستند إليها مراجع الحسابات، بحيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال تقديم أدبيات نظرية متعلقة بمتغيرات الدراسة.

استطاعت هذه الدراسة التوصل أن تبرز أن الإدارة هي مسؤولة عن إنشاء وصيانة نظام فعال للمحاسبة والرقابة الداخلية كما يحتاج مراجع الحسابات الخارجي إلى تقييم كل من نظام المحاسبة ونظام الرقابة الداخلية لتمكينه من فهم هذه النظم ومدى فعاليتها لتمكينه من تحديد مستوى الاعتماد على وكذلك مستوى العمل الذي يتعين القيام به من أجل تقديم تقرير موثوق به عن مراجعة الحسابات إلى المساهمين وأصحاب المصلحة المعنيين. يمكن استخدام طريقة نظام المحاسبة والملاحظات السردية والمخططات البيانية والاستبيانات لتقييم نظام الرقابة الداخلية. وفي الحالات التي تلاحظ فيها أوجه قصور نتيجة للتقييمات، يقوم مراجعو الحسابات بذلك الحاجة إلى وضع التخطيط والاستراتيجية المناسبين لمراجعة الحسابات التي ستلزم من أجل تقرير موثوق به عن مراجعة

[1] Ali Kadhim Hussein Al-Fatlawi, **The Role Of Internal Auditing And Internal Control SystemOn The Financial Performance Quality In Banking Sector,** Biblioteca Digital RepositorioAcadémico,*Opcion, Año 34, Nº 86, 2018*file: ///C: /Users/Y%20INFO/Downloads/Dialnet-TheRoleOfInternalAuditingAndInternalControlSystemO-7338202%20(3).pdf

الحسابات. ويلتزم بإبلاغ الإدارة بأوجه القصور من جانب مراجعي الحسابات لتمكين الإدارة من البحث عن حل وتصحيح المناسب كما يرد عرض موجز للتقييم المناسب لكل من الضوابط العامة وضوابط التطبيق.[1]

- **A study** (DALVINDER Singh),**2013**

Titled: The Role of External Auditors in Bank Supervision :Supervisory Gatkeeper ,

"دور المدقق الخارجي في الإشراف البنكي: الحراسة البنكية "

هدفت الدراسة إلى معالجة ما مدى مساهمة المدقق الخارجي في تفعيل الإشراف البنكي، وذلك من خلال استخدام المدقق الخارجي بصورة أكثر نظامية مع مراعاته لاختبارات الضغوطات المالية والتقرير عنها .

توصلت الدراسة إلى أن عدم الاعتماد على المدقق الخارجي والقيام بالإشراف الداخلي باعتباره المسؤول الأول عن تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات البنكية، وباعتباره حارسا إشرافيا تطلب هذا مسؤوليات إضافية تزيد عن المسؤوليات التي يتحملها عن القيام بتدقيق القوائم المالية للمؤسسات البنكية. مع ممارسة الشك المهني وبذل العناية المهنية والموضوعية والاستقلالية عند التخطيط لتدقيق القوائم المالية للبنوك مع التزامه بمعايير الجودة المطبقة محلية ودولية وذلك لتأثيرها على جانب الاقتصادي مهم.

كما أوصت الدراسة بضرورة قيام هيئة التنظيم الاحترازي في المملكة المتحدة وهيئة السلوك المالي باستخدام المدققين الخارجين بطريقة أكثر منهجية مما كان عليه الحال مع هيئة الخدمات المالية. توصية لجنة الخزانة الأمريكية باستخدام المعرفة المرجعية من أجل تجنب الأزمات المالية من عملية الإصلاح التي تبعت حدوث الأزمة البنكية.[2]

- **A study (Raj Bahadur Sharma and Nabil Ahmed M. Senan),2019**

Titled: A Study on Effectiveness of Internal Control System in Selected Banks in Saudi Arabia

دراسة فعالية نظام الرقابة الداخلية في المصارف المختارة بالمملكة العربية السعودية

تهدف الدراسة إلى محاولة فحص فعالية نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال دراسة ميدانية لعينة من البنوك المختارة من المملكة العربية السعودية، أين تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تغطية الجانب النظري بالإضافة إلى تجميع البيانات الأولية من خلال استمارة استبيان وزعت على عينة مكونة من 90 مجيبا تم اختيارهم من المديرين التنفيذيين لمختلف المصارف محل الدراسة وقد تم تحليلها باستخدام الأسلوب الإحصائي.

---

[1]Onyeka-Iheme, Chimeruo Victory, Owolabi, Sunday Ajao, **Accounting and Internal Control Systems Evaluation and Audit Quality, American Journal of Humanities and Social Sciences Research (AJHS),**Volume-5, Issue-1,2021.

[2]DALVINDER Singh, **The Role of External Auditors in Bank Supervision :Supervisory Gatkeeper** , International Lawyer, vol47,No1, Université de Warwick,2013

خلصت الدراسة إلى أن إطار الرقابة الداخلية يساعد مراجعي الحسابات على وضع برنامج أعمال مراجعة الحسابات، وأن نظام الرقابة الداخلية العام في بنوك المختارة كان مرضيا ولكن بحاجة إلى التحسين في بيئة المراقبة وتقييم المخاطر ونظام الاتصال كما أثبتت الدراسة الإحصائية وجود اختلاف كبير في فعالية الضوابط الداخلية بالبنوك محل الدراسة.

أوصت الدراسة بنك الإنماء بتحسين نظام رقابة الداخلية وتطوير بيئة الرقابية به، يحتاج بنك SABB إلى مراجعة المراقبة الذاتية من أجل تحسين الرقابة الداخلية، كما يحتاج نظام الرقابة الداخلية للبنوك الأخرى إلى التحسين باستثناء البنوك المختارة الذي وجدت مرضية ولكن ليست قوية[1].

- **A study** (Augustine, O. Enofe, Chijioke Mgbame, Sadiq, O. Akhor& Francis, A. Okungbowa),**2013**

Titled: "Internal Control System and Quality Audit Work"

نظام الرقابة الداخلية وأعمال تدقيق الجودة

هدفت الدراسة لتوضيح أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي على منع خطر الغش والاحتيال، ومساهمة نظام الرقابة الداخلية الجيد في تحقيق جودة أعمال التدقيق. حيث أجريت الدراسة على مجموعة من فروع البنوك بنيجيريا تم جمع بيانات عن طريق المقابلة وتوزيع 100استبانة حيث تم تحليل هذه البيانات من طرق إحصائية وصفية واستدلالية.

توصلت الدراسة إلى أن الاحتيال والغش المصرفي ظاهرة عالمية تسبب مشقة على عاتق مالكي البنوك والعملاء وان معظم الإخفاقات المصرفية مرتبطة بالاحتيال، وأن مسؤولية منع عمليات الاحتيال والكشف عنها على عاتق الإدارة من خلال إنشاء نظام للرقابة الداخلية يتسم بالفعالية والكفاءة وان تضع معيارا قويا له لتعزيز من الاستمرارية العمليات وضمان السيولة والملاءة المالية وتسيير جودة أعمال مراجعة الحسابات في المصارف.

أوصت الدراسة بضرورة إقامة نظام الرقابة الداخلية ملائم لضمان حماية أصول المصرف، مع إقامة إجراءات المراجعة الداخلية للحسابات، والحفاظ على نظام الحوافز لتشجيع الموظفين لتجنب الاحتيال، صياغة سياسات

[1]**Raj Bahadur Sharma and Nabil Ahmed M. Senan, A Study on Effectiveness of Internal Control System in Selected Banks in Saudi Arabia,** Asian Journal of Managerial Science, AJMS Vol.8 No.1, January-March 2019

خاصة بالتوظيف لتوظيف الأشخاص ذوي الكفاءة والنزاهة العالية، مع ضرورة امتثال الجميع لكل السياسات والإجراءات الموضوعة في أداء كل وظيفة.[1]

ثالثا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

سنحاول عرض أهم أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة بعد عرض أهم أهداف والنتائج للدراسات السابقة.

- **أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:**

من خلال عرض الدراسات السابقة تبين أن هناك تنوع في تناولها لموضوع التدقيق البنكي، ومنه اختلفت وتنوعت الأهداف، والأدوات المستخدمة والنتائج المتوصل لها من خلال اختلاف والتنوع في الجوانب التي عالجتها. ومنه سيتم عرض أهم دراسات التي تشابهت مع الدراسة الحالية في دراسة التدقيق البنكي وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

وتأسيسا على ذلك فإن بعض الدراسات تناولت التدقيق البنكي والتي عالجته من خلال إعطاء تعاريف على التدقيق البنكي وأنواعه ومعايير والمبادئ المنظمة له، حيث كانت الدراسات باللغة العربية كالآتي: **دراسة(هواري منصوري، فهد الدويلة، 2021)، دراسة (نوى شرف الدين، 2020)، دراسة (عبد القادر لباز، 2021)، دراسة (بودلال حنان)، 2020)**، وهو ما هدفت له الدراسة الحالية؛ كما نجد **دراسة (إسماعيل بوغازي، مليكة تومي، 2018)، دراسة (مجيد الشرع، 2009)**، تناولت أحد مقومات التدقيق البنكي من خلال التعرض إلى التدقيق الداخلي أو الخارجي في البنوك؛ كما تشابهت بعض الدراسات من خلال تناولها لتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك **دراسة(أحمد ميلي سمية، 2020)، دراسة(خاوي محمد وعريوة محاد، 2019)، دراسة (ساره ابازيد، 2017)، دراسة (سالم بشير قجبونه، عبد الله مفتاح الشويرف، علي حسين زبلح، 2020)، دراسة (طارق عطية المهدي الفيتوري، 2011)، دراسة (سماح طلحي، ساكري نويري)، 2020)، دراسة (بوطورة فضيلة، 2016)، دراسة (حازم أحمد فروانة، 2019)، دراسة (بوطورة فضيلة)، 2007** وهذا ما سعت له دراسة الحالية كما ركزت الدراستين الأخيرتين على في دراستيهما على تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية والتي جوهر دراستنا. بينما نجد أن الدراسات باللغة الأجنبية تشابهت مع الدارسة الحالية في التالية:

[1]Augustine, O. Enofe, Chijioke Mgbame, Sadiq, O. Akhor & Francis, A. Okungbowa, **Internal Control System and Quality Audit Work,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol4, No13, 2013

التي تناولت نظام الرقابة الداخلية للبنوك دراسة (**Nguyen Phuong Thao، 2018**)، دراسة (**Akram Ahmed Muhmmed, Amanj Mohamed Ahmed، 2018**)، دراسة (**Ebrahim Sulaiman Abdullah Saif Mohammed, Yahya Ali Al-Matari Mohammed، 2017**)، دراسة (**Josephnartey, Ishmael appiah-gyamerah**)، دراسة(**M. Nabil Ahmed Raj Bahadur Sharmaand Philip Ayagr، 2014**)، دراسة (**Chijioke Enofe, O. Augustine, O. Sadiq, Mgbame Senan، 2019**)، دراسة (**Akhor Okungbowa, A. Francis, &2013**)، كما تشابهت بعض الدراسات الأجنبية مع الدراسة الحالية في كونها تطرقت في معالجتها لكلا المتغيرات الدراسة والمتمثلة في دراسة (**Ali Kadhim Hussein Al-Fatlawi,2016**)، دراسة (**DALVINDER Singh، 2013**)، **دراسة Nadjia Belhadj Ahmed، 2017**).

رابعا: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

الجدول رقم(01-01): أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

اسم الباحث	عنوان الدراسة	زمان ومكان الدراسة	منهج الدراسة	أوجه الاختلاف
الدراسات السابقة باللغة العربية				
هواري منصوري، فهد الدويلة	التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية للتدقيق – دراسة تحليلية لواقع بيئة الجزائر-	2021، الجزائر	المنهج الوصفي التحليلي	عالجت هذه الدراسة واقع وإجراءات التدقيق البنكي بالجزائر وفقا للمعايير التدقيق الدولية ومع توضيح مدى التزام بقرارات لجنة بازل، بينما عالجت الدراسة الحالية دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للوكالات التجارية بالجزائر
نوى شرف الدين	دور التدقيق البنكي في دعم التزام البنوك التجارية بالإجراءات الحمائية للقطاع البنكي الجزائري بالمقاربة باتفاقية بازل البنكية- دراسة حالة مجموعة من مدققي حسابات البنوك في الجزائر-	2020، الجزائر	المنهج الوصفي التحليلي في المسح للأدبيات النظرية، كما تم تصميم استبانة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة	هدفت هذه الدراسة لتبيان دور التدقيق البنكي في تدعيم البنوك بالتزام بالإجراءات الحمائية لتحوط من مختلف المخاطر مع الاهتمام بتطوير الفريق التدقيق، بينما هدفت الدراسة الحالية لمعرفة دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية من خلال متابعة مختلف الحسابات
عبد القادر لباز	أثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية في البنوك	2021، الجزائر	تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في	هدفت الدراسة إلى تبيان أثر أبعاد التدقيق البنكي(التدقيق الداخلي، الخارجي لجان التدقيق) في تقييم مخاطر البنكية(مخاطر

	التجارية الجزائرية "دراسة ميدانية		الجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي من خلال استعمال أداة الاستبيان	القرض السيولة السوقية العملياتية) بالبنوك التجارية أما دراسة الحالية اهتمت بالدارسة بعدا التدقيق البنكي الداخلي والخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي من خلال فعالية في تطبيق القوانين والتشريعات وإجراءات العمليات المحاسبية وموثوقية القوائم والتقارير المالية
بودلال حنان	التدقيق البنكي وتكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية	2020، الجزائر	تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي من خلال استعمال أداة الاستبيان	عالجت هذه الدراسة التدقيق البنكي (الالكتروني) في ظل تكنولوجيا المعلومات بالبنوك العمومية، اما الدراسة الحالية هدفت إلى تبيان دور التدقيق البنكي الداخلي والخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي بوكالات البنوك التجارية العامة والخاصة
إسماعيل بوغازي، مليكة تومي	مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسين عمليات إدارة المخاطر لغرض تفعيل الحوكمة – دراسة ميدانية على البنوك التجارية	2018، الجزائر	اتبعت المنهج الوصفي التحليلي لملائمة الدراسة كما تم استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات	تهدف هذه الدراسة لإبراز دور التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة بالبنوك من خلال تطوير إجراءات الرقابة الداخلية لتصدي المخاطر بينما تعالج الدراسة الحالية دور التدقيق البنكي (الداخلي والخارجي) في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي للبنوك التجارية العامة والخاصة

	النشطة في الجزائر-			
مجيد الشرع	التدقيق الخارجي الالكتروني في العمل المصرفي ومحددات التنفيذ دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية	2009، الاردن	اعتماد على المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري أما الجانب التطبيقي تم الاعتماد على الزيارات الميدانية للمصارف وذلك باستخدام استمارة الاستبيان	عالجت هذه الدراسة محددات تنفيذ التدقيق الخارجي الالكتروني للبنوك الأردنية مع تحديد أهم العوامل المؤثرة على عمل المدقق الخارجي في ظل طبيعة العمليات البنكية والتطور التكنولوجي بينما تهدف الدراسة الحالية لإبراز دور التدقيق الداخلي والخارجي للبنوك في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية
زوبير محمد، رواني بوحفص	التدقيق المحاسبي الداخلي كآلية تحليلية لتقييم مدى التزام المؤسسات الطاقوية بنظام الرقابة الداخلية دراسة تطبيقية لشركة سونلغاز امتياز غرداية	2020، الجزائر	تم استخدام المنهج الوصفي لمعالجة الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي تم استخدام أسلوب دراسة الحالة لمعالجة بيانات المؤسسة وتحليلها واستخلاص النتائج	عالجت هذه الدراسة علاقة التدقيق المحاسبي الداخلي بتقييم نظام الرقابة الداخلية ومدى فعاليته بالمؤسسات الطاقوية، بينما هدفت الدراسة الحالية لإبراز دور التدقيق البنكي (الداخلي والخارجي) في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية ومدى فعاليته للبنوك التجارية محل الدراسة

أحمد ميلي سمية	دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك (الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة)	2020، الجزائر	اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الإطار النظري ومنهج دراسة حالة	تحاول هذه الدراسة إبراز دور أنظمة الرقابة الداخلية(الإدارية والمحاسبية والمالية) في تحسين أداء البنوك الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي حيث خلصت إلى مجموعة من النقائص به أما الدراسة الحالية تحاول إبراز الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية الذي يساعد الوكالات البنكية في تحقيق الأهداف المرجوة والتصدي للانحرافات والتلاعبات في الوقت المناسب
خاوي محمد، عريوة محاد	أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية	2019، الجزائر	تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في الجانب النظري أما الجانب الميداني تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال دراسة باستخدام أداة الاستبانة	تحاول هذه الدراسة لإبراز أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على أداء ومدى التزام النظام بمعايير الرقابة الداخلية الدولية والتي توصلت إلى وجود نقص في تكوين العاملين ونقص في الإمكانيات والمادية في البنوك بينما تحاول الدراسة إبراز دور الذي يلعبه التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية محل الدراسة
ساره ابازيد	تقييم نظام الرقابة الداخلية في المصارف السورية	2017، سوريا	اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي	هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إبراز مدى توفر مكونات الرقابة الداخلية وفق معايير الدولية ومقررات بازل بالمصارف السورية أما

	الخاصة في ظل المعايير إطار COSOوبازلII		التحليلي أما الجانب التطبيقي تم الاعتماد على استبانة في جمع البيانات	الدراسة الحالية تهدف إلى إبراز دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية بالوكالات التجارية للبنوك الجزائرية
سالم بشير قجبونه، عبد الله مفتاح الشويرف، علي حسين زبلح	فاعلية نظام الرقابة الداخلية كمتغير وسيط بين البيئة التنظيمية وكفاءة المراجعة الداخلية – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراتة	2020، ليبيا	المنهج الوصفي للمسح المكتبي للجانب النظري والدراسات السابقة، أما على الصعيد التحليلي تم استخدام أداة الاستبانة	عالجت هذه الدراسة علاقة فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالبيئة التنظيمية وكفاءة المراجعة الداخلية للمصارف التجارية بليبيا من خلال فحص ضوابط الرقابة الداخلية من قبل المراجع الداخلي بينما عالجت الدراسة الحالية دور التدقيق البنكي في تقييم وفحص نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للوكالات البنوك التجارية بالجزائر
طارق عطية المهدي الفيتوري	تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية بتطبيق اتفاقية بازل2	2011، ليبيا	تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تغطية الجانب النظري لمتغيرات الدراسة كما توزيع استبيان لمسح آراء القياديين بالمصارف	حاولت هذه الدراسة إبراز مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمتطلبات اتفاقية بازل المتعلقة بفاعلية نظم الرقابة الداخلية والمرتبطة بمكوناتها(بالإدارة المخاطر وأنشطة الرقابة ومتابعة)بينما تحاول الدراسة الحالية إبراز دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية ومدى فعاليته بالوكالات التجارية بالجزائر
سماح	دور تقييم نظام	2020،	اعتمدت على	هدفت هذه الدراسة لتبيان دور تقييم نظام

طلحي، ساكري نويري	رقابة الداخلية في تحديد إجراءات المراجعة الخارجية "– دراسة حالة مطاحن الحضنة المسيلة–	الجزائر	المنهج الوصفي في الجانب النظري والأسلوب التحليلي من خلال المقابلة والملاحظة	الرقابة الداخلية(الإدارية والمحاسبية) في تحسين عمل المراجع الخارجي للمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة أما الدراسة الحالية هدفت إلى تبيان دور التدقيق البنكي(الداخلي والخارجي) في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية بالجزائر
بوطورة فضيلة	دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض" دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	2016، الجزائر	تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في عرض متغيرات الدراسة وتحليل واقعها ببنك محل الدراسة كما تم إعداد استبانة	حاولت هذه الدراسة إبراز دور نظام الرقابة الداخلية في الكشف المسبق لمخاطر القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وإبراز الدور التدقيق الداخلي في تحسين وتقويم إدارة المخاطر بينما الدراسة الحالية تهدف إلى إبراز دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للوكالات البنوك التجارية العامة والخاصة
حازم أحمد فروانة	الرقابة الداخلية في البنوك التجارية دراسة مقارنة بين بنك فلسطين غزة والبنك الإسلامي	2019، فلسطين	تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كما تم الاعتماد على المقابلة الشخصية مع مدراء البنكين	حاولت هذه الدراسة إبراز إجراءات وضوابط الرقابة الداخلية الإدارية والمحاسبية ودور المدقق الداخلي والخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية بالبنك الإسلامي والبنك الفلسطيني بينما الدراسة الحالية تهدف لإبراز دور التدقيق البنكي الداخلي والخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية لبنوك التجارية بالجزائر
وديع أكرم	نظم المعلومات	2017،	تم اعتماد على	عالجت هذه الدراسة أثر نظم المعلومات

محمد عمر أحمد	المحاسبية وأثرها على الرقابة الداخلية في المصارف التجارية "دراسة حالة بنك أم درمان الوطني	السودان	المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمنهج التاريخي، بالإضافة للمنهج الوصفي التحليلي.	المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية المحاسبية والإدارية للبنوك التجارية بالسودان ومدى حصولها على معلومات دقيقة حول العمليات المصرفية بينما تحاول الدراسة الحالية معالجة دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية ومدى مساهمتها في الحصول على معلومات دقيقة وكاملة حول العمليات البنكية بالبنوك التجارية بالجزائر
بوطورة فضيلة	"دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك دراسة حالة "الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنك"	2007، الجزائر	تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحليل معطيات والأرقام والمنهج الإحصائي الاستقرائي للجداول والملاحق	هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وأنظمته الفرعية بالبنك محل الدراسة، أما الدراسة الحالية ركزت على إبراز دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الفرعي المحاسبي للنظام الرقابة الداخلية لعينة من وكالات التجارية بهدف تحقيق الأهداف المتوخاة منه
مرتضى محمد شاني الحسيني، إبراهيم عبد موسى السعبري	توظيف مكونات الرقابة الداخلية لتعزيز جودة التدقيق الخارجي " بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة"	2017، العراق	تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تعريف متغيرات الدراسة كما تم توزيع استمارة استبيان	حاولت هذه الدراسة إبراز دور مكونات الرقابة الداخلية في تحقيق جودة التدقيق الخارجي مع تعرف على العوامل والمخاطر مؤثرة على ذلك بالمصارف العراقية الخاصة بينما الدراسة الحالية تحاول إبراز دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية لتأكد من مدى سلامته بالبنوك

سليمان محمد الهادي الأمين	دور الرقابة الداخلية في زيادة جودة المعلومات المحاسبية –دراسة ميدانية شركة سين للغلال–	2020، السودان	اتبعت الدارسة المنهج الاستنباطي للتعرف على طبيعة المشكلة والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة.	عالجت هذه الدراسة دور الرقابة الداخلية في زيادة جودة المعلومات المحاسبية من خلال تبيان مدى مساعدة الرقابة الداخلية في تقديم معلومات ذات موثوقية بشركة سين للغلال بالسودان أما الدراسة الحالية تحاول إبراز دور التدقيق البنكي في تقييم النظام الرقابة الداخلية المحاسبية بالبنوك التجارية بالجزائر
				التجارية بالجزائر

الجدول رقم (01–02): أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

اسم الباحث	عنوان الدراسة	زمان ومكان الدراسة	منهج الدراسة	أوجه الاختلاف
الدراسات السابقة باللغة الأجنبية				
Nguyen Phuong Thao	فعالية نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية المساهمة الخاصة في مقاطعة نغوين التايلندية	2018، فيتنام	تم استخدام المنهج الوصفي لتغطية الجوانب النظرية كما تم اعتماد على أداة الاستبيان لجمع	تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية بالفيتنام ومدى اعتمادها على مكونات الرقابة الداخلية بينما تهدف الدراسة الحالية لتعرف على مدى مساهمة

			البيانات وتحليل الانحدار	التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية بالبنوك التجارية بالجزائر
Amanj Mohamed Ahmed , Akram Ahmed Muhmmed	نظم الرقابة الداخلية وعلاقتها بالأداء المالي في شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية "دراسة حالة عن أسياسيل"	2018، العراق	اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في جمع البيانات لإظهار العلاقة بين نظم الرقابة الداخلية والأداء المالي كما تم استعمال الاستبانة	تحاول هذه الدراسة إبراز أثار وعلاقة نظام الرقابة الداخلية بالأداء المالي من خلال النظر إلى مدى تأثير مكونات الرقابة الداخلية بشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية بينما تهدف الدراسة الحالية تحاول تعرف على دور المدققين الداخليين والخارجيين في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية ومدى فعاليته في حصول على معلومات دقيقة ملائمة تساعد أطراف ذات العلاقة في اتخاذ قرارات رشيدة
Nadjia BELHADJ AHMED	التدقيق المالي والمحاسبي في الجزائر: المهمة القانونية والضرورة الإدارية"	2017، الجزائر	اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في جمع البيانات	عالجت هذه الدراسة أسس مراجعة الحسابات المالية والمحاسبية الداخلية والخارجية وعلاقتها بالنظام الرقابة الداخلية لشركات متعددة الجنسيات بالجزائر بينما تعالج الدراسة الحالية دور التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية بالجزائرية

Yahya Ali Al-Matari ,Sulaiman Abdullah Saif Mohammed, Ebrahim Mohammed	أنشطة لجنة مراجعة الحسابات ونظام الرقابة الداخلية على المصارف التجارية العاملة في اليمن	2017، اليمن	**استخدام استبيان**	تهدف هذه الدراسة لإبراز أثر فعالية لجنة مراجعة الحسابات على تحقيق جودة بنظام الرقابة الداخلية للمصارف التجارية باليمن بينما الدراسة الحالية تهدف لإبراز دور المدقق الداخلي والخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية بالبنوك التجارية بالجزائر
Ishmael appiah-gyamerah ,Josephnartey, Philip Ayagr	فعالية نظم الرقابة الداخلية للمصارف: حالة المصارف الغانية	2014، غانا	المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، أما دراسة الميدانية فتم الاعتماد على أداة الاستبانة	عالجت هذه الدراسة مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المصرفي بغانا من خلال تقييم بيئة وأنشطة المراقبة المكونة لنظام الرقابة الداخلية بينما الدراسة الحالية تهدف لتعرف على مدى مساهمة المدقق الداخلي والخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية بالجزائر
ZAAFRANE Mansouria	التدقيق ومراقبة المخاطر في القطاع المصرفي الإطار المرجعي للبنوك الجزائرية	2016، الجزائر	المنهج الوصفي كانت دراسة نظرية	تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور مراجعة الحسابات المصرفية في الوقاية من المخاطر المصرفية ومدى امتثال المراجعين للوائح والقوانين بينما تهدف الدراسة الحالية لتعرف على دور التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك

Ali Kadhim Hussein Al-Fatlawi	دور التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية في جودة الأداء المالي في القطاع المصرفي»	2016، اندونيسيا	تم استخدام المنهج الوصفي، ودراسة حالة من خلال توزيع استمارة الاستبيان للعينة من موظفين لديهم خبرة عمل لمدة سنتين	عالجت هذه الدراسة دور التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية في تحقيق جودة الأداء المالي من خلال منع الغش والاحتيال المحاسبي في المصارف بإندونيسيا بينما تعالج الدراسة الحالية دور التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية لتحقق من مدى سلامته بالبنوك التجارية بالجزائر
Onyeka-Iheme, Chimeruo Victory, Owolabi, Sunday Ajao	المحاسبة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وجودة التدقيق	2021، نيجيريا	اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال تقديم أدبيات نظرية متعلقة بمتغيرات الدراسة	تهدف هذه الدراسة لتعرف على اثر تقييم المحاسبة ونظام الرقابة الداخلية على جودة التدقيق ومدى مساهمته في تقديم معلومات تساعد مراجع الحسابات في أداء مهامه بينما تهدف الدراسة الحالية لتعرف على دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية ومدى سلامته لاكتشاف النقاط الضعف والقوة بالبنوك التجارية محل الدراسة
DALVINDER Singh	دور المدقق الخارجي	2013،	المنهج الوصفي	حاولت هذه الدراسة معرفة مدى

	في الإشراف البنكي: الحراسة البنكية	المملكة المتحدة	التحليلي	مساهمة المدقق الخارجي في تفعيل الإشراف البنكي ومدى مساهمته في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات البنكية بينما تحاول الدراسة الحالية التعرف على دور المدقق الداخلي والخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية ومدى سلامته بالوكالات التجارية محل الدراسة
Raj Bahadur Sharma and Nabil Ahmed M .Senan	دراسة فعالية نظام الرقابة الداخلية في مصارف مختارة فيا لمملكة العربية السعودية	2019، المملكة العربية السعودية	تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تغطية الجانب النظري بالإضافة إلى تجميع بيانات أولية من خلال استمارة استبيان	حاولت هذه الدراسة دراسة مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية لمجموعة من المصارف بالمملكة العربية السعودية ومدى مساعدة مراجعي الحسابات في وضع خطة عمله بينما الدراسة الحالية تحاول التعرف على دور التدقيق البنكي في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية ومدى سلامته بالوكالات التجارية البنكية بالجزائر
Augustine, O. Enofe, ChijiokeMgbame, Sadiq, O. Akhor& Francis, A.	نظام الرقابة الداخلية وجودة أعمال التدقيق	2013، نيجيريا	جمع بيانات عن طريق المقابلة وتوزيع استبانة تم تحليلها عن طرق إحصائية	تحاول هذه الدراسة توضيح أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحقيق جودة عمل التدقيق ومدى مساهمته في منع الغش والاحتيال بالبنوك النيجيرية بينما تهدف

Okungbowa			واستدلالية	الدراسة الحالية لتعرف على دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية ومعرفة على مدى سلامته ملائمته في الحفاظ على أصول البنوك التجارية بالجزائر

فتميزت الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة بالآتي:

- **تناولت الدراسة دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية من خلال دراسة مدى مساهمة التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للمجموعة من البنوك التجارية بالجزائر في حين أن الدراسات السابقة لم تتطرق لكل أنواع التدقيق البنكي في تقييم نظام الفرعي للرقابة الداخلية المحاسبية؛**
- **كما تميزت الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في كونها سعت إلى فحص مدى متانة نظام الرقابة الداخلية المحاسبية من خلال التعرف على فعالية العمليات المحاسبية البنكية وموثوقية القوائم والتقارير المالية ومدى اعتمادها على القوانين والأنظمة المنظمة لتدقيق ونظام الرقابة الداخلية بالجزائر (11/08 و01/10)؛**
- **كما تناولت الدراسة الحالية تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي الالكتروني لعينة من الوكالات البنكية التجارية العامة والخاصة؛**
- **كما تم اجراء مقابلة مع مختلف مسؤولين التدقيق والرقابة في البنوك التجارية الجزائرية.**

الفصل الأول: التأصيل العلمي للتدقيق البنكي

تمهيد

لقد شهد العالم تطورات متنوعة في المجال الاقتصادي مما انعكس بدوره على زيادة حجم مختلف المعاملات البنكية للبنوك والمؤسسات المالية، وذلك من خلال تمويل العمليات التجارية الداخلية والخارجية لمختلف الأعوان الاقتصاديين من الأفراد والمؤسسات بالدولة. ونتيجة لاختلاف وتعقد عملياتها البنكية التي تكون بصفة يومية ودورية زاد من حدة وحجم التلاعبات المالية والغير المالية وانتشار الغش والاحتيال.

مما جعل البنوك تنتهج إجراءات رقابية للمحافظة على سلامة سير أداء العمليات البنكية من خلال التدقيق البنكي بنوعيه الداخلي والخارجي من قبل مدققين ذوي مؤهلات علمية وعملية في مجال العمليات البنكية وذلك توفير ضمانات لمختلف الأطراف ذات العلاقة عن جودة ومصداقية البيانات المالية المعروضة، وللإلمام بالتدقيق البنكي تم تقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث والتي نوردها كالتالي:

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق البنكي**
- **المبحث الثاني: التدقيق الداخلي للبنوك**
- **المبحث الثالث: التدقيق الخارجي للبنوك**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق البنكي

ظهرت وظيفة تدقيق الحسابات نتيجة لتطور وتعقد العمليات حيث شهد التدقيق كغيره من العلوم تطور مستمر على مستوى الإطار المفاهيمي والعملي للوصول إلى وظيفة التدقيق كمهنة إلزامية قانونية، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم التدقيق البنكي وتطوره التاريخي، بإضافة إلى أهميته وأهدافه التقليدية والحديثة.

المطلب الأول: تطور التاريخي للتدقيق البنكي

سوف نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى تقديم لمحة وجيزة عن تطور التدقيق عبر الأحقاب الزمنية وما شهده من اهتمام من قبل المختصين والمهتمين.

– المرحلة الأولى من العصور القديمة قبل 1500م: تدل الوثائق التاريخية على أنه قبل 2000سنة من ميلاد المسيح عليه السلام ظهر عند السومريين قانون حمو رابي الذي كان عبارة عن مجموعة من القوانين التجارية والاجتماعية والذي كان يفرض ضرورة وجود مخطط محاسبي ومرجع لإجراء تسجيل الصفقات.[1] كما يعود التدقيق إلى حكومات قدماء المصريين واليونانيين الذين استخدموا المدققين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة وكان المدقق وقتها يستند إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء.[2] أما في القرن الثاني عشر وضع في الصين نظام الرقابة المتبادلة وذلك بالفصل بين الوظائف أمين الخزينة والمحاسب.[3]

– المرحلة الثانية(من سنة 1500م إلى سنة 1850م): لم يكن هناك أي اختلاف في أغراض التدقيق عن الفترة ما قبل 1500م غير أن مهنة التدقيق قد اتسع استخدامها لتشمل النشاط الصناعي الذي ظهر بظهور الثورة الصناعية، وظلت أغراض التدقيق تتجه نحو اكتشاف الاختلاس والتلاعب وازدادت أهمية ذلك بسب انفصال ملكية رأس المال عن الإدارة وكانت القاعدة الأساسية هو الفحص المفصل للأحداث المالية، إلا أن هناك تغيرات جوهرية في اتجاهات التدقيق قد تحققت في هذه الفترة، فأول مرة يتم الاعتراف بضرورة وجود نظام محاسبي

---

[1] Collins L, Valin G **, Audit et contrôle interne: principes, objectifs et pratiques**, 3éme édition, Ed Dalloz, paris,1986,p 04

[2] خالد أمين عبدالله، **علم تدقيق الحسابات**، الناحية النظرية، مطبعة الاتحاد، عمان، 1980، ص 5

[3] Collins L, Valin G **, Audit et contrôle interne: Aspects financiers, opérationnels et stratégique**, 3éme édition, Ed Dalloz, paris,1992,p 06

منظم لغرض الدقة في التقارير المالية ومنع التلاعب والاختلاس، وثاني تغيير هام كان قبول العام بالحاجة إلى استعراض مستقل للحسابات سواء للمؤسسات الكبيرة أو الصغيرة، وكان الآمر بالتدقيق في هذه الفترة من الحكومة أو المحاكم التجارية والمساهمين وذلك لهدف منع الغش، ومعاقبة فاعليه، وحماية الأصول. [1]

– المرحلة الثالثة من 1850م إلى ما بعد 1960: كانت هناك تغيرات اقتصادية هامة حيث ظهرت في بريطانيا مؤسسات كبيرة الحجم التي نتجت عن الثورة الصناعية وبرزت المؤسسات في صورة شركات أموال، وانتقلت الإدارة من الأفراد المهنيين وأصبح أصحاب رأس المال غائبون عن الإدارة وبالتالي انصب الاهتمام على سلامة المحافظة على رأس مال المستثمر وتنميته، وبالتالي ظهر التدقيق كرقابة خارجية محايدة.[2] والتي جاء بها قانون الشركات البريطانية في سنة 1862م لينص على وجوب التدقيق بقصد حماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم وذلك عن طريق إبداء رأيهم الفني في تقاريرهم فيما إذا كانت الميزانية قد اكتمل شكلها القانوني إلى أن سن قانون الشركات بسنة 1900م الذي جعل عملية التدقيق إلزامية لكل شركات المساهمة في بريطانيا، وتضمن أيضا مكافأتهم مما أعطي دفعة قوية لتطوير المهنة.[3]

وقد شهدت هذه المرحلة تأسيس الكثير من المنظمات المهنية على غرار جمعية ادنبره، مثل مجمع المحاسبين القانونيين في بريطانيا سنة 1880، ومجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1887م، وكنتيجة لتشكيل هاته المنظمات والهيئات المهنية ظهرت المجلات الدورية الخاصة بالمحاسبة والتدقيق أولها مجلة Accountonq سنة1889م ثم مجلة The Journal Accountonq سنة 1905م [4] حيث يمكن تجزئة هذه المرحلة إلى فترتين:

- **الفترة ما بين سنة 1905م حتى سنة 1933م**: تطورت مهنة التدقيق في أمريكا على أساس الأغراض التي تكونت في انجلترا لتصبح أغراض التدقيق هو: الحكم على المركز المالي الفعلي وعلى نتيجة المشروع واكتشاف التلاعب والأخطاء.

---

[1] بوحفص رواني، **التدقيق المالي والمحاسبي دروس نظرية**، مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2018، ص 6

[2] صلاح ربيعة، **المراجعة الداخلية بين النظرية التطبيق**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2004، ص 15

[3] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 1998، ص ص 34

[4] نصر صالح محمد، **نظرية المراجعة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2015، ص 32

- **الفترة ما بين سنة 1940حتى سنة 1960م:** لم تتغير أغراض التدقيق إلا تغيرا طفيفا بحيث أن أهمية التدقيق انصبت على تكوين الرأي حول النتيجة والمركز المالي للمؤسسة وقلت الأغراض الفرعية، إلا أنه توجب على المدقق أن يجري الاختبارات اللازمة لغرض أن يطمئن بنفسه بأنه ليس هناك تلاعب أو خطأ، فكان الغرض الأساسي للتدقيق هو إبداء الرأي في سلامة وصحة التقارير المالية، ولكي يكون المدقق في مركز يمكنه من تكوين رأيه المهني في التقارير المالية يجب أن يقوم بعمل كاف ليتأكد من أنه ليس هناك أي أخطاء ارتكابي يؤدي إلى عدم سلامة التقارير المالية. في هذه الفترة غلب على الآمرين بالتدقيق البنوك التي تسعى إلى صدق وسلامة النظام القوائم المالية التاريخية.[1] حيث شهدت هذه المرحلة تحول في أهداف التدقيق من اكتشاف الغش والخطأ إلى إبداء الرأي الفني والمحايد عن مدى صدق وعدالة القوائم من خلال إجراء ات التدقيق الاختيارية بالاعتماد على مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلي.[2]

– المرحلة الرابعة من سنة 1960م إلى 2002م: شهدت هذه المرحلة تطورا ملحوظا للتدقيق بصفة عامة حيث لم تعد تقتصر على المجال المحاسبي والمالي فقط بل تعدت ذلك حتى أصبح تعالج المشاكل والقضايا المعاصرة، فمن التدقيق الجبائي إلى تدقيق التسويق والإدارة فالتدقيق القضائي وبعدها ظهرت المسؤولية الاجتماعية والبيئية ليتشكل ما يسمى بالتدقيق البيئي والاجتماعي، لكن يبقى هناك تداخل كبير بين هذه المجالات الأمر الذي أدى بالبحث عن عوامل هذا التداخل ليكون هذا وكله موضوع الدراسات الأكاديمية الحالية وهو محاولة للانتقال من الإطار النظري إلى الإطار التطبيقي لتشكيل إطار متكامل لكل تدقيق على حدى، طبقا للمعايير الدولية المتفق عليها مع عدم تناسي خصوصيات كل بلد.

– المرحلة الخامسة من سنة 2002م إلى يومنا هذا: بعد حادثة شركة إنرون الأمريكية وظهر قانونSarbanes-oxley الأمريكي ظهرت مفاهيم حديثة متصلة بخدمات التدقيق مثل التأكيد وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى ظهور لجنة التدقيق على مستوى الشركات لتدقيق أعمال المدققين الخارجيين والداخليين هذه اللجنة تضم أعضاء مستقلين يقومون بالإشراف على عملية تقييم التدقيق.[3] وفي ظل التطور واستخدام

---

[1] بوحفص رواني، **مرجع السابق**، ص 7

[2] Porter B, Simon J, Hotherly D ,**Principles Of External Auditing**, 2ed edition John Wiley,2004,us,p 28

[3] بوحفص رواني، **نفس مرجع** ، ص 7

الحواسيب واستخدام التقنيات الحديثة في تدوين العمليات المالية والمحاسبية التي تقوم المؤسسات أصبحت عملية التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات وذكاء الاصطناعي لما لها من قدرات عالية في أداء أعمال التدقيق (التدقيق الرقمي).

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق البنكي

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على مختلف التعاريف الخاصة بالتدقيق في المجال البنكي وأهميته في التأكد من البيانات المحاسبية والمالية من قبل أطراف مختصة ومحايدة لوضع خطط واتخاذ قرارات مستقبلية مناسبة.

أولا: تعريف التدقيق البنكي

تعريف اتحاد المحاسبين الأمريكيين: إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات أو بالأرصدة الاقتصادية والأحداث، وتقييمها بصورة موضوعية، لتحديد درجة العلاقة بين الإقرارات ومقياس معين، وإيصال النتائج إلى المستفيدين.[1]

عرف على أنه اختبار تقني وبناء، يقوم به محترف مستقل ومؤهل يهدف من خلاله إلى إعطاء رؤية محفزة عن نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، ومدى احترام هذا الأخيرة للقواعد القانونية والمبادئ المحاسبية المتعارف بها، وكذلك عن مدى تعبير هذه المعلومة المالية عن الصورة الصادقة والوضعية الحقيقية لذمة المؤسسة ونتائجها.[2]

هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالبنك، فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن دلالة القوائم المالية وعن الوضع المالي لذلك البنك في نهاية فترة زمنية معلومة أو مدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح وخسارة عن تلك الفترة.[3]

عرف على أنه: مراجعة خارجية تقليدية تستمد أهدافها وأهميتها من المراجعة الخارجية لحسابات المؤسسات الاقتصادية، فمراجع الحسابات يبدي رأيا فنيا محايدا حول القوائم المالية السنوية وإيضاحاتها المتممة لها،

---

[1] التميمي هادي، **المدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، مركز كحلون للكتب، عمان، الاردن، 2008، ص20

[2] Lionel Collins, Gérard Vallin, **Op cit**,1992,p21

[3] رواني بوحفص وأخر، **متطلبات تطوير مهنة التدقيق البنكي في الدول العربية في ظل معايير التدقيق وقانون fatca**، ملتقى الدولي حول المؤتمر العالمي الدولي حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورها في الإصلاح المحاسبي الواقع، المعوقات، الحلول، جامعة غرداية يوم 01و02ديسمبر2014، ص3

ويهدف أيضا إلى خدمة ومساعدة أصحاب المصالح المختلفة مع البنك باعتباره وكيلا عنهم، وكذا التأكيد على الثقة والصدق في القوائم المالية السنوية ومدى تحقق معيار الإفصاح في القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة.[1]

كما عرف على أنه مجموعة من القواعد والإجراءات التي تسير عليها أو تتخذها السلطة النقدية والبنوك المركزية والبنوك بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية للوصول إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويشمل المراجعة من حيث المبدأ البنوك والمؤسسات المالية التي تتلقى ودائع من الجمهور وتمارس هذا المراجعة بأساليب.[2]

ومنه من خلال التعاريف السابقة نلخص أهم نقاط الأساسية والمتمثلة فيما يلي:

- إجراءات منظمة وموضوعية يقوم بها شخص خارجي مهني ومؤهل ؛
- فحص مختلف أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر المحاسبية البنكية؛
- تقديم رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية البنكية؛

ثانيا: أهمية التدقيق البنكي

يستمد التدقيق البنكي أهميته من خصائص ومميزات القطاع البنكي ومنه تتمثل أهميته فيما يلي:

- تحتفظ البنوك بقدر هائل من العناصر النقدية والأدوات والأصول المتداولة الواجب حمايتها ماديا؛
- خصائص السيولة النقدية تجعل البنوك عرضة للتلاعب والاختلاس وغسيل الأموال، وهذا يستدعي تطبيق إجراءات تشغيلية رسمية ورقابة داخلية صارمة ومراجعة خارجية تأكد ذلك،
- تخضع البنوك لإشراف البنك المركزي ويعتبر تقرير المراجع الخارجي ذو أهمية بالغة؛
- تعمل البنوك عادة بدرجة عالية من الرفع المالي، مما يجعلها عرضة لأحداث اقتصادية سلبية وعرضه لخطر الإفلاس ومخاطر المركز المالي؛
- تعتمد البنوك بشكل جوهري على الودائع الجارية كمصدر تمويل رئيسي، وبالتالي فإن فقدان الثقة فيها يجعلها عرضة لمخاطر السيولة؛
- يكون البنك وكيلا في بعض الاصول، وهذا يتطلب ضرورة وجود رقابة داخلية صارمة ورقابة خارجية مستقلة تضمن للمودعين حماية أموالهم؛

[1] عبدا لوهاب نصر، شحاتة السيد شحاته، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2008، ص ص59 60

[2] هواري منصوري، فهد الدويلة ،**مرجع سبق ذكره**، 2021، ص 37.

- الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات لدى المؤسسات البنكية قد يعرضها لمخاطر متعددة كخطر عدم أمن المعلومات وهو ما يجعل من الضرورة اعتماد التدقيق لدى هاته المؤسسات.[1]

ثالثا: أهداف التدقيق البنكي

سنتطرق إلى الأهداف التقليدية والحديثة للتدقيق البنكي كالآتي:

أ – الأهداف التقليدية للتدقيق: ونوردها فيما يلي:

- التحقق من مدى صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها.[2]
- إبداء الرأي الفني المحايد الذي يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.[3]
- اكتشاف ما، قد يكون بالدفاتر والسجلات من أخطأ أو غش أو تلاعب في الحسابات.
- اعتماد الإدارة على تقرير المدقق ورسم السياسات الإدارية، واتخاذ القرارات حاضرا ومستقبلا.
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثماراتهم.
- تقديم التقارير المختلفة وملئ للاستثمارات للهيئات الحكومية.[4]

ب– الأهداف الحديثة:

- مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها؛
- تقييم نتائج الأعمال ووفقا للنتائج المرسومة؛
- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط؛[5]

---

[1] بن الدين أمحمد، عوماري عائشة، عوماري فاطمة، **أثر تطبيق التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات البنكية دراسة لحالة لمجموعة من البنوك الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد4، 2017، ص 99

[2] سامي محمد الوقاد، لؤي محمد الوديان، **تدقيق الحسابات**، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2010 ص 23

[3] نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، 2009، ص 20

[4] نوى شرف الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 128

[5] زاهره عاطف سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص20

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي للبنوك

زاد الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي من قبل البنوك والمؤسسات المالية وذلك نظيرا لسلبيات الأنشطة الداخلية، حيث تم إنشاء إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي تقوم على مجموعة من الأسس والمتطلبات، المزودة والمدعمة بكفاءات بشرية مؤهلة تعمل وفقا لمعايير ومبادئ مهنية مساعدة في تقييم وإدارة المخاطرة لمواجهتها بكفاءة وفعالية. ومنه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التدقيق الداخلي وأهميته وأهدف وأنواعه وإجراءاته في البنوك، مع الإشارة إلى متطلبات ومعايير والمبادئ الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي في البنوك

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على التدقيق الداخلي بصفة عامة وفي البنوك صفة خاصة وأهدافه وعناصر ومهامه وذلك من خلال الفروع الآتية.

أولا: تعريف التدقيق الداخلي في البنوك

أ- تعريف التدقيق الداخلي

تتعدد تعاريف التدقيق الداخلي بتعدد المختصين والجهات المهتمة به، والتي نوردها فيما يلي:

- عرفه معهد المدققين الداخليين (IIA) في عام 1947 على أنه: النشاط التقييمي المستقل الذي يتم داخل الشركة بقصد تدقيق العمليات كأساس لتقديم خدمات وقائية وبناءة للإدارة.[1]
- هو عبارة عن نشاط تأكيدي استشاري مستقل موضوعي، مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة لتحسين عملياتها وهو يساعد على تحقيق أهدافها لإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر، الرقابة، والتوجيه(الحوكمة).[2]
- وقد عرفت لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل (COSO)التدقيق الداخلي على أنه: عمليات تتأثر بمجلس إدارة المنشأة، يتم تصميمها لتعطي تأكيدا معقولا حول تحقيق المنشأة لأهدافها في

[1]عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد، **المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر**، مدخل الإدارة للرقابة ومحاربة الغش والاستدامة وإدارة المخاطر في القرن الحادي والعشرين، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019، ص12

[2]الوردات خلف عبد الله، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عنIIA، ط1**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2014، ص33

النواحي التالية: كفاءة العمليات وفاعليتها، والاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.[1]

- هو عبارة عن نشاط مستقل وموضوعي يعطي المنظمة ضمانات بشأن درجة الرقابة على عملياتها، ويقدم المشورة بشأن كيفية تحسينها، ويساعد خلق قيمة مضافة تساعد هذه المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق تقييم عملياتها لإدارة المخاطر ومراقبتها وإدارتها، من خلال نهج منهجي، وتقديم مقترحات لتحسين فعاليتها.[2]
- هو إدارة مستقلة تابعة وملحقة مباشرة للشركة وهي وحدة مسؤولة عن تقييم أداء جميع الوظائف الشركة.[3]

وعلى ضوء تعريفات السابقة يمكن تعريفه على انه وظيفة مستقلة تهتم بفحص وتقييم الجوانب المحاسبية والمالية والإدارية لتصيد وتحديد الأخطاء والانحرافات، بإضافة إلى تقديم خدمات تأكيدية واستشارية بهدف تحقيق الأهداف المرجوة.

2- تعريف التدقيق الداخلي للبنوك

- عرف على أنه وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقيم كافة نشاطاته سواء تلك المالية أو الإدارية منها ولمساعدة جميع العاملين فيه على انجاز الواجبات الموكلة إليهم وذلك عن طريق التحليل والتقييم وتقديم التوجيهات والاستشارات التي تتعلق بالعمليات المختلفة في البنك وللتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد والقدرات بما يتفق والسياسات العامة للبنك.[4]
- يعمل التدقيق الداخلي في البنوك على كشف مواطن الضعف التي تؤثر سلبا على عوائد البنوك، إضافة إلى أن التدقيق يقيس درجة الثقة التي يمكن منحها للعمليات البنكية.[5]

---

[1] إبراهيم إيهاب نظمي، **التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 21

[2] https: //www.ifaci.com/**audit-controle-interne**/metiers-de-laudit-controle-internes/2022/06/14

[3] WANDJI Augustin, **Contrôle Interne Audit Et Revision Des Comptes** ,Licence professionnelle Comptabilite Finance Audit ,Maaron Business School Douala – Cameroun,2004,p 20

[4] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص 35

[5] المهدي حجاج، لطفي زعباط، نعيمة سعداوي، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد 3، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الركية الاقتصادية الدولية، جوان 2019، 136

- هو عبارة عن نشاط يشمل جميع الأنشطة داخل المنشأة وبالتالي لا يقتصر على النشاط المالي والمحاسبي حيث عرف التدقيق الداخلي بأنه وظيفة داخل التنظيم المعين بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم.[1]
- فالتدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية يعتبر أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية وهو أداة من أدوات الإدارة بالبنك للتأكد من التزام الموظفين المنفذين للسياسات الإدارية الموضوعة، وهو وظيفة مستقلة داخل البنك بغرض فحص وتقييم الأنشطة والأعمال البنكية، وتدقيق وفحص المستندات ومطابقتها مع السجلات والدفاتر للتأكد من الصحة الحسابية والمحاسبية وبيان الأخطاء والمخالفات واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصويت.[2]

وتأسيسا على ما تم تقديمه يمكن تعريف التدقيق البنكي الداخلي على أنه: أداة إدارية ومنهج تقييمي وموضوعي، مستقل ومستمر داخل البنوك لتحقق والتأكد من مدى لالتزامها باللوائح والقوانين التنظيمية. بهدف اكتشاف ومنع الأخطاء والغش والانحرافات عن السياسات الموضوعة لحماية الأصول (الودائع) وخلق قيمة مضافة بالبنك.

ثانيا: أهداف التدقيق الداخلي في البنوك: تتمثل الأهداف التدقيق الداخلي فيما يلي:

- فحص المعلومات المالية والتشغيلية من خلال تدقيق الوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف وإعداد التقارير حول المعلومات المالية والتشغيلية ولعمل استفسارات معينة حول البنود المختلفة بما فيها الاختبارات التفصيلية للمعلومات وأرصدة الحسابات والإجراءات؛
- زيادة قيمة الوحدة وتحسين عملياتها من خلال تقديم الاستشارات إلى الإدارة يساعدها في تخطيط استراتيجية الوحدة وتوفير المعلومات التي تساعدها في تنفيذ تلك الاستراتيجية.[3]
- التأكد من أن الممارسات المحاسبية القياسية، متبوعا كما قرر أن يكون ومنظمة، ويجري التقيد بها كما أنه يقترح التحسينات على الأنظمة الموضوعة داخل المؤسسة.[4]

---

[1] علي ناظم عبد الأمير، **علي كريم محمد، كفاءة وفاعلية نظام التدقيق الداخلي وأثره في تطبيق حوكمة الشركات دراسة في عينة من الشركات العراقية المدرجة في السوق العراق للأوراق المالية**، مجلة المتنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السابع العدد الرابع، 2017 ص 139

[2] مركان محمد البشير، **أثر تدقيق العمليات البنكية في التقليل من مخاطر دراسة حالة بنك**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه في تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022، ص 77

[3] محمد عبد الله إبراهيم، حسن فائز حسين، **تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين معايير الIIA ودليل عمل وحدات التدقيق الداخلي في العراق**، المجلد الثالث عشر، العدد43، 2018، ص196

[4] R. Devarajan**, The Institute of Chartered Accountants of India** , The Publication Department on behalf of CA,2008.

- مطابقة القوانين والأنظمة المطبقة، وكذلك السياسات العامة والخطط والإجراءات والتعليمات الخاصة. يتكون هذا الإجراء من مجموعة من تنظيمات والإجراءات والتي تمس مختلف المجالات ولكن يبقى الهدف الجوهري هو نفسه، ومن بين هذه الإجراءات ما يوجه للتنظيم (تعريف الوظائف والمسؤوليات، فصل المهام)، ومنها ما يوجه للمحاسبة (تفسير الأرصدة، مسك دفاتر المراقبة)، وأخرى توجه لضمان أمن الممتلكات والأشخاص.[1]

يهدف التدقيق الداخلي في البنك والمؤسسات المالية إلى تحقيق ما يلي:

- التأكد من التزام مختلف المصالح على مستوى البنك من خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية محددة؛
- التأكد من الالتزام بالتعليمات الداخلية للبنك؛[2]
- التحقق من مدى الامتثال للسياسات والخطط الموضوعة؛[3]
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في البنك؛
- حماية أصول البنك؛
- تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر؛[4]
- تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ والاختلاس؛[5]وبصفة عامة يمكن تقسيم أهداف التدقيق الداخلي على مستوى البنك إلى محورين:

الأمان: وذلك لضمان العمل بالإجراءات والتنظيمات التي تتضمن أمن المعاملات والأصول والأشخاص وتحقيق الأهداف المسطرة وتشمل المعاملات هنا كل العمليات المعالجة في مختلف أقسام البنك، والتي يتم تقسيمها إلى عدة وظائف بعضها مرتبط بالإنتاج البنكي وبعضها يضم أنشطة الصيانة والادارة وما يميز الإنتاج البنكي كونه يطبق إلزاميا اللامركزية، مما يتطلب درجة عالية من تطور أجهزة الرقابة الداخلية أما فيما يتعلق بالأصول فهي تضم مباني البنك، أدواته ولكن تضم أيضا وسائل الدفع، وكلها تتطلب حماية إدارية ومادية أما الأشخاص (موظفي البنك)حمايتهم تكون ضد الاعتداءات الخارجية والضغوطات ويمكن أن يمتد

---

[1] M. DJAAFER, **«Contribution à une réflexion sur l'audit interne au sein des banques»,** in Media Bank N° 34, Février/ Mars1998, P23

[2] المهدي حجاج، لطفي زعباط، نعيمة سعداوي، **مرجع سبق ذكره**، 136

[3] Sridhar Ramamoorti**, INTERNAL AUDITING: HISTORY, EVOLUTION, AND PROSPECTS**, The Institute of Internal Auditors Research Foundation, Florida,2003,P5

[4] هيبة قواسمية، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنوك دراسة حالة البنوك التجارية**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه تخصص محاسبة وتدقيق، غير منشورة، جامعة عنابة، الجزائر، 2017/2016، ص ص 41 43

[5] مركان محمد البشير، الحاج محمد فوزي، عوادي مصطفى، **أعمال دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد01، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، جوان 2020، ص 215

الأمان إلى أهداف موجودة حيث يهتم المدقق بمدى اتجاه الأنشطة إلى موافقة أو مخالفة الأهداف بمعنى تقييم المستوى تطابق أجهزة العمل مع الأهداف المعلنة.[1]

- **تحسين التقييم:** حيث تؤدي قوة الاقتراح إلى تحسين الكفاءات، فمهما بلغت درجة تطور الأنظمة في البنك فإن إمكانية التحسين تبقى دائما واردة وفي كل الحالات، فإن التدقيق يوجه لهذا الغرض من خلال الأمر المزدوج الآتي:
- يجب تنظيم وتوجيه نشاط المدقق وبدون مخاطر؛
- يجب أن يكون نشاط المدقق في أحسن ظروف الاستعمال الاقتصادي للموارد المخصصة له.[2]

حسب ما تم عرضه فإن التدقيق الداخلي البنكي يهدف إلى: مساعدة البنك في تحقيق أهدافه المرجوة من خلال تحسين وزيادة فعالية العمليات البنكية وخلق قيمة مضافة له.

الشكل رقم (01-01): أهداف التدقيق الداخلي

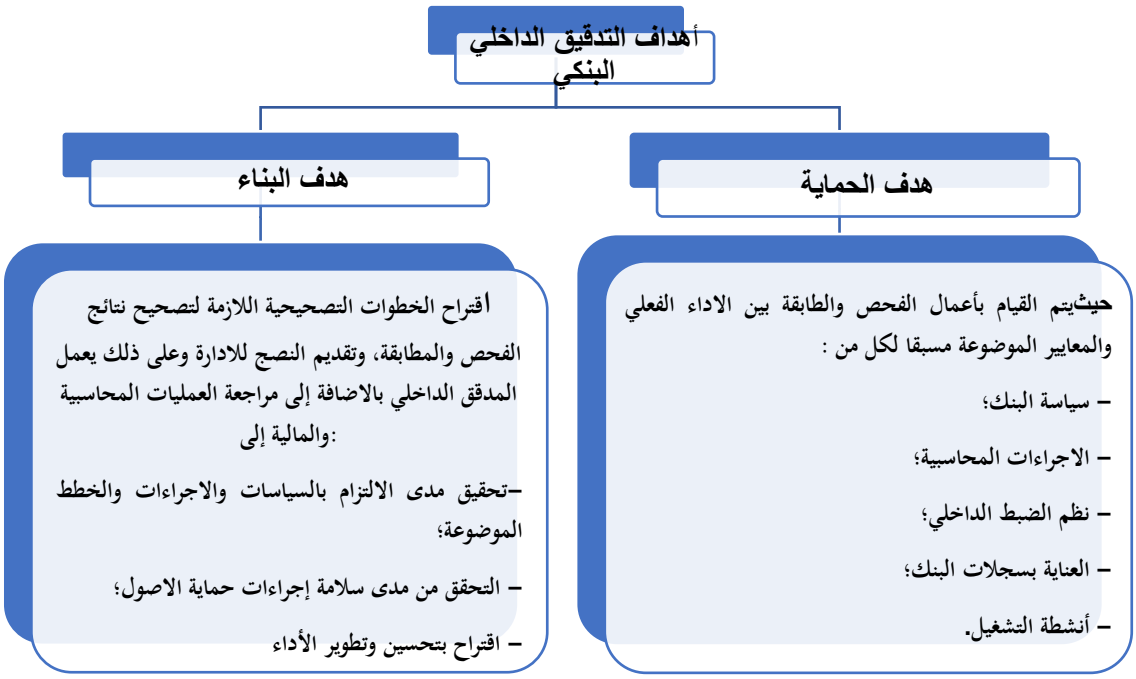

المصدر: أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 27، بتصرف

[1] خلف عبد الله الوردات، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 64

[2] صبح داود يوسف، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، دار الكتيب العلمية للنشر، ط1، القاهرة، 2007، ص 58

ثالثا: أهمية التدقيق الداخلي في البنوك

تكمن أهمية التدقيق الداخلي في كونه يمثل رقابة فعالة تساعد المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الاداء والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة إضافة انه يعتبر عين وأذن المدقق الخارجي وأهم آليات التحكم المؤسسي لذلك فقد ظهرت وتطورت وزادت أهميته نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي: [1]

- تطور حجم المنشآت وانتشارها جغرافيا وعلى نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وبين كافة العاملين؛
- ظهور الشركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة عدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة؛
- الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المنشأة مما دفع بالإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات ومن ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال السلطات وتحمل المسؤوليات المقابلة وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها؛
- انتهاج أسلوب اللامركزية في الإدارة وقد لجأت في المنشآت الكبيرة والمنتشرة جغرافيا إلى تفويض السلطات إلا أنه ما يزال يترتب على تلك الإدارات الالتزام بالسياسات والإجراءات وتحقيق الفعالية المطلوبة؛
- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات لبعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة؛
- حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة ترسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات.[2]
- مساعد المسؤولين على تحسين مستوى رقابتهم وفعاليتهم.[3]

كما تبرز أهمية التدقيق الداخلي من خلال الخدمات التي يقدمها والتي تتمثل في خدمات وقائية(من خلال حماية أصول المؤسسة من السرقة والاختلاس والسياسات من التحريف وتغيير)، خدمات تقييميه(تقييم مدى

---

[1] خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، لطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص 63

[2] آدم حديدي، **دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة ميدانية**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 7، العدد1، 2016، ص 5.

[3] Julien Dm, **La conduite d'une mission d' audit interne**,2eme éditionDunod,paris,1995,p07

فعالية نظام الرقابة الداخلية)، خدمات إنشائية(مساعدة الإدارة في الحصول على معلومات لتحسين الأنظمة)، خدمات علاجية(تصحيح ومعالجة الأخطاء أو التقصير في أنظمة البنك).[1]

رابعا: أنواع التدقيق الداخلي:

تندرج عدة أنواع تحت الإطار التدقيق الداخلي وذلك حسب وجهة وهدف المدقق الداخلي ونوجزها فيما يلي:

1. **تدقيق الالتزام (قانوني):** يهدف إلى التأكد من أن المنظمة الخاضعة للتدقيق تعمل بم يتفق مع القوانين والتعليمات المنظمة لعملها أو الالتزامات العقدية المفروضة عليها، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات المقررة من الإدارة.[2]

2. **التدقيق المالي:** ويقصد به تحليل النشاط الاقتصادي للمنشأة وتقييم الأنظمة المحاسبية وأنظمة المعلومات والتقارير المالية، ومدى الاعتماد عليها. كما عرف على أنه تقييم مستقل للبيانات المحاسبية الماضية لتأكد من صحة وموثوقية هذه البيانات مثل فحص الحسابات المالية ونظام الرواتب والقوائم المالية السنوية.[3]

3. **تدقيق التشغيلي (العمليات):** هو فحص عمليات المختلفة إذا قد نفدت طبقا للسياسات الموضوعة والمتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة، كما يشمل تقويم كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية.[4]وقد عرف المعهد الفيدرالي المالي الكندي تدقيق العمليات على أن الهدف الأساسي هو مساعدة مراكز القرار في المؤسسة والتخفيف من مسؤولياتها عن طريق تزويدها بتحاليل موضوعية، وتقييم النشاطات وتقديم تعليقات واقتراحات حوله.[5]

4. **تدقيق نظم المعلومات:** هو عملية إتباع منهجية لتحديد مدى قدرة نظام المعلومات على تقديم معلومات دقيقة للمستخدمين، في الوقت وبالتكلفة المناسبين، وهذا من خلال التحكم في المخاطر المتعلقة بأنظمة

---

[1] بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد20، 2019، 309، بتصرف

[2] حسين يوسف القاضي وآخرون، **التدقيق الداخلي**، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008، ص111

[3] رغدة إبراهيم المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي دراسة تطبيقية**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص 25

[4] حاج قوربن قوربن وآخرون، **مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني دراسة ميدانية للبنوك التجارية**، مجلة الباحث، المجلد 19، العدد01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019، ص 421

[5] Raffegau. Jet all, **L'Audit Financier**, **QUE Sais– Je**, Paris ,France , 1994 , p11

المعلومات وتبني سياسة أمنية فعالة لهذا الغرض، وتشمل أعمال تدقيق نظم المعلومات على تطبيقات الأمن والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.[1]

5. **التدقيق البيئي**: الفحص المنظم والموضوعي والدوري للأداء البيئي، بواسطة أفراد مختصين من داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية، للتأكد من الالتزام بالقوانين والسياسات الإدارية، وتقييم فعالية البرامج الإدارية البيئية، وتوصيل النتائج التي يتم التوصل إليها إلى الأطراف المهتمة بها.[2]

6. **تدقيق الجودة**: هو عبارة عن فحص منهجي مستقل لنشاط ونتائج المؤسسة وهذا بالاعتماد على معايير جودة معينة ليتم إبداء رأي فني محايد حول ما إذا كانت هذه النتائج والنشاطات تم إنجازها بصفة فعالة[3]،

7. **التدقيق الإداري**: وهو إبداء رأي حول ما إذا كانت الإدارة قد استخدمت الموارد المتاحة، البشرية منها والمادية والمعنوية، بأفضل طريقة ممكنة، وتمكنت من تحقيق أقصى النتائج على ضوء أهداف المنشأة المحددة مسبقا.[4]

الشكل رقم (01-02): أنواع التدقيق الداخلي

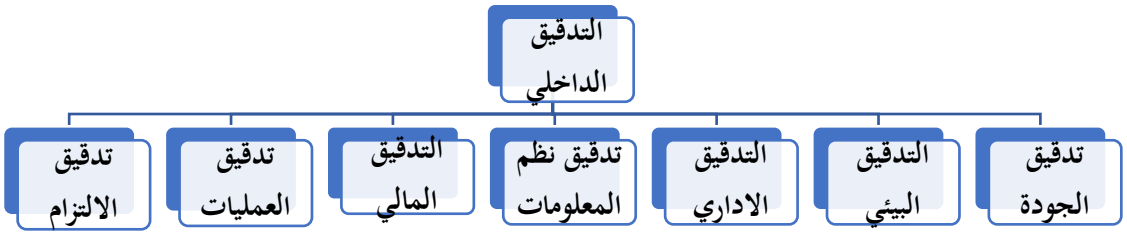

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا للدراسات السابقة

خامسا: عناصر ومهام التدقيق الداخلي في البنوك:

أ- **عناصر التدقيق الداخلي في البنوك :**

---

[1] حسام زايدة، محاضرات في مقياس تدقيق ومراقبة نظم المعلومات، مطبوعة مقدمة لطلبة الماستر تخصص المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2020، ص 44

[2] جورج دانيال غالي، **تطور مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 433

[3] Christoph Villalonga, **L'Audit Qualité Interne**, Edition Dunod, Paris, 2003,p14.

[4] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008، ص 67

- **تقدير المخاطر المصرفية:** تتعرض البنوك للعديد من المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها وهذه المخاطر ناتجة من عدة عوامل خارجية وداخلية، لذا فإن فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية بات أمرا ضروريا لنجاح مهمته، ولفهم طبيعة هذه المخاطر يجب أن يكون ملما بمحددات النشاط البنكي الداخلية والخارجية.
- **إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك:** لقد بين التدقيق الداخلي أنه لا يوجد تحكم في المخاطر المصرفية إلا إذا لعبت أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك دورها كما ينبغي.
- **برنامج التدقيق المحاسبي:** الاعتماد على المعلومات المحاسبية والمالية يتوقف على مدى كفاءة أصحاب مهنة المحاسبة والتدقيق على حد سواء، حيث تعتبر هذه المعلومات أهم المصادر إذ أنها تعكس صورة حقيقة عن حالة البنك. بحيث يقوم المدقق الداخلي باستكمال المعطيات المساعدة على إصدار الحكم بخصوص الحالة المالية للبنك.[1]

2-مهام التدقيق الداخلي في البنوك

تختلف مهام وظيفة التدقيق الداخلي باختلاف نوع وحجم المؤسسة محل التدقيق ومنه نورد مهام التدقيق في البنوك والمؤسسات المالية كالآتي:

- حماية الاصول من خلال التأمين عليها ضد المخاطر؛[2]
- إعداد وتقييم الفحوصات الرقابية للوحدات؛
- القيام بمراجعة مستقلة للأنظمة في الوحدات للتأكد من أن الإجراءات الرقابية فعالة وتعمل بالشكل الصحيح؛
- تزويد دائرة مخاطر العمليات بنتائج فحوصاتها وأي ضعف أو نقص في هذه الإجراءات؛
- تضمين تقرير التدقيق عن وحدات البنك المختلفة ملخصة للبيئة الرقابية بالوحدة بالاعتماد على فحص النظام وكذلك معيار التقييم؛
- تتولى الدائرة إعداد خطة التدقيق على مختلف وحدات البنك بالاعتماد على المخاطر وتصنيف الوحدات حسب معيار التقييم؛

[1] المهدي حجاج، لطفي زعباط، نعيمة سعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 136

[2] خلف عبد الله الوردات، **مرجع سبق ذكره**، ص41

- التأكد من أن إدارة المخاطر التشغيلية للبنك تعمل بكفاءة عالية وتلبي المتطلبات العالمية والسلطات الرقابية بهذا الخصوص؛[1]
- مقارنة الأهداف والغايات وتحديد ما إذا كانت متوافقة مع الأهداف وغايات المنشأة المخطط له؛
- توفير مساعدة الإدارة بطريقة تتناسب مع احتياجاتها.[2]

المطلب الثاني: أسس ومبادئ الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى إجراءات وأسس ومتطلبات المساعدة في ممارسة مهنة التدقيق الداخلي وذلك من خلال مجموعة من الأسس والمبادئ والمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، حيث تم تقسيم المطلب إلى مجموعة من الفروع والتي ونوردها كما يلي:

أولا: أسس التدقيق الداخلي في البنوك

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المنظمات البنكية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي:

- **الأسس الإدارية:**

تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء البنكي ذات أهمية بالغة، لغرض تحقيق أهداف التدقيق الداخلي وذلك من حيث :

- وضوح الأهداف الرئيسية والثانوية للبنك، حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها.
- تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم، وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة؛
- تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل، بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن وجه القصور في عمله بعد إعطائه قدرا من السلطة تتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه.
- تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلا غ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ، أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الاداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد

---

[1] إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في المحاسب والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص44

[2] همكة محمد، **الإطار المتكامل للتدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية على ضوء مبادئ الحوكمة دراسة حالة**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2022، ص27

حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل البنكي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.[1]

- **الأسس المالية والمحاسبية:**

ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المصرف وأهمها:

- **توفير الأمان:** ويعني ضمان حقوق زبائن المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه.
- **مراقبة السيولة:** وتعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع في صورة نقدية أو شبه نقدية، يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جدا وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات زبائنه الطارئة، ويتم هذا من خلال ايجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لان غياب التوازن يقود إلى المخاطرة .
- **تعظيم الربحية:** ويتحقق هذا المبدأ من خلال التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.[2]

ثانيا: إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك:

يتبع المدقق مجموعة من الخطوات والإجراءات وذلك لتحقيق أهداف التدقيق الداخلي والتي تتمثل فيما يلي:

- يجب على دائرة التدقيق الداخلي إعداد إجراءات عمل أو برنامج للتدقيق الداخلي بحيث يصف أهداف وخطة عمل التدقيق على أن تكون هذه الإجراءات مرنة نسبيا بحيث تكون عملية تبنيها وانجازها منسجمة مع المخاطر التي تم تحديدها؛
- يجب توثيق كافة إجراءات التدقيق ضمن أوراق العمل على أن تعكس كافة الاختبارات والتقييمات التي تمت على الأنشطة؛
- يجب إصدار تقرير التدقيق الداخلي المكتوب بأسرع وقت ممكن بعد مناقشته مع الإدارات التي تم التدقيق عليها لأخذ ردودها على الملاحظات، على أن يتم رفع تقرير ملخص بالملاحظات والنتائج للجنة التدقيق؛

[1] بغدود راضية، صباحي نوال، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول " إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم 2007، ص6

[2] فاطمة فزع هداب، ليلي عبد جاسم، صهباء عبد القادر احمد، **مدى فاعلية إجراءات التدقيق الداخلي في المصارف في الحد من الفساد الإداري والمالي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 129الجامعة المستنصرية، 2021ص ص424 425

- يجب أن يعرض التقرير مجال وغرض التدقيق وأن يتضمن ما تم التوصل إليه من ملاحظات وتوصيات من دائرة التدقيق وإجابات الدوائر التي تم تدقيق أعمالها؛
- يجب أن تحتفظ دائر التدقيق الداخلي بسجلات المهام التي تم انجازها والتقارير والتي تم إصدارها؛
- يجب أن تتم مناقشة تقارير التدقيق الداخلي بشكل دوري مع لجنة التدقيق.[1]
- فحص وتقييم مدى فعالية وملاءمة نظام الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي؛
- تقييم التزام المصرف بالسياسات والضوابط المتعلقة بالمخاطر؛
- تقييم مدى دقة وموثوقية العمل؛
- تقييم مدى ملائمة المعلومات المالية والإدارية لاتخاذ القرارات؛
- تقييم مدى استمرارية وموثوقية نظم المعلومات الالكترونية؛
- التحقق من سير العمل في أقسام ودوائر المصرف بالشكل المطلوب الذي يحقق الكفاءة والفاعلية في العمل.[2]

ومنه يقوم المدقق الداخلي قبل أداء مهامه بوضع برنامج وخطة عمل يوضحه في كافة الإجراءات والأوراق العمل، كما يتم رفع تقرير إلى لجنة التدقيق يوضح فيه كافة ملاحظات ونتائج تقييم الأنظمة الرقابة الداخلية ومدى الالتزام بالإجراءات والسياسات في مختلف أقسام البنك بالشكل المطلوب.

ثالثا: مبادئ الأساسية للممارسة مهنة التدقيق الداخلي

تقوم مهنة التدقيق الداخلي على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تعمل بشكل متكامل لتحقيق فعالية وجودة عالية في عملية التدقيق، والتي تتمثل فيما يلي:

1. **النزاهة:** هي أولى القواعد الأخلاقيات الخاصة بمهنة التدقيق الداخلي حيث حددت قواعد الأخلاقيات الحد الأدنى لمتطلبات السلوك الأخلاقي، والنزاهة هي القاعدة الأساسية لباقي المبادئ الموضوعية والسرية والكفاءة تعتمد على النزاهة. كما أن النزاهة تظهر من خلال الرأي الذي يقدم من قبل التدقيق الداخلي خلال مهام التدقيق ومن خلال النتائج والتوصيات أيضا.

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة دراسة تطبيقية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2011، ص 29

[2] Financial Services Commission, Banking Guidance Note No. 6 InternalAudit,2002,p3 https: //www.fsc.gi/uploads/legacy/download/adobe/banking/Note06.pdf

2. **إظهار الكفاءة والعناية المهنية اللازمة:** تعتبر الكفاءة أيضا أحد قواعد الأخلاقيات، فعلى المدقق الداخلي أن تتوفر لديه المعرفة والمهارات والخبرة المطلوبة وعليه أن يطور كفاءاته باستمرار، أما العناية المهنية اللازمة فهي معنية بتطبيق المعارف والخبرات كما أن العناية المهنية المناسبة تتضمن توفير الإشراف المناسب وإتباع الإجراءات المعتمدة.[1]

3. **الاستقلالية والموضوعية:** يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلا، ويجب على المدققين الداخليين أداء أعمالهم بموضوعية.

الاستقلالية: هي التحرر من الشروط والظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي أو الرئيس التنفيذي للتدقيق على تنفيذ مسؤوليات التدقيق الداخلي على نحو غير متحيز، مع إمكانية هذا الأخير بوصول المباشر للإدارة العليا ومجلس الإدارة بدون أية قيود.

الموضوعية: هي موقف ذهني غير متحيز يمكن المدققين الداخلين على أداء مهامهم على النحو الذي يجعلهم يؤمنون بسلامة نتائج أعمالهم وعدم القيام بأي تضحيات على حساب جودة العمل الذي يؤدونه مع عدم إتباع آراء الآخرين بشأن مسائل التدقيق.[2]

4.**الجودة** : ترتبط الجودة بالتطوير المهني المستمر (الكفاءة والمهارات)ينبغي أن يسعى مراجعو الحسابات الداخليون إلى إجراء تقييمات خارجية للجودة، وبما أنه لا توجد عملية أو وظيفة مثالية على الإطلاق، يجب أن يبحث التدقيق الداخلي باستمرار على طرق لتحسين لعبته. بحيث يكفل مراجع الحسابات الداخلي وجود آلية للتقييم الذاتي لرصد أدائه وأداء مرؤوسيه وخبرائه الخارجين الذين يعتمد عليهم في انجاز جزء من أعمال المراجعة الحسابات وتتبع آلية استعراض الأقران لمراقبة الجودة.[3]

---

[1] جمعية التدقيق الداخلي الأردنية، **مجلة التدقيق الداخلي**، العدد9، الاردن، سبتمبر 2019، ص 13
https: //shaqaiq.org.sa/sites/default/files/%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D9%82%D9%8A%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%20..pdf

[2] ترجمة فريق عمل مجلس حكام جمعية المدققين الداخليين تحت إشراف ناجي فياض، **المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي**، لبنان، 2017، ص 4 بتصرف، https: //www.theiia.org/globalassets/documents/standards/standards-2017/ippf-standards-2017-07/13arabic.pdf

[3] Joseph Mc Cafferty ,**Ten Core Principles for Internal Auditors to Live By**, Internal Audit360°, 2019,P2
https: //internalaudit360.com/ten-core-principles-for-internal-auditors-to-live-by/

5.**التواصل**: أهمية هذا المبدأ تكمن في الأخذ بعين الاعتبار توقعات الإدارة العليا ومجلس الإدارة عند التواصل معهم، كما أنه لا بد من أن يتم التواصل بهدف التوعية عن التدقيق الداخلي مما يؤثر على زيادة فعاليته ولابد من وضع خطة تواصل بهدف تعزيز دور التدقيق الداخلي.

6.**إدارة المخاطر**: هذا المبدأ يعتبر الدور الأساسي للتدقيق الداخلي ولا بد للتدقيق الداخلي أن يؤدي أغلب وقته لتحقيق هذا المبدأ فلا بد من تطوير خطة تدقيق مبنية على المخاطر مع الأخذ بالاعتبار إطار المخاطر الذي تبنته المؤسسة.[1]

7.**إضافة قيمة**: (**أن يكون متوافقا مع استراتيجيات وأهداف ومخاطر المؤسسة**)يعتبر هذا المبدأ هو أكثر المبادئ تأثيرا بالدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي لإضافة قيمة فلا بد أن تكون خطط التدقيق متسقة مع ما تطمح له المؤسسة.[2]

ومنه من خلال ماسبق فإن التدقيق الداخلي الفعال يقوم على مجموعة من المبادئ المترابطة والمستحدثة من معهد مدققين داخلين، حيث ركزت هذه المبادئ على السير الحسن لمزاولة المهنة بنزاهة وموضوعية، بهدف زيادة من كفاءة وفعالية عمل المدققين وإضافة قيمة بالنسبة للمؤسسات البنكية.

ثالثا: معايير الدولية للممارسة المهنة للتدقيق الداخلي :

وضع معهد المدققين الداخليين الأمريكي معايير تنظم عمل المدقق الداخلي وتضمن الاستفادة من عمل التدقيق الداخلي في خدمة المنشأة، وتعزيز ثقة المدقق الخارجي بتقرير المدقق الداخلي عن الأعمال التي يقوم بها.[3]وقد بلغ عدد المعايير الرئيسية الصادرة عن معهد أحد عشر معيارا، اربعة منها تختص بمعايير الصفات وسبعة تختص بمعايير الاداء.[4]وكل أنواع من المعايير يتكون من معايير تطبيق لحالات محددة حيث يرمز الحرف(A) إلى خدمات التأكيد والحرف(C) إلى الخدمات الاستشارية. والتي سنوردها في مجموعتين كالآتي:

المجموعة الأولى: معايير الصفات Attribute Standards

[1] أيمن عبد الرحيم، **مبادئ التدقيق الداخلي أولا**، مجلة التدقيق الداخلي، جمعية التدقيق الداخلي الأردنية، العدد 9، 2019، ص 14

[2] أيمن عبد الرحيم، **نفس المرجع**، ص 14

[3] احمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2005، ص 96

[4] زاهر الرمحي، **الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية**، الطبعة الأولى، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017، ص 25

تتكون من أربعة معايير أساسية ذات العلاقة بالصفات الخاصة بالأفراد أو المنشآت الذين ينفذون أعمال التدقيق الداخلي:

- **معيار 1000 الأهداف السلطة والمسؤولية: Responsibility Authority And Purpose**

يجب تحديد الغرض من نشاط التدقيق الداخلي وصلاحيته ومسؤوليته بميثاق تدقيق مستقل، الذي ينسجم مع تعريف التدقيق الداخلي، ومدونه قواعد السلوك، ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مراجعة ميثاق التدقيق الداخلي بشكل دوري وتقديمه للإدارة العليا ومجلس الإدارة للمصادقة عليه.[1]

- **معيار 1100 الاستقلالية والموضوعية: Independence and objectivity**

يجب أن يقوم المدقق بعمله بأمانة واستقامة وموضوعية في كافة مراحل التدقيق من دون تحيز لأي طرف أو جهة معينة وأن يكون عمل التدقيق الداخلي مستقل، ويجب على المدققين الداخليين أداء أعمالهم بموضوعية.[2]

- **معيار 1200الكفاءة والعناية المهنية Proficiency and Due Professional Care**:

يجب أن يتم تنفيذ التعاقدات والعناية المهنية الواجبة بكفاءة.[3]

- **معيار 1300 برنامج تأكيد وتحسين الجودة: Program Quality Assurance and Prouvment**

يتوجب على مدير التدقيق أن يبقى على برنامج تأكيد وتطوير وتحسين الجودة، بحيث تشمل جميع نواحي عملية التدقيق الداخلي، ويتم إعداد برنامج تأكيد وتحسين الجودة لكي يتمكن من تقييم تطابق عملية التدقيق الداخلي مع المعايير، وتقييم مدى إتباع مبادئ وأخلاقيات المهنة من قبل المدققين الداخليين.[4]

المجموعة الثانية: معايير الاداءStandards performance

حيث تتهم المعايير الاداء بطبيعة نشاط التدقيق الداخلي وقياس مدى جودة خدمات المؤداة.

- **معيار2000 إدارة نشاط التدقيق الداخلي: Managing the Internal Audit Activity**

---

[1]The Institute of Internal Auditors,**International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing(Standards)**,2017 ,p5,https: //www.theiia.org/globalassets/documents/standards/standards-2017/ippf-standards-2017-english-markup-changes.pdf

[2]النونو كمال محمد السعيد، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**، أطروحة مقدم لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة 2009، ص 55

[3]عماد حمزه عبد العجيلي، **دور التدقيق في تقويم الاداء المستدام وتأثيره على جودة التقارير المالية بحث تطبيقي في الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2022، ص 41

[4]عبد السلام حبو محمد حبو، كبرى محمد طاهر حمودي، **تقويم وظيفة التدقيق الداخلي وفقا لمعايير التدقيق الدوليةIIA في مديرية بلديات محافظة نينوي**، منجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد14، العدد 1، 2022، ص 259

يجب أن يدير رئيس التدقيق الداخلي حسابات بفعالية[1]

- **معيار 2100 طبيعة العمل: Nature Work**

يجب أن يقيم نشاط التدقيق الداخلي ويسهم في تحسين عمليات الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة باستخدام نهج منظم ومنضبط وقائم على مخاطر .[2]

- **معيار2200 تخطيط مهمة التدقيق الداخلي:** يتم بموجبه وضع الخطط المناسبة للقيام بالمهمة وكذلك يتم تحديد حجم ومدى عملية التدقيق، وينبغي على المدققون الداخليون أن يقوموا بتحديد وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام التدقيق، تتضمن أهداف المهمة، ونطاقها، وتوقيتها، والموارد المخصصة لها، كما يجب أن تأخذ الخطة في عين الاعتبار الاستراتيجيات والأهداف ومخاطر المؤسسة ذات الصلة بالمهمة وأن يتضمن برنامج العمل الخدمات الاستشارية.[3]

- **معيار 2300تنفيذ مهام التدقيق: Performing the Engagement**

من الضروري أن يقوم المدققين الداخلين بتحديد وتحليل وتقييم واثبات المعلومات اللازمة، وبالشكل الكافي لغرض إنجاز أهداف مهمة التدقيق.

- **معيار 2400 تبليغ النتائج: Communicating Results**

ينبغي على المدققين الداخليين أن يبلغوا نتائج عملية التدقيق.

- **معيار 2500 مراقبة سير العمل: Monitoring Progress**

يجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق بوضع نظام لمتابعة النتائج التي تم إبلاغها إلى الإدارة، وأن يحافظ على هذا النظام.[4]

- **معيار2600قبول الإدارة للمخاطر: Communicating the Acceptance Risks**

في حالة اعتقاد مدير التدقيق الداخلي أن الإدارة العليا قد قبلت مستوى غير مقبول من المخاطر، فإنه يلزم عليه أن يناقش ذلك مع الإدارة العليا وتحديد والخطة والإبلاغ عن نتائج هذا الاداء وإذا لم يحسم الأمر فيجب أن يرفع تقريرا إلى مجلس الإدارة لمواجهتها.[1]

---

[1]chartered Institute of Internal Auditors, **Internationl Professional Practice Framework**,7July2015, P20https: //nanopdf.com/download/international-professional-practice-framework-ippf_pdf

[2]Institute of Internal Auditors, Implementation Guides International Professional Practices Framework, 1 January 2017, p102https: //www.iia.nl/SiteFiles/Downloads/2017-Implementation-Guides-ALL.pdf17/08/2022

[3]https: //www.linkedin.com/pulse/-salem-wahden/?originalSubdomain=ae,view : 18/08/2022

[4]عبد السلام حبو محمد الحبو، كبرى محمد طاهر حمودي، **نفس المرجع السابق**،2022، ص259

الجدول رقم(01– 03): معايير التدقيق الداخلي

رقم المعيار	معايير الصفات	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات	**2000**	إدارة نشاط التدقيق الداخلي
1100	الاستقلالية والموضوعية	**2100**	طبيعة العمل
1200	الكفاءة وبذل العناية المهنية الواجبة	**2200**	التخطيط للمهمة
1300	الرقابة النوعية وبرامج التطوير	**2300**	تنفيذ المهمة
		2400	توصيل النتائج
		2500	مراقبة مراحل التنفيذ
		2600	قرار قبول الإدارة العليا لإدارة المخاطر

المصدر: بناء على دراسة عبد الناصر محمد سيد درويش، ص 57[2]

خامسا: حقوق وواجبات المدقق الداخلي في البنوك

لقيام المدقق الداخلي بأداء مهامه باستقلالية وعلى أكمل وجه في البنك محل التدقيق وجب عليه أن يتمتع بمجموعة من الحقوق والواجبات والتي نوجزها فيما يلي:

1– حقوق المدقق الداخلي: تتمثل حقوق المدقق الداخلي فيما يلي:

- حق الاطلاع على دفاتر الجهة الخاضعة للتدقيق وسجلاتها ومستنداتها وكافة الأوراق والوثائق والعقود الخاصة بها؛
- حق طلب بيان أو إيضاح يراه ضروريا للإنجاز مهمته من أي من منتسبي الجهة الخاضعة للتدقيق؛[3]
- حق تحديد وقت جرد ممتلكات البنوك وأصوله لغرض التأكد من عدالة تصوير البيانات المالية لواقعها؛
- حق دعوة الهيئة العامة أو مجلس الإدارة للانعقاد وذلك في حالات الضرورة القصوى؛
- حق حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين؛
- حق الحصول على صورة أو نسخة من الاستفسارات أو البيانات التي يوجهها مجلس الإدارة للمساهمين.[4]

---

[1] محمد تهاني عبد القادر، **الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تقويم الاداء المالي دراسة حالة بنك الخرطوم**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيل، السودان، 2017، ص 30

[2] عبد الناصر سيد درويش، **دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية(دراسة ميدانية)**، مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد 2، جامعة بني سويف، مصر، 2016، ص 57

[3] نوف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 81

[4] إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة 2012، ص 44

2- **واجبات المدقق الداخلي**: إن من بين أهم الواجبات التي يجب أن يتحلى بها المدقق الداخلي هي كالآتي:

- مراجعة حسابات البنك وفقا لقواعد المراجعة المعتمدة ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية، في ظل مقتضيات إدارة المخاطر ومبادئ الحوكمة، وتعليمات لجان بازل للرقابة المصرفية المختلفة؛
- تزويد الإدارة العليا للبنك بالمعلومات حول مدى دقة وفاعلية وسلامة نظام الرقابة الداخلية ؛
- تزويد الإدارة العليا بمعلومات حول كيفية مدى انجاز الأعمال في البنك وجودتها؛
- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومدى ضبط التوافق مع إدارة المخاطر وتعليمات الرقابة المصرفية؛
- المساعدة في تصميم وتطبيق إجراءات نظام الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف المختصة بها؛[1]
- المحافظة على سرية المعلومات التي يطلع عليها بحكم ممارسته للمهنة؛
- التأكد من أن الحسابات منظمة وبصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها بما في ذلك أنظمة لحاسوب المستخدمة.[2]

[1] إيهاب ديب مصطفى رضوان، **نفس المرجع السابق**، ص 44

[2] رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص ص 81 82

المبحث الثالث: التدقيق الخارجي في البنوك

حظي التدقيق الخارجي باهتمام العديد من الهيئات العلمية والمهنية في مختلف دول العالم وذلك من خلال سن مجموعة من القوانين ملزمة لإدارة المؤسسات والبنوك، باعتباره طرفا مستقلا وحياديا عن البنك بهدف حماية مختلف الاصول والممتلكات والأموال المودعة المساهمة في الوساطة المالية، كما يساهم التدقيق الخارجي البنكي في تقديم صورة واضحة عن وضعية سير العمليات البنكية ومن خلال إبداء رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية وخلوها من الأخطاء والغش والاحتيال. ومنه سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم التدقيق الخارجي البنكي وأهميته وأنواعه بالمطلب الأول، كما خصص المطلب الثاني للتعرف عن أهداف والشروط الواجبة لتحقيق تدقيق خارجي فعال والمعايير العامة المتعارف عليها.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الخارجي في البنوك

يتمحور هذا المطلب حول مفهوم التدقيق الخارجي حيث تم عرض تعريف وأهمية التدقيق الخارجي، وفي الأخير تم عرض أنواع التدقيق الخارجي.

أولا: تعريف التدقيق الخارجي

- عرف على أنه عملية منهجية منظمة للحصول على التقييم بموضوعية لأدلة الإثبات المتعلقة بتأكيدات خاصة بأحداث اقتصادية للتأكد من درجة التطابق بين التأكيدات والمعايير المقررة وتوصيل النتائج للمستخدمين المعنيين، وتتم من خلال شخص مستقل وكفء.[1]
- عملية فحص القوائم المالية وهي في الغالب قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وعمل انتقادات للدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية والتحقق من أرصدة قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، والحصول على الأدلة الكافية والملائمة لإبداء الرأي الفني المحايد على صدق وسلامة القوائم المالية.[2]
- **تعريف جمعية المحاسبين الأمريكيين AAA**: عرفته على أنه عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق.[3]

---

[1] Arens A, Elder R, Beasley M, **Auditing and Aussurance Services: An Integrated Approach**, 14th Edition, Pearson Education International, New Jersey, USA,2012,p4

[2] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة الجزائر03، 2010، ص 53

[3] محمد بن لدغم، محمد أمين لعريجي، **مساعدة التدقيق الداخلي للتدقيق الخارجي من أجل تحسين الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية استبيان موجه لعينة من المدققين الخارجيين (محافظي الحسابات)**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 06، العدد04، 2018، ص 82

- **كما يعرف التدقيق الخارجي للمؤسسات البنكية:** على أنه فحص وتدقيق دفاتر وسجلات ومستندات البنك خلال فترة معينة، طبقا لمجموعة من المعايير والأسس الرقابية الملائمة، ووفقا لسلسلة من البرامج والإجراءات، وذلك للتأكد من سلامة المعاملات والأحداث الاقتصادية والمالية للبنك، والتحقق من درجة اتفاقها مع المعايير والأسس الموضوعية، ثم إبداء الرأي الفني عما إذا كانت الحسابات الختامية تعبر عن نتيجة النشاط، وأن الميزانية تمثل المركز المالي الحقيقي في نهاية الفترة.[1]
- عرف على أنه عملية منظمة يقوم بها شخص مؤهل علميا وعمليا في الأنشطة البنكية ومستقل عن البنك محل التدقيق، ومفاد هذه العملية هو الفحص الانتقادي للبيانات والقوائم المالية للبنك والتحقق من مدى صحتها على أنها تعكس صورة صادقة له، حيث يقع على عاتق المدقق البحث عن الأدلة القرائن التي ينبني عليها رأيه الفني والمحايد في تقريره الذي يستفيد منه الأطراف ذات العلاقة.[2]

مما سبق عرضه يمكن أن نعرف التدقيق الخارجي البنكي على أنه جهة رقابية مستقلة عن البنك مؤهلة في المجال العمليات البنكية، تهدف إلى فحص وتدقيق البيانات والقوائم المالية البنكية فحصا انتقاديا منظما لإبداء رأيا فنيا محايدا عن مدى عدالتها ومصداقيتها.

ثانيا: أهمية التدقيق الخارجي:

تتمثل أهمية التدقيق الخارجي في كونه وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات المصلحة، ويمكن حصر أهمية التدقيق بالنسبة لمستعملي القوائم المالية كما يلي:

1- **إدارة المؤسسة:** تعتمد على البيانات صحيحة المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة الاداء وتقييمه، حيث تحرص على أن تكون البيانات صحيحة تعكس الصورة الحقيقة، وهذا يكون من خلال تدقيق البيانات من قبل هيئة مستقلة.

2- **المستثمرون:** يعتبر تقرير المدقق الخارجي الذي يثبت مدى صحة وسلامة القوائم المالية من الأشياء الهامة التي تساعد في اتخاذ القرارات، وهذا نظرا لاعتماد المستثمرين على القوائم المالية عند اتخاذ أي قرار استثماري.

3- **البنوك:** تعتمد البنوك على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند قيامها بدراسة الوضعية المالية والمركز المالي الحقيقي للمؤسسة عند طلب هذه الأخيرة قروض أو تسهيلات ائتمانية.[3]

---

[1] نوال صالح بن عمارة، **المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل، الاردن، 2013، ص 198

[2] مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد وأخلاقيات المهنة: البيان الدولي رقم1006**، الجزء الأول، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان الأردن، 2008، ص 383.

[3] عمر شريفي، أسماء مزيمش، **أثر مخاطر التجارة الالكترونية على ممارسة مهنة التدقيق الخارجي**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد03، العدد1، جوان 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 245

4- **نقابات العمال:** تعتمد على القوائم المالية عند التفاوض مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح وغيرها، لذلك يجب أن تكون هذه القوائم تعكس الصورة الحقيقة للمؤسسة.

5- **الجهات الحكومية:** حيث تعتمد على القوائم المالية المدققة في الرقابة والتخطيط، فرض الضرائب، منح القروض ودعم لبعض النشاطات وغيرها.[1]

ثالثا: أهداف التدقيق الخارجي بالبنوك

- كشفت الأزمات المالية الحديثة التي توالت في الأعوام القليلة الماضية عن ضعف أنظمة الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر في المصارف، كما توصلت إلى الحاجة الماسة لتحسين جودة التدقيق الخارجي في المصارف، خاصة لأن قطاع المصارف يعتبر مهم بين القطاعات الأخرى لدوره في الاستقرار المالي وإيجاد الموارد المالية التي تحرك الاقتصاد والقطاعات الأخرى.[2]
- يتمثل هدف التدقيق الخارجي للمصرف في الخروج برأي فني محايد من شخص مؤهل ومستقل بأن القوائم المالية التي يعدها المصرف خالية من الأخطاء أو التضليل الجوهرية جراء وجود أخطاء أو تلاعبات، كما يقوم المدقق الخارجي بإبداء الرأي بما يتعلق بنقاط الضعف التي تعتري نظام الرقابة الداخلية بالمصرف، ويجب أن تتم عمليات التدقيق في المصارف وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها دوليا وبما أن هذه المعايير ليست محددة لصناعة أو قطاع معين، فإن المدقق الخارجي عليه تطويع التدقيق للاستجابة للمخاطر والقضايا المهمة التي تخص المصرف نظرا لتعقد عملياته ووجود المخاطر النظامية المرتبطة به، لذلك عليه إتباع القواعد الأكثر صرامة التي تنص على الاستقلالية والرقابة على جودة التدقيق.[3]

رابعا: أنواع التدقيق الخارجي

- **التدقيق بنكي خارجيAudit Extern**: وهو تدقيق يقوم به شخص مستقل عن إدارة البنك وينقسم إلى:
- **التدقيق قانوني Audit Légal:** محدد أو منصوص عليها في قانون الشركة، وتتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإجبارية التي يقوم بها محافظ الحسابات بغرض الشهادة على صحة الحسابات السنوية وإعطاء الصورة الصادقة لوضعية الشركة المالية ونتائج نشاطها.
- **التدقيق تعاقدي Audit Contractual**: يتم تنفيذه بناء على طلب كيان وذلك لأغراض محدد في العقد مع المدقق. ويكون اختياري وفقا لعقد يبرم بين المدقق وزبونه ويكون حسب الهدف والنطاق والمدة المحددة في الاتفاق.

---

[1] عبد القادر لباز، **مرجع سبق ذكره**، ص 24

[2] رغدة إبراهيم المدهون، **مرجع سبق ذكره**، 2014، ص 41

[3] Basel committee on banking supervision, **External audits of bank**, Bank for International Settlements,availableat (www.bis.org), 2013 ,p 1 5

- **الخبرة قضائيةExpertise judiciaries**: يهدف إلى تتبع أو منع نشاطات الغش والاحتيال، الذي يقوم به شخص المؤهل يعين من طرف المحكمة.[1]
- **التدقيق الشرعيAudit Sharia**: جمع وتقييم الأدلة عن أنشطة البنك لتحديد مدى توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتقرير عن ذلك، ويجب أدائه بواسطة شخص كفء ومستقل.[2]

المطلب الثاني: التدقيق الخارجي في البنوك

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض المعايير المرشدة للعمل المدقق الخارجي وحقوق وواجباته والشروط الواجب توافرها لتحقيق التدقيق الخارجي الفعال في البنوك.

أولا: معايير التدقيق المتعارف عليها GAAS:

اصدر مجمع المحاسبين الأمريكيين(AICPA)بواسطة مجلس معايير التدقيق (ASB) مجموعة من معايير المتعارف عليها تنظم عملية التدقيق والتي يجب على كل مراجع الالتزام بها، حيث تضم 10 معايير تم تصنيفها إلى ثلاث مجموعات نوجزها فيما يلي:

- **المجموعة الأولى: المعايير العامة أو الشخصيةStandards General**: ترتبط هذه المعايير بالصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها بالمدقق الخارجي والتي بدورها تنعكس على باقي المعايير الأخرى وهي كالآتي:

➢ **المعيار الأول : التأهيل العلمي والعملي للمدقق:**

يشترط هذا المعيار أن تتم عملية الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لهم قدر كافي من التأهيل العلمي والعملي، وينص هذا المعيار على أن عملية التدقيق يجب أن تتم بواسطة شخص لديه المعرفة العلمية والخبرة العملية والكفاءة المهنية التي تؤهله للعمل كمدقق من أجل كسب ثقة الأطراف المتعددة التي تعتمد على رأيه.[3]

- **التأهيل العلمي أو الفني**: أي حصول المدقق على شهادات تثبت تأهيله الفني في مجال المحاسبة والتدقيق وباقي تمكن المدقق من إبداء الرأي في مختلف نقاط القوائم والتقارير المالية، ولكن لا يقتصر التأهيل فقط على الشهادات التي يتم الحصول عليها قبل مزاولة المهنة، إذ يجب على المدقق الاستمرار في الدراسة لتحديث ما لديه من معلومات ودعمها.[4]
- **التأهيل العملي أو الخبرة المهنية**: تتطلب ممارسة مهنية من أعضائها لفترة زمنية محددة.

الربط بين التأهيل العلمي والعملي ومتطلبات الأداء المهني من خلال جداول تتضمن:

---

[1] محمد بوتين، **مرجع سابق**،2003 ،ص35 بتصرف

[2] رواني بوحفص وأخر، **مرجع سبق ذكره**، ص3

[3] وجدي حامد حجازي، **أصول المراجعة الداخلية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010، ص37

[4] رضا خلاصي، **مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة**، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 89

- جدول المحاسبين أو المدققين تحت التمرين؛
- جدول المحاسبين أو المدققين؛
- جدول مساعدي المحاسبين أو المدققين.[1]

➢ **المعيار الثاني: استقلالية المدقق**

تمثل الاستقلالية مطلبا أساسيا لأداء مهنة التدقيق وتتمثل بالنزاهة والموضوعية والشفافية وعدم التحيز(الحياد) فضلا عن الاستقلال الذهني، وقد أكدت معايير التدقيق والنشرات ومواثيق السلوك المهني على الاتجاه الذهني المحايد (ضرورة الحياد والاستقلال)، وأن مبادئ السلوك المهني التي يجب توافرها لدى المدقق هي المبادئ الأخلاقية التي تقوم على عدة أركان من بينها الاستقامة والموضوعية، وينظر إلى الاستقلال على أنه أهم الخصائص الواجب توافرها لدى المدققين على الإطلاق.[2]

بحيث أن احتفاظ المدقق بالاستقلالية ليس كافيا بل الأهم من ذلك أن يثق مستخدمو القوائم المالية في تلك الاستقلالية، أي هناك حياد في الواقع وحياد في المظهر، ويحصل الأول عندما يتمكن المدقق من المحافظة على الاتجاه غير المنحاز عند تنفيذه مهمة التدقيق بكافة مراحلها، في حين يحصل من خلال آراء الآخرين في صدق استقلاليته.[3]

➢ **المعيار الثالث: بذل العناية المهنية اللازمة والالتزام بقواعد السلوك المهني:** يجب ممارسة العناية المعتادة عند أداء التدقيق وإعداد التقرير.[4]

– **المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني Standards Of Field Work:**

تهتم هذه المعايير بخطوات والإجراءات الفنية لتنفيذ عملية التدقيق وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال حصول على أدلة كافية تعكس وضعية المؤسسة.

➢ **المعيار الرابع: التخطيط للعمل والإشراف على المساعدين**

إن المنتج الأكثر مرئيا لعملية التخطيط يتمثل في برنامج المراجعة، والذي يبين أهداف وإجراءات المراجعة التي يتعين إتباعها لجمع أدلة الإثبات لاختبار دقة أرصدة الحسابات، ولا شك أن ذلك البرنامج يساعد هؤلاء الذين يتحملون مسؤولية المراجعة على متابعة مدى التقدم والإشراف على العمل على نحو ملائم.[1]

---

[1] أحمد قايد نور الدين، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، الاردن، 2015، ص ص 22 23

[2] ارينز ولوبك، مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 112

[3] زياد هاشم السقا، **متطلبات التدقيق البيئي في ضوء معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما**(GAAS)، مداخلة مقدمة في ملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات الحكومات الطبعة الثانية نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء المالي وتحديات الاداء البيئي، جامعة ورقلة في 22، 23، 2011، ص636

[4] أحمد حلمي جمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص 26

تحدد الأهداف الأساسية المتوخاة من برنامج عملية التدقيق وتخطيطها فيما يلي:

- يستعمل البرنامج كأداة للرقابة، من خلال مقارنة الاداء المنجز من المدقق وأعوانه بالأداء المتوقع والمثبت في البرنامج، وكذا إمكانية تحديد مقدار الأعمال الباقية والتاريخ المتوقع للانتهاء منها؛
- يوضح برنامج التدقيق وبدقة نطاق الفحص من خلال اشتماله على المفردات المراد فحصها وخطوات الفحص وتوقيته؛
- يعتبر البرنامج الأساسي لعملية التدقيق، من خلال احتوائه على ما يجب القيام به، والفترة الزمنية اللازمة لذلك، وتوقيت البدء في عملية التدقيق والانتهاء منها، وتحديد المدقق الذي يقوم بفحص المفردات؛
- تحديد مسؤولية المدقق القائم بالأداء المهني، انطلاقا من تحديد مهام كل مدقق، وتوقيع كل مدقق على الخانة المقابلة للعمل القائم به.[2]

- **المعيار الخامس: تقييم نظام الرقابة الداخلية**

يجب دراسة الرقابة الداخلية وتقويمها بشكل مفصل ووافي، حتى يتمكن المدقق من تقرير مدى الاعتماد عليها وتحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق الإجراءات.[3]فوجود نظام رقابة داخلية سليم ينتج عنه معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها، كون تدقيق كافة المعلومات المحاسبية يعد أمرا مستحيلا في المؤسسات الكبيرة، بالمقابل فإن ضعف نظام الرقابة الداخلية سيصعب من مهمة المدقق كونه يلجأ لتوسيع مجال العينة، ما يتطلب المزيد من الوقت والجهد.

يمكن للمدقق دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال مجموعة من الوسائل (سنتطرق لها في لاحقا)، وبعد ها يقوم المدقق بإعداد ورقة عمل تتضمن:

- نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية؛
- نقاط قوة في نظام الرقابة الداخلية؛
- التوصيات المقترحة للمؤسسة محل التدقيق؛

---

[1] حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص 27

[2] محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص 23

[3] علة مراد، قمان عمر، **دور متطلبات حوكمة المؤسسات في تحديث التدقيق المحاسبي وتفعيل تكامله مع آليات الرقابة دراسة ميدانية**، مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الإصلاح المحاسبي الواقع، المعوقات، الحلول، جامعة غرداية، 01-02 ديسمبر 2014، ص 7

وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها يتم توسيع أو اختصار إجراءات التدقيق، الاعتماد على أعمال المدققين الآخرين.[1] حتى يتمكن المدقق من الوصول إلى حكم موضوعي، يجب أن يراعي ما يلي:

- افتراض وجود نظام رقابة داخلية جيد، ويضع المدقق برنامجا مبدئيا، والذي من خلاله يدرس إمكانية تطبيق عناصر هذا البرنامج في المؤسسة، ثم يقوم بتعديل هذا الأخير من خلال النتائج المتوصل إليها.
- في حالة ما إذا كانت المؤسسة كبيرة، فيفضل إنجاز عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف فريق عمل من المدققين والمساعدين.
- تبادل الآراء ما بين أعضاء الفريق الذي يقوم بالتدقيق، حتى يتواصلوا إلى تقارب ما بين أحكامهم.[2]

- **المعيار السادس: الحصول على أدلة إثبات كافية**

يجب الحصول على قد واف من أدلة الإثبات أو قرائن التدقيق عن طريق الفحص المستندي والملاحظة والاستفسارات وغيرها كأساس سليم لإبداء الرأي في القوائم المالية تحت الفحص، حيث يجب أن تكون أدلة الإثبات ذو جودة وصلاحية ملائمة وأن تكون فعالة.[3]

3- المجموعة الثالثة: معايير إعداد التقرير Standards Of Reporting

تهتم هذه المعايير بتوضيح ما يجب أن يحتويه التقرير والتي تتمثل في أربعة معايير والتي نوردها فيما يلي:

- **المعيار السابع: إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها**

يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم قد أعدت طبق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- **المعيار الثامن: الثبات والاستمرار في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما**

يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت في الفترة الحالية المعمول عنها الحساب بنفس طريقة الفترة السابقة؛

- **المعيار التاسع: الإفصاح المناسب عن المعلومات**

تعتبر البيانات الواردة بالقوائم المالية معبرة تعبيرا كافيا عما تكنه هذه القوائم من معلومات ما لم يذكر في التقرير ما يفيد خلاف ذلك؛

- **المعيار العاشر:** يجب أن يتضمن التقرير رأي المدقق في القوائم المالية ككل، أو امتناعه عن إبداء الرأي، وفي الحالة الأخيرة يجب أن يتضمن التقرير الأسباب التي أدت إلى ذلك.[1]

---

[1] أحمد حلمي جمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 27 28، بتصرف

[2] شعباني لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 44

[3] محمود السيد الناغي، **المراجعة إطار النظرية والممارسة**، الطبعة الثانية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، 1992، ص 38

ثانيا: خصوصيات مدققو الحسابات بالبنوك

اهتمت الجزائر بإصدار مجموعة من التشريعات والأوامر المنظمة لعملية رقابة محافظي الحسابات على البنوك وذلك من خلال تقديم توضيحات خاصة بطريقة تعيينه وصلاحياته في الرقابة على الحسابات البنكية.

1- تعريف المدقق الخارجي:

- هو الشخص الذي يقوم بأداء عمله الرقابي من خارج المؤسسة ليست لديه أي علاقة وظيفية أو مصلحة مادية مع المؤسسة ويطلق على هذا النوع التدقيق المحايد أو المستقل وأن الغرض الرئيسي من التدقيق هو إعطاء رأي فني محايد حول عدالة تصوير الميزانية والحسابات الختامية لنتائج أعمال التدقيق عن الفترة المالية المعنية.[2]
- عرف محافظ الحسابات حسب جاء به القانون 10-01 "كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة الحسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".[3]
- يعرف حسب المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري الجزائري على أنه الشخص الذي يحقق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة، وفي الوثائق المرسلة إلى الأطراف الخارجية حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها، ويصادق على انتظام الجرد والموازنة وصحتها.[4]

ومنه فإن المدقق الخارجي هو عبارة عن شخص خارجي ومستقل عن المؤسسات البنكية يقوم بعملية فحص وتأكد من صحة وسلامة الحسابات، لينهي عمله بإعداد مجموعة من التقارير التي يبدي فيها رأيه الفني المحايد عنها.

2- تعيين محافظو الحسابات بالبنوك

حسب المادة 26 من القانون 01/10 المتعلق بمهن الخبير المحاسب محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد فإن من اختصاص الجمعية العامة للمساهمين تعيين محافظي الحسابات بنصها على أنه "تعيين الجمعية العامة أو

---

[1] بوخروبة الغالي، **ممارسات التدقيق الداخلي بتوظيف مبادئ الحوكمة في القطاع البنكي دراسة معيار1300**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه في مناجمنت مالي ومحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2020، ص 135، بتصرف

[2] حيدر عباس العطار، علي ناظم الشيخ، فواز خليف راشد، **تحليل العلاقة بين المدقق الخارجي وضعف نظام الرقابة الداخلية في ضوء استخدام المعايير المحاسبية دراسة ميدانية على أراء المدققين الخارجين بالمؤسسات الحكومية**، تنمية الرافدين، المجلد37، العدد 119، 2018، ص 37

[3] المادة 24، القانون 10- 01 المؤرخ في 2010/06/29، **المتعلق بهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، ص10

[4] عبد العالي محمدي، **دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي والإداري**، مداخلة ضمن فعالية الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012، ص 4

الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا، وعلى أساس دفتر الشروط، محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية".[1]

كما تنص المادة 100 من الأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03 الذي تطرق إلى محافظو الحسابات حيث جاء فيها " يجب على كل بنك ... وعلى كل فرع من فروع بنك ...أجنبي، أن يعين بعد رأي اللجنة المصرفية وعلى أساس المقاييس التي تحددها، محافظين(**2**) للحسابات على الأقل مسجلين في قائمة نقابة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات.[2]

فصلاحيات تعيين محافظي الحسابات المكلفون بالرقابة على البنك محدودة، ومقيدة بإلزامية الامتثال للمقاييس التي تحددها هيئة اللجنة المصرفية قبل تعيين محافظي الحسابات.[3]

فعلى مؤسسة القرض المعنية أن تخبر مسبقا اللجنة بأسماء محافظي الحسابات الذين تنوي تعيينهم للرقابة على البنك، حتى تتمكن اللجنة من التأكد من مطابقتهم للمقاييس التي حددتها لذلك التعيين. وللجنة المصرفية ممارسة صلاحيتها في الاعتراض على محافظ حسابات اقتراح عليها من الجمعية العامة للمؤسسين كعدم استيفائه للشروط المقررة قانونا للممارسة مهنة محافظ الحسابات، [4] أو توفر حالة التنافي التي تمنعه من الرقابة على البنك المعني.*

ثالثا: مهام مدقق الحسابات في القطاع البنكي

تتميز مهام محافظو الحسابات في الرقابة على البنوك بطبيعة خاصة نظرا لتعدد وتعقد العمليات البنكية، مما يستوجب تعيين أشخاص ذوي كفاءة علمية وعملية. ومنه يمكن تلخيص هذه المهام إلى مهام عامة وأخرى خاصة كما يلي:

1- المهام الرقابية العامة لمدققي الحسابات في البنوك:

---

[1] المادة 26، القانون 01/10 المؤرخ في 29/06/**2010**، **المتعلق بهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، العدد 42، الصادر في 11 جويلية، 2010، ص 11

[2] KPMG, Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, édition KPMG Algérie , 2012, P9

[3] إيمان رتيبة شويطر، **رقابة محافظو الحسابات على البنوك قواعد متميزة من أجل فعالية أكبر**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد46، 2016 ص 231

[4] المادة 08 والمادة46، من القانون 01/10، شروط تعيين شخص طبيعي كمحافظ الحسابات وشخص معنوي كشركة محافظة حسابات، **نفس المرجع السابق، ص 4**

***حالات التنافي حسب المادة 715 مكرر6 من القانون التجاري، والمواد 64إلى 70 من القانون 01/10والمادة 102 الفقرة 02من الأمر 11/03**

- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الموجهة لمجلس الإدارة أو مجلس المديرين والوثائق المرسلة للمساهمين حول الوضعية المالية للبنك وحساباته، [1]
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛
- إثبات شرعية وصدق الحسابات من خلال التحقيق والتفتيش في الدفاتر والأوراق المالية للبنك؛
- إعلام الشركاء بكل نقص اكتشفوه من شأنه عرقلة استمرار الاستغلال وإطلاع مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو مجلس المراقبة بما قاموا به من أعمال وتوصلوا إليه من نتائج؛[2]

2- المهام الرقابية الخاصة لمدقق الحسابات في البنوك:

- أن يعلموا فورا المحافظ بكل مخالفة ترتكبها المؤسسة الخاضعة لمراقبتهم ؛
- أن يقدموا لمحافظ البنك الجزائر تقريرا خاصا حول المراقبة التي قاموا بها، ويجب أن يسلم هذا التقرير لمحافظ في أجل اربعة أشهر ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية؛
- أن يقدموا للجمعية العامة تقريرا خاصا حول منح المؤسسة أية تسهيلات لأحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المذكورين في المادة 104 من الأمر 11/03، وفيما يخص فروع البنوك الأجنبية يقدم هذا التقرير لمموليها في الجزائر؛
- أن يرسلوا إلى محافظ بنك الجزائر نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة للمؤسسة؛[3]

رابعا: حقوق وواجبات المدقق الخارجي:

أ- حقوق المدقق الخارجي: تتمثل حقوقه فيما يلي:

حق الاطلاع على جميع دفاتر وسجلات ومستندات الشركة تحت المراجعة في أي وقت سواء كانت مالية أو إحصائية أو إدارية بالإضافة لجميع المراسلات الواردة والصادرة وأي مستندات أخرى يرى ضرورتها. ويمكن أن يكون حضور المراجع بعد إبلاغ الإدارة أو أن يكون حضوره مفاجئ على حسب ما يراه مناسبا.

- حق طلب جميع البيانات والمعلومات والإيضاحات التي يراها ضرورية لتنفيذ عملية المراجعة.
- حق حضور الجمعية العمومية والأداء برأيه في النواحي المالية والرد على الاستفسارات حول تقريره المرفق بالقوائم المالية.[4]

---

[1] المادة23، القانون 01/10، **نفس المرجع السابق**، ص 8

[2] إيمان رتيبة شويطر، **نفس المرجع السابق**، ص231

[3] إيمان رتيبة شويطر، **نفس المرجع السابق**، ص 232

[4] زاهره عاطف سواد، **مرجع سبق ذكره**، ص 138

- حق دعوة الهيئة العامة للمساهمين للانعقاد وذلك في الحالات التي لا تحتمل التأجيل أو التأخير أي في حالات الاستعجال.[1]
- كما يحق له أيضا طلب البيانات والإيضاحات من إدارة المنشأة والتي يراها ضرورة للقيام بعمله بالشكل المناسب، وعلى مجلس الإدارة تزويده بكل ذلك.[2]

ب- واجبات المدقق الخارجي: ينبغي أن يلتزم المدقق الخارجي بمجموعة من الواجبات لإنجاز عملية التدقيق بشكل جيد والتي تتمثل فيما يلي:

- فحص الأنظمة المالية والإدارية للمنشأة، وأنظمة المراقبة المالية الداخلية، والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال المنشأة والمحافظة على أموالها.
- التحقق من موجودات المنشأة وملكيتها لها والتأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على المنشأة وصحتها.[3]
- يجب على المراجع التحقق من القيم المسجلة لعناصر الاصول والالتزامات المختلفة بأي طريق تحقق التي يرها مناسبة لكل عنصر من هذه العناصر؛
- يجب على المدقق أن يتأكد من مدى قوة نظام الرقابة الداخلية بتقييمه، حتى يستطيع اختبار عينات المراجعة بشكل ملائم وسليم ويغطي معظم عمليات المؤسسة؛
- يجب على المدقق أن يقدم التوصيات والاقتراحات الملائمة لما يلي:
- معالجة وتوضيح الأخطاء التي تم اكتشافها،
- عدم الوقوع في الأخطاء مستقبلا ما أمكن ذلك،
- حسن سير العمل في أقسام وإدارات المؤسسة.[4]

---

[1] المطارنة غسان فلاح، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2006، ص 90

[2] محمود رأفت سلامة، كلبونة أحمد يوسف، رزيقات عمر محمود، **علم التدقيق الحسابات النظري**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، 2011، ص 113

[3] سرحان عاهد عيد، **دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 47

[4] أسيا هيري، **فعالية التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه في تسير محاسبي وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018، ص 22

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بعرض الإطار المفاهيمي للتدقيق البنكي وبذلك بالتطرق للتطور التاريخي لتدقيق الحسابات عبر مختلف الحقب الزمنية والتغيرات التي طرأت عليه نتاج تعقد وكثرة العمليات المالية خصوصا في بيئة الأعمال البنوك والمؤسسات المالية. كما تم الإشارة إلى الأهداف والدور الذي يلعبه التدقيق البنكي في فحص وتقييم مختلف الأنظمة والعمليات لتأكد من مدى صحة وصدق البيانات المالية والمحاسبية من قبل مدققين ذوي كفاءة علمية وعملية.

ونظرا لطبيعة تعقد العمليات البنكية وارتفاع المخاطرة فيها استوجب عليها انتهاج إجراءات رقابية للمحافظة على سلامة نظام الرقابة الداخلية لمختلف مراحل أدائها وتحقق هذا يكون من خلال الأبعاد المختلفة للتدقيق (الداخلي والخارجي)، حيث تكمن فعالية التدقيق الداخلي في تقديم خدمات وقائية لحماية أصول (ودائع) المؤسسات المالية وخدمات تقييمية لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، خدمات علاجية لمعالجة الأخطاء والانحرافات لتحسين أداء الأنظمة وفقا للمعايير مهنية للتدقيق الداخلي.

أما فيما يخص التدقيق الخارجي الذي يتم من قبل مدققين خارجيين (محافظا الحسابات) مؤهلين علميا وعمليا في مجال العمليات البنكية، والذي بدوره يستند في عمله على مخرجات التدقيق الداخلي حيث يركز المدقق الخارجي على دراسة وتقييم مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية (الإدارية والمحاسبية) التي تعتبر بمثابة جوهر عمله حيث يخلص عملية تقييمه بتقديم تقرير خاص حولها يحدد فيه مواطن القوة والضعف. وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: التأصيل العلمي لنظام الرقابة الداخلية المحاسبية

تمهيد:

تعتبر الرقابة الداخلية وظيفة من وظائف التسيير التي يعتمد عليها في مراقبة الأنشطة الداخلية للتأكد من تنفيذها بطريقة صحيحة وخالية من الأخطاء والانحرافات لاكتشافها قبل وقوعها، لذا فهي بمثابة خط الدفاع الأول لمختلف المؤسسات والبنوك. والجزائر كغيرها من الدول تأثرت باتفاقيات لجنة بازل ولجنة المنظمات الراعية الأمريكية COSO، فاستنبطت قوانين ملزمة للبنوك فيوضع أنظمة فعالة للرقابة الداخلية مواكبة للتطورات في المجال المالي والمحاسبي والإداري والمساعدة في إدارة المخاطر التي قد تواجهها، بهدف تحقيق كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية والالتزام بالقوانين التنظيمية، وموثوقية القوائم والتقارير المالية، وبالتالي توفير معلومات محاسبية ذات جودة ومصداقية.

ولقد ازداد اهتمام البنوك بإقامة نظام رقابة داخلية فعال يتكون من مجموعة الأنظمة الفرعية التي تغطي الجوانب الإدارية والمحاسبية، وحيث أن نظام الرقابة الداخلية المحاسبية له أهمية بالغة تتبناها إدارة البنوك في وضع خطة تنظيمية لحماية الأصول والسجلات لضمان مصداقية البيانات المحاسبية. التي تعد بمثابة الركن الأساسي الذي يوليه المدقق اهتمامه لفحص وتقييم العمليات المحاسبية البنكية لاكتشاف نقاط القوة والضعف التي تساهم في اتخاذ قرارات مناسبة بغرض تحقيق الأهداف المرجوة.

ومن خلال ذلك تم تقسيم الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: الرقابة الداخلية ومقوماتها

المبحث الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي البنكي

المبحث الثالث: مساهمة التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

المبحث الأول: الرقابة الداخلية ومقوماتها

تسعى البنوك والمؤسسات لتصميم نظام الرقابة الداخلية متكامل يتضمن مجموعة من العمليات الرقابية التي تمس الجوانب الإدارية التنظيمية، المالية والمحاسبية بهدف متابعة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة للحفاظ على حقوق الأطراف المتعاملة لتحقيق الأهداف المرجوة وفقا لسياسات المقررة. سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم نظام الرقابة الداخلية وخصائصها وأهمية وأنواع نظام الرقابة الداخلية في المطلب الأول، ثم التطرق إلى أهداف والمكونات في المطلب الثاني، حتى نصل في الأخير إلى مقومات نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى تعريف نظام الرقابة الداخلية وأهميته وأهدافه وخصائصه من خلال العناصر التالية:

أولا: تعريف الرقابة الداخلية

تعددت تعاريف الرقابة الداخلية من قبل الهيئات المهنية المختلفة في العالم والتي سنوردها الآتي:

1- **تعريف الرقابة الداخلية:** هي عملية ديناميكية متكاملة تتكيف باستمرار مع التغيرات التي تواجهها المنظمة، الإدارة والموظفون في جميع المستويات المشاركة في هذه العملية لتصدي للمخاطر وإلى توفير ضمان معقول لإنجاز مهمة الكيان والأهداف العامة[1]

- **عرف مجلس المعايير المحاسبية والرقابية بجمهورية العراق الرقابة الداخلية:** عبارة عن جهاز تقييمي مستقل ضمن تشكيلات المنظمة تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها وطمأنتها على أن وسائل الضبط الموضوعة مطبقة وكافية من خلال مجموعة من الضوابط والإجراءات لتحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية وللتأكد من حماية أصول وأموال المنظمة والتحقق من إتباع الموظفين للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لها.[2]

- **عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA:** على أنها خطة تنظيمية محكمة وأساليب منسقة وتدابير معتمدة داخل المنظمة (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية لحماية أصولها، والتحقق من دقة

---

[1] Internal Control Standards Committee, **Internal Control Standards For The Public Sector**, p 6http: //www.intosai.org 6p

[2] جليل إبراهيم صالح، **أثر استخدام الحاسوب على نظام الرقابة الداخلية في المصارف العراقية دراسة ميدانية في عدد من المصارف التجارية العراقية بمحافظة البصرة**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد2، 2013، ص 85

وموثوقية بياناتها المحاسبية وتعزيز الكفاءة التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية المحددة والتي تم وضعها.[1]

- **عرفها المعيار الأمريكي(SAS 78):** بأنها عملية ينفذها مجلس الإدارة وإدارة المنشأة والموظفون الآخرون صممت لإعطاء تأكيد معقول، لتحقيق الثقة في التقارير المالية والالتزام بالقوانين واللوائح الملائمة وفعالية وكفاءة العمليات.[2]
- **الرقابة الداخلية بالبنك:** الخطة التنظيمية التي يتبعها البنك لحماية أصوله وموجوداته والتأكد من الصحة الحسابية لما هو مثبت بالدفاتر والسجلات، ولرفع الكفاية الإنتاجية للعاملين وتشجيعهم على الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة أي أن الرقابة الداخلية تشمل عملية الضبط الداخلي الهادف إلى حماية أصول البنك من السرقة والتلاعب والاختلاس، كما تشمل الرقابة الإدارية التي تهدف إلى رفع كفاءة العاملين وتشجيعهم على التمسك بما يصدر إليهم من تعليمات، بالإضافة إلى الرقابة المحاسبية الهادفة إلى التأكد من الصحة الحسابية لما هو مثبت من بيانات في دفاتر البنك وسجلاته.[3]

2-تعريف نظام الرقابة الداخلية:

- **عرفها المعيار الدولي لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة رقم400،** الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFACعلى أنها كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى أهدافها، مع ضمان إدارة منظمة وكفاءة عمل عالية بالإضافة إلى الالتزام بسياسات حماية الاصول، منع الغش، اكتشاف الأخطاء والتحقق من دقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب.[4]

---

[1] Hari Setiyawati&MutiahNengzih, **The Effect of the Implementation of Good Corporate Governance Principles and the Effectiveness of Internal Control System Disclosure of Environmental accounting and Its Implications On the Company Performance (Studies in State-Owned and Private Hospitals in Jakarta)**, Article published in Research Journal of Finance and Accounting, The International Institute for Science, Technology and Education (IISTE), Volume 5, No 24, Hong Kong S.A.R., China, 2014, p173

[2] عبدالله عزت بركات، **مدى إدراك الشركات الأردنية المساهمة العامة لأهمية الرقابة الداخلية**، المجلة العربية للإدارة، العدد1، جويلية 2007، ص 40

[3] بوحفص رواني، **التدقيق البنكي**، النشر الجامعي الجديد، 2021، ص 173

[4] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر – الناحية النظرية–**، دار المسيرة، عمان، 2009، ص 207

- **عرفها معهد المحاسبين القانونين بأنه:** نظم تنطوي على الخطة التنظيمية وعلى جميع الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها الوحدة لحماية أصولها ومراجعة دقة بياناتها المحاسبية والنهوض بالكفاية الإنتاجية لعملياتها والتشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.[1]
- **يعرف نظام الرقابة الداخلية حسبCOSO في عام 1992**، عرفت على أنها ليس غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتحقيق غاية. وهي عملية يطلع بها مجلس الإدارة والادارة وغيره من موظفين المؤسسة، بهدف توفير ضمان معقول فيما يتعلق بالأهداف التالية: فعالية وكفاءة العمليات، وموثوقية التقارير المالية، الامتثال للقوانين المعمول بها.[2]
- على أنه نظام الفحص الداخلي والتدقيق الداخلي المطبق من قبل المنشأة ولتمكن إدارة المنشأة من السيطرة على النشاطات التشغيلية والمالية والتي تكون من مسؤوليتها.[3]
- كما تعرف على أنها مجموعة الضمانات المتضمنة التعليمات المالية والقرارات الإدارية والطرق المحاسبية المستخدمة في توجيه الوحدة نحو تحقيق أهدافها.[4]
- **تعريف لجنة بازل:** هي عملية تنفذ من قبل مجلس الإدارة والمدراء وجميع مستويات الموظفين وليست مجرد إجراء أو سياسة تنفذ في وقت محدد، بل بشكل مستمر على جميع المستويات داخل المنشأة بغية تحقيق الأهداف التالية: (كفاءة وفعالية الأنشطة، اكتمال وتوقيت المالية والإدارية، الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها).[5]
- **تعريف بنك الجزائر:** حسب النظام 11-08 المؤرخ في 2011/12/28 على أن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية تتشكل من مجموعة العمليات والمناهج والإجراءات، التي تهدف على الخصوص، إلى ضمان ما يأتي بشكل مستمر(التحكم في النشاطات، السير الجيد للعمليات الداخلية، الأخذ بعين الاعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر بما فيها المخاطر العملياتية، احترام الإجراءات الداخلية، المطابقة مع الأنظمة والقوانين،

---

[1] عماد سليم العامري، حيدر كريم كاظم، عبد الزهرة سلمان الروازق، **دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم أداء المؤسسات الحكومية الخدمية(إطار تطبيقي مقترح في مديرية تربية النجف الأشراف)**، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 58، الجزء2، ص 568

[2] Ishmael Appiah-Gyamerah ,Joseph Nart, Philip Ayagre,Op-cit ,2014,p379

[3] مصطفى يوسف كافي، **تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2014، ص171

[4] عمار سليم العامري، حيدر كريم كاظم، عبد الزهرة سلمان الروازق، **مرجع سبق ذكره**، ص 569

[5] Basle Committee on Banking Supervision, **Framework for Internal Control Systems in Banking Organizations, Basle**, September 1998, P 8

الشفافية ومتابعة العمليات المصرفية، موثوقية المعلومات المالية، الحفاظ على الأصول، الاستعمال الفعال للموارد).[1]

ومنه وبناء على التعريفات السابقة فإنها عبارة عن الخطة التنظيمية والتدابير والإجراءات تتخذها البنوك لتحديد الانحرافات وتحليلها ومعالجتها بما يتماشى مع الأهداف المرجوة كما تهدف إلى تتبع سير العمليات اليومية وفقا لسياسات المقررة .

3-أهمية نظام الرقابة الداخلية: تتمثل أهمية نظام الرقابة الداخلية فيما يلي:

- تقييم ومتابعة أداء المؤسسة للتأكد من نجاحها وفعاليتها؛
- الرفع من كفاءة وأداء العمال من خلال تحديد سلطاتهم ومسؤولياتهم؛
- الوصول إلى النتائج المطلوبة وبالتالي تحقيق الأهداف النهائية للمؤسسة؛
- مساعدة المدقق الخارجي في تحديد برنامج المراجعة؛
- اكتشاف الانحرافات والأخطاء وتجنب وقوعها.[2]
- مساهمة في حماية استثمارات المساهمين وأصول المنظمة، كما تساعد على ضمان موثوقية التقارير الداخلية والخارجية؛
- تساعد على الامتثال للقوانين واللوائح.[3]

ثانيا: أهداف نظام الرقابة الداخلية

تتمثل أهداف نظام الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية فيما يلي:

- **التحكم في البنك:** وذلك بالحفاظ على إدارة أعمال البنك بطريقة منتظمة ودائمة وضمان تنفيذ الخطط المبرمجة وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف المديرية، ولأجل ذلك فإنه يتعين على الأشخاص القائمين على وضع أنظمة الرقابة الداخلية أن يكونوا على دراية كافية بأهداف البنك وميزانياته ومختلف الهياكل والإجراءات الموضوعة والقوانين المحددة، فإدارة أعمال البنك بصفة منتظمة تؤدي بضرورة إلى تحقيق أهدافه المسطرة.[4]

---

[1] المادة 03 من النظام رقم 11-08 **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد47، الصادرة ب 29 غشت 2012، ص 23

[2] مالطي سناء، خيثري الخادم، **مرجع سبق ذكره**، ص 137

[3] Turnbull Review Group , **Internal Control: Revised Guidance For Directors On The Combined Code**, Financial Reporting Council (FRC), United Kingdom British, OCTOBER 2005, P 3

[4] علي عماد محمد أزهر، **آلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفية دراسة حالة البنك الكويتي**، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد السابع، 2020ص204 www.ajrsp.com

- **حماية أصول البنك:** وذلك من خلال ضمان الحماية والحفاظ على ممتلكات البنك من الأموال والأشخاص والحقوق، حيث ينبغي حمايتها من الاعتداءات ومختلف الأخطار التي يمكن أن تلحق بها، وذلك من خلال وقايتها وصيانتها بتطبيق أسلوب الرقابة الداخلية لضمان استمرار وتطور البنك.
- **التأكد من نوعية المعلومات:** إن التسيير الفعال للمؤسسة المصرفية يقتضي نشر المعلومات ذات الجودة على كل المستويات وصولا إلى الإدارة العامة. وفي الحقيقة فإن القرارات المتخذة هي ناتجة عن الاختيار بين العديد من السياسات الممكنة، حيث يبنى هذا الاختيار أساسا انطلاقا من المعطيات والمعلومات المتاحة، وعليه فحتى تكون المعلومات ذات مصداقية لا بد أن تكون كاملة ودقيقة وخالية، وقابلة للمقارنة من حيث دوريتها وتقديمها ومبدئها، بالإضافة إلى قابليتها للفحص والتدقيق.[1]
- **ضمان تحسين الأداء:** يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة وتحسين أدائها ومقارنتها بمثيلاتها أو بالمعايير الدولية والمحلية، إضافة إلى ترشيد المهام والاتساق بين الأنشطة والوظائف، مع اتخاذ قرارات داخلية سليمة وسريعة عند الخلل لتصحيح الأوضاع.[2]

وبناء على ما سبق نستنتج أن نظام الرقابة الداخلية يسعى إلى التأكد من الأداء ومدى تحقق الأهداف المسطرة لها في ظل الاستخدام الأفضل للموارد والإمكانيات والطاقات المتاحة مع الحرص على تقديم البيانات والمعلومات والتوصيات للإدارة العليا وهذا على ضوء كفاءة وفعالية الأجهزة الرقابة.

ثالثا: خصائص نظام الرقابة الداخلية:

هناك العديد من الخصائص والمتطلبات التي يجب أن تتوفر في أي نظام رقابي سليم أهمها ما يلي:

- **الفعالية:** أي استخدام نظام رقابة جيد ومتطور يقوم على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها، ومعالجتها بطريقة تضمن عدم وجودها في المستقبل بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت.[3]
- **الدقة:** يجب أن يكون النظام الرقابي قادرا على الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وكاملة عن الاداء، والتأكد في نفس الوقت من مصدر المعلومات، من خلال البيانات المسجلة، بالوثائق والسجلات المحاسبية،

---

[1] حورية حمي، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة متنوري، قسنطينة، 2006، ص 96

[2] Institut Algérien Des Hautes Etudes Financières, **le contrôle bancaire, guide aux contrôleurs internes**, janvier 2010, P 68.

[3] عمر سعيد وآخرون، **مبادئ الإدارة الحديثة**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2003، ص 137

المتابعة المستمرة في اكتشاف الأخطاء والانحرافات من أجل التعبير عن حقيقة المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية.[1]

- **المرونة:** حتى يكون النظام الرقابي ناجحا يجب أن يتوفر على المرونة، أي التكيف مع المتغيرات المستجدة على التنظيم، فنادرا ما تتشابه المشاكل وأسباب الانحرافات، مما يتطلب أن يكون التصرف مناسبا للموقف المتخذ، فإذا استجدت ظروف أملت تغيرا في الأهداف والخطط الموضوعة، فعلى المدير أن تتوافر لديه أساليب رقابية من أجل ضبط التصرفات المختلفة لجميع المشاكل داخل المنظمة.
- **التكامل:** يشير تكامل النظم الرقابية إلى ضرورة استيعاب هذه النظم لجميع المعايير الخاصة بكل الخطط التنظيمية، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون هناك تكامل بين ذاتها وبين النظم الرقابية المستخدمة.[2]
- **الموضوعية** : وتعني أن تكون عملية الرقابة وتقاريرها مؤيدة بالأدلة الثابتة الموضوعية وعدم تأثرها بالنواحي الشخصية والذاتية، فالمراقب شاهد على ما نظره وحققه وقومه وحتى تكون هذه الشهادة موضع ثقة، يجب أن تكون على أدلة لا يأتيها الشك. [3]
- **الاستمرارية والملائمة:** يجب أن يكون النظام الرقابي متلائما مع طبيعة ونوعية النشاط الذي يتم القيام بالرقابة عليه. الذي تتبعه الإدارة العليا يختلف عما تتبعه الإدارات المحلية لاختلاف طبيعة النشاط من داخل نفس المنظمة.[4]

رابعا: أنواع نظام الرقابة الداخلية

فسنحاول التعرف إلى أنواع وأقسام نظام الرقابة الداخلية، والمتمثلة في الرقابة المحاسبية والإدارية والضبط الداخلي والتي نسردها كالآتي:

---

[1] تامر توفيق عبد الله عوض، **العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية، دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص 39

[2] بن مسعود عبدالله كمال، **دور استخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكيcamels في فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنوك الجزائرية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012-2018**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2021، ص 124

[3] نوال بن عمارة، **أبعاد الرقابة الداخلية وأهميتها في مصارف المشاركة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد09، 2009، ص 152

[4] خاوي محمد، عريوة محايد، **أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص 191

- **نظام الرقابة الإدارية:** تتمثل في الخريطة التنظيمية وكل الطرق والإجراءات التي تختص أساسا بالكفاية الإنتاجية والالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة، وهذه الإجراءات عادة ترتبط بطريقة غير مباشرة بالنواحي المالية والسجلات المحاسبية، وتشمل هذه الرقابة على دراسة الزمن والحركة، واستخدام طرق التحليل الإحصائي وإعداد برامج تدريب العاملين ومراقبة الجودة.[1]
- **نظام الرقابة المحاسبية:** يشمل هذا النوع من الرقابة على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات التي تختص بصفة أساسية للمحافظة على أصول المؤسسة ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات المحاسبية ويتحقق ذلك عن طريق تصميم نظام فعال لأنظمة الضبط الداخلي وتوفير جهاز كفء للقيام بعملية المراجعة الداخلية.[2]
- **نظام الضبط الداخلي:** فيما يخص نظام الضبط الداخلي فيعتبر مدقق الحسابات مسؤولا عن فحص وتغيير أنظمة الضبط الداخلي، وكما هو معروف أن نظام الضبط الداخلي هي أنظمة الضبط والرقابة على العمليات اليومية للمنشأة، ويهدف الضبط الداخلي إلى حماية الاصول، ومن وسائل الضبط الداخلي التي تضعها الإدارة:

➢ استخدام وسائل الرقابة المتنوعة؛
➢ تحديد الاختصاصات والسلطات والمسئوليات؛
➢ تقسيم العمل؛
➢ المراقبة الذاتية بحيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة من قبل موظف آخر؛
➢ التأمين على الممتلكات والموظفين في حوزتهم العهد.[3]

من خلال ما سبق فإن نظام الرقابة الداخلية يقوم على مجموعة من العناصر المتكاملة والمتمثلة في نظام الرقابة الداخلية الإدارية (الخطة التنظيمية والسياسات الإدارية لحسن سير السجلات المحاسبية وتقارير أنظمة الرقابة المحاسبية)، والرقابة الداخلية المحاسبية(والمتعلقة بالإجراءات الهادفة إلى حماية الأصول وضمان دقة البيانات والمعلومات المحاسبية المسجلة في الدفاتر)، وضبط الداخلي (والمتعلق بالوسائل التي تضعها الإدارة لضبط ومراقبة عمليتها بطريقة تلقائية لكشف الأخطاء والتلاعبات في سجلات).

---

[1] جليل إبراهيم صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص86

[2] شعباني لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع وسوناطراك الدورة مبيعات مقبوضات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص ص 99 100

[3] محمود يحي زقوت، **مدى فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة دراسة ميدانية على شركات ومكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص46

المطلب الثاني : مكونات ومقومات نظام الرقابة الداخلية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى المكونات والمقومات الأساسية التي يقوم عليها نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه بنجاعة من خلال العنصر الأول والثاني، مع التطرق إلى محددات التي قد تحول عن تحقيق هذه الأهداف في العنصر الثالث.

أولا: مكونات نظام الرقابة الداخلية:

أ. مكوناته في ظل نموذج coso:

ينبغي أن يشمل نظام الرقابة الداخلية الفعال على سبيل الأولوية العناصر الخمسة للرقابة بحيث يمكن الوصول إلى فعالية الرقابة الداخلية من خلال[1] خمس مكونات تهدف إلى تحقيق أهداف الرقابة الداخلية وسنقوم بالتركيز في هذا العنصر على المكونات التالية:

- **محيط الرقابة:** يكمن عنصر بيئة الرقابية في صميم السيطرة الفعالة وهي تؤثر على وعي الموظفين بالرقابة وهي أساس المكونات الأخرى، وهي جزء من تفعيل الثقافة التنظيمية[2].وتتضمن مجموعة من المبادئ:
  - القيم الأخلاقية والنزاهة؛
  - الالتزام بالكفاءة؛
  - مجلس الإدارة أو مشاركة لجنة التدقيق؛
  - فلسفة الإدارة ونمط التشغيل،
  - الهيكل التنظيمي وتحديد المسؤوليات؛
  - سياسات وممارسات الموارد البشرية. [3]

---

[1]NGUYEN Phuong Thao, **Effectiveness Of The Internal Control System In The P Private Joint-Stock Commercial Banks In Thai Nguyen Province, Vietnam,** The 5th IBSM International Conference on Business, Management and Accounting, Hanoi University of Indus try, Vietnam, 19-21 April 2018,P767

[2]BEINE Allen,**Internal Control Systems And Financial Performance Of Commercial Banks In Rwandaa Case of Ecobank,** A Research Project Submitted in Partial Fulfillment for the award of a Degree in Masters of Business Administration (Finance and Accounting), of Mount Kenya University,2018,p15

[3]ألان عجيب مصطفى هلندي، ثائر صبري محمود الغبان، **دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في اقليم كردستان**، مجلة علوم إنسانية/العدد45، العراق، 2010، ص 11

http: //iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/10/%D8%AF%D9%88%D8%B1.pdf

- **الأنشطة الرقابية:** وهي الإجراءات والسياسات التي تضعها الإدارة للوفاء لأغراض الإقرار المالي وتتمثل في الفصل الكافي للواجبات، الترخيص الملائم للعمليات والأنشطة.[1] وتتضمن أنشطة الرقابة ثلاثة مبادئ وهي:
  - اختيار وتطوير الضوابط التي قد تساعد في تخفيف المخاطر إلى مستوى مقبول؛
  - اختيار وتطوير أنشطة الرقابة العامة على التكنولوجيا؛
  - نشر أنشطة الرقابة على النحو المحدد في السياسات الإجراءات ذات الصلة.
- **تقييم المخاطر:** يجب على المنظمة تحديد وتحليل وإدارة مخاطرها، وإدارة المخاطر هي عملية ديناميكية يجب على الإدارة النظر للتغيرات في البيئة الخارجية وداخل الأعمال التقيد تكون عقبات أمام أهدافها[2]. ويتضمن عنصر تقدير المخاطر اربعة مبادئ(تحديد المخاطر المتعلقة بالأهداف، تقييم وتقدير احتمال وقوع المخاطر، تقييم إقبال المنظمة على المخاطر، تطوير الاستجابات للمخاطر وذلك في ظل التغيرات).[3]
- **المعلومات والاتصال:** يتكون نظام المعلومات المتعلق بأهداف التقارير المالية بما في ذلك النظام المحاسبي من الطرق المحاسبية والسجلات التي أنشئت لتسجيل ومعالجة وتلخيص التقرير عن العمليات المنشأة والاحتفاظ بمسؤولية المحاسبة عن الاصول والخصوم وحقوق الملاك، ويتضمن الاتصال توفير فهم الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالرقابة الداخلية على التقارير[4].والفائدة من عملية نظام المعلومات والاتصال هي: [5]

تسجيل المعاملات بالشكل الصحيح، انجاز المعاملات بالوقت المحدد وبالتفاصيل الدقيقة وتصنيف المعاملات لأجل إعداد التقارير المالية، قياس قيمة المعاملات عبر وسائل تسمح بتسجيلها بشكل نقدي في القوائم المالية، تحضير وعرض المعاملات والإفصاح عنها في القوائم المالية.[6]

- **المتابعة:** وتشمل المتابعة والمراقبة لكل عناصر الرقابة الداخلية لاتخاذ الإجراءات ضد نظم غير النظامية وغير الأخلاقية وغير الفعالة. ويمكن تحقيق المتابعة عن طريق الإشراف والادارة المنتظمين لأنشطة من قبيل متابعة شكاوى العملاء ومراجعة الحسابات.[1] ويتضمن عنصر المتابعة المبادئ الآتية:

---

[1] Arens, A., Elder, R., and Beasley, **Auditing and Assurance Services**: **An Integrated Approach**, 14th Edition, Pearson Education International, NewJersey,USA,2012 ,p303

[2] منصور رحيم منصور، فيان عبد الرحمان ياسين، **تأثير هيكل الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO في تعزيز الاداء المالي دراسة تطبيقية في مصرف التنمية الدولي**، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، العدد الثالث، 2021 ص 103

[3] Internal Control Standards Committee, Guidelines For internal Control Standaers For The Public Sector, AUSTRIA, P22,Behave
https: //www.ifad.org/elearning_cfs/INTOSAI.pdf

[4] الصحن الصبان محمد والفيومي عبدالفتاح، **المراجعة مدخل فلسفي تطبيقي**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 204

[5] Messier. Jr, William f & Glover, Steven M. & Prawitt, Douglasf, "**Auditing & Assurance Services A Systematic Approach**" Inc. Hi11, Ed5 th, 2008.p207

[6] مرتضى محمد شاني الحسيني، إبراهيم عبد موسى السعبري، مرجع سبق ذكره، 2017 ص1534

- اختيار وتطوير وإجراء تقييمات مستمرة أو منفصلة لمكونات الرقابة الداخلية؛
- تقييم أوجه القصور وإبلاغ المسؤولين عن الإجراءات التصحيحية بما في ذلك الإدارة العليا ومجلس الإدارة عند الحاجة لذلك.[2]

الشكل رقم (02-01): مكونات نظام الرقابة الداخلية ظل نموذج COSO

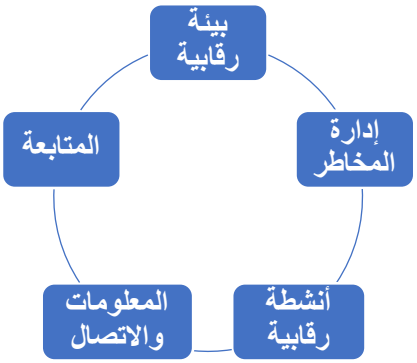

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ما سبق

ب. مكوناته في ظل نظام 11- 08

اهتمت الجزائر كغيرها من الدول بالقطاع البنك وذلك بإصدار مجموعة من القوانين والأنظمة لضمان السير الحسن للنظام البنكي من خلال تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية لمواجهة جميع المخاطر المصرفية المختلفة. حيث أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 03/02 المتعلق الرقابة الداخلية في البنوك والهيئات المالية والذي ألغي بإصدار النظام رقم 08/11 المؤرخ في 28نوفمبر2011والمتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية

جاء النظام رقم 08/11 في ظل الإجراءات الاحترازية بالمحاذاة مع نشاط لجنة بازل للرقابة المصرفية، والذي هدف إلى تحديد محتوى أنظمة الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية وضعها، من خلال إعطاء تعريف شامل للرقابة الداخلية تتطابق وتوجيهات مقررات لجنة بازل، بحيث يشمل كافة أنشطة البنك خلال التحكم في النشاطات، وضمان السير الجيد للعمليات الداخلية، والالتزام بالقوانين والتنظيمات، وضمان

[1]Ahmed, A. M., & Akram, A. M),**Internal Control Systems And ItsrelationShips WithThe Financial Performance In Telecommunication CompaniesA Case Study OF Asiacell**. Studies and Scientific *Researches*28,2018,p10.

[2]منصور رحيم منصور، **نفس المرجع السابق**، ص 104

صحة المعلومات المحاسبية.[1] حيث يتكون نظام الرقابة الداخلية في البنوك من خمسة أنظمة فرعية متكاملة حددها النظام (08/11) المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية وهي كما يلي: [2]

1. **نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية:**

- **أهداف نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية:** يهدف نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية إلى ما يلي:

– تأكد من مطابقة العمليات المنجزة والإجراءات الداخلية المستعملة، للأحكام التشريعية والتنظيمية وللمعايير والأعراف المهنية والأخلاقية وكذا لتوجيهات هيئة المداولة ولتعليمات الجهاز التنفيذي؛

– التأكد من نوعية المعلومات المحاسبية والمالية المرسلة الموجهة للنشر،

– التأكد من نوعية أنظمة الإعلام والاتصال؛

– التأكد من تنفيذ الإجراءات التصحيحية المقررة في أجال معقولة.[3]

يجب على البنوك والمؤسسات المالية في هذا المجال وضع نظامين، أولهما نظام الرقابة الدائمة المتضمن مراقبة منتظمة بواسطة مجموعة من الوسائل، مستعملة بصفة مستمرة في الوحدات العملياتية لضمان الانتظام والأمن وتصديق العمليات ومراقبة المخاطر، وأما ثانيهما فجهاز للرقابة الدورية المتضمن مراقبة انتظام وأمن العمليات وفعالية الرقابة الداخلية وفقا لفترات دورية.[4]

- **مكونات نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية** : يتكون نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية من قسمين

– **رقابة دائمة للمطابقة والأمن والمصادقة على العمليات المحققة:** وذلك باحترام كل التوجيهات والتعليمات والإجراءات الداخلية والتدابير المتخذة من البنك والمؤسسة المالية، خصوصا تلك المتعلقة بمراقبة المخاطر المرتبطة بالعمليات.

– **رقابة دورية لانتظام وأمن العمليات:** وذلك باحترام الإجراءات الداخلية وفعالية الرقابة الدائمة ومستوى الخطر الممكن التعرض له فعلا وأخيرا فعالية وملاءمة أجهزة التحكم في المخاطر، مهما كانت طبيعتها.

---

[1] شيخي بلال، شاوشي كهينة، **فعالية التشريعات الجزائرية في إرساء ضوابط الرقابة الداخلية في البنوك**، أبعاد الاقتصادية، المجلد 8، العدد1 2018، ص ص 280 281

[2] المادة 02من النظام (08/11) **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية، العدد47، الصادرة في 2012/8/29

[3] المادة 06 من النظام(08/11) **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**

[4] بوطورة فضيلة، **دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2016، ص 355

- **دور نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية:**

- **جهاز رقابة على خطر عدم المطابقة:** يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تلتزم بإنشاء نظام رقابة على خطر عدم المطابقة، وذلك من خلال توفر العناصر التالية:

- تعيين مسئول مكلف بالسهر على تناسق وفعالية رقابة خطر عدم المطابقة، وتبليغ اسمه إلى اللجنة المصرفية، ولا يجوز لهذا المسئول أن يقوم بأي عملية تجارية أو مالية أو محاسبية، مع إمكانية أن تمارس هذه المسؤولية سواء من مسئول من الرقابة الدائمة أو عضو من الجهاز التنفيذي؛
- التأكد من ملائمة وكفاية الوسائل الموضوعة في خدمة الأعوان المكلفين برقابة المطابقة؛
- وضع جهاز بالبنوك والمؤسسات المالية يسمح بالمتابعة المنتظمة والمتكررة لتغيرات على النصوص المطبقة على العمليات مع الحرص على إبلاغ المستخدمين المعنيين؛
- يجب القيام بتحليل خاص للمخاطر الناتجة عن المنتجات الجديدة والموجهة للسوق؛
- إلزامية البنوك والمؤسسات المالية بوضع إجراءات مركزة لتقييم المعلومات المتعلقة بالاختلالات المهنية المحتملة عند التنفيذ الفعلي لالتزامات المطابقة، مع التأكد بصفة منتظمة من متابعة الإجراءات التصحيحية المتخذة.[1]

- **جهاز الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما:**

ألزم النظام البنوك والمؤسسات المالية بوضع تنظيما وإجراءات ووسائل تسمح لها باحترام الأحكام القانونية والتنظيمية المطبقة في إطار الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها. وذلك بغرض

- ضمان معرفة الزبائن والعمليات التي يقومون بها، وذلك بالاعتماد على معايير داخلية تحدد:
- سياسة قبول الزبائن الجدد؛ إجراءات تحديد هوية الزبائن والتأكد من وثائقهم المقدمة؛
- تصنيف الزبائن بالنظر إلى مخاطر تبيض الأموال وتمويل الإرهاب؛
- طبيعة التدابير التي يجب اتخاذها على أساس المخاطر المرتبطة بمختلف أصناف الزبائن بالإضافة إلى حركة الأرصدة والعمليات؛
- جمع معلومات حول المراسلين البنكيين مع ضمان خضوعهم لرقابة السلطات المختصة، وتعاونهم في إطار جهاز وطني لمكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب؛
- السهر على التحديد الدقيق للآمر بالعملية والمستفيد من التحويلات الالكترونية، بالإضافة إلى عنوانيهما، مهما كانت الوسيلة المستعملة؛

[1] بتصرف بناء على : المواد 20إلى 27من النظام(08/11) المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، ص ص 25-26
بن مسعود عبد الله كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 111

- المراقبة باستعمال الأجهزة المناسبة لحركات الأوامر لكشف أنواع العمليات والمعاملات غير النموذجية أو غير العادية أو دون مبرر اقتصادي، ويجب أن تتكيف هذه الرقابة مع المخاطر التي يمكن التعرض لها خاصة فيما يتعلق بطبيعة الزبائن أو العمليات المنجزة؛
- حيازة أنظمة إنذار تسمح لجميع الحسابات باكتشاف العمليات التي تثير حسب طبيعتها شبهة تبييض أموال أو تمويل الإرهاب، مع ضرورة الاستعلام حول مصدر الأموال ووجهتها ومحل العملية وهوية القائمين بالعملية؛
- الامتثال بالالتزام القانوني للإخطار بالشبهة في إطار الأشكال والظروف القانونية والتنظيمية المعمول بها؛
- الاحتفاظ طبقا للقواعد والآجال المعمول بها بالوثائق والمستندات المتعلقة بهوية الزبائن، خاصة المعاملات والعمليات المكشوف عنها من قبل أنظمة الإنذار أو الإخطار بالشبهة؛
- وضع برنامج تكوين دائم يسمح للمستخدمين للاطلاع على إجراءات وأجهزة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لسماح لهم بالإبلاغ عن عمليات المشتبه فيها إلى المسئول عن مطابقة؛
- وضع وثيقة تحدد معايير أخلاقيات المهنة والاحترافية في مجال الإخطار بالشبهة.[1]

2. التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات:

يجب على البنوك والمؤسسات المالية احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي وأنظمة مجلس النقد والقرض وتعليمات بنك الجزائر، حيث تهتم هذه الهيئة بالتنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومة والتي نوردهما كالآتي:

أ- **التنظيم المحاسبي(هيئة المحاسبة)**: يتكون النظام المحاسبي من مجموعة من الإجراءات المسماة "مسار التدقيق"

- **المعلومات المحاسبية الواردة في الدفاتر المحاسبية**

- إعادة تشكيل العمليات حسب التسلسل الزمني؛

- إثبات كل معلومة بواسطة وثيقة أصلية يجب أن يكون ممكنا من خلال الرجوع بواسطة مسار متواصل إلى وثيقة ملخصة والعكس صحيح؛

- إثبات أرصدة الحسابات عند تواريخ إقفالها عن طريقة البيانات المناسبة (الجرد المادي، تجزئة الأرصدة، بيانات المقاربة، التأكيد أمام الجهات الأخرى)؛

[1] المادة 29إلى 30 النظام(08/11) المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة في 29 اوت2012، ص ص 27 28

- تفسير تطور الأرصدة من إقفال محاسبي إلى أخر بالاحتفاظ بالحركات التي أثرت على البنود المحاسبية.

- **المعلومات المحاسبية الواردة في الوثائق والتقارير الدورية:**

ويقصد بها المعلومات المتضمنة في الوثائق والتقارير المقدمة لبنك الجزائر أو اللجنة المصرفية، أو تلك المعلومات الضرورية لحساب معايير المستخلصة من المحاسبة وقادرة على الإثبات بوثائق أصلية.

ب- معالجة المعلومات: تتأكد البنوك والمؤسسات المالية من شمولية ونوعية وموثوقية المعلومات، وكذا مناهج التقييم والتسجيل المحاسبي لاسيما من خلال:

- رقابة دورية لملائمة المخططات المحاسبية بالنظر إلى الأهداف العامة للأمن والحذر؛
- رقابة دورية لتوافق المناهج والمقاييس المتخذة لتقييم العمليات في أنظمة التسيير؛
- المقاربة الشهرية على الأقل بين نتائج التسيير العملياتي وتلك المدرجة في الحسابات مع احترام قواعد التقييم؛

تحدد البنوك مستوى الأمن الذي تراه مناسبا في ميدان المعلوماتية بالنسبة لمتطلبات مهنها وتأكد بأن أنظمة المعلومات الخاصة بها تحتوي باستمرار على الحد الأدنى من الأمن المتخذ. كما يتم تقييم مستوى أمن أنظمة المعلومات يتم بشكل دوري، وعند الاقتضاء تجرى التصحيحات الخاصة بهذه الأنظمة. يجب توفر إجراءات النجدة الخاصة بالمعلوماتية في إطار مخطط استمرارية النشاط قصد ضمان متابعة الاستغلال، الحفاظ على سرية ونزاهة المعلومات حيث تمتد رقابة أنظمة المعلومات إلى المعلومات والوثائق الخاصة بالتحاليل والبرمجة وبتنفيذ المعالجات.[1]

3. أنظمة قياس المخاطر والنتائج: ألزم هذا النظام البنوك والمؤسسات المالية بوضع أنظمة لقياس وتحليل المخاطر، تتكيف مع طبيعة وحجم العمليات بغرض تفادي مختلف أنواع المخاطر التي تتعرض لها. مع حيازة خريطة المخاطر باعتماد على العوامل الداخلية (طبيعة النشاطات الممارسة أو نوعية الأنظمة الموجودة) والخارجية (المحيط الاقتصادي أو الأحداث الطبيعية)بهدف تقييم المخاطر وتحديد العمليات التي تحددها لتدعيم أجهزة الرقابة الداخلية وأنظمة قياس ومراقبة المخاطر، تحديد وتحسين مخططات استمرارية النشاط، وبدوره ينقسم هذا النظام على أنظمة فرعية ترصد الجوانب الآتية:

[1] المواد من 31إلى 36 من النظام رقم (08/11) المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة في 29 اوت2012، ص 28

أ- **نظام انتقاء وقياس مخاطر القرض:** يجب أن يكون بالبنوك والمؤسسات المالية أنظمة وإجراءات لقياس وتحديد مخاطر القروض، بحيث تسمح بتحديد كيفية مركزية مخاطر الميزانية وخارج الميزانية اتجاه الأطراف المقابلة(المستفيد)، توزيع التزام احتساب درجة الخطر من اجل تفادي مخاطر التركيز ومختلف مستويات مخاطر انطلاقا من معلومات الكمية والنوعية، ضمان ملائمة المخاطر مع سياسة القروض المتخذة من هيئة المداولة والجهاز التنفيذي. ينقسم هذا النظام إلى نظامين فرعيين:

- **نظام انتقاء مخاطر القرض:** يجب أن يأخذ تقييم المخاطر بعين الاعتبار(الوضعية المالية للمستفيد وقدرته على السداد والضمانات المطلوبة من خلال حصول على ملفات تحتوي على معلومات كمية ونوعية والتي تجدد كل ثلاثي، تحليل محيط المؤسسات، والوثائق المحاسبية والمالية والعائدات المستقبلية للمشروع وإمكانية الرهن العقاري والحيازي عن المعدات والتجهيزات).
- **نظام قياس مخاطر القرض:** يتم قياسها من خلال جمع عمليات الميزانية وخارج الميزانية مع قيام بتحليل كل ثلاثي تطور نوعية الالتزامات كما يجب أن يسمح هذا التحليل بإعادة ترتيب عمليات القرض والقيد المحاسبي للديون المصنفة وتكوين مؤونات متعلقة بها مع أخذ ضمانات مقيما حديثا وبشكل مستقل وحذر.
- **نظام قياس مخاطر ما بين البنوك:** وجب على البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز لتحديد قياس وتوزيع القروض والاقتراضات بين البنوك كما يتضمن الحدود الموضوعة لتسجيل ومعالجة المعلومات وإجراءات متابعة ورقابة للقروض الممنوحة والاقتراضات المتحصل عليها
- **نظام قياس وإدارة مخاطر السيولة:** وضع جهاز لتحديد وقياس وتسيير خطر السيولة من خلال تحديد سياسة عامة لتسيير السيولة ودرجة تحمل خطرها مع وضع تقديرات وإحصائيات لمصادر التمويل، كما يتم تحيين المنتظم لسيناريوهات الأزمة.
- **نظام قياس خطر معدل الفائدة الإجمالي:** هذا نظام يسمح بتقدير ومتابعة وتوقع تصحيحات محتملة لمخطر تغيرات في معدل الفائدة الإجمالي.
- **نظام قياس مخاطر الدفع (التسوية):** وضع نظام خاص لقياس لمخاطر الدفع وعمليات الصرف.
- **نظام قياس مخاطر السوق:** يجب أن تسجل عمليات الصرف وعمليات المتعلقة بمحفظة التفاوض إذا كانت عملياتها المعتبرة في الأسواق المالية وسوق الصرف لحسابها الخاص، مع وضع أنظمة خاصة للقياس والمتابعة والرقابة.[1]

[1] المواد من37 إلى 53من النظام رقم (08/11) المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة في 29 اوت2012، ص ص 2830

4. **أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر**: ألزم التشريع البنوك والمؤسسات المالية على وضع أنظمة لمراقبة والتحكم في مختلف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها. والتي تتمثل في:

- **الأحكام العامة:**

– يجب أن تحتوي على جهاز للحدود الشاملة الداخلية أو على الأقل على الحدود العملياتية على مستوى مختلف المصالح والمديريات، مع ضرورة أن تكون الحدود متناسقة فيما بينها ومع أنظمة قياس المخاطر الموجودة؛

– إمكانية إعادة النظر في مختلف الحدود عند الحاجة، سواء من طرف الجهاز التنفيذي أو من طرف مجلس المداولة عند الاقتضاء؛

– التأكد باستمرار من احترام الإجراءات والحدود المعنية، مع تحليل أسباب عدم الاحترام إن وجدت؛

– الإبلاغ عن أي تجاوزات للحدود أو التجاوزات الفعلية وبالعمليات التصحيحية المقترحة أو المباشر فيها وفي أقرب لتقييم مداها من قبل الأشخاص المخولين.

- **المراقبة والتحكم في المخاطر العملياتية**: يجب أن تتزود بالوسائل الملائمة للتحكم في المخاطر التشغيلية والقانونية، كما تسهر على التحكم في المخاطر وخصوصا تلك التي قد تؤدي إلى توقف الأنشطة الأساسية، أو المساس بسمعتها، من خلال:

– وضع مخططات استمرار النشاط واختبارها بصفة دورية مع التأكد من أمن الأنظمة المعلوماتية؛

– تسجيل الحوادث المعتبرة الناتجة عن التقصير في احترام أو صياغة الإجراءات الداخلية وعن الاختلالات في الأنظمة لاسيما المعلوماتية منها، ومحاولات الغش الداخلية أو الخارجية؛

– القيام بتحديد العتبات ومعايير التسجيل الملائمة لطبيعة النشاط والمخاطر؛

– وضع ملف الحوادث تحت تصرف المسئولين عن الرقابة الدائمة والدورية.[1]

5. **نظام حفظ الوثائق والأرشيف**: يجب إعداد مجموعة من الدلائل والإجراءات المتعلقة بنشاطاتها والتي تحدد على الأقل كيفيات التسجيل، المعالجة واسترداد المعلومات والخطط المحاسبية وإجراءات مباشرة العمليات، مع إعداد مجموعة من الوثائق المحددة بدقة الوسائل الموجهة لضمان السير الحسن لجهاز الرقابة الداخلية والتي توضع تحت تصرف هيئة المداولة ومحافظي الحسابات، اللجنة المصرفية، مفتشي البنك الجزائري وعند الاقتضاء تحت تصرف لجنة التدقيق وتتمثل أهم الإجراءات فيما يلي:

[1] بن مسعود عبد الله كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 115

- مختلف مستويات المسؤولية والتفويضات الممنوحة؛
- المهام المخولة والوسائل المخصصة لسير أنظمة الرقابة؛
- الإجراءات المتعلقة بأمن أنظمة المعلومات والاتصال؛
- وصف أنظمة قياس المخاطر؛
- وصف الأجهزة المتعلقة باحترام المطابقة؛
- كيفيات تكوين وحفظ الأرشيف المادي والإلكتروني.[1]

الشكل رقم (02-02): مكونات نظام الرقابة الداخلية وفقا للنظام 11-08

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق

فإن مكونات نظام الرقابة الفعال حسب المادة 04 تتكون من خمسة أنظمة كماهي موضحة في أعلى، مع الحرص على توفر إجراءات رقابية دورية ودائمة لكل قسم، مع وضع دليل إداري ومحاسبي يوضح كيفيات تسجيل ومعالجة ومخطط محاسبي ومخرجاته لتوفير معلومات محاسبية تفسر تطور الأرصدة وإثباتها وفقا كشوفات وتقارير الحركة اليومية، فتوفر هذه يعتبر من نقاط قوة نظام الرقابة الداخلية وفعاليته.[2]

---

[1] المواد من 61إلى 62 من النظام رقم (08/11) المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة في 29 اوت2012، ص31

[2] عبد النبي فتيحة، رواني بوحفص، **تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية في ظل معيار تقرير محافظ الحسابات NRCAC07دراسة حالة وكالة البنك الوطني الجزائري بغرداية**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد06، العدد 02، 2022، ص 96

ثانيا: مقومات نظام الرقابة الداخلية :

يرتبط نظام الرقابة الداخلية في أي مؤسسة على مجموعة من الدعائم والمقومات الأساسية التي تساعد على تحقيق الأهداف المرجوة منه، والتي يمكن أن نقسمها إلى المقومات المحاسبية والمقومات الإدارية.

1- المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية:

يتكون الجانب المحاسبي من مجموعة من الوسائل والمقومات التي تتمثل فيما يلي:

- **الدليل المحاسبي:** هو عبارة عن جدول أو قائمة تضم جميع الحسابات التي في العمليات المالية للمؤسسة والتي قد تنشأ فيما بعد، وتكون أسماء ممثلة في رموز أو أرقام ذات دلالة ومبوبة في مجموعة من الحسابات ذات الطبيعة المشتركة، فقد تأخذ كل مجموعة من الحسابات رقما رئيسيا ليشير إلى مجموعة من الحسابات المتجانسة وتتفرع منه أرقام للحسابات الفرعية والدليل المحاسبي هو مرشد المحاسب نحو توجه القيد المحاسبي إلى أي عناصر القوائم المالية لغرض تسهيل إعداد البيانات والقوائم المالية بالسرعة والدقة الملائمة لمستخدميها.[1]
- **الدورة المستندية:** يتطلب تحقيق نظام جيد للرقابة الداخلية وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة طالما أنها تمثل المصدر الأساسي للقيد وأدلة الإثبات، ولذلك يجب تصميم المستندات مراعاة النواحي القانونية والشكلية، بالإضافة أن يحقق المستند المعين الهدف من تصميمه وتداوله وأيضا ترقيم هذه المستندات لتسهيل عملية الرقابة، وضمان عدم ازدواجية المستندات تحقيقا للرقابة من ناحية ومنع المسؤولية المزدوجة عنها، كذلك ينبغي تمييز المستندات بالوضوح والبساطة في التصميم والاستخدام.

إن إنشاء الدورة المستندية يمثل أساسا يجب المحافظة عليه، فلا تتم عملية الرقابة إلا بوجودها خاصة في نطاق التحصيل والصرف والشراء والبيع، مع مراعاة خطوط السلطة والمسؤولية عند إنشاءها.[2]

- **المجموعة الدفترية:** وتنقسم بصفة عامة إلى مجموعتين هي:

- المجموعة العامة ومن أمثلتها مجموعة الدفاتر الخاصة بقسم الصندوق حيث يتم فيها عمليات القبض والدفع وهذه المجموعة موجودة في كافة المنشآت الأخرى المماثلة.
- المجموعة الاختيارية ومن أمثلتها اليوميات المساعدة مثل يومية الصندوق ويومية الحسابات الجارية والودائع والقروض الاعتمادات المستندية وتكون في شكل جداول محاسبية.[3]

---

[1] رحيش سعيدة، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية**، مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات الماجستير تخصص محاسبة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2014/2013، ص50

[2] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعلمية**، طبعة 1، دار وائل للنشر، عمان، 2004، 23

[3] حسن جميل البديري، **البنوك مدخل محاسبي وإداري**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2013، ص ص36 37

- **الوسائل الآلية والالكترونية المستخدمة:** يؤدي استخدام الوسائل الآلية والالكترونية في إنجاز الأعمال المحاسبية إلى سرعة إنجازها وتقليل الأخطاء، ورفع كفاءة العمل المحاسبي، فاستخدام الآلات الحاسبة يساعد على إنجاز العمليات الحسابية بدقة كبيرة وسرعة فائقة، كذلك تساعد الآلات تسجيل النقدية في ضبط حركة النقدية المحصلة كما أن الحاسبات الالكترونية تعطي نتائج دقيقة وسرعة فائقة.[1]
- **الجرد الفعلي للأصول:** تتميز بعض عناصر الاصول المملوكة للوحدة الاقتصادية، بإمكانية جردها الفعلي كالنقدية بالخزينة والمخزون بأنواعه الثلاثة والأوراق المالية والتجارية ومعظم عناصر الاصول الثابتة كالأراضي المباني، السيارات، الآلات والأثاث. كما أن نتائج الجرد الفعلي ومقارنتها بالأرصدة الحسابية، إنما يوضح نتائج عمليات الرقابة على تلك الأصول.[2]
- **الموازنة التخطيطية:** الموازنة تمثل كمية مالية للمشروع ككل، ولوحداته الفرعية وذلك من خلال فترة زمنية معينة، فالموازنة بإضافة إلى دورها التخطيطي فإن لها دور رقابي من خلال إجراء مقارنة بين الاداء الفعلي وما شمله الموازنة من بيانات تقديرية موضوعية مسبقا، تم تحديد الانحرافات وتحليلها وتحديد مسؤولياتها عنها.

الموازنة الشاملة تمثل نظاما متكاملا للرقابة وتقييم الاداء، لذلك تتطلب عملية الرقابة باستخدام الموازنات، تحديدا دقيقا لتنظيم أهدافه ووظائفه، كذلك تحديد خطوط السلطة والمسؤولية ووجود نظام محاسبي سليم، ووضع معايير عملية دقيقة، لكنه ينبغي التوعية إلى أن الموازنات التخطيطية لا تعتبر نظاما كاملا للرقابة بل هي جزء من هذا النظام، لذلك أعدت ضمن المقومات الحسابية لنظام الرقابة الداخلية.[3]

- **أنظمة التكاليف المعيارية ونظم الأنشطة:** هي تكاليف محددة بصورة مسبقة تبين ما يجب أن تكون عليه التكلفة أثناء سريانها وتعد استنادا إلى دراسات علمية بغية تحديد نوع الانحرافات عن الهدف المعياري حتى تتمكن الإدارة من اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة.[4]

وذلك بهدف زيادة كفاءة وفعالية النظام المحاسبي في توفير المعلومات لمتخذي القرارات، سواء في مجال التسعير أو تقييم الأداء أو في مجال المفاضلة بين الخيارات الاستثمارية، والسبب في تفضيل هذا النظام المتطور هو اعتماده على وجود علاقة قوية بين ما يتم تخصيصه من تكاليف غير مباشرة على وحدات الإنتاج وبين درجة استنفادها من الأنشطة التي تشارك في تصنيعها عكس ما تفترضه أنظمة التكاليف المعيارية من وجود علاقة بين أحد مستويات التخصيص التقليدي وبين درجة استفادة وحدات الإنتاج من عناصر التكلفة من جهة

---

[1] إيهاب نظمي، هاني العزب، **تدقيق الحسابات الإطار النظري**، دار وائل للنشر، عمان 2012، ص 2

[2] عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافيري، **الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية**، الإسكندرية، 2004، ص 193

[3] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بنعكنون الجزائر، 2005، ص 7

[4] جبرائيل جوزف كحالة، رضوان حلوة حنان، **محاسبة التكاليف المعيارية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 1995، ص 18

أخرى، وبالطبع فإن تحليل الانحرافات الممكن استخدامه في هذا النطاق يختلف عما هو موجود في ظل التكاليف المعيارية.[1]

2- المقومات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية

يتكون الجانب الإداري من مجموعة من الوسائل والإجراءات والمقومات والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- **هيكل تنظيمي كفء:** يعتبر وجود هيكل تنظيم إداري في كل مؤسسة هو أساس عملية الرقابة، وهيكل التنظيم الإداري هو الهيكل الذي يتم فيه تحديد المسؤوليات والسلطات المختلفة لكافة الإدارات والأشخاص بدقة وبصورة واضحة، وتتوقف طبيعة المؤسسة وحجمها ومدى الانتشار الجغرافي لها، وعدد القطاعات أو الفروع، ويجب أن يكون لكل شخص في الهيكل رئيسا يتعبه ويقيم أدائه باستمرار مع ضرورة إعداد خرائط تفصيلية لكل قسم مع وجود إمكانية لتغيير الهيكل التنظيمي مع تغيير الظروف المحيطة ويجب أن يتصف هذا الهيكل بالمرونة.

ومن ناحية أخرى يجب أن يعمل الهيكل على إعطاء كل فرد واجبات ومسؤوليات محددة تتناسب مع قدراته مع تطبيق مبدأ الفصل بين المهام المختلفة وخاصة الفصل بين حفظ السجلات ومسؤولية الاحتفاظ بالأصول.[2]

- **كفاءة الأفراد العاملين:** مما لا شك فيه أن العامل الكفء يلعب دورا مهما في إنجاح وتحقيق رغبات الشركة، لذلك يعد هذا العامل أحد المقومات الأساسية التي يرتكز عليها نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه، فبدون العاملين المدربين والحريصين على أداء أعمالهم وفق ما رسمته الخطة للمؤسسة لا يمكن أن نحصل على نظام للرقابة الداخلية الفعالة.[3]

- **معايير أداء سليمة:** (رقابة الاداء) أن الوظائف الإدارية تتأثر بدرجة كبيرة بفعالية الرقابة الداخلية وكفاءة العمليات الناتجة عن الاداء فلابد من وجود معايير لقياس أداء العاملين داخل المؤسسة. إن الالتزام بمستويات الاداء قد لا يدوم طويلا مما ينتج انحرافات عن المستويات المرسومة، لذلك ينبغي دراسة ووضع إجراءات كفيلة بتصحيحه وتتمثل في الآتي:

- الطريقة المباشرة: تكون بالتدخل المباشر من المسؤول على العمل الذي ينفذه أعوانه.
- الطريقة الغير المباشرة: تكون باستخدام الأدوات المختلفة للرقابة (ميزانيات تقديرية، تكاليف معيارية).[4]

---

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافيري **مرجع سبق ذكره**، ص 193

[2] حنيش إسماعيل، **أهمية التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد18، العدد3، 2020، ص 71

[3] رائد حسن، نوار عاصي نعيمة، جعفر فالح ناصر، **الموائمة بين نظم الرقابة الداخلية والمعالجة الالكترونية للبيانات ودورها في ترشيد القرارات الإدارية دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد11، العدد3، 2021، ص ص 39 40

[4] محمد التهامي، صديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006ص102

- **مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الاصول:** يجب أن تتوفر لدى الشركة الإمكانيات والإجراءات اللازمة لحماية ووقاية كل من الموجودات والسجلات من التلف والضياع والفقدان وسوء الاستخدام. ويتم ذلك من خلال إصدار تعليمات مكتوبة تبين طرق العمل وإجراءات الحماية ومتابعة التزام العاملين بتلك التعليمات.[1]
- **قسم التدقيق الداخلي:** من متطلبات نظام الرقابة الجيد، يهدف هذا القسم إلى فحص المستمر لسياسات والإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة، من عدم وجود أوجه تلاعب أو مخالفات، وبصورة مختصرة فإن المهمة الرئيسية لقسم المراجعة الداخلية هي التأكد من تطبيق مهمات الرقابة الداخلية. [2]

وعليه فإن الهدف من الرقابة الإدارية هو التحقق من الالتزام بتطبيق القوانين والسياسات والإجراءات الإدارية وقياس الاداء الفعلي واكتشاف الانحرافات وأسبابها مع اتخاذ الإجراءات والتدابير التصحيحية اللازمة.

الشكل رقم (02-03) : مقومات نظام الرقابة الداخلية

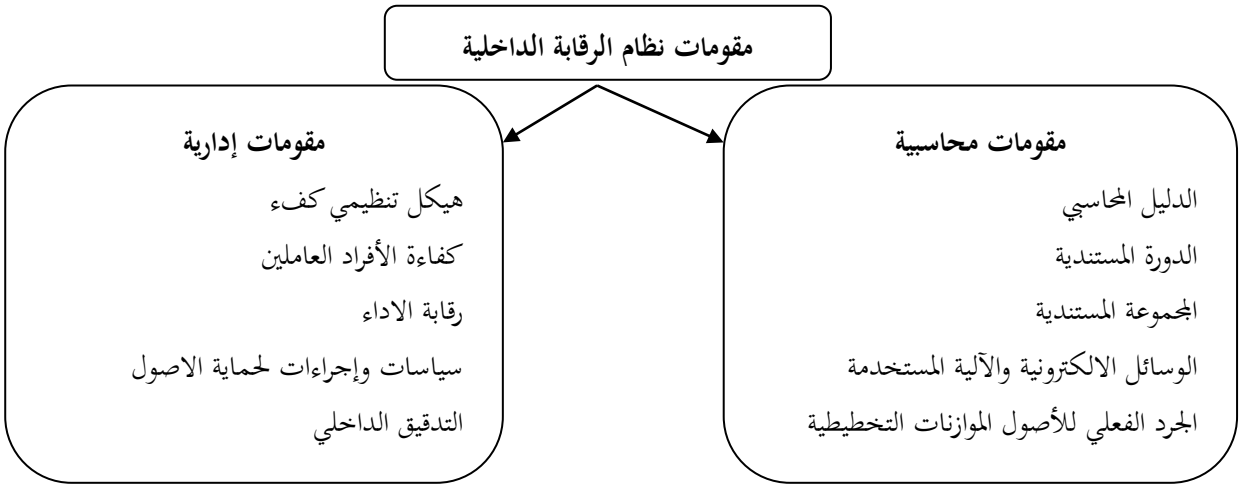

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على دراسة شعباني لطفي[3]، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004، ص 108

[1] قصي إسماعيل أحمد، **تقويم نظام الرقابة الداخلية في المصارف ودوره في تحسين موثوقية التقارير المالية دراسة حالة في المصرف التجاري السوري**، رسالة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2015، ص 107

[2] نور أحمد، **الرقابة والمراجعة الحسابات**، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص23

[3] شعباني لطفي، **مرجع سبق ذكره**، 2004، ص 108

ثالثا : محددات نظام الرقابة الداخلية

يساعد نظام الرقابة الداخلية في تحقيق الأهداف المتوخاة إلى أنه يوجد مجموعة من القيود والمخاطر تؤثر على كفاءة وفعالية هذا النظام والتي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة. ومنه نوردها كما يلي:

- إمكانية الخطأ الإنساني الناتج من عدم الانتباه، غياب الذهن، الخطأ في التقدير وسوء فهم التعليمات؛
- احتمالات تخطي التعليمات الرقابية عن طريق الاتفاق من جهات خارج المنشأة أو مع الموظفين من داخل المنشأة؛
- إمكانية أن شخصا مسؤولا أو أن الإدارة العليا تقوم بإساءة استعمال سلطتها وتخطي إجراءات الرقابة الداخلية؛
- إمكانية أن تصبح الإجراءات الرقابية غير كافية للغرض نظرا للتغير في الظروف، وتوسيع نشاط المنشأة؛[1]
- عدم مواكبة التغيرات التكنولوجية المستمرة في بيئة الأعمال والتي تجعل نظام الرقابة الداخلية غير قادر على توفير الرقابة المناسبة ما لم يتم تحديثه وتطويره بشكل ملائم.[2]
- عدم وضوح الهيكل التنظيمي حيث تتأثر الرقابة بنمط القيادة السائدة في المنظمة ومدى نجاحه في إثارة دافعية الأفراد نحو العمل، إن عدم وضوح خطوط السلطة وسلسلة الأوامر تجعل من عملية الرقابة أكثر صعوبة وأقل فعالية وكفاءة.[3]

المطلب الثالث: أساليب ووسائل فحص نظام الرقابة الداخلية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مختلف الأساليب والوسائل المستعملة في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وهذا من خلال تقسيميه إلى مطلبين حيث خصص المطلب الأول لأساليب أما المطلب الثاني فتم تخصيصه للوسائل تقييم نظام الرقابة الداخلية.

أولا: أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية:

- **قوائم الاستبيان (الاستقصاء):** يستخدم المدقق قائمة الاستقصاء المكتوبة كنوع من الوسائل التي يقوم من خلالها بتوثيق إجابات العميل حول الاستفسارات الموجهة له. ويتم تصميم نموذج الاستقصاء بأن تكون الإجابة إما (نعم) أو (لا).[1] كما تساعد المدقق في تحديد إجراءات الرقابة الضرورية في كل وظيفة معينة.[2]

---

[1] التميمي هادي، **مدخل متكامل إلى التدقيق: من الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل النشر، عمان، 2004، 88

[2] ذنيبات علي عبد القادر، كفوس نوال، **التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي، مجلة عمادة البحث العلمي**، المجلد التاسع والثلاثون، العدد الأول، عمانص2012، 44

[3] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الرقابة الداخلية، أدلة الاثبات**، الجزء 2، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 78

تنظم فيه الإجابات بشكل مغلق إما ب: (نعم) أو (لا). بحيث تدل الإجابات بنعم على أنظمة دقيقة للرقابة وبلا على أنظمة ضعيفة أو عدم وجود رقابة أصلا في تلك الناحية. كما عليه تسجيل ذلك على أوراق العمل بصفة مستمرة في حالة الإجابة بـ: لا التي تستوجب من المدقق شرحا وتوضيحا، أما نقاط القوة الإجابة بـ: نعم لابد أن تخضع للتحقق عن طريق المعاينة الإحصائية أو اختبار السير الحسن للنظام وقد تم إعداد قائمة أو لائحة نموذجية للاستجواب وذلك استنادا على خبرة المدققين ومحافظي الحسابات.

فالمدقق استنادا على نموذج الأسئلة يقوم بإعداد أسئلة خاصة بالظاهرة المدروسة تناسب الأهداف المسطرة. هذا وقد لا يحتاج إلى كل الأسئلة النموذجية التي لا تتكيف مع الأوضاع أو الظاهرة المدروسة. ورغم ذلك فإن الأسئلة النموذجية تسهل عمل المدقق باعتبار أن الهدف العام والرئيسي لعملية المراجعة هو ضمان صدق وصحة المعلومات داخل المؤسسة.

- **أهداف الاستبيان:**

الهدف الرئيسي للاستجواب هو السماح للمدققين بتقييم إجراءات المؤسسة والتأكد من تحقيق الهدف الرئيسي للمراقبة وهو التحكم، ويمكن حصر الأسئلة الأساسية المستعملة في استجوابات الرقابة الداخلية فيما يلي:

- ماذا ؟ سؤال حول العمل.
- من؟ سؤال حول المنفذ.
- أين؟ سؤال حول مكان التنفيذ.
- متى؟ سؤال حول الفترة المناسبة للتنفيذ.
- كيف؟ سؤال عن طريق العمل.
- وللبحث عن الظواهر الحقيقية يستكمل المدقق أسئلته بـــ: لماذا؟، ومن جهة أخرى يمكن تصنيف الأسئلة حسب وظائف المؤسسة إلى ما يلي:
- وظيفة الشراء- الموردين.
- وظيفة الدفع- المستخدمين.
- وظيفة الاستثمارات.
- وظيفة البيع- الزبائن .
- وظيفة المعلوماتية.

---

[1] غسان فلاح المطارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 219

[2] Jacques Renard, **théorie et pratique de l'audit interne**, édition d'organisation, 7ème édition, Paris, France, 2010, p256

- الخزينة– النفقات، الموارد.
- ومن خلال الإجابة على عن أسئلة الرقابة الداخلية يستخلص المدقق النقاط الجوهرية للنظام.

إن استخدام هذه الأسئلة يؤدي إلى تصنيف نقاط المراقبة الداخلية إلى جزئيين:

- نقاط القوة: التي تمثل الإجابة بـ: "نعم "وذلك يعني أن المؤسسة تحتوي على إجراءات مناسبة تضمن تحقيق أهداف المراقبة.
- نقاط الضعف: وهي نتيجة الإجابة بـ: "لا" والتي تعني أن هناك خللا أو نقصا في إجراءات المراقبة. [1]

- **خرائط التدفق:** هي عبارة عن هيكل يحتوي على مجموعة من الأشكال والرموز التي تعبر كل منها عن جزء من نظام الرقابة الداخلية المحاسبية، حيث يستخدم هذا الهيكل في توضيح التدفق المتوالي لبيانات أو قرارات أو إجراءات معينة وإذا أعدت خرائط التدفق بكفاءة فإنها سوف تعكس كل العمليات والتحركات والتدفقات وكافة الإجراءات الخاصة بكل ما يظهر على الخريطة، كما تعكس كيفية تحويل المستندات الأولية إلى معلومات محاسبية مثل دفتر اليومية أو دفتر الأستاذ العام. [2]كما تهدف هذه الرسومات البيانية إلى:

– تسجيل إجراءات المؤسسة وأنظمتها مع تسليط الضوء على الجوانب الهامة للرقابة.

– أن تكون أساسا لاختبارات الامتثال التي تستخدم للتحقق من أن الإجراءات تطبق على الوجه الصحيح. [3]

- **معاينة الإحصائية:** هي خطة معاينة تطبق بطريقة تسمح باستخدام قوانين الاحتمالات للوصول إلى آراء حول المجتمع، والمعاينة الإحصائية تعبر عن العملية الشاملة التي تتضمن تحديد العينة واختيار العناصر واختبارها وتقييم نتائجها، ويقوم المدقق الداخلي باختيار المجتمع الإحصائي الذي هو عبارة عن مجموعة من المشاهدات والقياسات الخاصة بمجموعة من الوحدات الإحصائية تخص ظاهرة من الظواهر القابلة للقياس وبعدها يقوم المدقق بتحديد درجة الثقة المرغوب فيها والتي تتماشى مع الموضوع المراد دراسته، [4] مع تحديد معدل الخطأ المقبول أي الحد الأعلى كنسبة مئوية للخطأ المقبول من مجتمع ما ومعدل الخطأ المنتظر الوقوف عليه، والذي ينبغي أن يكون أصغر من معدل الخطأ المقبول. كما يقوم المدقق بتقسيم المجتمع إلى طبقات إذا كانت هذه العملية تخص القيم وتحديد المفردات المهمة مما سيؤدي إلى انخفاض حجم العينة، وبعدها يحدد العينة التي عدد من وحدات المجتمع التي تم اختيارها للتدقيق، والتي على المدقق اختبارها بعناية. [5]

---

[1] أحمد قايد نور الدين، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، الاردن، 2015ص ص80 82

[2] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة(الناحية النظرية)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص214

[3] Robert OBERT , Marie-Pierre MAIRESSE, **Comptabilité et audit Manuel Et Applicaions**,2e édition, Dunod, Paris, 2009, P535

[4] التميمي هادي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص 115

[5] أزهر صبحي عبد الحسين الجبوري، **التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي للحد من الاحتيال وإنتاج تقارير مالية عالية الجودة**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2021، ص 148

➢ **الملخص التذكيري:** يقوم المدقق بوضع قواعد وأسس نظام رقابة الداخلية السليم، وذلك دون تحديد أسئلة أو استفسارات معينة كما في الاستبيان، ميزة هذه الطريقة الاقتصادية في الوقت دون إغفال النقاط المهمة، وعيوبها فتنحصر في كونها لا تقود إلى تدوين كتابي لما هو عليه نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة المعنية.[1]

يركز الملخص على مقارنة إجراءات الرقابة الداخلية السليمة مع الإجراءات المعمول بها في المؤسسة لاستخلاص نقاط القوة والضعف بالنظام.

➢ **التقرير الوصفي:** يقوم على وصف الإجراءات في المصرف لكل عملية من العمليات، مع وصف نظام الرقابة والدورة المستندية والتعريف بالموظف الذي يقوم بالعمل وطريقة تنفيذ العمل، وبعد الانتهاء من إعداد هذا التقرير يتمكن المراجع من تقسيم الإجراءات المتبعة في عملية الرقابة الداخلية، طبقا لهذا الأسلوب فإن التقسيمات تحتوي على عناوين الأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية، بحيث يظهر ذلك خط سير النشاطات داخل المصرف من بدايتها إلى نهايتها ويحدد ما إذا كان النظام يتضمن ثغرات أو ينقصه بعض الضوابط الرقابية.

يتميز هذا الأسلوب بالسهولة والبساطة حيث يمكن وضع أسئلة للموظفين ليقوموا بكتابة الشرح المطلوب عن أداء كل عملية والإجراءات التي تمر بها والمستندات التي تعد من أجلها، لكن يعاب عليه صعوبة تتبع الشرح المطول في وصف الإجراءات، وبالتالي صعوبة التعرف على مواطن الضعف في النظام.[2]

➢ **فحص النظام المحاسبي:** وهنا يخص المدقق على قائمة السجلات المحاسبية وأسماء المسؤولين عن إنشائها وعهدتها وتدقيقها وقائمة ثانية بطبيعة المستندات ..الخ. ومن تلك القوائم يستطيع الحكم على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية، وتتميز هذه الطريقة بأنها تركز على الظروف الخاصة بكل مشروع ويعاب عليها أنها قد تصبح مطولة في المؤسسات الكبيرة وخاصة إذا قام المدقق بالتحري بخصوص الموظفين والسجلات وما شابه.

ويمكن للمدقق أن يجمع بين سلسلتين أو أكثر من وسائل دراسة أنظمة الرقابة الداخلية المستعمل. وأن الوسيلة بمجرد إجراء عادي لأن الجزء المهم يتمثل في قدرة المدقق على استعراض نتائج ذلك الإجراء والخروج بحكم دقيق حول نظام الرقابة الداخلية هذا كما يجب أن تكون الوسيلة شاملة لجوانب عمليات المؤسسة المتعددة.[3]

واستنادا لما سبق فإنه يهتم بفحص الدفاتر المحاسبية والمستندات والمسؤولين عن إنشائها مع تحقق من فصل وظيفة أداء العمليات عن وظيفة المحاسب ووظيفة حفظ الاصول وذلك لتأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية.

ثانيا: وسائل الحصول على أدلة الإثبات:

يعتمد مدقق الحسابات في حصوله على أدلة الإثبات على مجموعة من وسائل والتي نعرضها كما يلي:

---

[1] حيدر عباس العطار، علي ناظم الشيخ، فواز خليف راشد، **مرجع سبق ذكره**، ص 42

[2] جربوع يوسف محمود، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، دار الوراق للخدمات الحديثة، عمان الاردن، 2000، ص ص 113 114

[3] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2007، ص 177

➢ **الجرد الفعلي**: إن الجرد الفعلي محل المراجع يعتبر قرينة قوية وفي سبيل الوصول إلى هذه القرينة قد يقوم مراجع الحسابات بإجراء جرد عملي لهذا العنصر، والجرد العملي يجب أن تتوافر له الشروط الآتية:

أن يحضر مراجع الحسابات أو أحد مندوبيه عملية الجرد؛

-أن يكون لمراجع الحسابات أو مندوبيه القدرة على التعرف أو تمييز الشي الذي يقوم بجرده، ولا يعنى ذلك أن المراجع أو مندوبه مطلوب منه معرفة كل الجوانب الفنية لكل البضائع التي تتعامل المنشآت التي يراجع حساباتها؛

- أن يكون مراجع الحسابات أو مندوبه قادرا على الحكم فيما إذا كان الأصل محل الجرد في حالة جيدة صالحة للاستعمال أم لا؛

- أن يحقق مراجع الحسابات رقابة فعالة على كافة العناصر المماثلة التي يمكن أن يحل بعضها محل الأخر حتى لا تستخدم لتغطية عجز.

➢ **المراجعة الحسابية**: يقصد بها فحص الدفاتر والسجلات والمستندات والكشوفات التحليلية والقوائم المالية، وذلك بهدف التأكد من صحة العمليات أو البيانات المثبتة بها من الناحية الحسابية، ويشمل ذلك الآتي:

- مراجعة المستندات المؤيدة للعمليات المثبتة بالدفاتر والسجلات؛
- مراجعة دفاتر القيود الأولى(اليوميات المساعدة واليومية العامة)؛
- مراجعة دفاتر الأستاذ المساعد والعام؛
- مراجعة ميزان المراجعة؛
- مراجعة الكشوفات التحليلية؛
- مراجعة قوائم الجرد؛
- مراجعة الحسابات الختامية.[1]

➢ **المراجعة التحليلية**: عرفها" Alweshahبأنها الأساليب الأكثر حداثة للمراجعة وفحص البيانات المالية والتي يتم إرسالها من قبل نظم المعلومات المحاسبية بعد أن يتم تحويلها إلى اختبار للمراجعة التفصيلية للحد من خطر الاكتشاف والتأكد من نزاهة وموضوعية البيانات المالية. بحيث تهدف إلى:

- زيادة فهم المراجع لعمليات العميل؛
- تحديد المجالات التي تستلزم المزيد من الفحص والمراجعة ؛
- مراجعة شاملة لتحديد مجالات الخطر؛
- تقييم مدى اختبار العمليات والأرصدة؛
- معرفة أرصدة معينة أو نتائج محددة ومقارنتها بواقع المشروع الذي تجرى مراجعته.[1]

[1] عصام الدين محمد متولي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2009، ص ص 98 99

- **المراجعة القياسية:** على المدقق أن يقوم بدراسة مقارنة المؤشرات تغيراتها وتطوراتها ومدى تناسقها (أو عدمه) من دورة لأخرى فيما بينها ومقارنتها مع المعلومات العامة الحاصل عليها من المؤسسة.

وإن القياس والتحليل تقنية يلجأ إليها المدقق في بداية المهمة ليوجه عملية التدقيق التي يجب القيام بها، كما تستعمل في النهاية للتأكد من تناسق المعلومات المالية في مجموعة بالإضافة إلى مقارنة بعض تلك المؤشرات على الأقل مع المؤشرات والمعايير النموذجية للنشاط الذي تزاوله المؤسسة وللقطاع الذي تنتمي إليه لمعرفة مكانتها منه.[2]

- **المصادقات:** يهدف هذا النظام إلى الحصول على إقرار مكتوب من الغير خارج المشروع عن صحة أو خطأ رصيد حساب معين، ومن قبيل ذلك مصادقات المدينين على أرصدة حساباتهم، وإقرارات الدائنين بالمستحق لهم لدى المشروع، وشهادات البنوك بأرصدة حسابات البنوك بأرصدة حسابات المشروع المفتوحة طرفهم.[3]
- **الاستفسارات:** هي الأسئلة والإيضاحات أو المعلومات التي يحصل عليها المدقق من جهات مختلفة للتأكد من صحة الأدلة التي قام بجمعها، وقد تكون هذه الأسئلة والإيضاحات إما شفوية أو مكتوبة ويجب على الإدارة الرد على جميع هذه الاستفسارات وفي حالة عدم الرد فمن حق المدقق إثبات ذلك في تقريره.[4]
- **المقاربات:** هي وثيقة يتم إعدادها من أجل القيام بمقارنة (مطابقة) الأرصدة، بين حساب البنك لدى المؤسسة (حساب البنك المسجل في دفاتر يومية المؤسسة) وحساب المؤسسة لدى البنك – الكشف البنكي–وإذا اتضح هناك فروقات يتم معالجته، إن طريق قيود التسوية للوصول إلى أرصدة متساوية لدى المؤسسة ولدى البنك. حيث يقوم المحاسب أو طرف أخر داخل المؤسسة من إعداد جدول المقاربة البنكية ويطلق عليه جدول التقارب البنكي أو مذكرة التسوية وهذا من أجل التأكد من الرصيد الحقيقي لحساب البنك.[5]
- **الملاحظة:** هي توجيه الحواس والذهن إلى ظاهرة أو مجموعة من الظواهر الحسية رغبة في الكشف عن صفاتها بهدف التوصل إلى سب معرفة جديدة. كما تعتبر الملاحظة على أنها وسيلة مباشرة للحصول على أدلة الإثبات حيث تستخدم كل من:

---

[1] أحمد اصبيع عبد العزيز أحمد، **مدخل مقترح لزيادة فاعلية أدلة الإثبات للتحقق من تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في قطاع المصارف**، المجلد التاسع، العدد الرابع، 2018، ص ص 634 635

[2] أحمد قايد نورالدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 82، بتصرف

[3] رواني بوحفص، **مطبوعة في التدقيق المالي والمحاسبي**، قسم العلوم مالية والمحاسبة، جامعة غرداية، 2018، ص 46

[4] نوبلي نجلاء، **دور أدلة الإثبات في تحسين جودة عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الجزائرية**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد02، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2021، ص 528

[5] لعلاييبة ياسمين، **المحاسبة المالية المعمقة02**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص محاسبة ومراجعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2022، ص 2

- اختبارات الالتزام بالسياسات والإجراءات الإدارية المرتبطة بصحة العمليات، حيث يتطلب الأمر ضرورة ملاحظة ما إذا كانت الإجراءات الرقابة الداخلية قد تم تنفيذها أم لا.
- اختبارات التحقق الأساسية حيث ينبغي ملاحظة عديد من الأصول الملموسة بغرض التحقق من وجودها ومقارنة ذلك بما هو مسجل بالدفاتر.[1]

الشكل رقم (02-04): وسائل الحصول على أدلة الإثبات

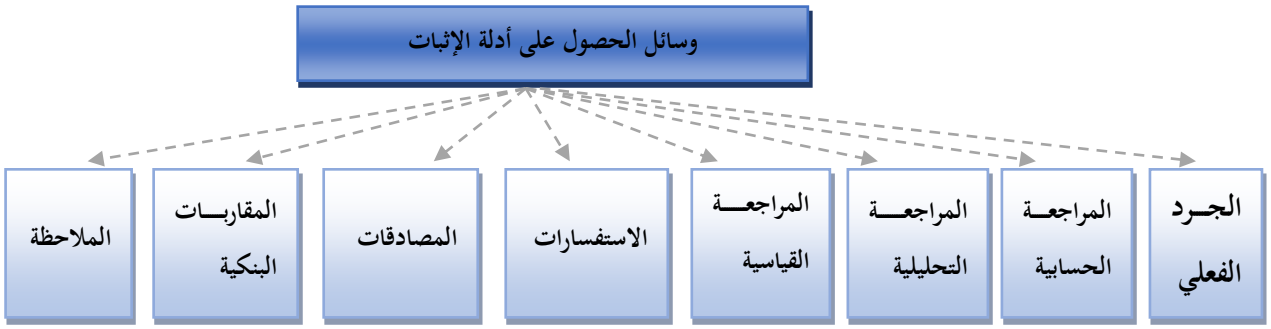

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين**، القاهرة، 2001، ص 78

المبحث الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي البنكي

نهدف من خلال هذا المبحث للتعرف عن نظام الرقابة الداخلية المحاسبية بالبنوك من خلال تعرف على نظام المحاسبي البنكي ومبادئه ومخطط الحسابات البنكية بالمطلب الأول، وعن الرقابة على مختلف الحسابات البنكية في المطلب الثاني، كما خصص المطلب الثالث لتعرف على أداة الاستبيان كأداة من أدوات تقييم نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية

يتمحور هذا المطلب حول نظام الرقابة الداخلية المحاسبية البنكي حيث خصص الجزء الأول للتعريف بالنظام المحاسبي البنكي ومبادئه، أما الجزء الثاني خصص للتعرف على دليل الحسابات البنكية، أما في الجزء الثالث تم عرض مختلف أدوات الرقابة المحاسبية.

أولا: نظام الرقابة الداخلية المحاسبي

- تشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل والإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبة المنبثقة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها.[1]
- تشمل الرقابة الداخلية المحاسبية الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات والتسجيلات التي تتعلق بحماية أصول وخصوم البنك والوقوف على المركز المالي الفعلي له الذي تعكسه نتيجة الدورة المحاسبية في نهاية السنة المالية.[2]
- هي جزء من نظام الرقابة الداخلية وتشمل الهيكل التنظيمي والأساليب والتدابير التي يتم تنسيقها في المقام الأول لحماية الثروة والتحقق من الدقة والموثوقية البيانات المحاسبية.[3]

كما تهدف الرقابة المحاسبية إلى التأكد المعقول من:

- تنفيذ العمليات طبقا للتفويض العام أو الخاص للسلطة؛
- تسجيل العمليات بشكل يسمح بالآتي:
- المسائلة المحاسبية عن الاصول؛
- تداول الأصول طبقا لبرنامج تفويض السلطات والاختصاصات؛
- مطابقة أرصدة حسابات الاصول في فترات مختلفة مع الاصول الموجودة في حيازة المسئولين في المنظمة.[4]

---

[1] زاهد محمد ديري، **الرقابة الإدارية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2011، ص 188

[2] فضيلة بوطورة، **مرجع سابق**، 2007، ص 90

[3] Nichoias Renaido, Sudarno, Marice Br ,Hutahuruk**, Internal Control System Analysis On Accounts Receivable In Spcorporation**, The Accounting Journal Of Binaniga, Vol05,No 02, 2020, p 75

[4] بتول محمد نوري، أحمد فيصل الحايك، عمر إقبال توفيق المشهداني، **انعكاسات عمليات التجارة الالكترونية على هيكل الرقابة الداخلية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8، العدد8، 2013، ص 8

- توفير الخرائط الحسابية ودليل المحاسبة؛
- إعداد التقارير محاسبية ومالية دورية طبقا للمبادئ المحاسبية.[1]

وبناء على ما سبق فإن نظام الرقابة الداخلية المحاسبي البنكي وهو عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات والتدابير المحاسبية والمالية التي تتبعها البنوك بغرض رصد وتقييم المخاطر وتحكم بها لإعداد قوائم وتقارير مالية وفقا للضوابط والمعايير المحاسبية المعمول بها.

- **تعريف النظام المحاسبي البنكي:**

تعتمد البنوك أنظمة محاسبية ذات طبيعة خاصة تتفق مع طبيعة عملها وقد اتخذت بعض البنوك نظاما محاسبيا موحدا خاصا بها بحيث يكون مبني على أساس المدة المحاسبية للبنك يوم واحد يتم في نهاية كل يوم استخراج ميزان مراجعة للعمليات التي تمت بالبنك .[2]

ـ يعرف النظام المحاسبي على أنه يتكون من مجموعة من المستندات التي تعد المصدر الرئيسي للبيانات المحاسبية، والسجلات التي تستخدم لتسجيل هذه البيانات وتسجيلها تاريخيا وفقا لترتيب حدوثها، ثم تبويبها في مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها وآثارها مالية، وذلك بالإضافة إلى مجموعة القواعد التي تحدد أسس إعداد المستندات والسجلات وفقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة.[3]

ـنظام محاسبي عبارة عن مجموعة من الأدوات والإجراءات ومتمثلة في المستندات، والدفاتر والسجلات والنماذج والتقارير والقانونية المطبوعة بطريقة علمية على أساس من التناسق المنطقي في تحضير البيانات الهامة والأساسية بهدف تسيير إدارة المؤسسة.[4]

ومن السمات الأساسية لنظام المحاسبي ما يلي:

- الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وطرق التقييد والمعالجة؛
- الأمانة والسرعة عند تسجيل العمليات المختلفة واستخراج الأرصدة؛

---

[1]Board Of Studies The Institute Of Chartered Accountants Of India, **Auditing And Assurance,** The Publication Department On Behalf Of The Institute Of Chartered Accountants Of India, Edition July2017,2017,P115

[2] حسن جميل البديري، **مرجع سبق ذكره**، 2013، ص34

[3] رضوان حلوة حنان، **تطور فكر المحاسبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، ص293

[4] محمد زرقون وآخرون، **الممارسات المحاسبية للبنوك الجزائرية على ضوء النظام المحاسبي المالي دراسة ميدانية لبعض البنوك في مدينتي ورقلة والوادي**،،المؤتمر العالمي الدولي حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الإصلاح المحاسبي الواقع، المعوقات، الحلول، جامعة غرداية يوم 01و02ديسمبر2014، ص2

- يتطلب تعدد الكشوف والدفاتر والسجلات الإحصائية نظرا لتشابه علميات البنك وتكرارها؛[1]
- وحدة النظام وشموليته حيث يشمل النظام كافة القطاعات التي تتعامل معها البنوك؛
- اعتماد الترقيم العشري والتبويب المتسلسل المنطقي لحسابات الدليل بهدف وضع الحسابات على الحاسب الإلكتروني.
- البساطة والمرونة في التطبيق.[2]

واستنادا لما سبق فإن النظام المحاسبي البنكي هو عبارة عن مجموعة من المكونات والأجزاء المتفاعلة فيما بينها والمتناسقة والمبنية على أسس علمية بهدف الحصول على معلومات (مخرجات النظام)يومية وعلى أساسها يتم اتخاذ قرارات.

- **المبادئ:**

حسب المادة 03 من النظام 04/09يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تسجل عملياتها وفقا للمبادئ المحاسبية المحددة في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي والنصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه، ووفقا للنظام فإن المبادئ المحاسبية تتمثل فيما يلي: محاسبة التعهد استمرارية الاستغلال، قابلية الفهم، الدلالة، المصداقية، قابلية للمقارنة، التكلفة التاريخية، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.[3]

وقد تم التطرق لهذه المبادئ والقواعد المحاسبية في المواد من المادة 06 إلى المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو سنة 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

ثانيا: دليل الحسابات البنكية

دليل الحسابات في البنوك يمثل أداة لتصنيف العمليات البنكية المختلفة في إطار تبويب معتمد للحسابات في مجموعات متجانسة تساعد على مراقبة حسابات دفتر الأستاذ العام وكذلك الحسابات المستعملة في السجلات الأخرى، كما يساعد على إعداد مجموعة التقارير والجداول المتابعة الدورية اليومية أو الأسبوعية بدقة وبسرعة لمن يطلبها من متخذي القرارات.[4]

---

[1] حسيني منال، درحمون هلال، **النظام المحاسبي البنكي كنظام المعلومات**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد16، جامعة البليدة، 2017، ص 215

[2] حسن جميل البديري، **مرجع سبق ذكره**، ص34

[3] المادة 03من قانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25

[4] بوسماحة محمد، **المحاسبة البنكية في الجزائر(دراسة نظرية)**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد02، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، 2017، ص 760، بتصرف

وحسب موضوع الدراسة فإن مدونة الحسابات الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية حسب الشكل المقدم في النظام المحاسبي المالي وكما عرضت في النظام 09-04 المؤرخ في: 23جويلية2009 تضمنت ثمانية أصناف وهي كالآتي :

أ- الصنف 01: عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك:

تسجل حسابات هذا الصنف النقود والقيم بالصندوق، عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك، حيث تشمل الخزينة على الخصوص السلفيات والاقتراضات والعمليات على سبيل الأمانة المنجزة في السوق النقدية.[1]

ب- **الصنف 02: العمليات مع الزبائن:** يضم هذا الصنف القروض للزبائن وكذا الودائع التي تتم من قبلهم، حيث تشمل القروض للزبائن على كل القروض الممنوحة للزبائن بغض النظر عن آجال استحقاقاتها، أما فيما يخص حسابات الزبائن تتضمن على جل الموارد المتلقات من الزبائن كالودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، قسائم الصندوق.

ت- **الصنف03: حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية:** تحتوي حافظة الأوراق المالية على أوراق المعاملات وأوراق التوظيف وكذا شهادات الاستثمار، يتم حيازة هذه الأوراق المالية قصد اكتساب عائد مالي.

تشمل الديون المجسدة بأوراق مالية على مجموع ديون المؤسسة الخاضعة المجسدة بأوراق مالية، شهادة مديونية قابلة للتفاوض وسندات قسائم السندات القابلة للتحويل.

كما يضم هذا الصنف من الحسابات عمليات التحصيل والعمليات مع الغير الأخرى وكذا الحسابات الانتقالية والتسوية المتعلقة بمجموع عمليات المؤسسات الخاضعة.

ث- الصنف 04: القيم الثابتة: تضم كل الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة، كما تضم أيضا القروض التابعة والأصول الثابتة سواء كانت مالية أو مادية، بما فيها تلك المقدمة في شكل إيجار بسيط، الاهتلاكات وخسائر القيم على القيم الثابتة.

ج- الصنف 05: رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة: يشمل مجموع وسائل التمويل في شكل حصص أو الموضوعة تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة أو مستمرة. كما تشمل أيضا النواتج والأعباء المؤجلة خارج دور الاستغلال كالإعانات الأموال العمومية المحملة والضرائب المؤجلة على الاصول والضرائب المؤجلة على الخصوم والنواتج والأعباء الأخرى المؤجلة، ونتيجة السنة المالية.

ح- **الصنف06: الأعباء:** تضم جميع الأعباء التي تتحملها المؤسسة الخاضعة خلال السنة المالية، فزيادة على أعباء الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي، المصاريف العامة وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات

[1] محمد زرقون، وأخرون، **مرجع سبق ذكره**، 2014، ص5

وخسائر القيمة، كما تشمل أيضا على مخصصات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة وتظهر في الأخير العناصر غير العادية الأعباء والضرائب على النتائج والعناصر المماثلة.

خ- **الصنف 07 النواتج:** تشمل جميع النواتج المحققة من طرف المؤسسة الخاضعة خلال السنة، فزيادة على نواتج الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي، تتضمن أيضا الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات، وأيضا إسترجاعات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة، كما تظهر في الأخير العناصر غير العادية –النواتج.

د- **الصنف 09 خارج الميزانية:** تشمل مجموع التزامات المؤسسة الخاضعة سواء كانت معطاة أو متلقات، حيث يتم تمييز مختلف الالتزامات من خلال طبيعة الالتزام والطرف المقابل، وفي هذا السياق نجد[1]:

- التزامات التمويل تتوافق مع وعود بالمساهمة مقدمة لصالح مستفيد .
- التزامات الضمان التي تمت، في شكل كفالة على الخصوص، هي عمليات تلتزم من أجلها المؤسسات الخاضعة لصالح طرف أخر لتأمين العبء من هذا الأخير، إذا لم يستطع الوفاء به بنفسه يظهر على الخصوص في بند التزامات الضمان السندات المكفولة والتزامات بالقبول.
- التزامات على الأوراق المالية، وتتضمن عمليات الشراء والبيع للحساب الخاص بالمؤسسة الخاضعة، كما تظهر أيضا في هذا البند التزامات الأخذ النافد في عمليات الوساطة.
- التزامات بالعملات الصعبة، تتضمن عمليات الصرف نقدا طالما أن آجال الإجراء لا تزال نافدة، وكذا عمليات الصرف لأجل عمليات بيع وشراء العملات الصعبة التي قرر الأطراف تأجيل إنجازها، لدوافع أخرى غير آجال الأجراء، كما تتضمن أيضا عمليات الإقراض والاقتراض بالعملات الصعبة طالما أن آجال وضع الأموال تحت تصرف لم تنقض بعد.[2] **حسب الملحق (01)**

ثالثا: الرقابة المحاسبية

تهدف الرقابة المحاسبية لحماية الاصول والمحافظة على دقة البيانات والمعلومات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ولتحقيق أهدافها يجب الاستعانة بمجموعة من الأدوات والتي سنعرضها كما يلي:

1- أدوات الرقابة المحاسبية:

تقوم الرقابة المحاسبية على مجموعة من الوسائل والإجراءات الهادفة لمعاينة واختبار البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر المحاسبية ومدى اعتماد عليها، وذلك في ظل وجود نظام المستندي ونظام القيد المزدوج سليم في تسجيل العمليات المحاسبية

---

[1] مدونة الحسابات، النظام 09-04 المؤرخ في 23 جويلية2009، **متضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد76، الصادر في 29 ديسمبر2009، ص ص 15 16

[2] بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص 245

- **الرقابة القبلية والبعدية:** بصفة عامة يمكن أن نميز بين صنفين للرقابة، أحداهما قبلية تعتمد على رقابة شروط العملية قبل حدوثها، وتستخدم بصفة أساسية في الجانب المحاسبي في رقابة جميع عناصر القيد قبل تسجيله في دفتر اليومية، أما الصنف الثاني الرقابة البعدية فتركز على رقابة العملية بعد تحققها، فالمراقب يراقب حركة الحسابات.[1]
- **الرقابة من خلال الجرد:** تعتبر الملاحظة المادة الوسيلة الأفضل للتأكد من الأصل بالبنك، فالمراقب يستخدم ذلك كلما سمحت الفرصة خلال فترات الجرد، ويتم الفحص المادي أو العد على مختلف مكونات الميزانية وخاصة النقدية الوطنية والأجنبية، وسائل الدفع بالمحفظة، ملفات القروض، الاستثمارات، مخزون المطبوعات،

ويبرز دور المراقب في تقييم نوعية إجراءات الجرد، وأخذ المعلومات الضرورية حول الرقابة على استقلالية الدورات المحاسبية، وإعداد تقرير سير عملية الجرد بطريقة تضمن احترام تعليمات البنك وضمان جرد علي الأصول، إلا أن ذلك يتطلب وضع تقنيات أخرى للتأكد من ملكية وقيمة الأصول، لأن الجرد يؤكد وجوده فقط.

- **الرقابة من خلال التبرير:** يقوم المراقب عند استلام المستندات الثبوتية على تغطية جانبين، التأكد من نوعية إعداد هذه المستندات ثم تحليلها، فيتم التحقق من جودة تأشيرة الموظف المعد للمبرر، ومقارنة مدى تطابق الرصيد المبين في حالة المقاربة والحساب المقابل في ذلك التاريخ وكذلك التأكد من مجموع الطرف المدين والدائن والفرق الذي سيعطيه الرصيد (الرقابة الحسابية).
- **الرقابة من خلال المقاربة البنكية:** تسمح هذه التقنية من مراقبة حسابات البنك المفتوحة لدى الغير من بنوك ومؤسسات مالية، عن طريق مقارنة قيمة الحساب في دفاتر البنك بقيمة كشفه لدى الغير، فإن وجود عدم تطابق في القيمة فإنه يدل على أنه هناك عمليات تم تسجيلها لدى البنك ولم يسجلها الغير أو العكس.

ويعتمد برنامج عمل المراقب من خلال تتبع الدفاتر الثبوتية للحسابات من وجود توقيع العون المكلف بإعداد بطاقة المقاربة البنكية والتأكد من تطابق الحسابات وفي نفس التاريخ، والتحقق من أسطر التسجيلات المصرح بها لدى البنك وليس لدى الغير أنها تظهر في دفتر اليومية للبنك ولا تظهر لدى الغير من بنوك ومؤسسات مالية والعكس، وتحليل دقيق للتسجيلات المحاسبية وخاصة تلك التي تمثل المبالغ المرتفعة والعمليات غير العادية، ومطابقة الوثائق الثبوتية لها. وكذلك متابعة الأسطر الخاصة بالمبالغ المتساوية ولكن بتواريخ مختلفة والتي تتكرر من شهر إلى آخر.

- **الرقابة من خلال التصديق (التأكيد):** تتطلب هذه التقنية تصديق الأشخاص والبنوك والمؤسسات التي تقيم علاقة عمل بالبنك، فيتم طلبها خلال فترة إقفال الحسابات، أما إذا كان نظام الرقابة الداخلية سليم وكفء

[1] Fayek Abilama et Jean-david Avenal, **Comptabilité Financièr**e, Ediscience International, Paris, 1997, PP:33-47.

فيمكن أن تكون طلبات التصديق لفترات أخرى، إلا أنه يجب أخذ فترات الإجابة على طلبات التصديق بعين الاعتبار عند تخطيط عملية الرقابة.

وأبسط الطرق في هذا المجال تتمثل في طريقة التصديق المباشر، أين يقوم المراقب بالطلب من الغير الذي تربطه علاقة بالبنك التأكيد المباشر لمعلومات متعلقة بعملية أو رصيد أو معلومات أخرى، إلا أن هذا الإجراء الرقابي لا يمكن اعتباره مستقل عن نظام الرقابة المحاسبية بل يكون متكامل معه مباشرة ويمثل إحدى مكوناته حتى يحقق أهدافه.[1]

الشكل رقم (02-05): أدوات الرقابة المحاسبية

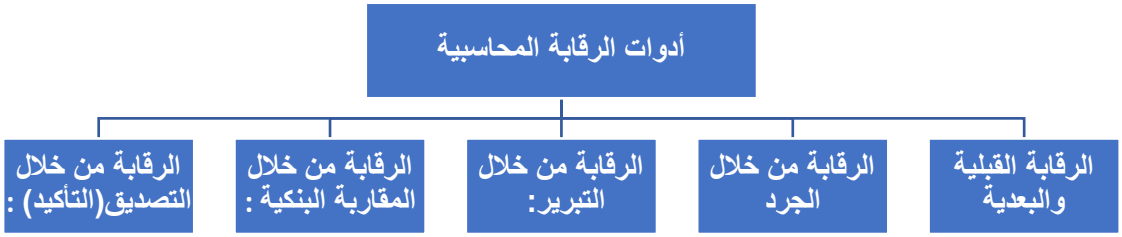

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق

2-الرقابة على الحسابات البنكية

يحاول نظام الرقابة الداخلية المحاسبي الاهتمام والإلمام بمختلف الجوانب المحاسبية من مستندات وتسجيلات محاسبية لمختلف العمليات البنكية والتي تمس مختلف الأصناف، والتي سنعرضها كما يلي:

- **الرقابة على حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك**

يهدف نظام الرقابة على المجموعة الأولى إلى ضمان احترام الحدود القصوى المصرح به بالنسبة للمخاطر وإعادة التمويل، وإن العمليات حقيقة ومسجلة بطريقة صحيحة وأن الفوائد المدينة أو الدائنة محسوبة ومسجلة ومأخوذة بعين الاعتبار في النتيجة المحققة وكذلك أن الحقوق سليمة وأن المعدل المطبق يتماشى وشروط السوق، كما أن الأرصدة مع المتعاملين من بنوك ومؤسسات مالية تتطابق ولا تتعدى الحدود التي تسمح بها الأنظمة والتعليمات. وسيتم التركيز على أهم حسابات المجموعة الأولى والمتمثلة في ما يلي: [2]

- **الصندوق (الخزينة):**

يشمل حساب الصندوق الأوراق والقطع النقدية الوطنية أو الأجنبية ذات السعر القانوني وكذلك الشيكات السياحية، تعتبر أرصدة هذا الحساب في المبالغ الصافية للأموال الجاهزة أو السيولة التي يحوزها البنك في ظل مخاطر خاصة تتمثل أساسا في السطو الخارجي أو الاختلاس، وتتم مراقبتها من خلال:

[1] فضيلة بوطورة، **مرجع سبق ذكره**، 2007، ص 95

[2] فضيلة بوطورة، **مرجع السابق**، ص 96

1) التأكد من فصل وظيفتي التحصيل والدفع النقدي؛ أي أن الشخص الذي يتولى تحصيل النقدية يجب أن يختلف عن الشخص الذي يتولى الدفع؛

2) التأكد من المقبوضات النقدية مؤيدة بأوراق ثبوتية كإيصالات؛

3) فحص مذكرات التسوية الشهرية ومقارنة الأرصدة المصرح بها على الكشوف بما ظاهر في دفاتر البنك ؛

4) فيما يخص العمليات مع الخارج بالعملة الصعبة يجب التأكد من أسعار الصرف والفروق الناتجة عن ذلك وتعتبر هذه الإجراءات جزءا هاما من مكونات الرقابة الداخلية التي إذا اتصفت بالدقة والصرامة أدت إلى تسهيل عملية المراجعة وتحقيق أهداف البنك، ولتعزيزها يجب الاستعانة بما يلي:

- الجرد المفاجئ للصندوق الذي يعطي دليلا قاطعا على سلامة نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي تخفيض حجم العينة المراد اختبارها؛
- إرسال المصادقات إلى العملاء وبيان حركة التغييرات في حساباتهم ومبالغ الديون المستحقة عليهم وتاريخها ودراسة ردودهم عليها.[1]
- تنظيم محضر بنتائج الجرد يوقع عليه المدققون وأمين الصندوق.
- التأكد من عمليات المسجلة بدفتر اليومية مساعدة ودفتر اليومية العامة ودفتر الأستاذ. [2]

✓ حصر كافة موجودات الخزينة وتدوينها على كشوف مستقلة مع ملاحظة أخذ تواقيع الموظفين المسؤولين عن الخزينة على كشوف الجرد؛

✓ مطابقة نتائج الجرد كما تظهرها كشوف الجرد على بيانات السجلات الخاصة بمحتويات الخزينة سواء الموجود منها في الخزينة ذاتها أو الممسوكة لدى أي من أقسام البنك؛

✓ تدوين أية فروقات أو ملاحظات تمهيدا لرفعها إلى المسؤولين في البنك،

يتم فحص حسابات الخزينة من خلال قيام المدقق بالتحقق من صحة وسلامة التسجيلات المحاسبية لكل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات، الايداع والسحب مع البنك المركزي ومع الفروع، وفي حالة الخطأ يتم التصحيح إما بالمتمم الصفري أو القيد العكسي.

حساب الخزينة هو ح/ 10، وللتفرقة بين الخزينة الرئيسية والصناديق الفرعية تكون الحسابات كالتالي: ح/100 الخزينة الرئيسية؛ ح /1001 صندوق المدفوعات؛ ح/ 1002؛ صندوق المقبوضات.

ويتم التحقق من التسجيلات المحاسبية كالتالي:

---

[1] عاشور عكوش، المحاسبة المعمقة، **ديوان المطبوعات الجامعية**، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 100

[2] Sohad Sahib Alsaffar ,Noorsabah Hussein**, Evaluating Quality of Control Policies and Procedures for Banking Transactions Using the Non-application Gap Model to Enhance Financial Reporting Requirements Applied Study in an Iraqi Private Bank**, Journal of Economics and Administrative Sciences, Vol.26,2020,p88

- **بالنسبة للمقبوضات:** تقبض الخزائن مبالغ من العملاء لإيداعها في حساباتهم وتكون حسابات جارية وحسابات التوفير وحسابات الودائع لأجل، وتكون المعالجة المحاسبية لها وفق ما يلي: **ح/ 10 الخزينة** في الجانب المدين (عموما يكون الايداع في صندوق المقبوضات)، **ح/ 2201 الحسابات الجارية** و/ أو **ح/ 223 حسابات التوفير و/ أو ح/ 224 حسابات الودائع لأجل** في الجانب الدائن. مع وجود مستند إثبات عملية الإيداع (القبض)، كما يجب أن يتأكد المدقق من رصيد نهاية اليوم للخزينة.
- **بالنسبة للمدفوعات:** تدفع الخزينة إلى العملاء المبالغ الذين يريدون سحبها من حساباتهم، وتكون المعالجة المحاسبية لها وفق ما يلي: ح/ 10 الخزينة في الجانب الدائن (عموما يكون الدفع من صندوق المدفوعات)، ح / 2201الحسابات الجارية و/أو ح/ حسابات التوفير و/أو 224 حسابات الودائع لأجل في الجانب المدين. مع وجود مستند إثبات عملية الدفع، كما يجب أن يتأكد المدقق من رصيد نهاية اليوم للخزينة؛
- **بالنسبة للإيداع والسحب مع البنك المركزي:** ففي حالة الايداع لدى البنك المركزي يجب التأكد من أن التسجيلات المحاسبية كانت كالتالي: ح/ 110البنك المركزي في الجانب المدين، ح/ 10 الخزينة في الجانب الدائن (يكون التعامل مع الخزينة الرئيسية وليس الصناديق الفرعية)، أما في حالة السحب من البنك المركزي فتعكس الحسابات؛
- **البنك المركزي:** كما يجب التأكد من أن الاحتياطات الإجبارية المكونة لا تتجاوز الحدود المنصوص عليها خلال الفترة المحددة أو المنخفضة عن ذلك وأنها توافق تعليمات البنك المركزي والأنظمة السارية المفعول.
- **بالنسبة للإيداع والسحب مع الفروع:** ففي حالة الايداع لدى الفروع، يجب التأكد من أن التسجيلات المحاسبية كانت كالتالي: ح/ **377الفروع** في الجانب المدين، **ح/ 10 الخزينة** في الجانب الدائن (يكون التعامل مع الخزينة الرئيسية وليس الصناديق الفرعية)، أما في حالة السحب من الفروع فتعكس الحسابات [1]
- **العمليات ما بين البنوك:** وتتم عملية الرقابة عليها من خلال طلب التأكيد المباشر للأطراف المتعاملة في سوق ما بين البنوك وإجراء عملية المطابقة بين أرصدة حساباتها وكشوفها لدى البنوك والمؤسسات المالية ومطابقة المجاميع كذلك، من خلال أخذ عينة مماثلة لمراقبة آجال العقود مع تأكيد الطرف المقابل من خلال القيمة، تاريخ بداية العملية ونهايتها، المعدل، فترات التسديد، وطريقة سداد الفواتير ..إلخ، والاستعلام حول الحسابات التي لم تشهد حركة خلال أكثر من سنة، وضمان اتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة لمنع سوء استخدام هذه الحسابات والتشاور مع المسؤولين حول إمكانية إقفال هذه الحسابات، وفحص الحسابات المفتوحة في دول ذوي عملات غير قابلة للتحويل واقتراح إمكانية إعادة ترتيبيها في حساب

[1] مركان محمد البشير، **مرجع السابق**، ص 104

حقوق ثابتة أو مشكوك في تحصيلها، وإعداد المؤونة المناسبة لذلك، كما يجب التأكد من مشروعية الحسابات.[1]

وعلى المدقق أن يضع في ذهنه الأمور التالية عند قيامه بعملية التدقيق النقدية:

- إن المفاجأة عنصر هام في عملية الجرد وهي مبدأ ضروري في مثل هذه الحالات ولذا فإنه يتوجب عدم الإعلان عن عملية التدقيق وعدم الإبلاغ بها إلا للمدققين أنفسهم؛ وعلى المدققين أن يباشروا العد للصناديق الفرعية والرئيسية في وقت واحد، ولكن إذا أضطر المدقق إلى الفصل في توقيت الجرد فإن عليه أن يتخذ الإجراءات الكفيلة بعدم إضافة أي شيء أو سحب أي شيء من الصناديق التي تأجل جردها وذلك إلى حين الانتهاء من عملية الجرد لجميع الصناديق الفرعية، ويكون ذلك إما باستعمال ختم خاص لختم الخزائن أو إبقائها تحت مراقبته باستمرار؛
- على المدقق التأكد من وجود بوالص تأمين تغطي النقدية الموجودة في البنك ضد أخطار السرقة والاختلاس وخيانة الأمانة بالنسبة للذين يحتفظون بها والذين ينقلونها من وإلى البنك؛
- على المدقق دراسة حركة إدخال وإخراج النقود من الخزائن الفرعية إلى الخزينة الرئيسية أو من صندوق فرعي إلى آخر، أو عندها نقلها من فرع لآخر أو للبنك المركزي للتأكد من عدم وجود ثغرات في عملية المناولة للنقد، وأن أي انتقال للنقود بين أمناء الصناديق والخزينة يتم بمستندات أصولية؛
- على المدقق فحص الأوراق النقدية للتأكد من عدم وجود نقود مزورة بينها؛
- على المدقق أن يلاحظ مدى تقيد الفروع بالمقادير المحددة للنقدية في كل صندوق وفي الخزينة الرئيسية، وإن ما يزيد على المقدار المحدد يجري نقله إلى البنك المركزي (من الخزينة الرئيسية) أو إلى الخزينة الرئيسية (من الصناديق الفرعية)، وأنه لا يوجد تكديس للنقدية في الصندوق أو الفرع يزيد عن حاجة العمل الفعلي؛
- على المدقق دراسة حركة النقل للنقد للتأكد من أن عملية النقل تتم بالحراسة المسلحة المشددة وأن عملية النقل تتم بعهدة أكثر من شخص وحسب مقدار النقد المنقول؛
- على المدقق التأكد من قيام شخص مسؤول بجرد النقدية فجائيا في دورات وفترات مختلفة؛
- على المدقق أن يتأكد من وجود تواقيع المسؤولين على السجل الفرعي أو السجل الاحتياطي للصندوق بما في ذلك أمين الصندوق والمحاسب، مسؤول آخر من إدارة الفرع حسب ترتيبات وتعليمات البنك وإن السجلات المذكورة مرقمة الصفحات بأرقام مسلسلة؛
- على المدقق التأكد من الخزائن الحديدية المحفوظ بها النقد قد تم توزيع مفاتيحها على مسؤولين اثنين على الأقل ويفضل أن يكون أحدهما المدير أو نائبه أو مساعده؛

[1]Antoine Sardi, **Audit et Inspection Bancaire –L'audit Interne**, Tome01, 2ème édition, Afgeséditions,1994 p395

- على المدقق أن يحث على استعمال الآلات الحاسبة وآلات العد السريعة على مستوى الصناديق والخزائن؛
- عند ظهور زيادة في الصندوق يتوجب إثبات ذلك بتقرير موقع من المدقق وأمين الصندوق ومسؤول آخر وقيد الزيادة في حساب الفروق النقدية، أما في حالة وجود نقص فإن من الضروري أن يقوم أمين الصندوق بإكمال هذا النقص فورا ومن ثم تدرس الأسباب التي أدت إلى ذلك ويتخذ بشأنها القرار اللازم؛
- عدم السماح لأمناء الصناديق بالقيد في السجلات كسجلات المحاسبة وسجلات الودائع وغيرها؛
- عدم السماح لأمين الصندوق بفض البريد الوارد لاحتمال احتوائه شيكات.
- عدم السماح بالتغيير في إيصالات وقسائم الايداع أو السحب إلا بعد الرجوع للعميل ذي العلاقة وموافقته، وبتثبيت التصحيح باطلاع شخص آخر في البنك مع أمين الصندوق.[1]

– الرقابة على حسابات العمليات مع الزبائن:

يركز المدقق في عملية تقييم حسابات الصنف الثاني على فحص المستندات والكشوفات المتعلقة بالحسابات الجارية للزبائن وحسابات القروض والسلفيات وتقييم والمؤونات المخصصة لمجابهة المخاطر المتعلقة بالقروض الممنوحة، مع التأكد من صحة ودقة التسجيلات المحاسبية والأرصدة الحسابات وذلك من خلال فحص الحسابات التالية:

أ– قروض للزبائن:

يتم اختيار عينة من القروض على اعتبار نسبة المخاطر التي يحتويها كل قرض أو التزام من طرف العملاء، ويمكن أخذ مجموعة من الاعتبارات :

- القروض التي تتجاوز قيمة معينة؛
- كل القروض التي قد تحتوي على مخاطر عالية، كطبيعة النشاط، مؤسسة تمر بوضعية صعبة، القروض غير المسموح بها، القروض التي توقف عن سدادها... إلخ
- إعداد بطاقة تحليل القروض ومراقبة مدى صحة التقسيم والترتيب المحاسبي للقروض؛
- فحص ملفات القروض والتركيز بصفة خاصة على عدم تجاوز القرض القيمة القصوى المرخص بها، ووجود ضمانات خاصة كافية لهذا القرض المسموح به أصلا، وتطابق القرض مع جدول استهلاكية، كما يجب توفر دراسة للمركز المالي للمستفيد بهذا القرض مع ضرورة توفر بطاقة مركزية المخاطر للبنك المركزي.

ب– تدقيق القروض التجارية: ح/(200) تدقيق الكمبيالات:

– يجب على المدقق فحص والتحقق من الكمبيالات الموضوعة لدى البنك، سواء للخصم أو التحصيل أو الرهن والضمان؛

[1] مركان محمد البشير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 104 105

- التحقق من صحة المعلومات المدونة عليها(المبالغ بالأرقام والأحرف، والمدة والتوقيعات وصحة التظهيرات إن وجدت وغير ذلك)، والتحقق من المعلومات المستخدمة كأساس لحساب الفائدة.
- التأكد من تظهير الكمبيالات باسم البنك تظهيرا ناقلا للملكية؛[1]
- كما يتم تدقيق الأوراق التجارية المخصومة المرسلة من خلال دراسة الأوراق المقدمة من النواحي القانونية للتأكد من اكتمالها كالطوابع وصحة التظهير وتواقيع الملتزمين والقيمة والاستحقاق ومحل الأداء وغيرها من البيانات القانونية، وأنه قد تم ختمها بأختام الدفع النقدي أو القيد بالحساب والتأكد من أن التظهيرات تنص على أنها لأمر البنك؛
- مطابقة تواقيع الخاصمين للسندات على التواقيع المحفوظة بالفرع؛
- ملاحظة أن الخصم يتم ضمن صلاحية المسؤولين بالفرع أو ضمن السقوف المحددة من الإدارة العامة كمخصصات لكل عميل وأن زيادة في الرصيد قد تم الحصول على موافقة الإدارة عليها؛
- ملاحظة أن السندات تسدد في تواريخ استحقاقها وأنه لا يتم تجديد جزئي أو كلي لهذه السندات ودراسة أسبابا عدم التسديد التأخر عنها؛
- ملاحظة أن مدة الخصم تقع ضمن المدة المقررة من الإدارة وأن أي تجاوز في استحقاق السندات للمدة المقررة قد تم الحصول على موافقة الإدارة العامة عليها؛
- مراجعة حوافظ الخصم للتأكد من صحة احتساب الفائدة والعمولة؛
- التأكد من إجراءات الاستلام من الخاصم إلى موظف الخصم ثم مرحلة الترحيل للسجلات مع التأكد من التسلسل في المناولة وأنها تتم بموجب تواقيع واستلام أصولي من موظف لأخر وأن تتم بين عدة موظفين في ذات القسم ؛
- التأكد من أن التاريخ المثبت عليها مطابق للسجلات ولحوافظ الخصم تجنبا لقيام الموظف بتأخير سداد الأوراق التي يمكن قبض قيمتها من العملاء لتسديدها عنهم بحكم الثقة التي يتمتع بها كموظف في البنك؛
- مع القيام بإرسال تثبيتات "تأييدات" بأرصدة الخصم الخاصة بهم والكل منهم إبداء الموافقة أو الاعتراض على الأرصدة المبينة في التأييدات المرسلة.[2]

- **تدقيق الحسابات الجارية:**

يقوم المدقق على فحص المستندات والكشوفات مع تحقق من صحة التسجيلات المحاسبة:

- كشف العمليات اليومية؛
- كشف خلاصة لحركة اليومية؛

[1] مركان محمد البشير، **مرجع سبق ذكره**، ص 107

[2] نفس المرجع، ص 91، بتصرف

- بطاقة الحسابات الجارية؛
- مستندات القيود الدائنة والمدينة؛
- الإشعارات المدينة والدائنة؛
- الشيكات وطلبيات التحويلات وأوامر الصرف الداخلية؛
- مستندات قبض الصندوق وأقسام الايداع.

كما يتأكد المدقق من أرصدة نهاية اليوم للحساب الجاري في حالة الايداع أو السحب النقدي:

- **في حالة الايداع النقدي في الحسابات الجارية:** تسجل عملية الايداع في الحسابات الجارية من خلال القيد الآتي: ح /10 "الخزينة "في الجانب المدين(عموما يكون الايداع في صندوق المقبوضات)، ح/ 2201" الحسابات الجارية" في الجانب الدائن.

- **في حالة السحب النقدي في الحسابات الجارية:** تسجل عملية السحب من الحسابات الجارية من خلال القيد الآتي: ح/ 10 الخزينة في الجانب الدائن، ح/22011 "الحسابات الجارية"(عموما يكون السحب من صندوق المدفوعات) في الجانب المدين.[1]

- التأكد من تسجيل الفائدة على الوديعة إذا سحبت قبل تاريخ الاستحقاق.[2]

كما يقوم المدقق عند عملية فحص الحسابات الجارية باستخدام التقارب البنكي، والهدف من ذلك هو تبرير الفرق الموجود بين الرصيد البنكي الظاهر في كشف الحساب البنكي(حساب المؤسسة لدى البنك) لفترة ما والرصيد الظاهر في حساب البنك لدى المؤسسة، ففي حالة وجود اختلاف بين رصيدي الحسابات فهذا دليل على وجود عمليات محاسبية لم تسجل عند أحد الطرفين (المؤسسة أو البنك) والتي يجب تسجيلها للحصول على التوازن في التقارب البنكي، [3]كما يجب توضيح جميع التفاصيل المتعلقة بعملية التقارب البنكي للحسابات.

- **تدقيق الشيكات (22012):**

- التحقق من أرقام الشيكات وتسلسلها في دفتر الشيكات وتاريخ صدورها وتوقيع صاحبها وغير ذلك؛
- التحقق من تفصيل صحة كل الإجراءات المتعلقة بعمليات الشيك بداية من طلب دفتر الشيكات إلى تسليمه للزبون إلى مختلف استعمالاته (سحب ودفع وغير ذلك) من طرف الزبون؛

[1] بوحفص رواني، **التدقيق البنكي**، 125، بتصرف

[2] Sohad Sabih Alsaffar , Noor sabah Hussein**, Evaluating Quality of Control Policies and Procedures for Banking Transactions Using the Non-application Gap Model to Enhance Financial Reporting Requirements Applied Study in an Iraqi Private Bank**,Journal of Economics and Administrative Sciences, Vol.26,2020,p80

[3] مركان محمد البشير، مرجع سبق ذكره، ص106

- **حساب الاعتمادات المستندية (222)**: يتم التأكد من خلال فحص المستندات الواردة باعتمادات الاستيراد والتصدير.

➢ **فيما يخص عملية الاستيراد**: وذلك من خلال:

- التحقق من فحص المستندات من قبل الموظف وفق كتاب فتح الاعتماد والتأشير عليها دلالة على مطابقتها؛
- قيد قيمة المستندات النظيفة لحساب المراسل في دفاتر البنك وعلى حساب بوالص الاعتمادات المستندية خلال ثلاثة أيام من تاريخ استلامها؛
- تدوين عمليات قيد المصاريف وتخفيض الاعتماد بقيمة المستندات الواردة على الملف الخاص بالاعتماد؛
- قيد قيمة المستندات النظيفة والمصاريف على حساب العميل ولحساب بوالص الاعتمادات المستندية في اليوم التالي لقيدها على حساب البوالص؛
- التأكد من أن المستندات التي قيدت قيمتها على حساب العميل قد أرسلت إليه على النموذج المقرر وتفاصيل تلك المستندات؛
- التحقق من سبب التأخير في قيد البوالص والمصاريف إذا حصل ذلك وهل هناك موافقة أصولية على التأخير؛
- التأكد من إرسال كتاب للعميل على النموذج المقرر مبينا فيه الخلافات على المستندات الواردة برسم التحصيل، وطلب رأيه حول قبول المستندات أو رفضها، وتدون قيمة هذه المستندات على الوجه الداخلي للملف في حقل المستندات برسم التحصيل حسب السعر النظامي مع إجراء قيد نظامي من حساب مستندات الاعتمادات برسم التحصيل إلى حساب أصحاب مستندات الاعتمادات برسم التحصيل؛
- في حالة قبول العميل للمستندات، التأكد من قيام القسم بتسديد قيمة المستندات من حساب العميل وتحويل القيمة لحساب البنك المرسل للمستندات وفقا لتعليمات الدفع المذكورة في الاعتماد، وإرسال المستندات للعميل على النموذج المقرر؛

➢ **فيما يخص عملية التصدير**: وذلك من خلال تدقيق القيود المحاسبية والترحيل على السجلات :

- يتم التأكد من إجراء القيد النظامي بالقيمة المعادلة لمبلغ الاعتماد حسب الأسعار النظامية عند تبليغ المستفيد بالاعتماد من حساب تعهدات البنوك مقابل الاعتمادات المستندية التصديرية ح/ (9119)إلى حساب الاعتمادات المستندية التصديرية ح/ (9110)؛
- التأكد من أن القيد لحساب المستفيد لا يتم قبل استلام إشعار أو برقية بقيد المبلغ لحساب البنك، وفي حالة الموافقة على القيد لحساب المستفيد قبل استلام الإشعار أو البرقية يكون القيد تحت التحفظ؛
- التأكد من أن القيد لحساب المستفيد يكون بالعملة الوطنية حسب سعر الشراء يوم استلام إشعار أو برقية من المراسل بقيد المبلغ؛ عكس القيد النظامي السابق أو تجزئته بقيمة المستندات التي ترسل للمراسل، وإجراء قيد نظامي جديد لحساب بوالص الاعتمادات التصديرية الواردة من العملاء، وعلى حساب بوالص الاعتمادات

التصديرية المرسلة؛ القيد لحساب المستفيد وعلى حساب المراسل بعد خصم العمولات والمصاريف المستحقة، وعكس القيد النظامي الأخير عند استلام إشعار القيد من المراسل؛

- التأكد من ترحيل القيود النظامية والقيود المحاسبية على الحسابات ذات العلاقة والسجل الخاص باعتمادات التصدير، وإجراء المطابقة مع قسم المحاسبة المركزية في تاريخ معين.[1]

- **الحقوق غير المدفوعة:** يتم طلب بطاقة الحقوق غير المدفوعة، والتأكد من أنها لا تتعدى الآجال القانونية والتي تتراوح ما بين ثلاثة إلى ستة أشهر، وفي حالة تجاوزها يتم ترتيبها ضمن الحقوق المشكوك في تحصيلها، ويتم بذلك تقييم مخاطر الخسائر المحتملة لتكوين مؤونة مناسبة.
- **مستحقات مشكوك في تحصيلها:** يتم استكمال جدول تطور المستحقات المشكوك في تحصيلها والمؤونات من خلال إبراز حركة الدورة المحاسبية والوقوف على المركز الحقيقي ومقابلته بالمركز المحاسبي، والتأكد من أن جميع العملاء المشكوك فيهم تم إدراجهم ضمن القائمة المخصصة لذلك، وبالرجوع إلى الكشف الجبائي.

يتم فحص ملفات المتعلقة بالمؤونات القديمة مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات والعناصر الجديدة، أما فيما يخص الملفات الجديدة فيتم فحصها بعناية تامة وتكوين المؤونة المناسبة في ظل المخاطر المحيطة، واستغلال ردود المحامين وموظفي إدارة الضرائب وتقييم مدى نجاعة وظيفة قسم المنازعات بالبنك.

ومن خلال ما سبق يهتم المدققين في تقييم مدى نجاعة سياسة البنك في منح القروض ومدى فاعلية نظم المعلومات لتغطية مختلف المخاطر، اهتمام بدراسة مختلف الفوائد المدينة والدائنة، المردودية، مع فصل المهام بين الأشخاص والأقسام.

3- الرقابة على حسابات الحافظة – سندات وحسابات التسوية

تتكون حافظة الأوراق المالية من الأسهم والسندات وأذونات الخزينة وإسناد القرض، تهدف عملية تقييمها للتأكد من مدى سلامة المعالجة المحاسبية، بحيث تتمثل إجراءات الرقابة على حافظة الأوراق المالية فيما يلي:

- جرد المحافظ والتأكد من تطابق عملية الجرد الميداني مع التسجيلات المحاسبية؛
- التأكد من أسعار الإقفال المستخدمة في عملية تسعير الأوراق المالية بأنها آخر أسعار البورصة أو المودعين أو تقييم المؤسسة؛
- التأكد من حسن ترتيب السندات في البنود المحاسبية المخصصة لها، سندات توظيف، سندات تجهيز، سندات استثمار...إلخ؛
- تقييم محفظة الأوراق المالية من خلال التأكد من صحة أسعار الأوراق المالية وحساب فرق القيمة وإعداد المؤونة المناسبة لذلك؛

[1] مركان محمد البشير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 96 97، بتصرف

- التأكد من أن حيازات الدورة من الأوراق المالية تمت بترخيص الجهة المسؤولة، واحترام السعر والكمية بالمقارنة بالوثائق الثبوتية وأن التسجيل المحاسبي مطابق للمبادئ المطبقة وهو ما ينطبق كذلك على تنازلات الدورة من الأوراق المالية؛[1]
- إعداد كشوف تفصيلية لتوظيفات البنك في الأوراق المالية بأنواعها المختلفة ومطابقة مجموع كل نوع مع رصيد الحساب الإجمالي والمجموع العام في الأستاذ العام؛
- التأكد من ملكية البنك للأوراق المالية بالاطلاع على الشهادات المؤيدة لذلك الصادرة عن طرف ثالث؛
- التأكد من عمل مخصص كاف لمواجهة أي هبوط في أسعار الأوراق المالية وذلك عن طريق مقارنة القيمة السوقية بالقيمة الدفترية وعمل مخصص بالفرق بينهما إذا كانت القيمة السوقية أقل من القيمة الدفترية، أما إذا كانت القيمة السوقية أعلى من القيمة الدفترية فلا يتم عمل مثل هذا المخصص؛
- جرد الأوراق المالية الموضوعة لدى أطراف أخرى كضمان أو برسم الحفظ التأمين فيتم إرسال مصادقات بها إلى تلك الجهات.[2]

4- الرقابة على حسابات القيم الثابتة

تهدف عملية الرقابة حسابات القيم الثابتة إلى تقييم كل الاستخدامات والممتلكات الموجهة لخدمة البنك والمتمثلة في التثبيتات المعنوية، العينية، والمالية وذلك من خلال التقييم السليم للإهتلاكات ومعالجة المحاسبية الصحيحة للقروض الإيجار، ومنه نركز على الآتي:

- **قروض مشروطة:** تتم عملية الرقابة على القروض المشروطة بالارتباط بقروض الزبائن من خلال طلب العقود والوثائق الثبوتية للقرض بالإضافة إلى آخر تقرير مالي لوضعية المؤسسة، والتأكد من الحساب والتسجيل المحاسبي للفوائد، وفي الأخير تقييم المركز المالي للمؤسسة ومناقشة إمكانية إعداد مؤونة.[3]
- **أصول ثابتة:** تتم عملية الرقابة على الاصول الثابتة والمتمثلة في التثبيتات المعنوية، والمادية وذلك وفق مجموعة من المعايير :

– **الكمال:** من خلال التحقق من الأرصدة الأولية لكل عنصر، والقيام بالرقابة المستندية والحسابية والتأكد من تسجيل كل الإضافات الجديدة للعنصر وحذف كل التنازلات خلال الدورة مع تتبع خطوات المعالجة المحاسبية على الحكم النهائي للمعلومات المحاسبية المقدمة على العنصر موضوع عملية الرقابة.

– **الملكية:** التأكد من ملكية البنك للأصل الثابت وتحديد نوع الملكية عن طريق الإطلاع على المستندات التي تثبت الملكية والتأكد من أنها غير مقيدة برهن أو حجز.

---

[1] فضيلة بوطورة، **مرجع سبق ذكره**، 2007، ص 101

[2] مركان محمد البشير، **مرجع سبق ذكره**،2022ص 107

[3] بوطورة فضيلة، **مرجع سبق ذكره**، 2007، ص 101

– **الوجود**: التأكد من وجود الأصل الثابت في تاريخ إعداد الميزانية، وهذا عن طريق الجرد الفعلي سواء بالعد أو المشاهدة أو غير ذلك، ومطابقته مع كشف الاستثمارات المقدمة من طرف الإدارة.

– **التقييم**: التحقق من صحة التقييم بالشكل الصحيح وذلك بمراعاة ما يلي:

تسجيل ثمن الشراء مضافا إليه المصاريف التي تحملها البنك لقاء الحصول على الأصل، التحقق من صحة حساب وتسجيل الاهتلاك أو إطفاء تبعا للطريقة المتبعة، التحقق من أن المعالجة المحاسبية قد تمت وفق القواعد والمبادئ المنصوص عليها سواء عند الحيازة أو التنازل، والتحقق من قيمة وتسجيل فائض أو نقص القيمة، والرسم على القيمة المضافة.[1]

- **الاهتلاكات (ح/47): تتم عملية الرقابة من خلال:**

1- التأكد من الطريقة المتبعة في حساب الاهتلاكات، وأن النسب المطبقة هي المعمول بها؛

2- التأكد من أن العمليات الحسابية ومحتوى جداول الاهتلاكات صحيحة.[2]

5- **الرقابة على حسابات رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة:** تهدف عملية تقييم لتأكد من مجموع وسائل التمويل من المساهمات والمؤونات الاحتياطات القانونية والتي تتم كالتالي:

- **أموال الخاصة (ح/56)**: تتم عملية الرقابة من خلال فحص وثائق تأسيس البنك، والتحقق من مبالغ المساهمات من خلال مقارنة المبالغ المسجلة في عقود التأسيس بما هو مسجل في الدفاتر المحاسبية، والتأكد من مصدر الزيادات والتخفيضات في رأس المال عن طريق الوثائق الثبوتية، والتأكد من أن إجراءات الإعلان والنشر عن الأموال الخاصة تمت وفق القواعد والتشريعية والتنظيمية السارية المفعول.
- **المؤونة (ح/ 51و53)**: ويمكن أن نميز بين مؤونات للمخاطر والمصاريف الموجهة لتغطية الخسائر المحتملة، والمؤونات القانونية والمخصصة طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية، تتم عملية الرقابة على المؤونات من خلال الرجوع إلى الجداول التوضيحية التي تظهر رصيد الميزانية عند الافتتاح والإقفال وكذلك حركة العمليات ومطابقتها مع التسجيلات المحاسبية والتأكد من حساب المؤونات ودقة التقديرات ومدى توافقها مع الكشف الجبائي للمؤونات.
- **الاحتياطات (ح/55)**: وتتمثل في الاقتطاعات من أرباح السنوات السابقة والتي تدرج تحت حساب علاوات المرتبطة برأس المال والاحتياطات، تتم عملية الرقابة عليها من خلال مراقبة محضر المداولة والتأكد من النسب المتفق عليها بمجلس الإدارة والخاصة بتوزيع النتيجة وضمان أن الاحتياطات غير خاضعة للضريبة وفحص دفتر تحويل الأسهم.[3]

---

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **مرجع سبق ذكره**، 2005، ص 148

[2] محمد بوتين، **مرجع سبق ذكره**، 2003، ص 162

[3] بوطورة فضيلة، **مرجع سبق ذكره**، 2007، ص 103، بتصرف

6- الرقابة على حسابات النتائج :

تتم عملية الرقابة على حسابات النتائج من خلال تقييم والتأكد من دقة قيمة وسلامة المعالجة المحاسبية لحسابات المصاريف (الأعباء) وحسابات الإيرادات (النواتج)، ومنه سيتم عرض أهم حسابات الصنف السادس والسابع كما يلي:

- **حسابات الأعباء:**

- **حساب الخدمات (62)**: تتم عملية الرقابة من خلال التأكد من صحة التسجيل المحاسبي وتوفر جميع الأوراق الثبوتية وأن هذه المصاريف مقيدة في الدورة المتعلقة بها احتراما لمبدأ استقلالية الدورات، ويجب التركيز على حساب الإشهار من خلال مراقبة مستندية كاملة الشكل، التأشيرات اللازمة، التسجيل وبالنسبة للهدايا المقدمة للزبائن فتقارن مع قائمة المستفيدين وتدقيق قيمتها أما عن التنقلات والاستقبالات لابد من القيام بمراقبة مستندية دقيقة تدرس أثنائها كل وثيقة مبرزة للنفقات التي دفعها الموظف المكلف بمهمة، إلى جانب توفر تأشيرات المسؤولين اللازمة والمبينة لتاريخ الذهاب والإياب، مع مقارنة التنقلات والاستقبالات بما هو مقدر في الموازنة والتأكد من أن ما زاد عن الحد الأعلى المفروض من طرف مصلحة الضرائب فيما يخص هذا النوع من المصاريف قد أخذ بعين الاعتبار، أي أضيف إلى الربح الخاضع للضريبة.
- **حساب أعباء المستخدمين (63)**: تتم من خلال مراقبة دفاتر الأجور واتفاقيات العمل، والتأكد من الوجود الفعلي للمستخدمين وتوفير جميع الوثائق الثبوتية اللازمة،
  - مقارنة الأجور بالدورات السابقة وعناصر الموازنة، وتبرير أهم الانحرافات؛
  - مراقبة عملية المطابقة التي أعدها قسم المستخدمين بين التصريح السنوي للأجور ورصيد حساب نفقات المستخدمين؛
  - مراقبة النفقات الاجتماعية من خلال عملية المطابقة التي أعدها قسم المستخدمين بين التصريح السنوي للأجور ورصيد حساب نفقات المستخدمين.
- **الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة (64)**: تتم عملية الرقابة على حساب الضرائب والرسوم من خلال:
  - تدقيق الإقرارات الشهرية لرقم الأعمال الذي حققه البنك؛
  - تدقيق رقم الأعمال المصرح به أخذا بعين الاعتبار التخفيضات الممنوحة والحقوق المعروضة والتأكد من النسب المطبقة على كل أنواع الخدمة المقدمة؛
  - دراسة وتحليل المستندات التي نتج عنها التسجيل، والاعتناء بالجانب الحسابي والمحاسبي؛
  - التحقق من عناصر حساب الرسم على القيمة المضافة لكل شهر ومطابقته بالتسجيلات.

- **حساب أعباء متنوعة (66)**: وبدرج ضمن هذا مصاريف التأمين والتي تعتبر أهم بنوده، حيث يتم أهم بوليصات التأمين السرقة، الحريق، السيارات، المسؤولية المدينة، والتأكد من أنها تغطي الأخطار بشكل كاف، وفي الوضعية العكسية أن الإدارة العليا تتقبل المخاطرة ومراقبة سلامة التسجيلات المحاسبية والمدفوعات التي تتجاوز أكثر من دورة محاسبية.
- **مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة(ح/68)**: وتتم عمليات الرقابة عليه من خلال:
  - التأكد من صحة التسجيل المحاسبي للإهتلاكات والإطفاءات؛
  - التأكد من الاهتلاك يكون على أصل ثابت من أصول البنك؛
  - التأكد من أن قيمة الاهتلاكات المتراكمة لم تتجاوز قيمة الأصل المهتك؛
  - التأكد من صحة معلومات تقدير وحساب المؤونة.
- **حساب الإيرادات**: تتم عملية الرقابة من خلال الحكم على مدى سلامة التسجيلات المحاسبية وإتباعها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وذلك من خلال:
  - التأكد من وجود الوثائق الثبوتية؛
  - التأكد من صحة التسجيلات المحاسبية؛
  - التأكد من تسجيل العمليات المحاسبية؛[1]
- **الرقابة على حسابات خارج الميزانية:**

تشمل حسابات خارج الميزانية كل من التزامات البنك سواء كانت معطاة أو متلقاة والتي تختلف من خلال طبيعة الالتزام والطرف المقابل له. يهدف نظام الرقابة الداخلية على حسابات خارج الميزانية إلى توفير التقييم الصحيح للعمليات خارج الميزانية ومؤونات العمليات المشكوك في تحقيقها، والتأكد من صحة التسجيلات المحاسبية ووجود الوثائق والدفاتر الثبوتية.[2] حيث تتم إتباع نفس طريقة في عملية الرقابة للحسابات القروض للزبائن والأوراق المالية.

- **حساب العمليات بالعملات الصعبة (93):**

يهدف تقييم نظام الرقابة الداخلية على عمليات بالعملات الصعبة إلى مواجهة خطر سوء تقييم الأصول والخصوم والنتيجة وكذلك مخاطر سعر الصرف وآثاره الخطيرة ونتبع الخطوات الآتية:

- التعرف على وضعية الصرف لكل عملة صعبة؛
- التأكد من تسجيل عمليات الصرف العاجل غير المحصل عليها في حساب/ 931

[1] فضيلة بوطورة، **مرجع سبق ذكره**، 2007، صص 104 105

[2] محمد بوتين، **مرجع سبق ذكره**،2003، ص 184

- التأكد من خلال المعاينة للتسجيلات المحاسبية مع تأكيد (تأشيرة) الطرف المقابل وخاصة لأسعار الصرف مقارنة بالأسعار الجارية، والمبلغ والقيمة المقابلة له؛
- فحص عمليات الصرف الآجل (حساب933) والتأكد من وجود تأكيد الطرف المقابل،
- التأكد من نتيجة الصرف تم حسابها بطريقة سليمة بالإضافة إلى نتائج خارج الميزانية، وتم تسجيلها في حسابات التسيير المقابل حساب /6061و حساب/ 7061؛
- التأكد من توافق حساب تعديل العملات الصعبة حساب /3821 مع الحساب خارج الميزانية حساب / 936.[1]

والجدول التالي يلخص أهم إجراءات التدقيق لمختلف بنود وحسابات القوائم المالية:

الجدول رقم (02-01) يوضح إجراءات تدقيق مختلف حسابات البنوك التجارية

حسابات القوائم المالية	إجراءات التدقيق	الهدف من إجراءات التدقيق
النقدية	– جرد موجودات الصندوق وتدوينها على كشف مستقل وحصر كل من مدفوعات ومقبوضات الصندوق بموجب مستندات تؤيد ذلك. – تحضير محضر بنتائج الجرد مصادق عليه المدقق وأمين الصندوق.	– التأكد من الوجود الفعلي ومطابقته بالرصيد الدفتري بتاريخ الجرد والوقوف على أية فروقات. – التأكد من أن الوجود الفعلي في حدود تسقيف البنك. – التأكد من الوجود الفعلي في حدود المبالغ المؤمن عليها.
محفظة الأوراق المالية	– إعداد كشوف تفصيلية بتوظيفات مماثلة للبنك في الأوراق المالية ومطابقة مجاميع كل نوع من الأرصدة الخاصة به – تأكد من ملكية البنك للأوراق المالية بالاطلاع على الشهادات المؤيدة. –جرد الأوراق المالية بحضور الموظفين، أما الأوراق المالية خارج البنك فيمكن إرسال مصادقات	– التأكد من الأرصدة الدفترية للأوراق المالية من أنها تعبر بصدق عن الموجودات الفعلية من الأوراق المالية؛ – التأكد ن أرباح وخسائر وفوائد الأوراق المالية قد سجلت بالكامل؛ – التأكد من الأسس المتبعة في التقييم هي نفسها المستعملة سابقا.
مخصصات	– دراسة أقساط الاهتلاك ويمكن أن يلجأ المدقق هنا إلى الخبراء. – التأكد من الثبات في حساب الأقساط وتحديد التفاوت إذا وجد. – مقارنة المخصصات في سجل منفصل عن	– التأكد من كفايتها للغرض الذي احتسبت من أجله – التأكد من صحة الطرق المحاسبية المتعارف عليها في ذلك وأنها بموجب القوانين السارية.

[1] بوطورة فضيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 105 106

	سجل البنك وإجراء المطابقة للوقوف على الفروقات.	
الاحتياطات	-التأكد أن حساب الاحتياطات تم بما يتماشى مع القوانين السارية. -التأكد من طريقة حساب الاحتياطات. -التأكد من دراية إدارة البنك بأهمية حساب تلك الاحتياطات بالرجوع إلى المعايير المتعارف عليها.	- تفادي المخاطر البنكية. - إلزام البنوك بالرقابة البنكية؛ - زيادة سمعة البنك بعد مصادقة المدقق؛
الكمبيالات	- الجرد الكمبيالات ومقارنتها بأرصدة البنك إرسال المصادقات للجهات المودعة إليها. - اختبار صحة العمليات الحسابية بالفوائد والعمولات. - التأكد من عدم تجاوز التسقيف بالنسبة للكمبيالات المخصومة.	- التأكد من الوجود الفعلي للكمبيالات. - التأكد من صحتها القانونية والموضوعية؛ - التأكد من ملكيتها؛ - التحقق من إمكانية تحصيلها.
الحسابات الجارية المدينة والقروض والسلف	- مطابقة مجموع الأرصدة في كل من الحسابات الجارية المدينة والسلف والقروض مع إجمالي كل من هذه الحسابات في الدفتر الكبير. - الاطلاع والمراجعة المستندية . - إرسال مصادقات للعملاء البنك. - اختبار عينة من عملاء البنك ذات المبالغ قانونا ومحاسبيا.	- إثبات حقوق البنك قانونا وموضوعيا؛
الموجودات الأخرى	- الاطلاع على العقود التي بموجبها تم إلزام البنك. - تدقيق المستندات المؤيدة لدفع هاته المبالغ، ومطابقتها مع دفتر المصروفات نفس الإجراءات بالنسبة للفوائد والإيرادات المستحقة غير المقبوضة.	- التأكد من صحتها قانونا وأرصدتها وأجال تبويبها أو استفادة الدورات اللاحقة منها. - التأكد من تطبيق مبدأ الاستحقاق.
حسابات المصروفات المستحقة غير المدفوعة	- طلب كشف تفصيلي لها وتدقيق هذه المستحقات مع المستندات المؤيدة لها. - مراجعة قيود التسوية والطرق المحاسبية.	- التأكد من صحة التزام البنك بها وفترتها ومن صحة أرصدتها.

حساب الإيرادات المقبوضة سلفا	تنظيم كشف تفصيلي ومراجعة قيود تسويتها، ومطابقتها بالمستندات المؤيدة لها.	– التأكد من صحة هاته الإيرادات وجديتها ومن صحة توجيهها المحاسبي.
التزامات متلقاة ومعطاة وحساب العملات الصعبة	– التعرف على وضعية الصرف لكل عملة صعبة؛ – التأكد من تسجيل عمليات الصرف العاجل غير المحصل عليها – فحص عمليات الصرف الآجل والتأكد من وجود تأكيد الطرف المقابل	– توفير التقييم التأكد من الأسس المتبعة في التقييم الصحيح للعمليات خارج الميزانية ومؤونات العمليات المشكوك في تحقيقها، والتأكد من صحة التسجيلات المحاسبية ووجود الوثائق والدفاتر الثبوتية. – تقيم الأصول والخصوم والنتيجة وكذلك مخاطر سعر الصرف

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الدراسات السابقة[1]

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني

في ظل ظهور تكنولوجيا المعلومات واستعمال نظام الحاسب الآلي لمعالجة البيانات المالية والمحاسبية الأمر الذي أدى إلى ضرورة مواكبة مهنة التدقيق للاعتماد على أساليب حديثة فعالة في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

أولا: مراحل تقييم الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني

1- **جمع المعلومات عن البيئة الحاسوبية:** تهدف هذه المرحلة إلى جمع معلومات خاصة بالنظم المحاسبية

- تحديد موقع قسم الإعلام الآلي في المؤسسة؛
- تحديد أماكن تخزين الملفات؛
- الحصول على دليل الإجراءات المستخدم في المؤسسة؛
- وصف التطبيقات المستعملة من قبل المؤسسة سواء كانت هذه الأخيرة مصممة من قبلها أو تم شراءها؛

2 – رقابة البيانات المعالجة الكترونيا:

– **الرقابة التنظيمية:** يتم التأكد فيها عن الإجراءات والسياسات المتبعة عند عملية إدخال البيانات والبرمجة وتشغيل الحاسوب.

[1] بناء على دراسات التالية وبتصرف:

– لطيفة بكوش، **التدقيق البنكي**، مطبوعة محاضرات التدقيق البنكي، موجهة لطلبة اقتصاد النقدي والبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2023، ص ص 93 94، بتصرف

– بوطورة فضيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص106

- **الرقابة على تشغيل الحاسوب:** يتم التأكد فيها على أن النظم تستخدم للغرض المطلوب وأن العمليات التي تتم تداولها عن طريق الحاسوب تقتصر على الموظفين ذو الاختصاص بالإضافة إلى التأكد من اكتشاف الأخطاء وتصحيحها.
- **الرقابة على برامج النظم:** التأكد من أن البرامج رسمية ويقتصر تداولها وتوثيقها على الموظفين والمختصين.
- **الرقابة على إدخال البيانات:** توفر نظام معين يسمح بالموافقة على العمليات المدخلة في النظام.[1]

3-الرقابة التطبيقية للبيانات المعالجة الكترونيا:

- **الرقابة على المدخلات:** في هذه المرحلة يتم التأكد بأن العمليات قد تمت الموافقة عليها قبل معالجتها في الحاسب الآلي ومن تم إدخالها بشكل صحيح وأنه لم يتم إضافة أو تكرار عملية وأخيرا تصحيح العمليات في الوقت المناسب.
- **الرقابة على معالجة بيانات الحاسب الآلي:** التأكد من أن العمليات تمت معالجتها عن طريق الحاسب الآلي وكذا لم يتم تغيير أو إضافة عمليات والتأكد من تصحيحها في الوقت المناسب.
- **الرقابة على المخرجات:** التأكد من أن تداول المخرجات يقتصر على الموظفين المختصين فقط بالإضافة إلى توفيرها لهم في الوقت المناسب وأخيرا التأكد من أن نتائج المعالجة صحيحة.[2]

ثانيا: طرق فحص عناصر الرقابة الداخلية في بيئة النظم الالكترونية

✓ **دراسة نظام الرقابة الداخلية المحاسبية:**

دراسة نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للمؤسسة يجب أن يشمل جميع الأنشطة اليدوية والآلية والالكترونية المهمة والعلاقات المترابطة بين إدارة معالجة البيانات الالكترونيا والإدارات المستخدمة. فالدراسة هي عملية جمع معلومات تعتمد على القيام باستفسارات واعية من موظفي العميل وعلى ملاحظة توزيع الأعمال وإجراءات التشغيل، والرجوع إلى الوثائق المكتوبة كما في حالة النظام اليدوي. بحيث يهدف فحص النظام إلى:

- فهم مسار تدفق العمليات خلال النظام المحاسبي؛
- نطاق استخدام الحاسوب الآلي في كل تطبيق من التطبيقات المحاسبية العامة؛
- الهيكل الأساسي لأساليب الرقابة المحاسبية بالمؤسسة.

✓ **اختبارات تنفيذ الإجراءات الرقابية العامة:**

الغرض من اختبارات تنفيذ الرقابة الداخلية هو إعطاء تأكيد معقول بأن إجراءات الرقابة المحاسبية يتم تنفيذها كما هي موضوعة.[1] بالنسبة لإجراءات الرقابة المحاسبية فيما يتعلق بمعالجة البيانات إلكترونيا، قد تترك

---

[1] مالطي سناء، خيثري الخادم، **مرجع سبق ذكره**، ص 139

[2] محمد لمين عيادي، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 185 186

دليلا مرئيا على أدائها مثل وجود ملف لا يحتوي على أي تغيرات في البرامج لأي تطبيق من تطبيقات معالجة البيانات إلكترونيا، وقد لا تترك أي أثر مرئي يعيد تنفيذ هذه الإجراءات وهنا يجب على المراجع اختبار هذه الإجراءات الرقابية للتأكد من عدم احتوائها على أي عمليات غير مقبولة أما بالنسبة للدراسة يدويا ففي حالة وجود مسار مستندي ونتائج مطبوعة، يمكن التحقق من تنفيذ الإجراءات الرقابية المستخدمة والتي يتم تنفيذها عادة عن طريق الملاحظة والاستفسار.[2]

✓ **اختبارات تنفيذ الإجراءات الرقابية التطبيقية: بحيث يتم اعتماد على ما يلي:**

- **اختبارات إجراءات الرقابة التطبيقية يدويا:** في حالة وجود مسار يمكن الاعتماد عليه في شكل مستندات ونتائج مطبوعة، بحيث يمكن متابعة العمليات من مصادرها الأصلية إلى نهايتها، يمكن بسهولة اختبار وجود وفعالية إجراءات الرقابة التطبيقية يدويا بدون استخدام الحاسوب الآلي.

ولقد أعتبر هذا الأسلوب لمراجعة الأنظمة المحاسبية اليدوية مناسبا وفعالا ومرغوبا فيه لأنه يمكن للمراجع من الحصول على المستندات الأصلية وتشغيلها يدويا ثم يقوم بمقارنة النتائج التي تم توصل إليها بمخرجات الحاسوب الآلي المطبوعة.[3]

- **اختبارات إجراءات الرقابة التطبيقية بالحاسوب الآلي :**

يتطلب استخدام الكمبيوتر في المراجعة ضرورة وجود برامج وهذه البرامج إما أن تكون خاصة بالمؤسسة أو بالمراجع أو يمكن الحصول عليها من مصادر خارجية، ويقوم هذا الأسلوب على العناصر الأساسية الآتية:

- فحص البيانات المصدرية؛
- تحديد كيفية تحويل البيانات إلى شكل تقرأه الآلات في نظام إدخال الدفعات تحديد إدخال البيانات إلى وسيلة الإدخال المرئية في نظم الإدخال.
- تحديد الملفات الرئيسية المستخدمة؛
- تحديد كيفية تصحيح الأخطاء بالنظام؛
- كما يستطيع المراجع استخدام خرائط تدفق تفصيلية لتحديد عناصر رقابة معينة، هذا بالإضافة إلى المناقشة مع محلل النظم ومبرمجي الحاسوب الآلي والمستخدمين ومشغليه، لأن هذه المناقشة تكون مفيدة.[4]

وبدورها تقسم الأساليب الرقابة على التطبيقات إلى ثلاثة مجموعات:

---

[1] بوطورة فضيلة، **مرجع سابق ذكره**، 2007،ص 35، بتصرف

[2] مصطفى عيسى خضير، المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات، الطبعة الثانية، المطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1996 ص 287

[3] مصطفى عيسى خضير، **نفس المرجع**، ص 288

[4] ثناء علي القباني، 2003، ص 308

1- **أساليب الرقابة على المدخلات:** وتعتبر ذات أهمية نظرا لأنها تمثل المرحلة التي غالبا ما تحدث فيها أخطاء.[1] والتي تنقسم بدورها إلى:

- الرقابة على البيانات: وتهدف إلى ضمان تسجيل العمليات جميعها لمرة واحدة فقط، وهل أن المدخلات المرفوضة تم تحديدها وتصحيحها قبل إدخالها إلى النظام من جديد .
- الرقابة على صلاحية البيانات: والتي تهدف إلى التأكد من شمولية البيانات وعدم وجود نقص فيها بجانب التأكد من صحة وموضوعية المستندات قبل نقلها إلى برامج النظام من جديد.[2]

2- **أساليب رقابة معالجة البيانات:** والتي تهدف إلى التحقق من صحة عملية معالجة البيانات بعد أن يتم إدخالها إلى وحدة المعالجة المركزية، حيث تتكون من جزأين الأول يمثل المراقبة الذاتية التي يتم توفيرها من خلال تصميم الحاسب ذاته والبرامج التي تنظم عمله لتبقى مستقرة ولا يمكن حذفها، ويتمثل الثاني بالمراقبة البرمجية التي يضيفها مستخدم الحاسوب عن طريق التعليمات التي يتضمنها البرنامج عند تنفيذه.[3]

3- **أساليب رقابة المخرجات:** المصممة للتأكد من أن البيانات قد تم توصيلها إلى المستفيدين.[4]

وعليه يجب على البنوك وضع أنظمة رقابة داخلية على أجهزة الحاسوب من خلال اتخاذ إجراءات وتعليمات رقابية على مختلف مراحل معالجة البيانات مع وضع نظام لتقييم إدارة برامج الحاسوب.

---

[1] الآن عجيب مصطفى هلندي، ثائر صبري محمود الغبان، **مرجع سبق ذكره**، ص 15

[2] نور عبد الناصر، نائل عدس، **مقاييس الرقابة والأمان للبيانات المحاسبية في ظل نظام المعلومات المحوسب**، دراسة ميدانية على البنوك التجارية في الأردن، مجلة بحوث مستقبلية، العدد18، 2007، ص 136

[3] الآن عجيب مصطفى هلندي، ثائر صبري محمود الغبان، **نفس مرجع سابق**، ص 15

[4] لطفي أمين السيد أحمد، **دراسة متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 21

المبحث الثالث: مساهمة التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

سنحاول من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى توضيح دور التدقيق البنكي بأبعاده في تقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث تم تقسيمه إلى مطلب الأول تم فيه تطرق إلى دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية، أما المطلب الثاني تم تطرق إلى دور التدقيق الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي جزء مهم من نظام الرقابة الداخلية، فهي تقع على قمة هذا النظام كما أنها من أهم عناصره، تضعها إدارة المؤسسة بقصد فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ولتساهم في إضافة قيمة في أدائها عن طريق الخدمات الاستشارية، كما أن المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية ألزمت وجود مراجعة داخلية مستقلة تقوم على التحسين المستمر للنظام الرقابة الداخلية وتحديد نقاط الضعف فيها، وهذا من خلال المعيار 2130 الرقابة والذي نص على " يجب أن يساعد نشاط المراجعة الداخلية المؤسسة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعالة من خلال فعاليتها وكفايتها، والدفع لتحسينها المستمر."

كما نص المعيار رقم 2130**A**على يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مدى ملاءمة وفعالية الضوابط الرقابية في التعامل مع مخاطر المؤسسة المتعلقة بالحوكمة، والعمليات وأنظمة المعلومات، وهذا من خلال محاولة تأكيد:

- تحقيق الأهداف الاستراتيجية؛
- مصداقية البيانات المالية والمعلومات التشغيلية؛
- فعالية وكفاية العمليات والبرامج وحماية الاصول؛
- الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات المسطرة.

وقد نص المعيار رقم 2130**C**" يجب على المراجع الداخلي استعمال معرفته بالضوابط الرقابية المكتسبة من خلال انجازه للمهمات الاستشارية وذلك عند تقييم مسار الرقابة بالمؤسسة البنكية"

تتمثل وظيفة التدقيق الداخلي إحدى حلقات الاتصال والرقابة بين موظفي المؤسسة، حيث أن واجب هذه الوظيفة يتمثل في المساعدة على المحافظة على أنشطة المؤسسة البنكية، وفي نفس الوقت المحافظة على خطوط الاتصال بين القائمين على هذه الأنشطة، لاسيما وأن المؤسسات البنكية تعيش وتتطور في محيط سريع التغيير، وهنا يظهر دور التدقيق في تحسين عملية الاتصال سواء بين الإدارة العليا أو المستويات التنفيذية الأخرى، أو فيما بين هذه المستويات التنفيذية بعضها البعض.[1]

[1] برابح بلال، براغ محمد، **المراجعة الداخلية ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية دراسة عينة من المراجعين الداخليين**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص ص 350 351، بتصرف

واستنادا لما سبق فإن التدقيق الداخلي البنكي يعتبر من الإجراءات الرقابة التنظيمية التي تلعب دور كبير في تقييم نظام الرقابة الداخلية وذلك بهدف حماية الاصول والممتلكات من الخسائر من خلال اختبار نظم الرقابة المحاسبية والمالية لتأكد من دقة وسلامة تسجيل البيانات المالية ومدى الالتزام بتطبيق البرامج والسياسات المقررة والمخطط لها في مختلف المستويات الإدارية، مع إبداء وتقديم مقترحات وتوصيات بشأنها رفع الأداء والكفاءة التشغيلية لأنشطة المؤسسة البنكية.

المطلب الثاني: دور التدقيق الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

ينص المعيار الثاني للعمل الميداني على وجوب حصول المدقق على فهم كاف لنظام الرقابة الداخلية من تقرير طبيعة وتوقيت ونطاق اختبارات التدقيق الواجب إجراؤها، وتحديدا يدرس المدقق الخارجي نظام الرقابة الداخلية للتعرف على أنواع البيانات الكاذبة المحتملة في القوائم المالية وتقييم المخاطر الرقابية، ويقلل النظام القوي من احتمال حدوث بيانات كاذبة مادية، ويؤدي هذا بدوره إلى خفض في مقدار أدلة المراجعة الضرورية للوفاء بأهداف التدقيق.[1]

كما يساعد دراسة نظام الرقابة الداخلية في رسم خطة المدقق الخارجي للتدقيق بشكل مناسب، فعلى المدقق أن يقوم ببعض الإجراءات للحصول على فهم للعميل وللأنظمة الرقابة الداخلية طبقا لمعايير التدقيق الدولية، والمعيار الثاني من معايير العمل الميداني، ويجب عليه أن يقوم بدراسة وفهم نشاط المنشأة وبيئتها بما في ذات الصلة بالبيانات المالية، وذلك من أجل تحديد وتقييم مخاطر ووجود تحريفات مادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ومن أجل تصميم طبيعة وحجم وتوقيت اختبارات التدقيق.[2]

تتمثل علاقة التدقيق الخارجي لنظام الرقابة الداخلية من خلال مسؤولية والتزامات المدقق الخارجي اتجاهها وذلك وفق معايير التدقيق التي تلزمه بما يلي في أداء مهمته:

1- تخطيط أعمال فحص هيكل الرقابة الداخلية:

يجب على محافظ الحسابات الخارجي تخطيط أعمال فحص هيكل الرقابة الداخلية لأغراض إبداء الرأي في هيكل الرقابة الداخلية وذلك بطريقة مشابهة لتخطيط أعمال مراجعة القوائم المالية السنوية، ويمكنه أن يحقق ذلك عن طريق فحص المستندات والوثائق المؤيدة لتقرير الإدارة عن مدى فعالية والرقابة الداخلية، وعن طريق إجراء الاستفسارات الملائمة، ويجب على محافظ الحسابات عند قيامه بتخطيط أعمال تكليفه بفحص تقرير الإدارة عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية أن يأخذ في الاعتبار طبيعة الصناعة التي تنتمي لها الشركة، كما يجب على

[1] رغدة إبراهيم المهون، **مرجع سبق ذكره**، ص 76

[2] الذنيبات علي عبد القادر، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق**، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، الأردن، 2010، 155

محافظ الحسابات أن يأخذ بعين الاعتبار مدى فعالية وكفاءة إجراءات وسياسات بيئة الرقابة، وأن يأخذ في عين الاعتبار مدى وجود للتدقيق الداخلي بالبنك، حيث إن وجودها يعني هناك متابعة مستمرة لهيكل الرقابة الداخلية بالبنك للتأكد من فعالية وكفاءة تصميم وتشغيل هيكل الرقابة الداخلية للبنك.[1]

2- الحصول على فهم كامل لهيكل الرقابة الداخلية:

يجب على محافظ الحسابات عند قيامه بفحص تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية أن يحصل على فهم كامل لهيكل الرقابة الداخلية، وذلك عن طريق حصوله على معلومات تفصيلية وكاملة عن المعلومات التي تتضمن كافة العمليات والمبادلات التي قام بها البنك، وكذلك حصوله على المعلومات الخاصة بأنشطة الرقابة الداخلية والتي يتم القيام بها لتحقيق أهداف الرقابة. ومن ناحية أخرى يجب على محافظ الحسابات الخارجي للحصول على فهم كامل لهيكل الرقابة الداخلية أن يفهم مكونات هيكل الرقابة الداخلية للبنك، كما يمكن للمحافظ الحسابات أن يقوم بعمل العديد من الاستفسارات الملائمة مع موظفي والاطلاع على الوثائق والمستندات والملفات الخاصة بالسياسات والنظم المطبقة في البنك التي تتضمن النظام المحاسبي وملفات الحاسب الآلي وأن يتعرف على مدى تطبيق تلك السياسات والنظم وذلك للحصول على العديد من المعلومات اللازمة والتي تمكنه من الفهم كامل لهيكل الرقابة الداخلية.[2]

3- تقييم مدى فعالية تصميم هيكل الرقابة الداخلية:

بعد حصول مراجع الحسابات الخارجي على فهم كافي وكامل لهيكل الرقابة الداخلية بالمؤسسة البنكية، يقوم مراجع الحسابات الخارجي بتقييم مدى فعالية تصميم هيكل الرقابة الداخلية، أي أن يقوم بتقييم ما إذا كان هيكل الرقابة الداخلية قد تم تصميمه بصورة سليمة وجيدة تجعله يحقق أهداف الرقابة وتخفيض المخاطر التي تهدد أهداف الرقابة، ومن ناحية أخرى فإنه يجب على مراجع الحسابات الخارجي عند تقييمه لمدى فعالية تصميم هيكل الرقابة الداخلية أن يتفهم بصورة جيدة لسياسات وإجراءات الرقابة داخل كل عنصر من عناصر هيكل الرقابة الداخلية الخمس، وهي بيئة الرقابة وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والمتابعة.[3]

4- اختبار وتقييم مدى فعالية تشغيل هيكل الرقابة الداخلية:

بعد قيام محافظ الحسابات الخارجي بتقييم مدى فعالية تصميم هيكل الرقابة الداخلية، يقوم محافظ الحسابات بتقييم واختبار مدى فعالية تشغيل هيكل الرقابة الداخلية، ويتطلب ذلك اختبار وتقييم السياسات

---

[1] شحاته السيد وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة الرقابة الداخلية في بيئة التشغيل الالكتروني مراجعة أصول طويلة الأجل قصيرة الأجل مراجعة الإيرادات والمصروفات**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 61، بتصرف

[2] عبدالوهاب نصر، شحاته السيد شحاته، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة التكنولوجيا المعلومات وعولمة رأس المال، الواقع والمستقبل**، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 153، بتصرف

[3] شحاته السيد وآخرون، **نفس مرجع السابق**، ص 64

والإجراءات الخاصة بكل جزء من الأجزاء التي تتكون فيها هيكل الرقابة الداخلية بهدف معرفة كيفية تطبيق الإجراءات والسياسات المتعلقة بالرقابة، ومدى الثبات في تطبيق تلك السياسات والإجراءات، مع تحديد الأفراد المكلفين بتطبيقها، وتحديد موقعهم في الهيكل التنظيمي وذلك بهدف الحصول على أدلة كافية وملائمة تمكنه من إبداء رأيه عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية.[1]

5- إعداد تقرير محافظ الحسابات المستقل عن التصديق على تأكيدات الإدارة عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية

وفقا للإصدارات المهنية الأمريكية يمكن لمحافظ الحسابات إبداء رأيه في تقرير الإدارة عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية بالمؤسسة وذلك بعد تقييمه للأدلة التي أمكن الحصول عليها حيث لها حالتين هما:

1- **إعداد الإدارة لتقرير منفصل عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية:**

في حالة إعداد إدارة البنك لتقرير مستقل عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية، فإن محافظ الحسابات مكلف بالتصديق على هذا التقرير وسيقوم بإعداد تقرير مستقل للتصديق على تأكيدات الإدارة بشأن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية.

2- إعداد الإدارة لخطاب أو إقرار يوجه لمحافظ الحسابات الخارجي عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية بالمؤسسة البنكية بدلا من إعداد تقرير مستقل

في هذه الحالة يجب أن يشير محافظ الحسابات في تقريره إلى هذا الخطاب أو الإقرار المرسل له من إدارة البنك، وذلك في الفقرة الافتتاحية (فقرة المقدمة) مع الإشارة إلى تاريخ هذا الخطاب، كما تضاف فقرة أخرى إضافية بعد فقرة الرأي يشير فيها محافظ الحسابات إلى أن تقريره عن التصديق على تقرير الإدارة عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية يقتصر استخدامه على مجلس الإدارة أو إدارة البنك أو لجنة التدقيق بالبنك، بمعنى أن المعلومات الواردة في تقرير محافظ الحسابات يجب ألا يستخدم في أي أغراض أخرى.[2]

ومنه ومن خلال ما سبق وحسب معايير التدقيق فإن المدقق الخارجي (محافظ الحسابات) يقوم بعملية تخطيط وتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، بحيث يلقى على عاتقه مجموعة من التزامات لفهم نشاط البنك من خلال فحص كافة الأنظمة الداخلية (الإدارية والمحاسبية، المالية) وتقييم المخاطر والانحرافات ببيانات القوائم المالية، واكتشاف نقاط الضعف وإبداء رأيه فني حولها من خلال تقرير يقدم به اقتراحات وتوصيات بشأنها بهدف تحقيق الأهداف المتوخاة. ومنه تسعى البنوك لتوفير بيئة ملائمة لإقامة نظام رقابة داخلية فعال يرتكز مقومات إدارية ومحاسبية مساعدة في تحقيق أهداف المرجوة للبنك.

---

[1] عبد الوهاب نصر، شحاته السيد شحاته، **نفس مرجع السابق**، ص 157، بتصرف

[2] شحاته السيد شحاته وآخرون، **نفس المرجع السابق**، ص ص 68 73، بتصرف

خلاصة الفصل:

تأثرت البنوك والمؤسسات المالية بالتقدم التكنولوجي والتحول الجدري في أنماط العمل البنكي، وباعتبارها أداة من أدوات الأساسية في التطور الاقتصادي لأي دولة، إلا أن هذه التطورات لم تمنع الفشل وحدوث الأزمات بسبب سوء التسيير البنكي الناجم عن قصور في الرقابة الداخلية والتدقيق الحسابات.

مما استوجب على البنوك ضرورة إقامة نظام رقابة داخلية متكامل وفعال يتلاءم مع طبيعة تنوع وتعقد العمليات البنكية، وذلك بوضع خطة تنظيمية لتتبع العمليات اليومية لحماية الأصول والأموال المودعة وتحديد الانحرافات وتحليلها ومعالجتها بما يتماشى مع الأهداف المرجوة والمخطط لها لضمان استمرارية وتطور البنك.

ولتحقيق هذه الأهداف يجب أن يشمل نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الخصائص والمكونات من محيط وأنشطة رقابية، تقييم المخاطر، معلومات والاتصال، متابعة وذلك وفقا للنموذج العالمي COSO. بالإضافة إلى مجموعة من المقومات الإدارية والمحاسبية والمرتبطة بدورها بأنظمة الفرعية لنظام الرقابة الداخلية حيث أن الفرع الإداري يهتم بتشجيع الالتزام بالسياسات والإجراءات الإدارية التي تمس مختلف المستويات والمسؤوليات الهيكل التنظيمي.

أما فيما يخص الفرع المحاسبي الذي يعتبر أساس بحثنا هذا فهو بمثابة حجر الأساس العمليات البنكية لما يحتويه من الوسائل والإجراءات الهادفة لمعاينة واختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر المحاسبية للوقوف على نتيجة الدورة التي تعكسها القوائم المالية ومدى اعتماد عليها.

وإن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ككل يعد جزء مهم من عملية التدقيق البنكي، وإلا أن نظام الرقابة الداخلية في شقها المحاسبي هي محل اهتمام وجوهر عمل مدققي الحسابات سواء كان داخليين أو خارجيين حيث أن اتخاذ قرارات مناسبة وفعالة راجع إلى مدى فحص وتدقيق مختلف حسابات الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات والمستندات والدفاتر المحاسبية ومدخلات والمخرجات البرامج والأنظمة الحاسوبية أي يكون تقييم شاملا لمختلف العمليات اليدوية والالكترونية، وهذا يكون باستخدام مجموعة من الإجراءات والأساليب من جرد وفحص وتحليل لحسابات النظام المحاسبي ومصادقات وملاحظات للحصول على أدلة وقرائن كافية لاكتشاف نقاط القوة والضعف، وتقديم رأي فني محايد حول مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعكس مدى سلامة مخرجات النظام.

والجزائر كغيرها من الدول اهتمت بإصدار إطار تشريعي خاص بنظام الرقابة الداخلية رقم 08/11 والمؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والذي يلزم البنوك المؤسسات المالية بإقامة نظام يتكون من نظام للرقابة العمليات والإجراءات الداخلية والتنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات مع توفير نظام أمن لحفظ الأرشيف المادي والالكتروني بالإضافة إلى لأنظمة للقياس المخاطر والتحكم فيها، وذلك بهدف الحصول على معلومات مالية ملائمة وذات مصداقية وموثوقية.

الفصل الثالث: دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية

تمهيد:

بعد التطرق للجوانب والأسس النظرية المتعلقة بالتدقيق البنكي (التدقيق الداخلي والخارجي) ومقوماته وأهدافه بالنسبة للبنوك، بالإضافة لتطرق لتقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية في الفصل الثاني. ومنه سنتطرق في هذا الفصل لعرض ومناقشة الجوانب التطبيقية لهذا البحث من خلال التعرف على واقع التدقيق البنكي في البنوك التجارية الجزائرية ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية، وذلك بالتواصل مع مجموعة من وكالات ومديريات البنوك التجارية الجزائرية والممثلة لعينة الدراسة من خلال استبيان موجه لمجموعة من المراقبين والمدققين الداخلين والمدققين الخارجين ومحاسبين.

وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل الإجابة عن الإشكالية الدراسة للوصول إلى نتائج تبين العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

المبحث الثاني: عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المبحث الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على المنهج البحث المستخدم وحدود الدراسة وذلك من خلال المطلب الأول والثاني كالآتي:

المطلب الأول: منهج البحث المستخدم بالدراسة

تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على أسلوب دراسة حالة لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة في البنوك التجارية الجزائرية من خلال تصميم استمارة استبيان وتوزيعها، بهدف تحليلها واستخلاص نتائجها للإجابة عن الإشكالية البحث المطروحة، وذلك بالاستعانة بالأدوات والمقاييس الإحصائية المناسبة لها والمتوفرة في برنامج SPSS21. كما تم استخدام أداة المقابلة.

أولا: متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة في وجود متغيرين أحدهما مستقل وأخر تابع حيث تم تركيز على أبعاد التدقيق البنكي ودورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية والتي يتم توضيحها فيما يلي:

- **المتغير المستقل:** يتمثل في التدقيق البنكي بأبعاده الآتية:
  - التدقيق الداخلي x1
  - التدقيق الخارجي x2
- **المتغير التابع:** ويتمثل في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية والتي يمكن قياسها من خلال الأبعاد الآتية:
  - فعالية إجراءات العمليات المحاسبية y1 ؛ - الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات y3؛
  - موثوقية القوائم والتقارير المالية y2 ؛ -أساليب الرقابة الالكترونية y4؛

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة لعينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر والتي يلغ عددها 9 بنوك تجارية منها ما هو عام وخاص، حيث تمثلت في إطارات بالمديريات العامة الجهوية والوكالات التجارية(بغرداية، ورقلة، الأغواط) للبنوك المحددة سابقا من مراقبين الداخليين والمدققين الداخليين ومحاسبين، بالإضافة إلى عينة من الخبراء ومحافظي الحسابات الممارسون لمهنة التدقيق الخارجي القانوني والتعاقدي في الجزائر. بالإضافة لعينة من أساتذة الأكاديميين الباحثين في مجال التدقيق.

حيث تم اختيار العينة سابقة الذكر كونها لها دراية كافية عن تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية ومدى مساهمة التدقيق البنكي في تقييم فعاليتها بصفة مستمرة ومنتظمة.

ثالثا: حجم عينة الدراسة

بلغ عدد أفراد عينة الدراسة145 فردا، حيث شملت إطارات من 9 بنوك تجارية (مديريات العامة، جهوية وكالات)وخبراء ومحافظي حسابات وأكاديميين مختصين في مجال التدقيق، حيث تم توزيع استبيان على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث كان عدد أفراد المبحوثين في العينة الخاصة بالبنوك99 فردا، بالإضافة25 فردا من المحافظين والخبراء(مدققين الخارجيين)، كما بلغت عينة الاكاديمين10فردا. حيث تم توزيع الاستبيان ورقيا والكترونيا ولذلك لتسهيل عملية التوزيع والاسترجاع. وبعد تجميع الاستبيانات الموزعة تم فرز وتنظيم الاستبيانات الصالحة للدراسة ومع استبعاد 11استبيان بسب نقص المعلومات بها، والجدول التالي يوضح عدد الاستبيانات المسترجعة والصالحة.

الجدول رقم (03-01): يوضح عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة الصالحة للدراسة

البنك	عدد الاستبيانات المسترجعة	عدد الاستبيانات الملغاة	عدد الاستبيانات الصالحة
بنك الوطني الجزائري**BNA**	40	03	37
بنك الجزائر الخارجي**BEA**	7	02	5
بنك الفلاحة والتنمية الريفية**BADR**	18	00	18
بنك التنمية المحلية**BDL**	9	02	7
القرض الشعبي الجزائري**CPA**	10	00	10
صندوق الوطني للتوفير والاحتياط**CNEP**	10	01	9
بنك البركة الجزائر**AL BARAKA**	2	00	2
بنك السلام الجزائر**ALSALAM**	6	02	4
بنك الخليج الجزائر**AGB**	8	01	7
مدققين (خبراء ومحافظي حسابات)	25	00	25
اكاديمين (أستاذ باحث)	10	0	10
المجموع	145	11	**134**

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال توزيع الاستبيان

رابعا: نبذة عامة عن المؤسسات البنكية محل الدراسة:

1- بنك الوطني الجزائري BNA:

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية وذلك من خلال المادة السابعة سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدر بـ 5% ويمكن أيضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله والذي أشرنا إليه أعلاه.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فإن البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة ....الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل. كما انه من الممكن أن تقوم بـ :

- إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية؛
- تمويل التجارة الخارجية؛
- قبول الودائع بكل أشكالها؛
- إعطاء قروض وتسبيقات بدون أو بضمانات؛
- التدخل في العمل الصرف الآتي أو الآجل؛
- العمل كمراسل للبنوك الخارجية الإمضاء خصم وشراء أو اخذ في محفظة كل الأوراق التجارية وكل السندات كسندات الخزينة العمومية .....الخ ؛

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري، إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.[1]

في16 فيفري 1982 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم تسير وفقا لقوانين 88-01 و88-03 و88-04ل12 جانفي 1988 وقانون 88-119 ل21 جوان 1988 وقانون 88-177 ل28 سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري.

وفي سنة 1990 وحسب القانون 90-10 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي، بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي.

[1] بناءا على معلومات مقدمة من طرف البنك

على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

وفي سنة 1995 البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995، وفي شهر جوان 2009، يقدر رأسمال البنك الجزائري من 600 ,14 مليار دينار جزائري. وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار ب وج وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع إرنستوشي غيفارا الجزائر وحددت مدته ب99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.[1]

- **البنك الوطني الجزائري بالأرقام:**

- مديرية جهوية : يمتلك البنك الوطني الجزائري 21 مديرية جهوية؛
- عدد الوكالات : يمتلك البنك الوطني الجزائري223 وكالة؛
- شباك أوتوماتيكي بنكي: 99شباك أوتوماتيكي؛
- موزع أوتوماتيكي للأوراق المالية: 180 موزع أوتوماتيكي؛
- عدد بطاقات بنكية قيد الخدمة: 380.000 بطاقة بنكية؛
- عدد الموظفين: 5000 موظف؛
- حساب زبون : 493 478 2 حساب زبون؛
- شباك إسلامي 68
- عدد المنخرطين في خدمة البنك عن بعد: 18.079منخرط ؛
- عدد وكالات رقمية 31؛[2]
- يبلغ رأس مال 150 مليار دينار جزائري[3].

[1] ناريمان بن عياد، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار – دراسة حالة بنك الخليج والبنك الوطني الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 2018، 227

[2] https://www.bna.dz/fr/a-propos-de-la-bna/presentation-de-la-bna.htm,VISITE,05/04/2023

[3] https: //www.bna.dz/wp-content/uploads/2023/01/rapport-bna-2021-1.pdf,Visite,06/04/2023

الشكل رقم (03-01): الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري

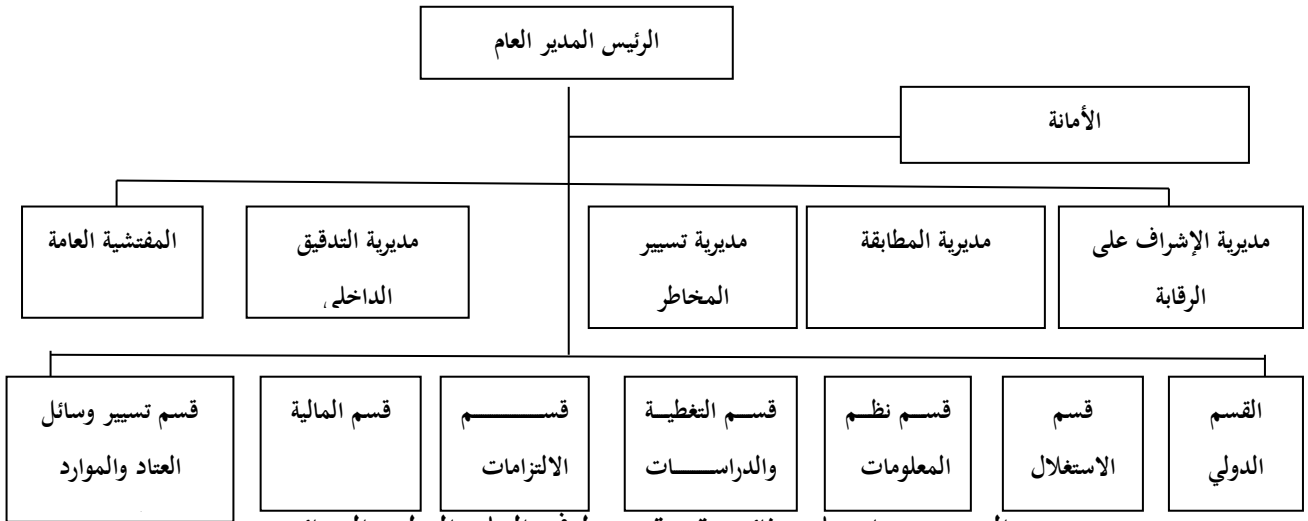

المصدر: بناء على وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

2- بنك الجزائر الخارجي BEA:

تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري في 01أكتوبر 1967 طبقا للمرسوم رقم 204/67 في شكل شركة جزائرية برأس مال مبدئي قدر بـ 20 مليون دينار جزائري، وقد تمم إنشاؤه في إطار تأميم القطاع البنكي الجزائري على أنقاض المؤسسات البنكية التالية:

- القرض الليوني في 01أكتوبر 1967 (Le crédit Lyonnais)؛
- الشركة العامة في 31 ديسمبر 1967(Société Générale)؛
- البنك الشمالي للتسليف في 30 أفريل 1968(Credit du nord)؛
- البنك الصناعي الجزائري وبنك البحر الأبيض والمتوسط في 3 مايو1968 (Banque IndustrielleD'Algérie et de la Mediterrané BLAM)
- بنك باركليز الفرنسي عام 1968 (Bale Barclays).

في سنة 2013 وحسب ماورد في الموقع الرسمي للبنك تم تعزيز شبكة البنك بفتح 09 وكالات جديدة في كل من معسكر، تلمسان، مشرية، الشلف، عين باي (قسنطينة)، وهران، عنابة، بوفاريك، دراية الجزائر العاصمة بالإضافة إلى وكالات أخرى من المقرر فتحها خلال سنة 2014 ليصل عددها في نهاية هذا العام إلى 127 وكالة، كما قام البنك في نفس السنة برفع رأسماله الاجتماعي من 76 مليار دينار جزائري إلى 100 مليار دينار جزائري.[1]

[1] قويدر ابتسام، **دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجاريةوكالة قسنطينة دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري(BEA)وكالة قسنطينة**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في تخصص إدارة مالية، قم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2014، ص 149

يعتبر بنك ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، كانت مهمته عند إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح الاعتمادات عن الاستيراد وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين.[1]

- يحتوي البنك على شبكة تضم 105 وكالة ومكتب الصرف،
- بلغ رأس ماله في نهاية سنة 2019 230 مليار دينار جزائري، [2]

الشكل رقم (03– 02): الهيكل التنظيمي بنك الجزائر الخارجي

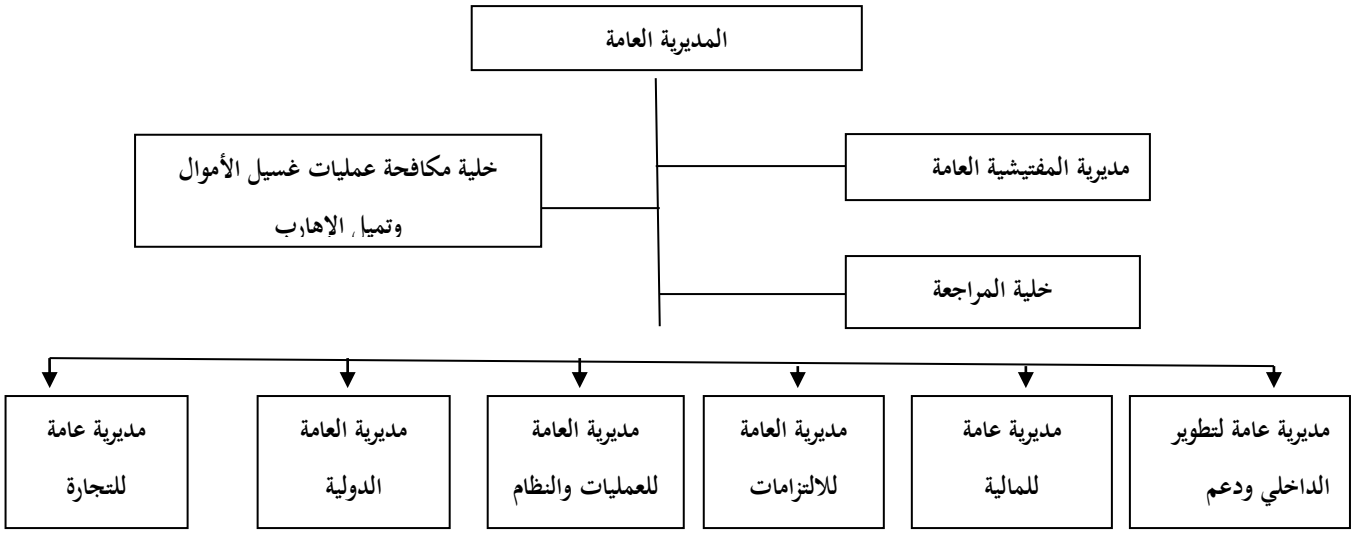

المصدر: بناء على وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

3- بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر بنك مؤسسة مالية وطنية تم إنشاؤها في 13 مارس 1982، برأس مال قدره 202مليار دينار أما الآن فهو بمثابة شركة ذات أسهم. برأس مال 33 مليار دينار مقره بالجزائر العاصمة وقيمة كل حصة مليون دينار جزائري بمساهمة صناديق التابعة للدولة ورأسمال البنك قابل للتعديل سواء بزيادة مبلغ المساهمة بدخول مساهمين جدد أو بنقصانه في حالة تحويل شركة أخرى، وقد حدد هذا فعلا بتاريخ 25 ديسمبر 1995 في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الجزائري BNA، صنف البنك من طرف قاموس محاسبة البنك

[1] مشري مبروكة، **أثر الثقافة التنظيمية على تطبيق الإدارة الالكترونية لتحسين جودة الخدمات البنكية دراسة حالة الوكالات التابعة للمديرية الجهوية للبنك الخارجي الجزائري بورقلة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة غرداية، 2022، ص 145

[2] Rapport annuel de banque **BEA** année 2021.

BANKERS ALMONOCHطبعة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية الجزائرية، ويحتل المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف.[1]

يعمل البنك على نحو أربعين سنة على تدعيم تنمية إقليميه ومشاريع زبائنه بما في ذلك تمويل الفلاحة، الصناعات الغذائية، الصيد البحري وتربية المائيات، وهي المجالات التي تجعله في ركب البنوك الأخرى ما يشكل دعما لتنمية الاقتصاد الوطني وتحسين مستواه.

من أجل تحقيق رضا الزبائن بأكبر قدر ممكن، بحيث يجند أكثر من 7000موظف مع فريق يتكون من 1200 مكلف بالزبائن للإصغاء إلى انشغالاتهم عبر مختلف الوكالات ومجمعات الجهوية موزعة عبر التراب الوطني البالغ عدد 39 مجمع. بالإضافة إلى 326 وكالة؛[2]

الشكل رقم (03-03): الهيكل التنظيمي للمفتشية العامة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

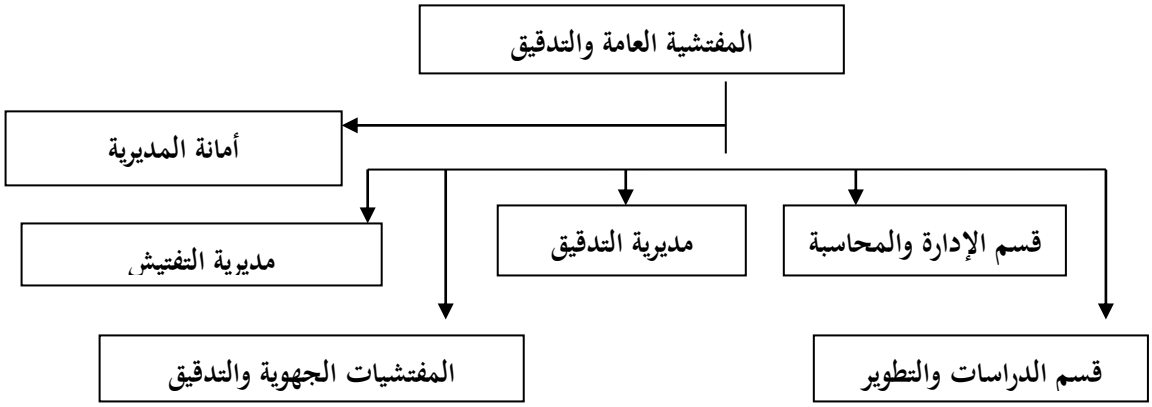

المصدر: بناء على وثائق تنظيمية داخلية على مستوى البنك محل الدراسة

4- بنك التنمية المحلية BDL

تأسس بموجب المرسوم 85/85 الصادر بتاريخ 1985/04/30، وقد انبثق عن إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري ليتولى جزءا من نشاطاته كبنك للإيداع والاستثمار.[3]وهو أخر بنك تم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحة الإصلاحات[4]، وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري. ويقوم هذا البنك بكافة العمليات الموكلة للبنك التجاري، ويزود بالدرجة الأولى الهيئات العامة المحلية بقروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل وأيضا يخدم القطاع بقروض قصيرة ومتوسطة، كما يقوم بتمويل عمليات الاستيراد والتصدير.

---

[1] المرسوم 206/82 المؤرخ في 1982/03/13، المتضمن إنشاء بنك **BADR**

[2] https: //badrbanque.dz/, Visite,08/04/2023

[3] فيروز قطاف، **تقييم جودة الخدمات المصرفية ودراسة أثرها على رضا العميل البنكي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية بسكرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضرة بسكرة، 2011، ص 185

[4] بن فرج زوينة، **مرجع سبق ذكره**، 2014، ص 237

- يبلغ عدد وكالات البنك 164 وكالة تجارية؛
- يبلغ عدد المديريات الجهوية 18 مديرية ؛
- يبلغ رأسماله 73000000000 مليون دينار جزائري؛[1]

الشكل رقم (03– 04): الهيكل التنظيمي لمديرية التدقيق الداخلي ببنك التنمية المحلية

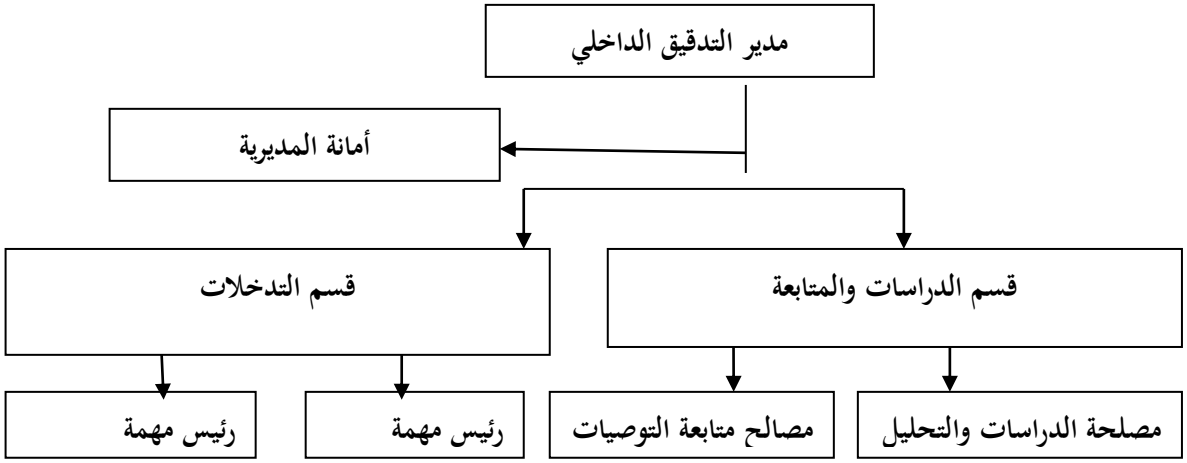

المصدر: وثائق تنظيمية داخلية على مستوى مديرية التدقيق بالبنك محل الدارسة

5– القرض الشعبي الجزائري CPA

تأسس القرض الشعبي الجزائري في 14 مايو 1966، وهو ثاني تجاري يتم تأسيسه في الجزائر، بموجب الأمر 67-75 المؤرخ في 11 مايو 1967، برأس مال قدره 15 مليون دينار، كبنك ودائع ليسترجع بذلك أصول خمسة بنوك وهي (البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر، البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران، البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة، البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة، البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري).

وفي جانفي 1968 تم ضم بنك الجزائر–مصر إلى القرض الشعبي الجزائري، والشركة المارسيلية في 30 جوان 1968، والشركة الفرنسية للتسليف في 1971.

القرض الشعبي الجزائري مثل البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع الودائع باعتبارها بنكا تجاريا، ويقوم بمنح القروض القصيرة وابتداء من 1971 أصبح يقوم بمنح القروض متوسطة الأجل وتبعا لمبدأ التخصص البنكي فقد تكفل

[1] https://www.bdl.dz/arabe/index.html, Visite,12/04/2023

القرض الشعبي الجزائري بمنح القروض للقطاع الحرفي والفنادق والقطاع السياحي بصفة عامة وكذا القطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية والمهن الحرة.[1]

يستمد بنك القرض الشعبي الجزائري قوّته في مورده البشري ومن تاريخه باعتبار تأسيسه سنة 1966، فإنّ بنك القرض الشعبي الجزائري يعد إحدى البنوك التجارية الرئيسية في الجزائر، بحيث يعد رأسماله الاجتماعي ملكية حصرية للدولة، حيث يقدّر حاليا بـ 48 مليار دينار.

- يضم بنك القرض الشعبي الجزائري امتداد جغرافي بما يعادل **159** وكالة موزعة عبر التراب الجزائري.
- يعزّز بنك القرض الشعبي الجزائري نشاطه الجواري من خلال عرض منتجاته عبر الانترنت :

(Mobile CPA –E-banking, e-cp@و مركزين للاتصال أحدهما موجّه للمنتجات النقدية التي تضمن استمرارية الخدمة؛

- قصد تحقيق الأهداف ذات الصّلة، يضم البنك حاليا أكثر من **4300** متعاون؛[2]

الشكل رقم (03–05): الهيكل التنظيمي للبنك القرض الشعبي الجزائري

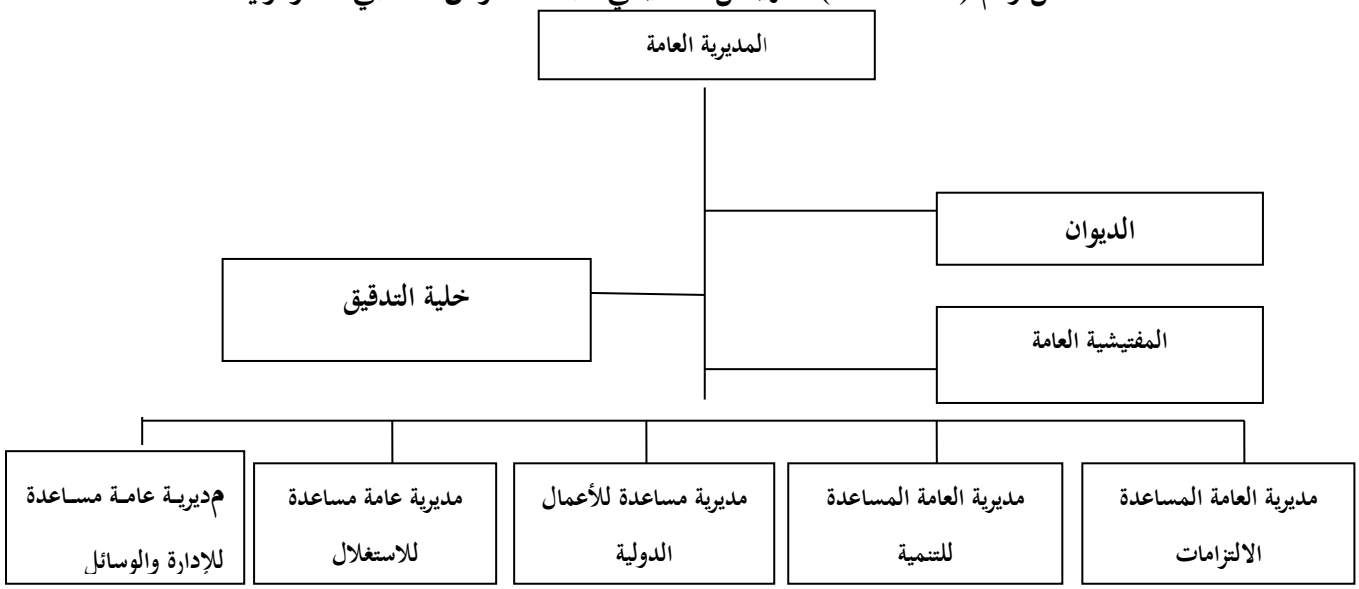

المصدر: بناء على وثائق تنظيمية مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري

[1] بنية صابرينة، **تقدير الجدارة الائتمانية باستخدام طرق الذكاء الاصطناعي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائريCPA**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015، ص ص 215 216، بتصرف

[2] https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/, Visite,06/04/2023

6- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP:

تأسس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بموجب القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964 تم على أساس شبكة صندوق التضامن للولايات والبلديات الجزائرية وتتمثل مهامه في جمع التوفير. افتتحت أول وكالة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أبوابها يوم 1 مارس 1967 بتلمسان في حين، تم تسويق دفتر الصندوق الوطني للتوفير منذ سنة قبل فتح الوكالة على مستوى شبكة البريد، خلال الفترة ما بين 1964و 1970، كان يمثل نشاطه في جمع التوفير، من خلال دفاتر، مع منح قروض اجتماعية رهينة، شملت شبكة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط آنذاك وكالتين مفتوحتين فقط للمواطنين في 1967 وعلى 575 نقطة على مستوى شبكة البريد، في أفريل 1971 أصدرت تعليمة تكلف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بتمويل برامج انجاز سكنات باستعمال موارد الخزينة العمومية، وبالتالي عرف توفير الأسر انطلاقة وتطورا هائلا، وفي نهاية 1975، تعد الفترة التي تم فيها بيع أول السكنات لصالح مالكي دفاتر التوفير، في 1979 صار للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 46 وكالة عملية.

خصصت مهام أخرى للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، يتعلق الأمر بالقروض العقارية الموجهة للخواص وذلك من أجل بناء سكنات وتمويل السكن الترقوي وذلك حصريا لصالح الموفرين، في 31 ديسمبر 1988، تم بيع 11590مسكنا في إطار بلوغ الملكية.

اتخذ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط سياسة تنويع القروض الممنوحة، لاسيما لصالح أصحاب المهن الحرة، وعمال قطاع الصحة وتعاونيات الخدمة والنقل، توسعت شبكة الصندوق حيث بلغ عدد وكالاته 120 وكالة .

وفي 6 أفريل 1997غير الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط نظامه الأساسي بحصوله على ترخيص كبنك، حيث ومن هذا التاريخ أصبح الصندوق بنكا أيضا يمكنه القيام بكل العمليات البنكية ماعدا التجارة الخارجية.

في 28 فيفري 2007 قررت الجمعية العامة العادية المرتبطة بإعادة التمركز الاستراتيجي للبنك السماح بما يتعلق بالقروض العقارية للخواص، القروض الرهينة المقررة بالنصوص القانونية السارية المفعول لدى البنك، القروض الاستهلاكية، كما تم قرار منح الأولوية للموفرين أساسا، وبصفة ثانوية للغير موفرين، فيما يتعلق بتمويل الترقية العقارية، فتم السماح لهم باقتناء أراضي للبناء السكنات وإنجاز برامج السكن، والبرامج المختارة للتمويل هي البرامج الموجهة حصريا للموفرين.[1]

في 2018 زيادة رأس مال سهم CNEP-Banqueمن 14 مليار دينار جزائري إلى 46 مليار دينار جزائري.

---

[1] بوعسلة بشرى، **دور المصارف في بيع منتجات التأمين البنكي في الجزائر– دراسة حالة لبنك التوفير والاحتياط**CNEP، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة دكتوراه في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2015، ص ص 138 140، بتصرف

- وفي سنة 2020: تمتلك 219 وكالة؛ 15 مديريات شبكة المبيعات،
- 20 موزع نقدي أجهزة الصراف الآلي؛
- 47 عدادات التمويل الاسلامي؛
- 4147 موظف؛
- 197 023 9 حساب عملاء؛[1]

الشكل رقم (03-06): الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

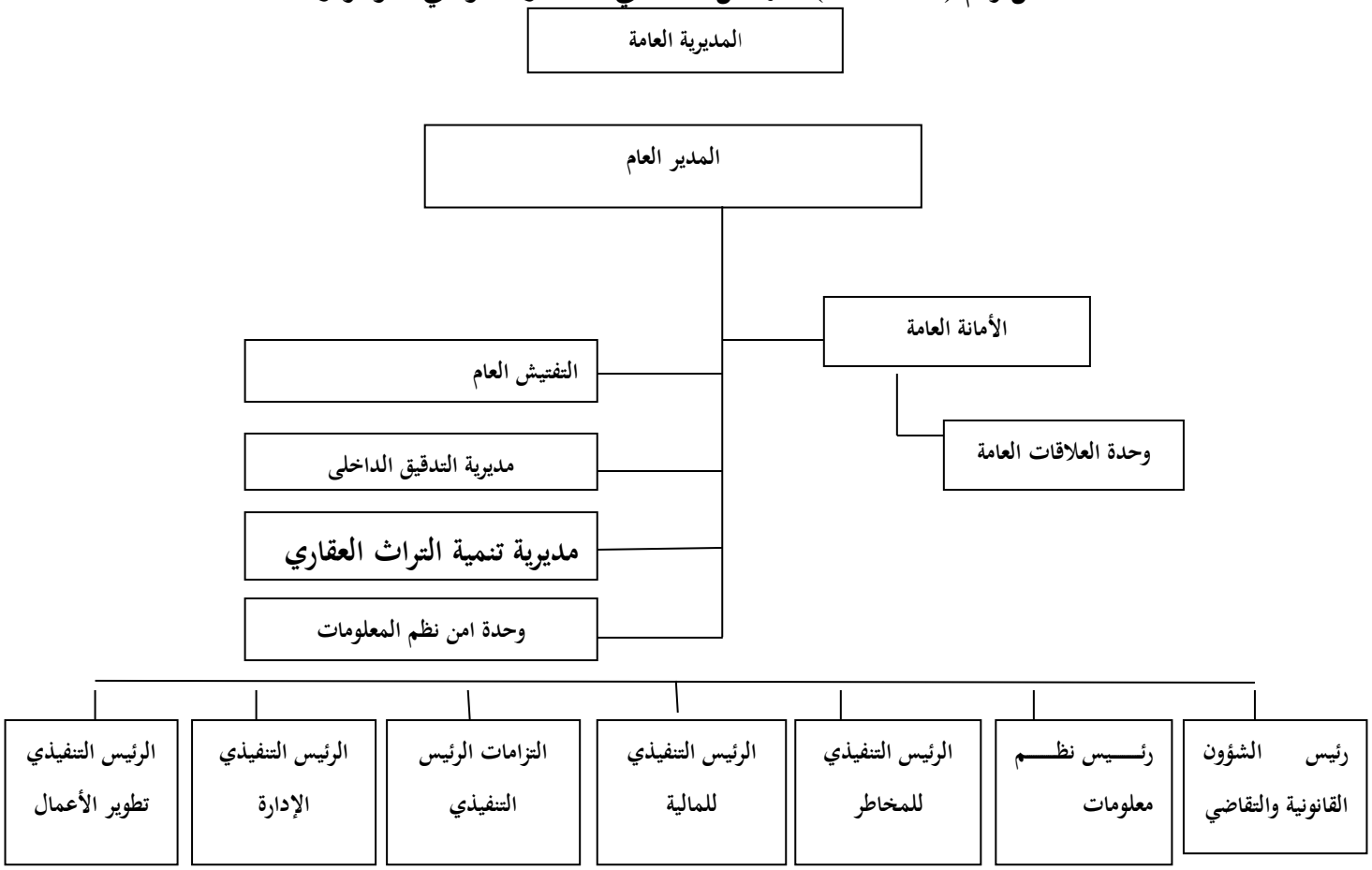

المصدر: بناء على وثائق تنظيمية مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

7- بنك البركة الجزائر AL BARAKA:

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك (بين القطاع العام والخاص) يؤسس في الجزائر أنشى بتاريخ 20 مايو 1991 كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر في 1991/04/14.برأس مال 500.000.000دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991.

[1] https://www.cnepbanque.dz/presentation.php , Visite,06/04/2023

وفي إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 فالبنك الحق في مزاولة العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات وذلك موافقا لمبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.

- **أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري:**
- في سنة 1991 تم تأسيس بنك البركة الجزائري؛
- 1994 الاستقرار والتوازن المالي؛
- وفي 1999 المساهمة في تأسيس شركة التأمينات البركة والأمان؛
- وفي سنة 2000 احتل المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص؛
- 2002 إعادة انتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد؛
- وفي سنة 2003 إنشاء شركة للترقية العقارية دار البركة برأسمال 1.550.000.000 دينار جزائري؛
- وفي سنة 2006زيادة رأسمال 205 مليار دينار جزائري؛
- 2009زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري؛
- 2015 إنشاء معهد للبحوث والتدريب في الصيرفة الإسلامية وإنشاء شركة العقارية SATEC IMMOبرأس مال قدره 15.000.000 دينار جزائري؛
- وفي 2017 زيادة ثالثة لرأس مال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري؛
- وفي 2018 صنف كأحسن مصرف إسلامي في الجزائر.

وفي سنة 2020 تم زيادة لرأسمال البنك إلى 20 مليار دينار جزائري؛[1] أما فيما يخص المساهمين فهما

- مجموعة البركة المصرفية البحرين56%؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر44%.[2]

الشكل رقم (03-07): الهيكل التنظيمي للبنك البركة الجزائري

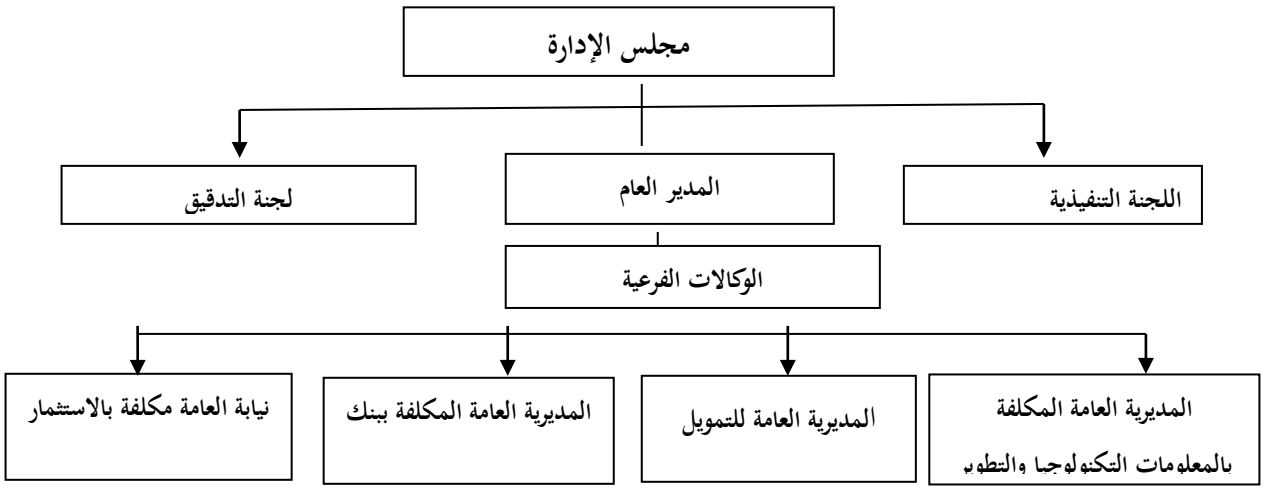

[1]https://www.albaraka-bank.dz/ Visite,12/04/2023
[2]Rapport annuel de banque BARAKA Algérie, année 2019

المصدر : بناء على معلومات مقدمة من طرف البنك البركة الجزائري

7- بنك السلام الجزائر Al Salam:

تم إنشاؤه بتعاون جزائري إماراتي أسس بتاريخ 2006/06/08، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 كبنك تجاري برأس مال قدره 702 مليار دينار جزائري، ويعتبر ثان بنك إسلامي ينشط في السوق البنكية الجزائرية بعد البركة الجزائري، وقد بدأ بنك السلام الجزائر مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات بنكية مبتكرة بتاريخ 20أكتوبر 2008، كما تم رفع رأس ماله سنة 2009إلى 10 مليار دينار جزائري، خلال هذه السنة كان يضم 06فروع عبر أنحاء الجزائر(دالي براهيم، فرع باب الزوار، فرع القبة، فرع البليدة، فرع وهران، فرع قسنطينة) ويتطلع البنك إلى توسيع حصته السوقية من خلال افتتاح فروع أخرى جديدة على مستوى عدة مدن من بينها ولايات عنابة وباتنة وبسكرة وورقلة والعاصمة، حيث يسعى البنك إلى فتح 14 فرع نهاية سنة 2018.[1] حيث في سنة 2023بلغ فروع بنك السلام 23فرعا منشرا عبر مختلف ربوع الوطن وفي انتظار افتتاح فروع أخرى انسجاما مع رؤية واستراتيجية المصرف التي تسعى إلى توفير وتقريب خدماته المصرفية بمختلف صيغها لمتعامليه وبأفضل جودة.[2]

الشكل رقم (03– 08): الهيكل التنظيمي لإدارة التدقيق بالبنك السلام الجزائر

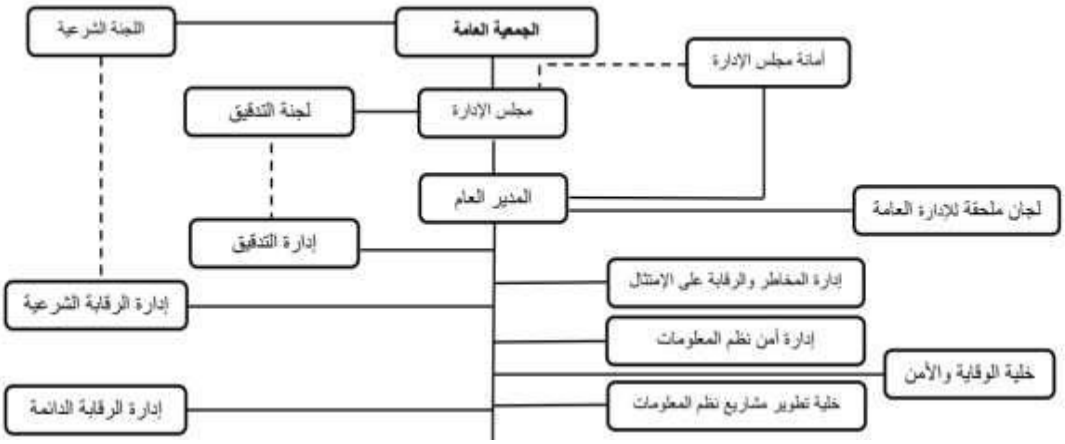

المصدر: بناء على وثائق داخلية على مستوى بنك السلام الجزائر

8– بنك الخليج الجزائر AGB:

تأسس بنك الخليج الجزائرGULF BANK ALGERIAفي عام 2003، وهو أحد البنوك التابعة لبنك برقان يمتلك نسبة 86%من أسهمها في الجمهورية الجزائرية. يعمل في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والشركات وكذلك التمويل الاسلامي.[3]

---

[1] عمارية بختي، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة مقارنة بين بنك دبي الإسلامي وبنك السلام الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص إدارة بنكية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2019، ص ص 197 180، بتصرف

[2] https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0-186.html,Visite 15/04/2023

[3] https://manhom.com., Visite05/04/2023

بدأ البنك نشاطه في عام 2004 برأس مال قدره 10.000.000.00دج مقره الجزائر العاصمة، يعد أحد أكبر 3 بنوك خاصة رئيسية في الجزائر. تتمثل عملاء البنك في جميع فئات الشركات الكبيرة، بالإضافة إلى الإفراد والمهنيين. يعد AGBأحد المؤسسات الرائدة في السوق الخدمات الالكترونية بحيث يعتبر أول بنك يقدم بطاقة دولية(Visa et MasterCard) في السوق.

يتكون من شبكة واسعة من الوكالات والتي تصل 61وكالة في 39 ولاية موزعة في أربع مديريات إقليمية، لتحقيق اللامركزية في الإدارة وتبسيط تدفق المعلومات وصنع القرار. تمثل الوكالة المركزية DELYBRAHIMواجهة عرض للبنك نظرا لحجم محفظته وعدد عماله المقيمين.[1] يبلغ رأس ماله في 20.000.000.000.00دج جزائري خلال سنة 2021، يعمل بالبنك 1074 موظفا، كما يصل عدد أجهزة الصرف الآلي بالبنك 102 جهاز صراف آلي.[2]

الشكل رقم (03-09): الهيكل التنظيمي لإدارة التدقيق ببنك الخليج الجزائر

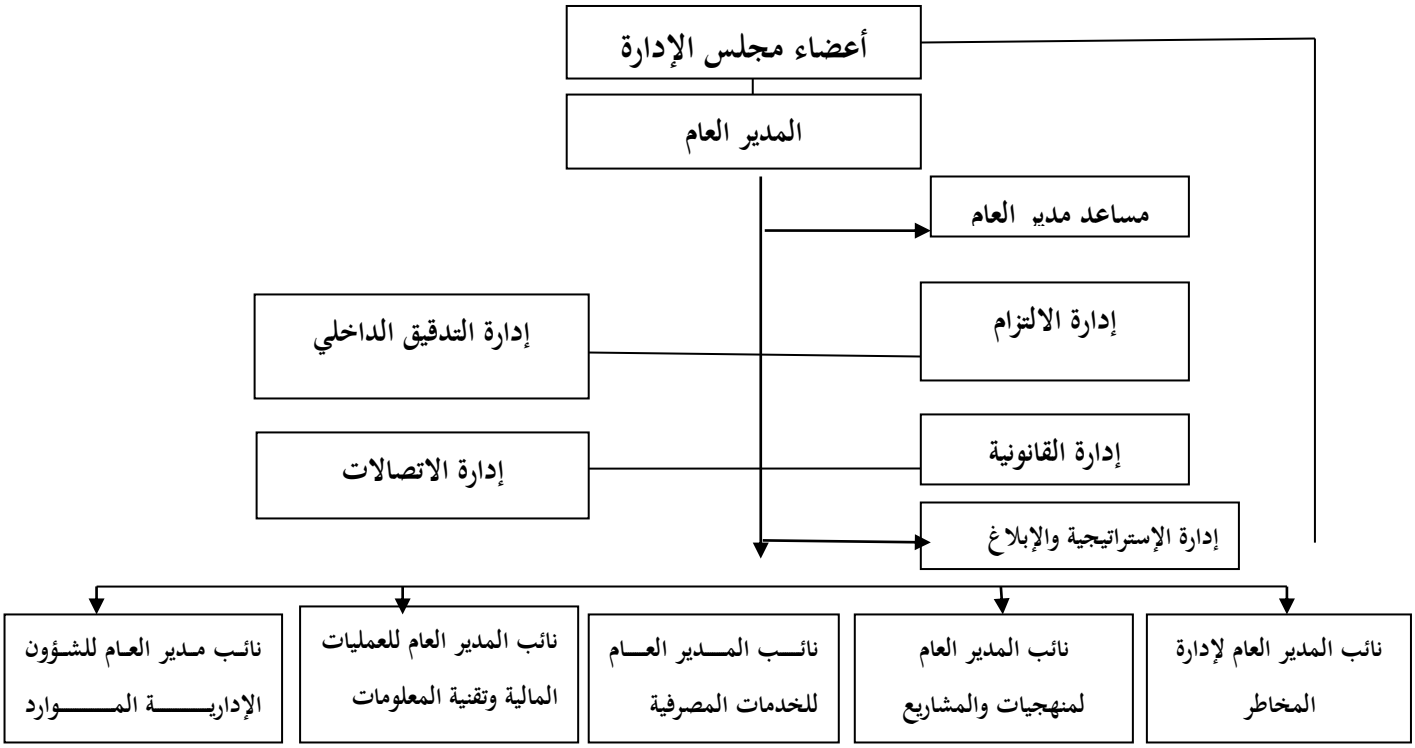

المصدر: بناء على وثائق تنظيمية على مستوى إدارة بنك الخليج الجزائر

خامسا: تحليل خصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

سنحاول التعرف على الخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الأفراد الدراسة التي تم توزيعهم حسب السن، الخبرة المهنية، المؤهل العلمي والمسمى الوظيفي، والتي سيتم توضيحها من خلال الجداول التالية:

[1] https://www.agb.dz/organisation/quisommenous.html,Visite 05/04/2023
[2] https: //www.agb.dz/rapports/rapportannuel/rapportannuel2021.

1- السن

الجدول رقم (03 – 02): توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	4	3
من 26 إلى 35 سنة	45	33.6
من 36 إلى 45 سنة	51	38.1
من 46 إلى 55 سنة	20	14.9
أكثر من 55 سنة	14	10.4
المجموع	134	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

ولتوضيح بيانات الجدول أكثر تم تمثيلها في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03-10): نسبة تكرارات العمر للأفراد المبحوثين

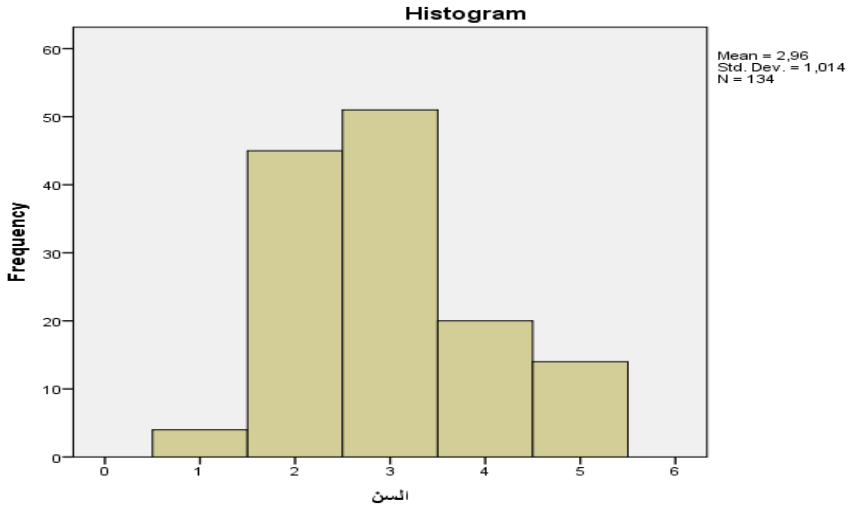

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

يبن الجدول رقم (03-02) والشكل (3-10) توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية حيث يتضح لنا أن ما نسبته (**3%**) أقل من 25 سنة وهي نسبة ضئيلة جدا، وما نسبته(**33.6%**) من أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من 26إلى 35 سنة، لتليها نسبة (**38.1%**) كأكبر نسبة للفئة العمرية من 36 إلى 45 سنة وهذا ما يدل على أن هذه الفئة أكثر اهتمام بالتدقيق والرقابة بالبنوك التجارية والتي تمتلك الخبرة الكافية لأداء مهامها، وما نسبته(**14.9%**) والتي تتراوح ما بين46 إلى 55سنة، أما الفئة العمرية الأكثر من 55 سنة فكانت نسبتها (**10.4%**)

2- الخبرة المهنية:

الجدول رقم(03-03): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5سنوات	27	20.1
من 05 إلى 10 سنوات	45	33.6
من 11إلى 15 سنة	24	17.9
من 16 إلى 20 سنة	16	11.9
أكثر من 20 سنة	22	16.4
المجموع	134	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

ولتوضيح بيانات الجدول أكثر تم تمثيلها في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03-11): نسبة تكرارات الخبرة المهنية للأفراد المبحوثين

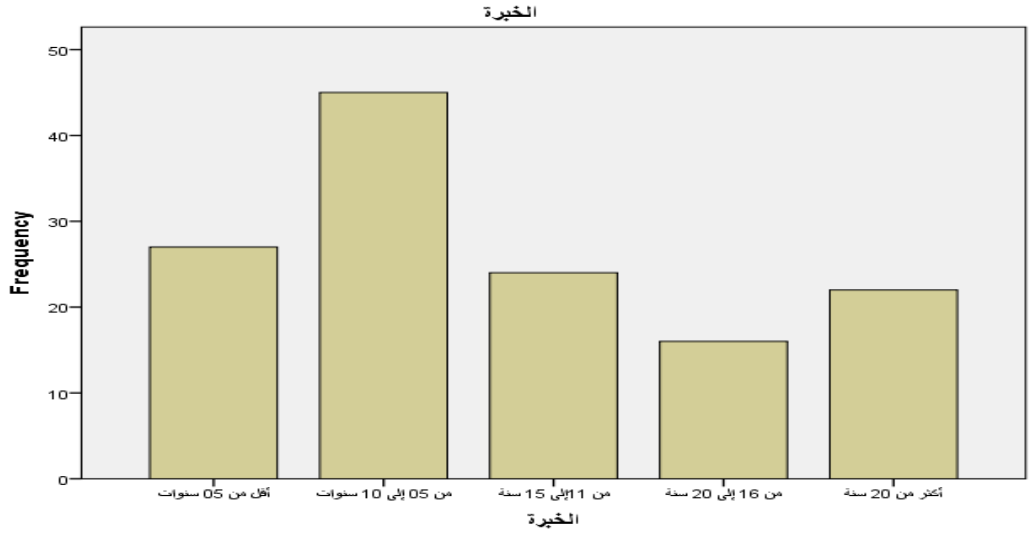

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

حيث يوضح الجدول (03-03) والشكل (3-11) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية والتي تم تقسيمها إلى خمس فئات زمنية حيث يتضح أن ما نسبته (**20.1%**) لديهم خبرة أقل من 5 سنوات، وما نسبته (**33.6%**) كأكبر نسبة من أفراد المبحوثين بلغت سنوات الخبرة لديهم من 5 إلى 10سنوات وهو ما يتناسب مع نسبة الفئة العمرية لعينة الدراسة، كما بلغت نسبة الأفراد الذين تتراوح خبراتهم ما بين 11 و15 سنة (**17.9%**) وهي نسبة معتبرة للخبرة المهنية لهذه الفئة، وما نسبته (**11.9%**) تخص الأفراد الذين لديهم

خبرة ما بين 16 سنة و20سنة، أما فيما يخص الأفراد المبحوثين الذين تتجاوز خبرتهم 20سنة فكانت نسبته (**16.4%**)

3- المؤهل العلمي:

جدول رقم(03-04): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	**48**	**35.8**
ماستر	**48**	**35.8**
ماجستير	**4**	**3**
دكتوراه	**34**	**25.4**
مجموع	**134**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

ولتوضيح بيانات الجدول أكثر تم تمثيلها في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03-12): نسبة تكرارات المؤهل العلمي للأفراد المبحوثين

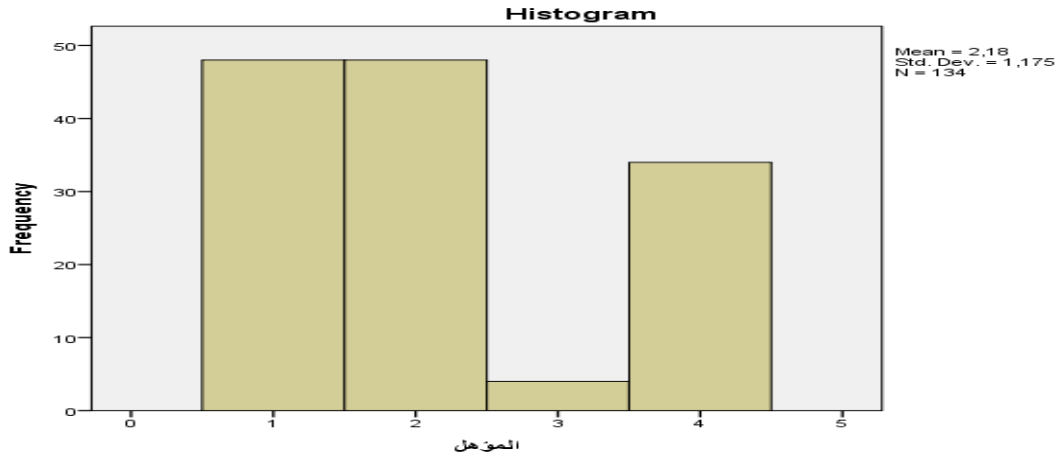

يوضح الجدول (03-04) والشكل (03- 12) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي والتي تم تقسيمها إلى أربع فئات حيث يتضح لنا أن ما نسبته(**35.8%**) من عينة الدراسة المتحصلين على مؤهل علمي الليسانس وهي كأكبر نسبة لعينة أفراد المبحوثين والتي تتساوى مع العينة الدراسة الذين لديهم شهادة ماستر، لتليها ما نسبته(**25.4%**) من أفراد المبحوثين متحصلين على شهادة الدكتوراه وهذا ما يدعم ويقوي نتائج

الدراسة. أما فيما يخص أفراد عينة الدراسة المتحصلين على شهادة الماجستير فكانت كأقل نسبة والتي قدرت ب (3%).

4- المسمى الوظيفي:

جدول رقم(03-05): توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدقق خارجي	25	18.7
مدقق داخلي	50	37.3
مراقب داخلي	20	14.9
إطار بمديرية المحاسبة والمالية	29	21.6
أستاذ باحث	10	7.5
المجموع	134	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

ولتوضيح بيانات الجدول أكثر تم تمثيلها في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03- 13): نسبة تكرارات المسمى الوظيفي للأفراد المبحوثين

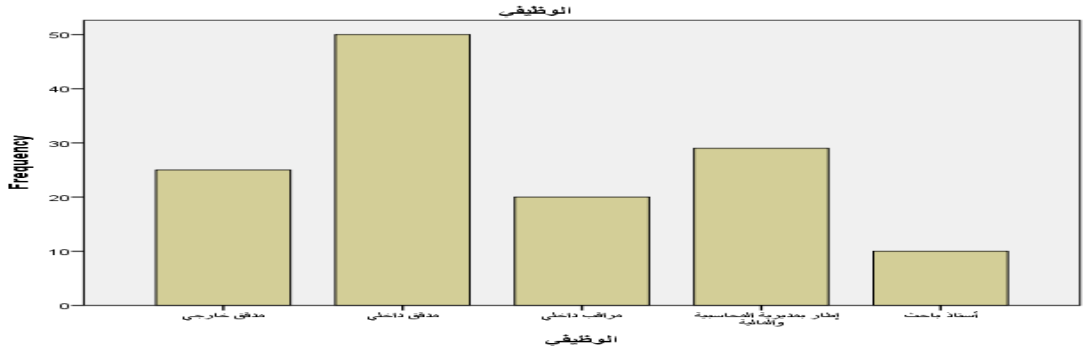

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

حيث يوضح الجدول (03-05) والشكل (03-13) توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي الذي يشتغلون به والذي تم تبوبه إلى خمس وظائف حيث يتضح أن ما نسبته(**18.7%**) من أفراد المبحوثين يشتغلون كمدققين خارجيين للبنوك، وما نسبته (**37.3%**) كأكبر نسبة من أفراد المبحوثين يشتغلون كمدققين داخليين بالبنوك التجارية وهذا ما يزيد من موثوقية الدراسة، في حين بلغت نسبة المراقبين الداخليين (**14.9%**)، في حين نجد ما نسبته (**21.6%**) هم إطارات يشتغلون بمديرية المحاسبة والمالية من محاسب ومراقب مالي والتي ترتبط مهامهم بالتدقيق البنكي ونظام الرقابة الداخلية المحاسبي حيث كانت نسبة معتبرة تزيد من ملائمة الدراسة،

أما النسبة المتبقية فكانت (**7.5%**) مثلت أفراد المبحوثين من أساتذة باحثين متخصصين في مجال التدقيق البنكي وهذا بغرض توضيح الفروق في إجابات الأكاديميين والمهنيين.

5- حسب مؤسسة العمل:

جدول رقم(03-06): توزيع أفراد العينة حسب مؤسسة العمل

مؤسسة العمل	التكرار	النسبة المئوية
بنك الخليج الجزائري AGB	7	5.2
البنك الوطني الجزائري BNA	37	27.6
بنك الجزائر الخارجي BEA	5	3.7
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	18	13.4
بنك التنمية المحليةBDL	7	5.2
القرض الشعبي الجزائري CPA	10	7.5
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطCNEP	9	6.7
بنك البركة AL BARAKA	2	1.5
بنك السلام Al Salam	4	3
مدقق خارجي	25	18.7
أستاذ باحث	10	10
المجموع	134	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

ولتوضيح بيانات الجدول أكثر تم تمثيلها في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03- 14): نسبة تكرارات مؤسسة العمل للأفراد المبحوثين

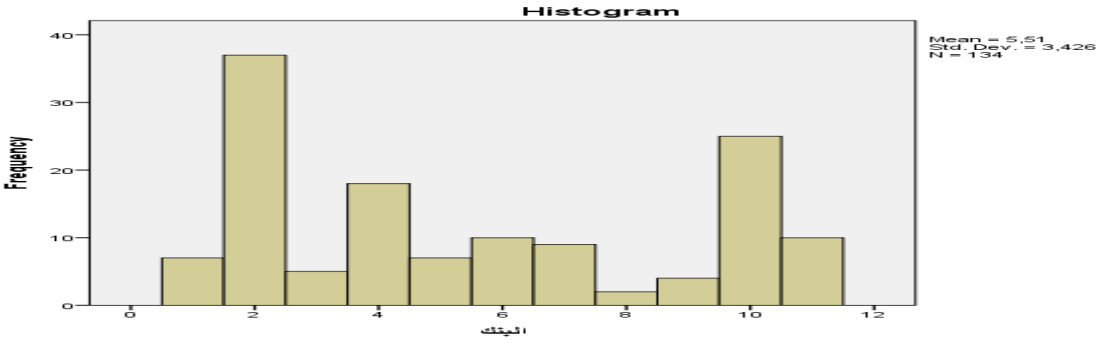

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

حيث يوضح الجدول (03-06) والشكل (3-14) توزيع أفراد العينة حسب مؤسسة العمل حيث كانت نسبة الكلية لمديريات العامة والجهوية ووكالاتها لمختلف البنوك التجارية (**73.8%**) وهي نسبة مرتفعة وهذا ما يزيد من موثوقية الدراسة، لتليها نسبة المدققين الخارجين فكانت (**18.7%**)، في حين نجد أقل نسبة كانت من صالح أستاذ باحث (**7.5%**)

سادسا: الأساليب الإحصائية المستخدمة بالدراسة:

بعد تفريغ البيانات تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة وذلك باستخدام حزمة برامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)بغية معالجة وتحليل البيانات من أجل تحقيق أهداف الدراسة. وذلك من خلال استخدام أهم اختبارات الإحصائية التالية :

– **معامل الثبات ألفا كرونباخ**(Cronbach'sAlpha) **:** الذي يقيس استقرار وثبات المقياس وعدم تناقضه مع نفسه.

– **معامل الارتباط بيرسون** (Pearson): وذلك لحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات ومحاور الاستبيان ككل.

– **اختبار كولمجروف– سيميرنوف**(Kolmogorov-Smirnov): من أجل معرفة هل البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي أم لا؛

– **التكرارات والنسب المئوية** (Percentages& Frequencies): من أجل التعرف على الخصائص الوظيفية لعينة الأفراد المبحوثين، وتحديد استجاباتهم تجاه عبارات المحاور التي تضمنتها الدراسة،

–**المتوسط الحسابي**(Mean): وذلك لمعرفة مدى ارتفاع انخفاض إجابات عينة الأفراد المبحوثين على كل عبارة من عبارات محاور الدراسة، مع العلم أنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي؛

– **الانحراف المعياري** (Standard Deviation): للتعرف على مدى انحراف إجابات عينة الأفراد المبحوثين لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، كما استخدم لترتيب العبارات ذات المتوسط الحسابي المتساوي لصالح أقل تشتت؛

–**اختبار T-test**(Independent-Samples): للتعرف عن ما إذا كانت هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو متغيراتها، باختلاف متغيراتهم الوظيفية المقسمة إلى فئتين؛

–**اختبار تحليل التباين الأحادي**(One-way ANOVA) للتعرف عن ما إذا كانت هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو متغيراتها، باختلاف متغيراتهم الوظيفية المقسمة إلى أكثر من فئتين؛

-**تحليل الانحدار الخطي البسيط** (Simple Linear Regression Analysis): لقياس تأثير متغير مستقل واحد على المتغير التابع؛

-**تحليل الانحدار الخطي المتعدد**(Multiple Linear Regression Analysis): من أجل قياس أثر أكثر من متغير مستقل على المتغير التابع؛ أي اختبار أثر بين التدقيق البنكي وتقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية عند مستوى معنوية 0.05.

-أسلوب المقارنات المتعددة والذي يعرف بالاختبارات البعدية Post Hocمن خلال اختبار أقل فرق معنوي لفيشر (Fisher's Least Significant Difference)،من اجل ايجاد الاختلافات في المتوسطات ومعرفة مصدرها[1].

- **مقياس سلم ليكارت الخماسي**: تم الاعتماد على مقياس ليكرت Likertالخماسي، الذي يقيس مدى موافقة أو عدم موافقة آراء الأفراد المبحوثين على عبارات الاستبيان وفقا للاختيارات الخمس التي تحدد أهمية العبارة لتحليل تقديرات المتعلقة بقياس كل من التدقيق البنكي، تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية عند مستوى معنوية 0.05.

الجدول رقم (03-07) : يوضح جدول ليكارت الخماسي

المتوسط المرجح	المستوى	المقياس
من 1إلى 1.79	غير موافق بشدة	لايوجد
من 1.80إلى 2.59	غير موافق	منخفض
من 2.60إلى 3.39	محايد	متوسط
3.40إلى 4.19	موافق	مرتفع
من 4.20إلى 5	موافق بشدة	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على دراسات سابقة

[1]عبد القادر لباز، **مرجع سبق ذكره**،2021، ص 110، بتصرف

المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على أداة الإحصائية المستخدمة ومكوناتها، بالإضافة إلى حساب درجة الثبات والصدق الأداة من خلال عرضه على مجموعة من المحكمين والخبراء في إعداد الاستبيانات، ومدى الثبات في إعطاء نفس النتائج في حالة ما تم تكرار توزيعها على ذات العينة عدة مرات وتحت نفس الظروف.

أولا: بناء أداة الاستبيان

بعد المسح والاطلاع على مجموعة من الاستبيانات الدراسات السابقة والإلمام بمختلف الأدبيات النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، تم تصميم استبيان يهدف للإجابة عن فرضيات الدراسة إبراز الدور بين متغيراتها.

حيث تم في المرحلة الأولى إعداد استبيان الأولي وعرضه على مجموعة من المحكمين من أجل تقييمه وحكم على مدى ملائمة العبارات المكونة له، وبعد الأخذ بآراء المحكمين وتعديل الاستبيان في شكله النهائي تم توزيعه على أفراد عينة الدراسة، حيث اشتمل الاستبيان في الصفحة الأولى على توطئة تحدد نوع وموضوع الدراسة وحث أفراد عينة على الإجابة .تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين كالآتي:

- **القسم الأول:** المعلومات الشخصية لأفراد العينة من السن، الخبرة المهنية، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي
- **القسم الثاني:** تم تخصيصه لمحاور الدراسة (متغيرات) حيث تم تقسيمهم كما يلي:
- **المحور الأول:** الأبعاد التدقيق البنكي والذي قسم إلى (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي) حيث شمل على 24 عبارة مقسمة بينهم.
- **المحور الثاني:** خصص لتقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية والذي قسم بدوره إلى (فعالية إجراءات العمليات المحاسبية، موثوقية القوائم والتقارير المالية، الامتثال لتطبيق القوانين والتشريعات، أساليب الرقابة الداخلية الالكترونية) حيث شمل على 40 عبارة مقسمة بينهم.

ثانيا: الصدق الظاهري للأداة: عرضت أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين أساتذة متخصصين في المحاسبة والتدقيق والإحصاء من الهيئة التدريسية بجامعة غرداية وجامعة قاصدي مرباح ورقلة وجامعة الأغواط وجامعة تسمسيلت، حيث طلب من المحكمين إبداء آرائهم حول مدى وضوح وملائمة وتغطية العبارات لكل محور من محاور الدراسة. حيث تم اخذ بآرائهم من خلال تعديل وحذف وإضافة بعض الفقرات للاستبيان للوصول لشكله النهائي القابل لتوزيع على عينة الدراسة.

ثالثا: صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان:

من أجل معرفة صدق الاتساق الداخلي لأبعاد ومحاور الاستبيان تم حساب معاملات لارتباط بيرسون بين درجة كل بعد من أبعاد المحاور والدرجة الكلية للاستبيان ككل.

1- الصدق الداخلي لأبعاد المحور الأول:

الجدول رقم (03-08): معاملات الارتباط أبعاد التدقيق البنكي مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه

أبعاد المحور الأول	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
التدقيق الداخلي	**0.899**	**0.000**
التدقيق الخارجي	**0.930**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

H0: rxy = 0 ليس له معنوية إحصائية

H1: rxy ≠0 له معنوية إحصائية

من خلال الجدول أعلاه فإن معاملات الارتباط قوية ودالة إحصائيا (لها معنوية إحصائية) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)حيث كان يساوي 0.899 و0.930 قريب من الواحد أي معامل الارتباط قوي وذو إشارة موجبة. ومنه 0.00<0.05 نرفض فرضية العدم H0 ونقبل فرضية البديلة H1أي أن معامل الارتباط للبعدين له معنوية إحصائية. وهذا ما يدل أن أبعاد التدقيق البنكي تتمتع بمعامل صدق عالي.

2- الصدق الداخلي لأبعاد المحور الثاني

الجدول رقم (03-09): معاملات الارتباط أبعاد تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه

أبعاد المحور الثاني	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
فعالية إجراءات العمليات المحاسبية	**0.849**	**0.000**
موثوقية القوائم والتقارير المالية	**0.957**	**0.000**
الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات	**0.844**	**0.000**
أساليب الرقابة الالكترونية	**0.687**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

H0: rxy = 0 ليس له معنوية إحصائية

H1: rxy ≠0 له معنوية إحصائية

من خلال الجدول أعلاه فإن معاملات الارتباط قوية ودالة إحصائيا (لها معنوية إحصائية) عند مستوى معنوية $(\propto \leq 0.05)$حيث كان يساوي 0.849 و0.957 و0.844 و0.687 وهي قريبة من الواحد أي معاملات الارتباط قوية وذات إشارة موجبة.

ومنه 0.05>0.00 نرفض فرضية العدم H0 ونقبل فرضية البديلة H1أي أن معاملات الارتباط لأبعاد لها معنوية إحصائية عند $(\propto \leq 0.05)$. وهذا ما يدل أن أبعاد تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية تتمتع بمعامل صدق عالي.

3- صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

من خلال الجدول الآتي سيتم حساب معاملات الارتباط بين قيمة كل محور من محاور الدراسة بأبعادهم مع القيمة الكلية الاستبيان.

جدول رقم(03- 10) معامل الارتباط بيرسون بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

محاور الدراسة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
التدقيق البنكي	0.929	0.000
تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية	0.924	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

H0: rxy =0 ليس له معنوية إحصائية

H1: rxy ≠0 له معنوية إحصائية

ومنه يتضح لنا أن معاملات الارتباط بيرسون بين كل محور من محاور الدراسة مع القيمة الكلية لفقرات الاستبيان أي أن معاملات الارتباط قوية ودالة إحصائيا (لها معنوية إحصائية) عند مستوى معنوية (≤ 0.05)حيث كانت تساوي 0.924 و0.924 وهي قريبة من الواحد أي معاملات الارتباط قوية وذات إشارة موجبة.

ومنه 0.05>0.00 نرفض فرضية العدم H0 ونقبل فرضية البديلة H1أي أن معاملات الارتباط لأبعاد لها معنوية إحصائية عند $(\propto \leq 0.05)$، وهذا ما يدل على وجود صدق الاتساق البنائي للأبعاد.

رابعا: قياس ثبات استبيان الدراسة

سيتم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات النتائج أداة دراسة في حالة أعيد توزيعها مرة ثانية على نفس عينة الدراسة، حيث تم تلخيص قيمة ألفا كرونباخ كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (03-11): قياس الثبات ألفا كرونباخAlpha

المحور	عدد العبارات	معامل آلفا كرونباخ
التدقيق البنكي	24	0.912
تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية	40	0.953
الثبات الكلي	64	0.963

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبيان ككل تساوي 0.963 وهو معامل مرتفع وموجب وهذا ما يدل على ثبات المقياس (الاستبيان). كما بلغ معامل الثبات للمحاور 0.912، 0.953 وهذا ما يدل على أن محاور الدراسة تتمتع بمعدل مرتفع وموجب مما يؤكد على قدرة أداة الدراسة على تحقيق أهداف المرجوة.

خامسا: اختبار المعلمية

لتأكد من ملائمة نموذج للأساليب الإحصائية سنقوم باختبار التوزيع الطبيعي للبيانات وذلك باستخدام اختبار كولمجروف سيميرنوف(One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)من أجل التحقق من البيانات تتوزع أولا تتوزع طبيعيا.

- **اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test)**

الجدول رقم (03– 12): معاملات التوزيع الطبيعي كولمجروف سيميرنوف

المحاور وأبعاد	كولمجروف سيميرنوف
التدقيق البنكي	**0.237**
تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية	**0.491**
التدقيق الداخلي	**0.102**
التدقيق الخارجي	**0.321**
فعالية إجراءات العمليات المحاسبية	**0.028**
موثوقية القوائم والتقارير المالية	**0.176**
الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات	**0.009**
أساليب الرقابة الالكترونية	**0.001**
الاستبيان ككل	**0.304**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

الفرضيات:

H0: البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي

H1: البيانات لا تتوزع حسب التوزيع الطبيعي

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار-One-Sample Kolmogorov Smirnov Testللمحاور الدراسة على التوالي: 0.237، 0.491أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة أن البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي أي نستطيع استخدام اختبارات المعلمية.

- **بالنسبة للأبعاد المحور الأول:** (التدقيق الداخلي والخارجي):
- Sig0.102 و0.321> 0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية القائلة أن البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي أي نستطيع استخدام اختبارات المعلمية.
- **بالنسبة للأبعاد المحور الثاني:** (فعالية إجراءات العمليات المحاسبية، موثوقية القوائم والتقارير المالية، الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات، أساليب الرقابة الالكترونية)
- Sig 0.028، 0.009، 0.001<0.05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية القائلة أن البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي.
- Sig0.176> 0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية القائلة أن البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي أي نستطيع استخدام اختبارات المعلمية.
- **بالنسبة مجموع الكلي للاستبيان:**
- نلاحظ بالنسبة للمجموع الكلي للاستبيان أن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار تساوي Sig 0.05<0.304 ومنه نقبل الفرضية الصفرية القائلة أن البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي أي نستطيع استخدام اختبارات المعلمية.

ومنه حسب قيم محاور الدراسة وقيمة الاستبيان ككل فإن البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي أي نستطيع استخدام اختبارات المعلمية.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض نتائج دراسة حالة من خلال تحليل اتجاهات أراء عينة الدراسة والتي من شأنها تساعد في تقديم إجابات عن أسئلة الدراسة المطروحة، وذلك بعرض وتحليل بيانات الفرضيات المتعلقة بقياس مدى وجود كل من أبعاد التدقيق البنكي، بإضافة إلى عرض وتحليل بيانات الفرضية المتعلقة بتقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية في البنوك التجارية الجزائرية.

المطلب الأول: مناقشة البيانات المتعلقة بأبعاد التدقيق البنكي

سنحاول في هذا المطلب التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، من خلال عرض متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ولتحليل هذه المتوسطات تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي لقياس درجة الموافقة على تواجد أبعاد التدقيق البنكي في البنوك التجارية الجزائرية، والتي نوضحها من خلال الجداول التالي:

الجدول رقم (03-13): درجة توفر أبعاد التدقيق البنكي في البنوك التجارية الجزائرية

المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
التدقيق الداخلي	4.2626	0.4922	**موافق بشدة**
التدقيق الخارجي	4.0868	0.4977	**موافق**
أبعاد التدقيق البنكي	4.1675	0.4534	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن اتجاه أراء عينة الدراسة المبحوثين يوافقون على توافر بعد التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغ متوسط حسابي 4.2626وهو كأكبر قيمة والذي يقع ضمن المجال (4.20-5) أي موافق بشدة حسب مقياس ليكارت الخماسي، وانحراف معياري بلغ 0.4922، ليأتي بعدها التدقيق الخارجي بمتوسط حسابي يساوي 4.0868والذي يدخل ضمن المجال (3.40- 4.19) أي موافق، وانحراف معياري 0.4977.

أما فيما يخص المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور أبعاد التدقيق البنكي فكان المتوسط الحسابي 4.1675 والذي ينتمي للمجال (3.40- 4.19) أي موافق وانحراف معياري 0.4534، وهذا يدل على درجة موافقة أفراد المبحوثين على توفر ووجود أبعاد التدقيق البنكي في البنوك التجارية الجزائرية.

أولا: البعد الأول: مدى موافقة المبحوثين واتجاهات إجابتهم على عبارات بعد التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الجزائرية.

سنحاول عرض متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات بعد التدقيق الداخلي والتي ترقم ضمن استمارة الاستبيان على النحو التالي من 1إلى11 والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(03-14): درجة موافقة المبحوثين على توفر بعد التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الجزائرية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	يعتبر التدقيق الداخلي من أهم وسائل الرقابة الداخلية التي نص عنها النظام 11-08	**4.35**	**0.686**	**موافق بشدة**
02	يتم اختيار المدقق الداخلي ذو الكفاءة العلمية والمهنية لاسيما في فن التعامل مع الآخرين والاتصال بين مختلف أقسام البنك	**4.28**	**0.844**	**موافق بشدة**
03	يتمتع موظفو قسم التدقيق الداخلي بالحياد والموضوعية في أداء مهامهم	**4.20**	**0.891**	**موافق بشدة**
04	يتبع رئيس قسم التدقيق الداخلي أسس علمية وعملية في إعداد خطة لتدقيق مختلف الأقسام ووحدات والعمليات البنكية لفحص وتقييم مدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية	**4.24**	**0.696**	**موافق بشدة**
05	يتم مراجعة الوثائق والمستندات التي توضح منهجية البنك في تدقيق العمليات والمتمثلة في القوانين والتعليمات الموضحة للواجبات والمسؤوليات	**4.19**	**0.761**	**موافق**
06	يلتزم المدقق الداخلي ببذل العناية المهنية الكافية عند القيام بمهامه	**4.33**	**0.713**	**موافق بشدة**
07	يخضع المدقق الداخلي للتكوين والتدريب المستمر لزيادة من كفاءته ومهارته	**4.27**	**0.787**	**موافق بشدة**
08	يلتزم موظفو قسم التدقيق الداخلي بالاطلاع المستمر على الإصدارات الجديدة لتقنيات التدقيق المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة من أجل انجاز عملهم	**4.31**	**0.787**	**موافق بشدة**
09	يقوم المدقق الداخلي بجرد الموجودات النقدية وغير النقدية في	**4.18**	**0.866**	**موافق**

	إطار تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك			
10	يعد المدقق الداخلي تقرير شامل ومفصل عن مختلف العمليات البنكية	**4.25**	**0.698**	**موافق بشدة**
11	يقوم المدقق الداخلي بالبنك بمتابعة مدى الالتزام بالتوصيات والاقتراحات والحلول البديلة بالتقرير من أجل زيادة فعالية النظام الرقابي	**4.30**	**0.705**	**موافق بشدة**
	التدقيق الداخلي	**4.2626**	**0.4922**	**موافق بشدة**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

من خلال الجدول علاه تبين لنا ما يلي:

- بلغ متوسط الحسابي للعبارة الأولى 4.35 وبانحراف معياري قدره 0.686، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول اعتبار التدقيق الداخلي من أهم وسائل الرقابة الداخلية التي نص عنها النظام 11-08، وهذا ما يبين مدى فعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة الثانية4.28وبانحراف معياري قدره 0.844، وهذا مؤشر يعكس درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول شرط اختيار البنوك التجارية الجزائرية للمدققين الداخليين ذو الكفاءة العلمية والمهنية لاسيما في فن التعامل مع الآخرين والاتصال بين مختلف أقسام البنك، وذلك من خلال ضرورة نيل شهادة أكاديمية في مجال المحاسبة والتدقيق تتناسب مع مهام موكلة له بإضافة إلى أن يكون سبق له العمل في قسم المحاسبة والتدقيق.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة الثالثة4.20 وبانحراف معياري يساوي 0.891، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول التزام موظفو قسم التدقيق الداخلي بالحياد والموضوعية في أداء مهامهم، وهذا يزيد من فعالية التدقيق الداخلي للبنوك مما ينعكس بإيجاب على التقارير والنتائج.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة الرابعة 4.24وبانحراف معياري يساوي 0.696، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول الإتباع رئيس قسم التدقيق الداخلي للأسس العلمية والعملية لإعداد خطة التدقيق لمختلف الأقسام ووحدات والعمليات البنكية لتقييم مدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية، وهذا ما ينعكس على دور وفعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة الخامسة 4.19وبانحراف معياري يساوي 0.761 مما يعكس درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول مراجعة الوثائق والمستندات التي توضح منهجية البنك في تدقيق العمليات والمتمثلة في القوانين

والتعليمات الموضحة للواجبات والمسؤوليات الواجب إتباعها أثناء أداء المهمة مما يزيد جودة وفعالية التدقيق الداخلي.

- بلغ متوسط الحسابي العبارة السادسة 4.33وبانحراف معياري يساوي 0.713، مما يوضح درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول ضرورة التزام المدققين الداخلين ببذل العناية المهنية الكافية أثناء القيام بمهامه وهذا ما يزيد من جودة التدقيق الداخلي البنكي.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة السابعة 4.27وبانحراف معياري قدر بـ 0.787، وهذا ما يعكس درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول خضوع المدققين الداخليين لدورات تكوينية وتدريبية مستمرة في المجال التدقيق البنكي لزيادة من كفاءتهم ومهارتهم، مما ينعكس على جودة وفعالية العمل الذي يؤدونه في البنوك محل الدراسة.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة الثامنة 4.31وبانحراف معياري قدر بـ 0.787، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول التزام رؤساء قسم التدقيق الداخلي بالاطلاع المستمر على الإصدارات الجديدة لتقنيات التدقيق المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة من أجل انجاز عملهم حيث تبين لنا من خلال المقابلة التي تم إجرائها مع بعض المدققين الداخلين أنهم على إطلاع وتكوين مستمرة لتطوير مهاراتهم وقدراتهم المهنية حول التقنيات المعاصرة والحديثة لممارسة التدقيق وهذا ما يزيد من كفاءة وفعالية التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة التاسعة 4.18وبانحراف معياري قدر بـ 0.866، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول قيام المدقق الداخلي بجرد الموجودات النقدية وغير النقدية في إطار تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك، وهذا مؤشر أكدته المقابلة التي تم إجرائها مع بعض المدققين الداخلين أثناء قيام بمهمة الجرد والفحص الفعلي للمختلف الموجودات العينة والمعنوية والمالية.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة العاشرة 4.25وبانحراف معياري قدر بـ 0.698، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول إعداد المدقق الداخلي لتقرير شامل ومفصل عن مختلف العمليات البنكية، حيث من خلال المقابلة التي قمنا بها تبين أن المدققين الداخليين يقومون بإعداد تقرير شامل مع التركيز على الحسابات الوسطية التي لم ترصد من خلال إجراء فحص وتحقيق. وهذا ما ينعكس على جودة وفعالية التدقيق.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة الحادية عشر 4.30وبانحراف معياري قدر بـ 0.705، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول القيام المدقق الداخلي بالبنك بمتابعة مدى الالتزام بالتوصيات والاقتراحات والحلول البديلة بالتقرير من أجل زيادة فعالية النظام الرقابة الداخلية وهذا ما يدل على الاهتمام والالتزام بالتوصيات وتطبيق الحلول البديلة مما ينعكس على فعالية نظام الرقابة الداخلي والذي بدوره يزيد من فعالية التدقيق الداخلي البنكي للبنوك التجارية الجزائرية.

- بلغ متوسط درجة موافقة على توفر بعد التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة 4.2626وبإنحراف معياري قدر بـ 0.4922والذي يندرج ضمن المجال (4.20- 5) وهذا ما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول مدى توفر التدقيق الداخلي البنكي بالبنوك التجارية الجزائرية.

البعد الثاني: مدى موافقة المبحوثين واتجاهات إجاباتهم على عبارات بعد التدقيق الخارجي بالبنوك التجارية الجزائرية

سنحاول عرض متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات بعد التدقيق الخارجي البنكي والتي ترقم ضمن استمارة الاستبيان على النحو التالي من 12إلى24 والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(03-15): درجة موافقة المبحوثين على توفر بعد التدقيق الخارجي بالبنوك التجارية الجزائرية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
12	يتم تعيين محافظين للحسابات على الأقل للقيام بعملية التدقيق الخارجي القانوني للبنك بناء على المادة 100 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض	**4.13**	**0.853**	**موافق**
13	تمتع محافظ الحسابات وفريقه في البنك بتكوين علمي وخبرة مهنية كافية في مجال نظم المعلومات المحاسبية ونظم التحويلات الإلكترونية التي يستعملها البنك لتدقيق البيانات المالية	**4.06**	**0.874**	**موافق**
14	يخضع محافظو حسابات البنك لرقابة اللجنة المصرفية فيما يخص عدم الاستفادة من أي قرض أو خدمة من البنك محل تدقيقه بناء على المادة 102 من الأمر 03-11 مما يزيد من استقلاليته	**4.045**	**0.877**	**موافق**
15	يتم احتساب الدورات التكوينية والتربصات في دفتر شروط للتدقيق الخارجي القانوني والتعاقدي	**3.90**	**0.861**	**موافق**
16	تؤثر العلاقات الشخصية على سير عملية التدقيق بين فريق التدقيق وموظفي البنك	**3.84**	**0.980**	**موافق**

17	يضع محافظ الحسابات مخطط شامل وتفصلي لعملية التدقيق باعتماد على أوراق عمل المدقق الداخلي	**4.01**	**0.954**	**موافق**
18	يسعى المدقق لاكتشاف الأخطاء والغش في ظل المخاطر القائمة لتأكد من سلامة واستمرارية نظام الرقابة الداخلية	**4.31**	**0.604**	**موافق بشدة**
19	يبذل محافظ الحسابات عناية مهنية كافية في الحصول على أدلة وقرائن من خلال الإجراءات التحليلية والمصادقات والاستفسارات من أجل التحقق من صحة العمليات التي تم تدوينها	**4.10**	**0.848**	**موافق**
20	يستعين محافظا الحسابات بأوراق عمل وتقارير المدقق الداخلي تدقيقه لأقسام والفروع التابعة للبنك في الحصول على الفهم كامل لتقويم فعالية وكفاءة للنظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنك	**4.13**	**0.799**	**موافق**
21	يقوم محافظا الحسابات بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ويبدي رأيهما الفني حولها في تقريره الخاص بها	**4.16**	**0.734**	**موافق**
22	يقدم محافظا الحسابات تقريرا عن الرقابة في أجل أقصاه 04أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية بناء على المادة 101 الأمر 03-11	**4.11**	**0.725**	**موافق**
23	يتأكد محافظا الحسابات من مدى توافق القوائم المالية للبنك مع مبادئ والطرق المحاسبية المعمول بها لسنة الحالية والسنة المقارنة بناء على نظام 09-04	**4.16**	**0.663**	**موافق**
24	يرسل محافظا الحسابات نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة إلى محافظ البنك المركزي بناء على المادة **101** الأمر **03-11**	**4.19**	**0.761**	**موافق**
	التدقيق الخارجي	**4.086**	**0.4977**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

من خلال الجدول علاه تبين لنا ما يلي:

- بلغ متوسط الحسابي العبارة الثانية عشر 4.13وبانحراف معياري قدر بـ 0.853، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول تعيين محافظين للحسابات على الأقل للقيام بعملية التدقيق الخارجي القانوني للبنك بناء على المادة 100 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، وهذا ما يدل على ضرورة تعيين مدققين خارجين لديهم خبرة كافية في المجال البنكي ومن خلال المقابلة التي قمنا بها تبين لنا قلة فئة محافظي الحسابات المختصون بالتدقيق البنكي نظرا لإجمالي محافظي الحسابات بالغرفة الوطنية.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة ثلاثة عشر 4.06وبانحراف معياري قدر بـ 0.874، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول امتلاك وتمتع محافظ الحسابات وفريقه على كفاءة علمية وخبرة مهنية كافية في مجال نظم المعلومات المحاسبية ونظم التحويلات الإلكترونية التي يستعملها البنك لتدقيق البيانات المالية، وهذا ما ينعكس بدوره على جودة وفعالية التدقيق البنكي في البنوك التجارية الجزائرية.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة أربعة عشر 4.045وبانحراف معياري قدر بـ 0.877، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول خضوع محافظو حسابات البنك لرقابة اللجنة المصرفية فيما يخص عدم الاستفادة من أي قرض أو خدمة من البنك محل تدقيقه بناء على المادة 102 من الأمر 03-11 وأداء مهامه بكل استقلالية دون أي ضغوطات، إلا أنه يمكن لمحافظي حسابات الحصول على خدمات عن طريق أقاربه أو أصدقائه.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة خامسة عشر 3.90وبانحراف معياري قدر بـ 0.861، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول احتساب الدورات التكوينية والتربصات في دفتر شروط للتدقيق الخارجي القانوني والتعاقدي، وهذا ما يدل على ضرورة وجود خبرة مهنية كافية لانتقاء محافظو الحسابات والخبراء المحاسبين.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة سادسة عشر 3.84وبانحراف معياري قدر بـ 0.980، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول تأثير العلاقات الشخصية على سير عملية التدقيق بين فريق التدقيق وموظفي البنك، وهذا يفسر ضرورة استقلالية محافظو الحسابات وفريق عمله مما يسمح لهم بأداء مهامهم بكل أريحية وهذا ما يزيد من جودة وفعالية التدقيق الخارجي للبنوك التجارية الجزائرية.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة السابعة عشر 4.01وبانحراف معياري قدر بـ 0.954، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول ضرورة اعتماد محافظ الحسابات على عمل المدقق الداخلي في وضع خطة عمل شاملة وتفصيلية لعملية التدقيق، ما يفسر تكامل العمل بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي مما ينعكس على زيادة فعالية التدقيق البنكي للبنوك التجارية الجزائرية.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة الثامنة عشر 4.31وبانحراف معياري قدر بـ 0.604، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول سعي المدقق الخارجي لاكتشاف الأخطاء والغش في ظل المخاطر التأكد من سلامة واستمرارية نظام الرقابة الداخلية، وهذا يفسر أن المدققين الخارجين يعملون على تقييم مختلف أنظمة

الفرعية للرقابة الداخلية من أجل استخراج نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف تقويمها واكتشاف الأخطاء والانحرافات وتصحيحها.

- بلغ متوسط الحسابي العبارة التاسعة عشر4.10وبانحراف معياري قدر بـ 0.848، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول بذل محافظ الحسابات عناية مهنية كافية في الحصول على أدلة وقرائن من خلال الإجراءات التحليلية والمصادقات والاستفسارات من أجل التحقق من صحة العمليات التي تم تدوينها، وهذا يفسر مدى حرص محافظ الحسابات على إتباع مجموعة من إجراءات وأساليب للحصول على أدلة إثبات كافية من خلال الحصول على مصادقات وتفسيرات وإجراءات تحليلية لتأكد من مختلف العمليات التي قام بها البنك. وهذا ما يزيد من فعالية وجودة التدقيق الخارجي.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة عشرون 4.13 وبانحراف معياري قدر بـ0799، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول استعانة محافظا الحسابات بأوراق عمل وتقارير المدقق الداخلي في تدقيقه لأقسام والفروع التابعة للبنك للحصول على الفهم كامل لتقييم فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنك، هذا ما يفسر اعتماد محافظو الحسابات على تقارير تفصيلية لمدقق الداخلي في تقييمه لنظام الرقابة الداخلية المحاسبي .
- بلغ متوسط الحسابي العبارة الواحد عشرون 4.16وبانحراف معياري قدر بـ 0.734، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول قيام محافظا الحسابات بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ويبدي رأيهما الفني حولها في تقريره الخاص بها. وهذا ما يفسر أن محافظا الحسابات في البنوك يقومون بتحرير تقرير خاص حول تقييم نظام الرقابة الداخلية.

- بلغ متوسط الحسابي العبارة اثنان عشرون 4.11وبانحراف معياري قدر بـ 0.725، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول تقديم محافظا الحسابات تقريرا عن الرقابة في أجل أقصاه 04أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية بناء على المادة 101 الأمر 03-11، وهذا ما يفسر أن محافظو الحسابات يقدمون تقارير عملهم في أجل أقصاه أربعة أشهر.

- بلغ متوسط الحسابي العبارة ثلاثة عشرون 4.16وبانحراف معياري قدر بـ 0.663، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول تأكد محافظا الحسابات من مدى توافق القوائم المالية للبنك مع مبادئ والطرق المحاسبية المعمول بها لسنة الحالية والسنة المقارنة بناء على نظام 09-04، وهذا ما يفسر أن محافظو الحسابات يتحققون من ثبات وتوافق في عرض القوائم المالية للبنك مع المبادئ والمعايير المحاسبية ووفقا ما جاء به نظام 09-04.

-بلغ متوسط الحسابي العبارة أربعة عشرون 4.19وبانحراف معياري قدر بـ 0.761، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول تقديم محافظا الحسابات نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة إلى محافظ البنك المركزي بناء على المادة **101** الأمر **03-11**، وهذا ما يدل أن البنوك تلتزم بتطبيق ما نصت عليه المادة 101

من الأمر 03-11 وأن محافظ البنك المركزي على إطلاع بتقارير محافظو الحسابات البنوك التجارية الجزائرية. وهو ما ينعكس على زيادة فعالية التدقيق البنكي للبنوك التجارية الجزائرية.

- بلغ متوسط درجة موافقة على توفر بعد التدقيق الخارجي بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة 4.0868وبإنحراف معياري قدر بـ 0.4977والذي يندرج ضمن المجال (3.40- 4.19) وهذا ما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول مدى توفر وفعالية التدقيق الخارجي البنكي بالبنوك التجارية الجزائرية

المطلب الثاني: مناقشة البيانات المتعلقة بتقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية

سنحاول في هذا المطلب التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، من خلال عرض متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ولتحليل هذه المتوسطات تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي لقياس درجة الموافقة على توفر تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية في البنوك التجارية الجزائرية، من خلال قياس أبعاد تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية والتي نوضحها من خلال الجداول التالي:

الجدول رقم (03-16): درجة توفر أبعاد تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية في البنوك التجارية الجزائرية

المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
فعالية إجراءات العمليات المحاسبية	4.1418	0.5259	**موافق**
موثوقية القوائم والتقارير المالية	4.1953	0.4496	**موافق**
الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات	4.2313	0.6314	**موافق بشدة**
أساليب الرقابة الالكترونية	4.1881	0.5371	**موافق**
تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية	4.1896	0.4382	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن اتجاه آراء عينة الدراسة المبحوثين يوافقون على توافر فعالية إجراءات العمليات المحاسبية في البنوك التجارية الجزائري، حيث بلغ متوسط حسابي 4.1418وهو والذي يقع ضمن المجال (3.40-4.19) أي موافق حسب مقياس ليكارت الخماسي، وقدر انحراف معياري بـ 0.5259، كما بلغ المتوسط حسابي موثوقية القوائم والتقارير المالية 4.1953والذي يدخل ضمن المجال (3.40- 4.19) أي موافق، وانحراف معياري 0.4496.كما بلغ متوسط موافقة الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات 4.2313 الذي يندرج تحت مجال (4.20- 5)أي موافق بشدة وبانحراف معياري 0.6314.ليأتي بعدها

متوسط موافقة على أساليب الرقابة الالكترونية 4.1881 والذي يدخل ضمن المجال(3.40- 4.19) أي موافق وبانحراف معياري يساوي 0.5371.

أما فيما يخص المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية فكان المتوسط الحسابي 4.1896 والذي ينتمي للمجال (3.40- 4.19) أي موافق وانحراف معياري 0.4382، وهذا يدل على درجة موافقة أفراد المبحوثين على توفر ووجود تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية في البنوك التجارية الجزائرية.

أولا: البعد الأول: مدى موافقة المبحوثين واتجاهات إجاباتهم على عبارات بعد فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية

سنحاول عرض متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات بعد فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية والتي ترقم ضمن استمارة الاستبيان على النحو التالي من 01إلى07 والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (03-17): درجة متوسط موافقة توفر بعد فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية في البنوك التجارية الجزائرية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	يساعد نظام الرقابة الداخلية المحاسبية في التحقق من النظم والسياسات المحاسبية المطبقة ومدى مطابقتها للأصول والمعايير المحاسبية المتعارف عليها وتعليمات البنك المركزي	**4.28**	**0.698**	**موافق بشدة**
02	يقوم قسم المحاسبة بمطابقة الحركة اليومية من خلال ميزان مراجعة ومركز مالي يومي بالاعتماد على أسلوب المصادقات لتحقق من صحة الأرصدة المدينة والدائنة	**4.19**	**0.770**	**موافق**
03	القيام بعمليات الجرد الدائم للأرصدة والأوراق التجارية والمالية مع إجراء عملية المطابقة بين العد المادي والتسجيلات بالدفاتر المحاسبية لموجودات الخزينة	**4.14**	**0.747**	**موافق**
04	تحقق من صحة تسمية أرقام الحسابات للعمليات ومقارنتها مع	**4.09**	**0.780**	**موافق**

	التسميات والأرقام المحاسبية المقرر في Scf B			
05	التحقق من أن البيانات تعد وفق لمبدأ التكلفة التاريخية بموجب التعليمات والقوانين الصادرة عن البنك المركزي	**4.02**	**0.897**	**موافق**
06	رفع تقرير حول أرصدة الحسابات وتفسيرها وتحليلها إلى إدارة المحاسبة بالمقر الرئيسي كل فترة 3 أشهر	**3.99**	**0.780**	**موافق**
07	التأكد من صحة الأوراق الثبوتية والتسجيلات والجداول المحاسبية أنها تحمل تواقيع الموظفين المسؤولين عن العمليات البنكية (عمليات الودائع، عمليات الائتمان، عمليات قسم الخزينة)	**4.28**	**0.642**	**موافق بشدة**
	فعالية إجراءات العمليات المحاسبية	**4.1418**	**0.5259**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

من خلال الجدول علاه تبين لنا ما يلي:

- بلغ متوسط الحسابي للعبارة الأولى 4.28 وبانحراف معياري قدره 0.698، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول مساعد نظام الرقابة الداخلية المحاسبية في التحقق من النظم والسياسات المحاسبية المطبقة ومدى مطابقتها للأصول والمعايير المحاسبية المتعارف عليها وتعليمات البنك المركزي، وهذا يؤكد فعالية نظام الرقابة الداخلية المحاسبي .
- بلغ متوسط الحسابي العبارة الثانية 4.19وبانحراف معياري قدره 0.770، وهذا مؤشر يعكس درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول قيام قسم المحاسبة بمطابقة الحركة اليومية من خلال ميزان مراجعة ومركز مالي يومي بالاعتماد على أسلوب المصادقات لتحقق من صحة الأرصدة المدينة والدائنة التي تهدف على حماية ودقة معلومات محاسبية، وهذا ما يفسر مدى الاعتماد على الإجراءات التنظيمية التي تزيد من فعالية وكفاءة العمليات المحاسبية.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة الثالثة4.14 وبانحراف معياري يساوي 0.747، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول القيام بعمليات الجرد الدائم للأرصدة والأوراق التجارية والمالية مع إجراء عملية المطابقة بين العد المادي والتسجيلات بالدفاتر المحاسبية لموجودات الخزينة، وهذا ما يؤكد فعالية الرقابة على البيانات

لضمان شموليتها وعدم نقصها وهذا ما يزيد من فعالية الإجراءات العمليات المحاسبية والذي بدوره ينعكس على فعالية نظام الرقابة الداخلية المحاسبية.

- بلغ متوسط الحسابي العبارة الرابعة 4.09وبانحراف معياري يساوي 0.780، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول التحقق من صحة تسمية أرقام الحسابات للعمليات ومقارنتها مع التسميات والأرقام المحاسبية المقرر فيScf B، وهذا ما يعكس مدى فعالية الرقابة الإجرائية على البيانات التي تساعد في تسجيل العمليات وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي البنكي.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة الخامسة 4.02وبانحراف معياري يساوي0.897، مما يعكس درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول التحقق من أن البيانات تعد وفق لمبدأ التكلفة التاريخية بموجب التعليمات والقوانين الصادرة عن البنك المركزي، وهذا ما يدل على فعالية الرقابة الإجرائية على المدخلات ومدى الاعتماد على تطبيق الطرق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة السادسة 3.99وبانحراف معياري يساوي 0.780، مما يوضح درجة موافقة الأفراد المبحوثين رفع تقرير حول أرصدة الحسابات وتفسيرها وتحليلها إلى إدارة المحاسبة بالمقر الرئيسي كل فترة 3 أشهر، وهذا ما يدل على فعالية العمليات المحاسبية والإجراءات الرقابية المتبعة من قبل البنوك التجارية الجزائرية وهذا ما ينعكس على فعالية نظام الرقابة الداخلية المحاسبي.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة السابعة 4.28وبانحراف معياري قدر بـ 0.642، وهذا ما يعكس درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول التأكد من صحة الأوراق الثبوتية والتسجيلات والجداول المحاسبية أنها تحمل تواقيع الموظفين المسؤولين عن العمليات البنكية (عمليات الودائع، عمليات الائتمان، عمليات قسم الخزينة)، وهذا ما يدل على فعالية الرقابة التنظيمية من خلال تحديد مسؤوليات اختصاص كل قسم لمختلف العمليات البنكية، والرقابة الإجرائية للمدخلات لتأكد من صحة المستندات قبل تسجيل العمليات وإدخال البيانات بالنظام المحاسبي المالي للبنوك التجارية الجزائرية.
- أما فيما يخص المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبعد فعالية إجراءات العمليات المحاسبية فكان المتوسط الحسابي 4.1418 والذي ينتمي للمجال (3.40- 4.19) أي موافق وانحراف معياري 0.5259 وهذا يدل على درجة موافقة أفراد المبحوثين على توفر ووجود فعالية إجراءات العمليات المحاسبية في البنوك التجارية الجزائري.

ثانيا: البعد الثاني مدى موافقة المبحوثين واتجاهات إجابتهم على عبارات بعد موثوقية القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية

سنحاول عرض متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات بعد فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية والتي ترقم ضمن استمارة الاستبيان على النحو التالي من 08إلى30 والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(03-18): درجة موافقة المبحوثين على توفر بعد موثوقية القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
08	يحقق نظام الرقابة الداخلية المحاسبية دقة وسلامة المعلومات المالية المتضمنة في القوائم والتقارير المالية	**4.24**	**0.651**	**موافق بشدة**
09	حماية الاصول ورقابة على نماذج التوقيع والوثائق والمستندات القانونية من ملفات القروض وملفات الاعتماد المستندي	**4.25**	**0.654**	**موافق بشدة**
10	قيام أمين الصندوق بالجرد اليومي لمختلف العملات لإبراز الفروقات مسجلة لعمليات الصندوق وكذلك التحويل من إلى الصناديق الفرعية	**4.28**	**0.730**	**موافق بشدة**
11	التحقق من وجود مراقبة مستمرة لتسجيل فوارق إعادة التقييم لأسعار العملات الأجنبية لتفادي التلاعبات أسعار الصرف	**4.19**	**0.767**	**موافق**
12	التأكد المباشر للأطراف المتعاملة في سوق ما بين البنوك والإجراء عملية المطابقة بين أرصدة حساباتها وكشوفها لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**4.16**	**0.744**	**موافق**
13	التأكد من الاحتياطات النقدية والسيولة القانونية المكونة وتسجيلات المحاسبية المتعلقة بالتحويلات من والى الحساب الجاري للبنك لدى بالبنك المركزي	**4.18**	**0.774**	**موافق**

14	التحقق من الأوراق الثبوتية وصحة القيود المحاسبية ورصيد حسابات مركز الصكوك البريدية والخزينة العمومية لكل عمليات السحب والإيداع والتحويل من والى الحساب الجاري للبنك	**4.29**	**0.647**	**موافق بشدة**
15	التحقق من الأوراق الثبوتية والتقييم والتسجيل المحاسبي ورصيد حساب الأرباح والخسائر المرتبطة بعملية الشراء والبيع لمختلف الأصول المالية وفقا لنظام 09-08 وتعليمات البنك المركزي	**4.25**	**0.665**	**موافق بشدة**
16	التحقق من صحة الأوراق الثبوتية والتسجيل المحاسبي الصحيح للعمولات والفوائد والديون المشكوك فيها المتعلقة بعملية الإقراض والتسليف من طرف البنك للهيئات المالية والزبائن	**4.16**	**0.793**	**موافق**
17	فحص والتأكد من حفظ جميع وثائق ومستندات لنظام المقاصة الالكترونية للشيكات	**4.10**	**0.852**	**موافق**
18	التأكد من وضوح السياسة البنك في منح القروض فيما يخص القيمة القصوى ودرجة مخاطرها	**4.16**	**0.758**	**موافق**
19	التحقق من مراقبة حركات حسابات الزبائن وكل الحسابات المشكوك فيها من سحوبات وإيداعات خاصة ذات المبالغ الكبيرة والمتكررة	**4.18**	**0.724**	**موافق**
20	التحقق من تسجيل فائدة على الوديعة إذا سحبت قبل تاريخ الاستحقاق	**4.13**	**0.811**	**موافق**
21	التحقق من صحة التقييم والتسجيل المحاسبي لكل العمولات والفوائد والديون المشكوكة وخسائر القيمة المرتبطة بعملية التمويل على المكشوف من طرف البنك للزبائن	**4.24**	**0.674**	**موافق بشدة**
22	التحقق من صحة كل القيود المحاسبية المتعلقة بعملية شراء ومخصصات والأرباح والخسائر للأصول المالية المملوكة حتى الاستحقاق وفق نظام 09-08	**4.17**	**0.827**	**موافق**

23	التحقق من صحة تسجيل المحاسبي فيما يتعلق بحسابات الضرائب الجارية وأصول وخصوم الضرائب المؤجلة وحسابات التسوية وحسابات المساهمات في الفروع والمؤسسات المشاركة	**4.15**	**0.710**	**موافق**
24	التحقق من التسجيل المحاسبي ورصيد حساب البنك المركزي جانب الخصوم من عملية الاستدانة وإعادة المال من والى البنك المركزي	**4.22**	**0.752**	**موافق بشدة**
25	التحقق من الأوراق الثبوتية والتسجيل المحاسبي وأرصدة الحسابات الاستلاف والاقتراض والأعباء من وإلى الحسابات الجارية للهيئات المالية لدى البنك	**4.17**	**0.761**	**موافق**
26	التحقق من صحة التسجيل المحاسبي وأرصدة حسابات الفوائد المتعلقة بحسابات الزبائن من الودائع بالعملة الوطنية والأجنبية للأفراد ومؤسسات المقيمين وغير المقيمين	**4.22**	**0.719**	**موافق بشدة**
27	التحقق من صحة التقييم والتسجيل المحاسبي ورصيد حساب ديون ممثلة بورقة مالية الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة ولكل الفوائد والأرباح والخسائر الصافية المتعلقة بها	**4.21**	**0.672**	**موافق بشدة**
28	التحقق من بنود التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية والزبائن، وبنود ضمان بأمر من الهيئات المالية والزبائن، مختلف بنود التزامات التمويل والضمان الأخرى الممنوحة والمحصل عليها	**4.17**	**0.655**	**موافق**
29	التأكد من صحة بنود فوائد (نواتج وأعباء)المماثلة ومخصصات واسترجاعات المؤونات وخسائر القيمة	**4.14**	**0.673**	**موافق**
30	التأكد من بنود الملاحق الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالفروع، المؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة ومختلف القوائم المالية (موجودات ومطلوبات والالتزامات ومختلف الأعباء والنواتج)	**4.24**	**0.603**	**موافق بشدة**
	موثوقية القوائم والتقارير المالية	**4.195**	**0.449**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- بلغ متوسط الحسابي العبارة الثامنة 4.24وبانحراف معياري قدر بـ 0.651، وهذا ما يعكس درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول تحقق نظام الرقابة الداخلية المحاسبية من دقة وسلامة المعلومات المالية المتضمنة في القوائم والتقارير المالية، وهذا ما يفسر فعالية الرقابة المحاسبية الإجرائية على مخرجات النظام المحاسبي المالي البنكي للحصول على معلومات محاسبية ومالية يمكن اعتماد عليها في اتخاذ قرارات. حيث أن إخراج قوائم مالية موثوقة ينعكس هذا بدوره على فعالية نظام الرقابة الداخلية المحاسبي.

- بلغ متوسط الحسابي العبارة التاسعة 4.25وبانحراف معياري قدر بـ 0.654، وهذا ما يعكس درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول مدى حماية الاصول والرقابة على نماذج التوقيع والوثائق والمستندات القانونية من ملفات القروض وملفات الاعتماد المستندي، وهو ما يؤكد فعالية الإجراءات الرقابية للبنوك التجارية الجزائرية في تحقق من معالجة البيانات والمدخلات بكفاءة عالية والذي ينعكس بدوره على جودة معلومات المحاسبية والمالية بالقوائم المالية.

- بلغ متوسط الحسابي العبارة العاشرة 4.28وبانحراف معياري قدر بـ 0.730، وهذا ما يعكس درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول قيام أمين الصندوق بالجرد اليومي لمختلف العملات لإبراز الفروقات مسجلة لعمليات الصندوق وكذلك التحويل من إلى الصناديق الفرعية، وهذا ما أكدته المقابلة التي تم إجرائها حيث أنه يتم قيام بعملية الجرد اليومي كما أنه يتم إعداد ميزان مراجعة يوميا.

- بلغ متوسط الحسابي العبارة الحادية عشر 4.19وبانحراف معياري قدر بـ 0.767، وهذا ما يعكس درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول التحقق من وجود مراقبة مستمرة لتسجيل فوارق إعادة التقييم لأسعار العملات الأجنبية لتفادي التلاعبات أسعار الصرف، وهو ما يدل على مراقبة المستمرة لمختلف بنود القوائم المالية.

- بلغ متوسط الحسابي العبارة الثانية عشر 4.16وبانحراف معياري قدر بـ 0.744، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول التأكد المباشر للأطراف المتعاملة في سوق ما بين البنوك وإجراء عملية المطابقة بين أرصدة حساباتها وكشوفها لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وهذا ما يفسر فعالية الإجراءات الرقابية في التأكد من أرصدة حسابات الكشوفات والتقارير المالية مما يزيد من وموثوقيتها ومصداقيتها.

- بلغ متوسط الحسابي العبارة ثلاثة عشر 4.18وبانحراف معياري قدر بـ 0.774، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول التأكد من الاحتياطات النقدية والسيولة القانونية المكونة وتسجيلات المحاسبية المتعلقة بالتحويلات من وإلى الحساب الجاري للبنك لدى بالبنك المركزي، ويؤكد فعالية الإجراءات الرقابية على تكوين الاحتياطات القانونية لضمان مواجهة المخاطر المحدقة بالبنك بهدف استمرارية نشاط البنوك التجارية.

- بلغ متوسط الحسابي العبارة أربعة عشر 4.29وبانحراف معياري قدر بـ 0.647، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول التحقق من الأوراق الثبوتية وصحة القيود المحاسبية ورصيد حسابات مركز الصكوك البريدية

والخزينة العمومية لكل عمليات السحب والإيداع والتحويل من والى الحساب الجاري للبنك، وهو ما يدل على فعالية الإجراءات الرقابية في التأكد من مختلف أرصدة حسابات ومستندات العمليات البنكية التي تتم من وإلى حساب الجاري للبنك من وذلك من خلال قيام بمراسلات لمختلف الجهات المعنية للحصول على مصادقات لتأكد من صحة عملية وقيمة الحساب في نهاية السنة.

- بلغ متوسط الحسابي العبارة خامسة عشر 4.25وبانحراف معياري قدر بـ 0.665، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول التحقق من الأوراق الثبوتية والتقييم والتسجيل المحاسبي ورصيد حساب الأرباح والخسائر المرتبطة بعملية الشراء والبيع لمختلف الأصول المالية وفقا لنظام 09-08 وتعليمات البنك المركزي، وهو ما يفسر فعالية الإجراءات الرقابية ومدى تطبيق لنظام 09-08 المتعلقة بعملية التقييم لمختلف الأدوات المالية وتأكد من رصيد حساب الأرباح والخسائر وهذا ما ينعكس على قيمة الأرباح والخسائر بالقوائم المالية في نهاية السنة.

- بلغ متوسط الحسابي العبارة سادسة عشر 4.16وبانحراف معياري قدر بـ 0.793، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول التحقق من صحة الأوراق الثبوتية والتسجيل المحاسبي الصحيح للعمولات والفوائد والديون المشكوك فيها المتعلقة بعملية الإقراض والتسليف من طرف البنك للهيئات المالية والزبائن، وهو ما يدل على فعالية الإجراءات الرقابية في إجراء عمليات الحسابية لتأكد من العمولات والفوائد للعمليات البنكية ومدى تطابقها مع التعريفات المقررة وأنها تحسب على أساس الاستحقاق مع اهتمام بمتابعة المقترضين والزبائن مشكوك ومتابعة تسديداتهم وفق شروط المحددة.

- بلغ متوسط الحسابي العبارة السابعة عشر 4.10وبانحراف معياري قدر بـ 0.852، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول فحص والتأكد من حفظ جميع وثائق ومستندات لنظام المقاصة الالكترونية ATCIللشيكات، وهو ما يدل على فعالية الرقابة التشغيلية لنظام الآلي ونظام أرشفة المستندات والأوراق الثبوتية بالبنوك التجارية الجزائرية، وهو ما يعكس فعالية نظام الرقابة الداخلية المحاسبي.

- بلغ متوسط الحسابي العبارة الثامنة عشر 4.16وبانحراف معياري قدر بـ 0.758، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول التأكد من وضوح السياسة البنك في منح القروض فيما يخص القيمة القصوى ودرجة مخاطرها، وهو ما يفسر درجة التأكد من صحة التقيد البنوك التجارية الجزائرية في منح القروض وفق التعليمات الصادرة بخصوصها وذلك تفاديا لمخاطرها.

- بلغ متوسط الحسابي العبارة التاسعة عشر4.18وبانحراف معياري قدر بـ 0.724، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول التحقق من مراقبة حركات حسابات الزبائن وكل الحسابات المشكوك فيها من السحوبات والإيداعات خاصة ذات المبالغ الكبيرة والمتكررة، وهذا ما يفسر فعالية الإجراءات الرقابية في التحقق من أرصدة مختلف الزبائن والعملاء.

– بلغ متوسط الحسابي العبارة عشرون 4.13 وبانحراف معياري قدر بـ0.811، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول التحقق من تسجيل فائدة على الوديعة إذا سحبت قبل تاريخ الاستحقاق، وهذا ما يفسر فعالية الإجراءات الرقابية التشغيلية في التسجيل الآني لمختلف العمليات واحتساب مختلف الفروقات. وهذا ما يفسر فعالية نظام الرقابي.

– بلغ متوسط الحسابي العبارة الواحد عشرون 4.24وبانحراف معياري قدر بـ 0.674، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول التحقق من صحة التقييم والتسجيل المحاسبي لكل العمولات والفوائد والديون المشكوك وخسائر القيمة المرتبطة بعملية التمويل على المكشوف من طرف البنك للزبائن، وهو ما يؤكد فعالية الإجراءات الرقابية في تأكد وحساب مختلف الفوائد الخاصة بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء والتي تساعد البنوك التجارية بحصول على فوائد يومية.

– بلغ متوسط الحسابي العبارة اثنان عشرون 4.17وبانحراف معياري قدر بـ 0.827، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول التحقق من صحة كل القيود المحاسبية المتعلقة بعملية شراء ومخصصات والأرباح والخسائر للأصول المالية المملوكة حتى الاستحقاق وفق نظام 09-08، وهو ما يفسر فعالية الإجراءات الرقابية ومدى تطبيق لنظام 09-08 المتعلقة بعملية التقييم لمختلف الأصول المالية مع التأكد من صحتها قيمتها من خلال الحصول على مصادقات ومقارنة رصيد حسابها في بداية ونهاية السنة .

– بلغ متوسط الحسابي العبارة ثلاثة عشرون 4.15وبانحراف معياري قدر بـ 0.710، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول التحقق من صحة تسجيل المحاسبي فيما يتعلق بحسابات الضرائب الجارية وأصول وخصوم الضرائب المؤجلة وحسابات التسوية وحسابات المساهمات في الفروع والمؤسسات المشاركة، وهو ما يفسر مدى مراقبة كافة الأعباء والمصاريف التي على عاتق البنك .

– بلغ متوسط الحسابي العبارة أربعة عشرون 4.22وبانحراف معياري قدر بـ 0.752، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول التحقق من التسجيل المحاسبي ورصيد حساب البنك المركزي جانب الخصوم من عملية الاستدانة وإعادة المال من والى البنك المركزي، وهو ما يؤكد فعالية إجراءات الرقابية والمتمثلة مراسلات البنك المركزي للحصول على تأكيدات ومصادقات عن قيمة المبلغ الاستدانة من وإلى البنك المركزي في نهاية السنة مع التحقق من مستندات والأوراق الثبوتية الخاصة بها.

– بلغ متوسط الحسابي العبارة خمسة عشرون 4.17وبانحراف معياري قدر بـ 0.761، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول التحقق من الأوراق الثبوتية والتسجيل المحاسبي وأرصدة حسابات الاستلاف والاقتراض والأعباء من وإلى الحسابات الجارية للهيئات المالية لدى البنك، وهو ما يفسر فعالية الإجراءات الرقابية على المدخلات المتعلقة بتسجيل عمليات الاقتراض والسلفيات وذلك من خلال حصول على مصادقات تثبت صحة قيمة ورصيد في نهاية السنة وهذاما يدل على فعالية نظام الرقابة الداخلي المحاسبي.

- بلغ متوسط الحسابي العبارة سادسة عشرون 4.22وبانحراف معياري قدر بـ 0.719، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول التحقق من صحة التسجيل المحاسبي وأرصدة حسابات الفوائد المتعلقة بحسابات الزبائن من الودائع بالعملة الوطنية والأجنبية للأفراد ومؤسسات المقيمين وغير المقيمين، وهذا ما يفسر فعالية إجراءات الرقابية على مختلف أرصدة حسابات (جارية، شيك، لأجل، ادخارية) وذلك من خلال الحصول على مصادقات تثبت صحة رصيد في نهاية السنة.

- بلغ متوسط الحسابي العبارة السابعة وعشرون 4.21وبانحراف معياري قدر بـ 0.672، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول التحقق من صحة التقييم والتسجيل المحاسبي ورصيد حساب ديون ممثلة بورقة مالية الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة ولكل الفوائد والأرباح والخسائر الصافية المتعلقة بها، وذلك من خلال تأكد من تقييمها وتسجيلها وفق ما نص عنه نظام 09-08 مع حصول على تأكيدات ومصادقات على صحة رصيدها للأطراف والهيئات المالكة لديون والأصول المالية.

- بلغ متوسط الحسابي العبارة الثامنة وعشرون 4.17وبانحراف معياري قدر بـ 0.655، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول التحقق من بنود التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية والزبائن، وبنود ضمان بأمر من الهيئات المالية والزبائن، مختلف بنود التزامات التمويل والضمان الأخرى الممنوحة والمحصل عليها، وهذا ما يفسر فعالية الإجراءات الرقابية في مراقبة وتدقيق مختلف الالتزامات والضمانات الواردة في قائمة خارج الميزانية.

- بلغ متوسط الحسابي العبارة التاسعة وعشرون 4.14وبانحراف معياري قدر بـ 0.673، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول التأكد من صحة بنود فوائد (نواتج وأعباء)المماثلة ومخصصات واسترجاعات المؤونات وخسائر القيم، وهذا م ما يفسر فعالية إجراءات الرقابية في تأكد من مختلف أرصدة حسابات نواتج والأعباء ومخصصات مؤونات وخسائر القيم وهو ما يؤكد فعالية إجراءات رقابية عن مختلف حسابات جدول حسابات النتائج.

- بلغ متوسط الحسابي العبارة ثلاثون 4.24وبانحراف معياري قدر بـ 0.603، مما يدل على درجة موافقة الأفراد بشدة حول التأكد من بنود الملاحق الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالفروع، المؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة ومختلف القوائم المالية (موجودات ومطلوبات والالتزامات ومختلف الأعباء والنواتج، وهو ما يؤكد فعالية إجراءات الرقابية على مخرجات لتأكد من كل تفصيلات المتعلقة بالمعلومات الواردة في مختلف القوائم المالية ومعلومات المتعلقة بعلاقات البنوك التجارية ومختلف العمليات والمخاطر المرتبط بها.

- أما فيما يخص المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبعد موثوقية القوائم والتقارير المالية فكان المتوسط 4.195والذي ينتمي للمجال (3.40- 4.19) أي موافق وانحراف معياري 0.449 وهذا يدل على درجة موافقة أفراد المبحوثين على توفر ووجود موثوقية القوائم والتقارير المالية في البنوك التجارية الجزائرية وفعالية في نظام الرقابة الداخلية المحاسبي.

ثالثا: البعد الثالث مدى موافقة المبحوثين واتجاهات إجابتهم على عبارات بعد الامتثال لتطبيق القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية

سنحاول عرض متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات بعد الامتثال لتطبيق القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية والتي ترقم ضمن استمارة الاستبيان على النحو التالي من 31إلى35 والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(03– 19): درجة موافقة المبحوثين على توفر بعد الامتثال لتطبيق القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
31	التحقق من إتباع إجراءات التقييم والتسجيل المحاسبي وفق نظام 08-09	**4.28**	**0.676**	**موافق بشدة**
32	التحقق من مدى احترام إجراءات التنظيم المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية الواردة في الدفاتر والوثائق والتقارير الدورية وفقا المادة 31 من النظام 11-08	**4.21**	**0.832**	**موافق بشدة**
33	التحقق من إعداد مجموعة القوائم المالية البنكية واحترام تصنيف الحسابات لمخطط المحاسبي المالي البنكي وفق نظامين 09-04و05-09	**4.22**	**0.810**	**موافق بشدة**
34	التحقق من مدى تطبيق بنود نظام 11-05 المتعلق بالمعالجة المحاسبية للفوائد غير محصلة	**4.27**	**0.787**	**موافق بشدة**
35	فحص مدى تطبيق بنود الأمر 03-11 المعدل والمتمم المتعلق بالنقد والقرض فيما يتعلق بالرقابة الداخلية	**4.18**	**0.830**	**موافق**
	الامتثال لتطبيق القوانين والتشريعات	**4.2313**	**0.6314**	**موافق بشدة**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- بلغ متوسط الحسابي العبارة واحد وثلاثون 4.28وبانحراف معياري قدر بـ 0.676، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول التحقق من إتباع إجراءات التقييم والتسجيل المحاسبي وفق نظام 09-08، وهذا ما يؤكد مدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق نظام 09-08 في تقييم مختلف الأصول المالية، أي تطبيق السياسات والقوانين مما يزيد هذا من فعالية نظام الرقابة الداخلية المحاسبية.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة اثنان وثلاثون 4.21وبانحراف معياري قدر بـ 0.832، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول التحقق من مدى احترام إجراءات التنظيم المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية الواردة في الدفاتر والوثائق والتقارير الدورية وفقا المادة 31 من النظام 11-08، وهذا يفسر على أن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بتطبيق نص المادة31 والتي من خلالها تسعى البنوك توفير معلومات محاسبية وإثبات أرصدتها بواسطة جردها وتقديم وثائق أصلية تثبتها، كما يتم خضوعها إلى لرقابة بنك الجزائر واللجنة المصرفية لتأكد من المبالغ والإحصائيات ومدى ملائمة المخططات المحاسبية مع الأهداف العامة للأمن.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة ثلاثة وثلاثون 4.22وبانحراف معياري قدر بـ 0.810، مما يعكس درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول التحقق من إعداد مجموعة القوائم المالية البنكية واحترام تصنيف الحسابات لمخطط المحاسبي المالي البنكي وفق نظامين 09-04و09-05، وهو ما يدل على أن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بإعداد وعرض القوائم المالية الستة وفقا نماذج المعروضة في النظام 09-05 وذلك باحتوائها على حسابات وفق تصنيفات المخطط المحاسبي المالي البنكي 09-04، وهو ما يفسر مدى الامتثال للقوانين إجراءات التنظيمية وهذا ما يزيد من فعالية النظام الرقابة الداخلية المحاسبي.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة أربعة وثلاثون 4.27وبانحراف معياري قدر بـ 0.787، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول التحقق من مدى تطبيق بنود نظام 11-05 المتعلق بالمعالجة المحاسبية للفوائد غير محصلة، وهو ما يفسر أن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بتطبيق أحكام وإجراءات المنصوص عليها في معالجة مختلف الفوائد الغير المحصلة.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة خامسة وثلاثون 4.18وبانحراف معياري قدر بـ 0.830، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول فحص مدى تطبيق بنود الأمر 03-11 المعدل والمتمم المتعلق بالنقد والقرض فيما يتعلق بالرقابة الداخلية، وهو ما يفسر اهتمام البنوك التجارية الجزائرية بزيادة فعالية وتطوير نظام الرقابة الداخلية وذلك بتعزيز نقاط القوة واستغلالها وتصحيح نقاط الضعف تداركها.

- أما فيما يخص المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبعد الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات فكان المتوسط 4.2313والذي ينتمي للمجال (4.20- 5) أي موافق وانحراف معياري 0.6314 وهذا يدل على درجة موافقة أفراد المبحوثين على الالتزام بتطبيق نصوص القوانين والتشريعات في البنوك التجارية الجزائرية مما يزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية المحاسبي.

رابعا: البعد الرابع: مدى موافقة المبحوثين واتجاهات إجابتهم على عبارات أساليب الرقابة الالكترونية بالبنوك التجارية الجزائرية

سنحاول عرض متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات أساليب الرقابة الالكترونية بالبنوك التجارية الجزائرية والتي ترقم ضمن استمارة الاستبيان على النحو التالي من 36إلى40 والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(03– 20): درجة موافقة المبحوثين على توفر بعد أساليب الرقابة الالكترونية بالبنوك التجارية الجزائرية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
36	توجد إجراءات كافية للتحقق من صحة تسجيل المدخلات على وسائط التخزين.	**4.14**	**0.787**	**موافق بشدة**
37	تم إحكام الرقابة على كافة عمليات وأنشطة نقل وتحويل البيانات بين مراحل التشغيل المختلفة وبين أقسام المختصة.	**4.04**	**0.862**	**موافق**
38	يتم فحص واختبار ومطابقة مجاميع مخرجات النظام الالكتروني ومقارنتها مع مجاميع المدخلات ومعالجة والمستندات الأصلية.	**4.20**	**0.646**	**موافق بشدة**
39	تتأكد الجهات المختصة من سلامة أساليب الرقابة على الأجهزة والبرامج من خلال فحص جداول الصيانة ومقارنتها مع كشوف توقف التشغيل.	**4.25**	**0.554**	**موافق بشدة**
40	يقوم مدققون بفحص وتقييم أساليب الرقابة لمعالجة البيانات الكترونية المستخدمة من قبل الحاسب والأقسام الأخرى.	**4.31**	**0.360**	**موافق بشدة**
	أساليب الرقابة الالكترونية	**4.1881**	**0.5371**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- بلغ متوسط الحسابي العبارة سادسة وثلاثون 4.14وبانحراف معياري قدر بـ 0.787، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول وجود إجراءات كافية للتحقق من صحة تسجيل المدخلات على وسائط التخزين، وهذا ما يفسر مدى اهتمام البنوك التجارية الجزائرية بتوفير إجراءات رقابية على مدخلات وذلك لضمان تسجيلها مرة واحدة وعدم نقصها.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة سابعة وثلاثون 4.04وبانحراف معياري قدر بـ 0.862، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول يتم إحكام الرقابة على كافة عمليات وأنشطة نقل وتحويل البيانات بين مراحل التشغيل المختلفة وبين أقسام المختصة، وهذا ما يفسر فعالية إجراءات الرقابية التشغيلية للبيانات المالية ومدى التحكم بالنظام الآلي في عملية تشغيلها ومعالجتها في البنوك التجارية الجزائرية.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة ثامنة وثلاثون 4.20وبانحراف معياري قدر بـ 0.646، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين حول فحص واختبار ومطابقة مجاميع مخرجات النظام الالكتروني ومقارنتها مع مجاميع المدخلات ومعالجة والمستندات الأصلية، وهذا ما يوضح مدى فعالية إجراءات الرقابية بالبنوك التجارية الجزائرية وهذا ما أكدته المقابلة التي تم إجرائها حيث تبين لنا أنه يتم مطابقة مخرجات نظام التشغيل الالكتروني مع مختلف المستندات.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة تاسعة وثلاثون 4.25وبانحراف معياري قدر بـ 0.554، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول تأكد الجهات المختصة من سلامة أساليب الرقابة على الأجهزة والبرامج من خلال فحص جداول الصيانة ومقارنتها مع كشوف توقف التشغيل، وهذا ما يفسر مدى فعالية إجراءات الرقابية وهذا ما أكدته المقابلة التي إجرائها حيث أنه يتم صيانة الأجهزة من الاستعانة بخبراء مختصين في الإعلام الآلي يتم تعاقد معهم، حيث أن كل الجهاز يكون يحتوي على كلمة مرور خاصة بموظف الذي يشغله.
- بلغ متوسط الحسابي العبارة أربعون 4.31وبانحراف معياري قدر بـ 0.360، مما يدل على درجة موافقة الأفراد المبحوثين بشدة حول قيام مدققون بفحص وتقييم أساليب الرقابة لمعالجة البيانات الكترونية المستخدمة من قبل الحاسب والأقسام الأخرى، وهو ما يفسر فعالية الإجراءات الرقابية حيث أن فريق عمل مدققين يحتوي على أفراد مخصصين في رقابة على مختلف العمليات والأجهزة بالبنوك التجارية الجزائرية.
- أما فيما يخص المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبعد أساليب الرقابة الالكترونية فكان المتوسط 4.2313والذي ينتمي للمجال (4.20- 5) أي موافق وانحراف معياري 0.6314 وهذا يدل على درجة موافقة أفراد المبحوثين على توفر ووجود أساليب الرقابة الالكترونية في البنوك التجارية الجزائرية مما يزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية المحاسبي.

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

سنحاول من خلال هذا المبحث اختبار فرضيات الدراسة وعرض نتائجها وتحليلها، والمتعلقة بدراسة مدى وجود أو عدم وجود للعلاقة التأثير بين المتغير المستقل التدقيق البنكي (التدقيق الداخلي والخارجي)وتقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية باعتباره المتغير التابع بالإضافة إلى توضيح الفروقات ذات الدلالة الإحصائية لآراء المبحوثين. وللإجابة على الفرضية الرئيسية تم تقسيمها كالآتي:

المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

- **اختبار الانحدار البسيط للفرضيات**

أولا: الفرضية الرئيسية الأولى: والتي نصت على ما يلي:

- **" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.0\ 5$) للتدقيق البنكي ككل في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية المحاسبي من وجهة نظر المبحوثين"**
- **الفرضيات الفرعية:**
- H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.0\ 5$) للتدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية.
- H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.0\ 5$) للتدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية.

سنقوم بتحليل التباين الانحدار للتأكد من صلاحية النموذج.

الجدول رقم (03-21): نتائج تحليل التباين لانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية

مصدر التباين	مجموع المربعات SS	درجة الحرية DF	متوسطات المربعاتMS	المحسوبةF	Sigمستوى الدلالة
الانحدار	13.085	1	13.085	138.667	0.000
الخطأ	12.456	132	0.094		
الكلي	25.540	133			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتائج التحليل تبين أن النموذج ذو دلالة إحصائية في تفسير معادلة الانحدار الخطي لأثر التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغت0.05 >Sig0.000وكما بلغت قيمةFالمحسوبة 138.667 وهي أكبر من القيمة المجدولة ومنه نرفض صفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أن نموذج له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (**$\propto \leq 0.0\ 5$**) وصالح لاختبار الفرضية.

الجدول رقم (03-22): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	المحسوبة T	Sigمستوى الدلالة T
			B	الخطأ المعياري	Beta		
الحد الثابت	0.716	0.512	1.306	0.246		5.305	0.000
التدقيق البنكي			0.692	0.059	0.716	11.776	0.000
المتغير التابع: تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية							

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن: 0.05 >Sig0.000 ومنه نرفض الفرضية الصفرية H0ونقبل الفرضية البديلةH1أي أنه يوجد أثر للتدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(**$\propto \leq 0.0\ 5$**) وهو ما أكدته أيضا قيمة**T**المحسوبة التي بلغت 11.776 والتي لها دلالة عند مستوى معنوية.

بلغ معامل الارتباطR0.716وهي علاقة طردية وموجبة، كما كانت قيمة معامل التحديد$R^2$0.512 ومنه فإن التدقيق البنكي له قدرة تفسيرية بنسبة 51.2%من التغيرات في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية.

ومنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(**$\propto \leq 0.0\ 5$**) للتدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية."

-معادلة الانحدار الخطي البسيط:

$$Y = 0.692X + 1.306$$

Y= تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية

X=التدقيق البنكي

تدل المعادلة على أن هناك أثر لتغير التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية، حيث يؤدي الزيادة في المتغير المستقل بدرجة واحدة إلى زيادة في مستوى المتغير التابع لمقدار(0.692).

ثانيا: الفرضية الجزئية الأولى: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$) للتدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية."

الفرضيات الفرعية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$) للتدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$) للتدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية

سنقوم بتحليل التباين الانحدار للتأكد من صلاحية النموذج.

الجدول رقم (03-23): نتائج تحليل التباين لانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية

مصدر التباين	مجموع المربعات SS	درجة الحرية DF	متوسطات المربعات MS	المحسوبة F	مستوى الدلالة Sig 0.05
الانحدار	9.018	1	9.018	72.043	0.000
الخطأ	16.523	132	0.125		
الكلي	25.540	133			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتائج التحليل تبين أن النموذج ذو دلالة إحصائية في تفسير معادلة الانحدار الخطي لأثر التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغت0.05 >Sig0.000وكما بلغت قيمةFالمحسوبة 72.043 وهي أكبر من القيمة المجدولة ومنه نرفض صفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أن نموذج له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية ($\propto \leq 0.05$) وصالح لاختبار الفرضية.

الجدول رقم (03-24): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	المحسوبة T	Sig مستوى الدلالة
			B	الخطأ المعياري	Beta		
الحد الثابت	0.594	0353	1.935	0.267	-	7.235	0.000
التدقيق الداخلي			0.529	0.062	0.594	8.488	0.000
المتغير التابع: تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية							

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن: Sig0.000< 0.05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية H0ونقبل الفرضية البديلةH1أي أنه يوجد أثر للتدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(a≤0.05)، وهو ما أكدته أيضا قيمةTالمحسوبة التي بلغت 8.488 والتي لها دلالة عند مستوى معنوية.

بلغ معامل الارتباطR0.594، كما كانت قيمة معامل التحديد$R^2$0.353 ومنه فإن التدقيق الداخلي له قدرة تفسيرية بنسبة 35.3%من التغيرات في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية.

ومنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(a≤0.05)للتدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية."

-معادلة الانحدار الخطي البسيط:

$$Y = 0.529X + 1.935$$

Y= تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية

X=التدقيق الداخلي

تدل المعادلة على أن هناك أثر لتغير التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية، حيث يؤدي الزيادة في المتغير المستقل بدرجة واحدة إلى زيادة في مستوى المتغير التابع لمقدار(0.692).

ثالثا: الفرضية الجزئية الثانية " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($0.05\geq a$)للتدقيق الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية"

الفرضيات الفرعية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($0.05\geq a$)للتدقيق الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($0.05\geq a$)للتدقيق الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية.

سنقوم بتحليل التباين الانحدار للتأكد من صلاحية النموذج.

الجدول رقم (03-25): نتائج تحليل التباين لانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية

مصدر التباين	مجموع المربعات SS	درجة الحرية DF	متوسطات المربعات MS	المحسوبة F	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	12.750	1	12.750	131.574	0.000
الخطأ	12.791	132	0.097		
الكلي	25.540	133			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتائج التحليل تبين أن النموذج ذو دلالة إحصائية في تفسير معادلة الانحدار الخطي لأثر التدقيق الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغت$0.05 > 0.000$Sigوكما بلغت قيمةFالمحسوبة 131.574 وهي أكبر من القيمة المجدولة ومنه نرفض صفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أن نموذج له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية ($\propto\leq 0.0\ 5$) وقابل لاختبار الفرضية.

الجدول رقم (03-26): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التدقيق الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	المحسوبة T	Sigم ستوى الدلالة
			B	الخطأ المعياري	Beta		
الحد الثابت	0.707	0.499	1.648	0.223	-	7.381	0.000
التدقيق الخارجي			0.622	0.054	0.707	11.471	0.000
المتغير التابع: تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية							

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن: $0.05 > Sig0.000$ ومنه نرفض الفرضية الصفرية H0ونقبل الفرضية البديلةH1أي أنه يوجد أثر للتدقيق الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$) وهو ما أكدته أيضا قيمة**T**المحسوبة التي بلغت 11.471 والتي لها دلالة عند مستوى معنوية.

بلغ معامل الارتباطR0.707، كما كانت قيمة معامل التحديد$R^2$0.499 ومنه فإن التدقيق الخارجي له قدرة تفسيرية بنسبة 49.9%من التغيرات في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية.

-معادلة الانحدار الخطي البسيط:

$$Y = 0.622X + 1.648$$

Y= تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية

X=التدقيق الخارجي

تدل المعادلة على أن هناك أثر لتغير التدقيق الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية، حيث يؤدي الزيادة في المتغير المستقل بدرجة واحدة إلى زيادة في مستوى المتغير التابع لمقدار(0.622).

ومنه **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$) للتدقيق الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية."**

– معادلات الانحدار الخطي البسيط:

الجدول رقم (03–27): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط

تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية	معادلات خط الانحدار البسيط
التدقيق البنكي	$Y = 0.692X + 1.306$
التدقيق الداخلي	$Y = 0.529X + 1.935$
التدقيق الخارجي	$Y = 0.622X + 1.648$

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

بعد اختبار الفرضيتين الأولى والثانية، سنقوم باختبار الفرضيات التي تنص على أثر أبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم أبعاد نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية كالآتي:

- أثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية
- أثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم موثوقية القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية
- أثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية
- أثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم أساليب الرقابة الالكترونية بالبنوك التجارية الجزائرية

ثالثا: الفرضية الجزئية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\propto \leq 0.0\ 5$) للتدقيق الداخلي والخارجي في تقييم فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية

- **الفرضيات الفرعية:**

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.0\ 5$) للتدقيق الداخلي والخارجي في تقييم فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.0\ 5$) للتدقيق الداخلي والخارجي في تقييم فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية

سنقوم بتحليل التباين الانحدار المتعدد لمعرفة درجة تأثير بعد التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية مدى قابلية النموذج للاختبار.

الجدول رقم (03-28): نتائج تحليل التباين لانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية

مصدر التباين	مجموع المربعات SS	درجة الحرية DF	متوسطات المربعاتMS	المحسوبةF	مستوى الدلالةSig
الانحدار	18.642	2	9.321	67.263	0.000
البواقي	18.154	131	0.139		
الكلي	36.796	133			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتائج التحليل تبين أن النموذج ذو دلالة إحصائية في تفسير معادلة الانحدار الخطي لأثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية للبنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغت0.05 >Sig0.000وكما بلغت قيمةFالمحسوبة 67.263 وهي أكبر من القيمة المجدولة ومنه نرفض صفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أن نموذج له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (**$\propto \leq 0.0\ 5$**) وصالح لاختبار الفرضية.

الجدول رقم (03-29): نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لأثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	المحسوبة T	مستوى الدلالةSig
			B	الخطأ المعياري	Beta		
الحد الثابت	0.712	0.507	0.945	0.300	-	3.151	0.002
التدقيق الداخلي			0.087	0.089	0.082	0.982	0.328
التدقيق الخارجي			0.691	0.088	0.654	7.873	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن: مستوى المعنوية للتدقيق الخارجي 0.05 >Sig0.000ومنه نرفض الفرضية الصفرية H0ونقبل الفرضية البديلةH1أي أنه يوجد أثر للتدقيق الخارجي في تقييم فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$) ،وهو ما أكدته أيضا قيمة**T**المحسوبة للتدقيق الخارجي التي بلغت7.873 والتي لها دلالة عند مستوى معنوية.

أما بالنسبة لنتيجة الانحدار المتعدد للتدقيق الداخلي فكان مستوى المعنوية Sig 0.328>0.05 أي توضح أنه لا وجود للأثر معنوي للتدقيق الداخلي في تقييم فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية.

بلغ معامل الارتباطR0.712، كما كانت قيمة معامل التحديد$R^2$0.507 ومنه فإن أبعاد التدقيق البنكي (التدقيق الداخلي والخارجي) له قدرة تفسيرية بنسبة 50.7%من التغيرات الخارجي في تقييم فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية

كما يتبين لنا من خلال معامل Beta التدقيق الخارجي بلغ (0.654) هو ما يؤكد أنه أكثر تأثيرا تقييم فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية.

– معادلة الانحدار الخطي :

$$Y = 0.945 + 0.087X_1 + 0.691X_2$$

Y= تقييم فعالية إجراءات العمليات المحاسبية

X1=التدقيق الداخلي

X2= التدقيق الخارجي

تدل المعادلة على أن هناك أثر لتغير التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم فعالية إجراءات العمليات المحاسبية، حيث يؤدي الزيادة في بعدا المتغير المستقل (التدقيق الداخلي والخارجي)بدرجة واحدة إلى زيادة في مستوى بعد المتغير التابع بمقدار(0.087)و(0.691) على التوالي.

ومنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$) لأبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية"

رابعا: الفرضية الجزئية الرابعة: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\propto \leq 0.05$)للتدقيق الداخلي والخارجي في تقييم موثوقية القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية"

- **الفرضيات الفرعية:**

H0: :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$)للتدقيق الداخلي والخارجي في تقييم موثوقية القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$)للتدقيق الداخلي والخارجي في تقييم موثوقية القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية.

سنقوم بتحليل التباين الانحدار المتعدد لمعرفة درجة تأثير بعد التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم موثوقية القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية مدى قابلية النموذج للاختبار.

الجدول رقم (03-30): نتائج تحليل التباين لانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم موثوقية القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية

مصدر التباين	مجموع المربعات SS	درجة الحرية DF	متوسطات المربعاتMS	المحسوبةF	مستوى الدلالةSig
الانحدار	10.928	2	5.464	44.851	0.000
البواقي	15.959	131	0.122		
الكلي	26.888	133			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتائج التحليل تبين أن النموذج ذو دلالة إحصائية في تفسير معادلة الانحدار الخطي لأثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم موثوقية القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغت0.05 >Sig0.000وكما بلغت قيمةFالمحسوبة 44.851 وهي أكبر من القيمة المجدولة ومنه نرفض صفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أن نموذج له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية ($\propto \leq 0.05$) وصالح لاختبار الفرضية.

الجدول رقم (03-31): نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لأثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم موثوقية القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	المحسوبة T	Sigم ستوى الدلالة
			B	الخطأ المعياري	Beta		
الحد الثابت	0.638	0.406	1.615	0.281	–	5.746	0.000
التدقيق الداخلي			0.195	0.083	0.213	2.338	0.021
التدقيق الخارجي			0.428	0.082	0.474	5.203	0.000
بعد المتغير التابع: موثوقية القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية							

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن: مستوى المعنوية للتدقيق الداخلي والخارجي على التوالي0.05 Sig0.021<وSig0.000 ومنه نرفض الفرضية الصفرية H0ونقبل الفرضية البديلةH1أي أنه يوجد أثر للتدقيق الداخلي الخارجي في تقييم موثوقية القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$)، وهو ما أكدته أيضا قيمة**T**المحسوبة للتدقيق الداخلي والخارجي التي بلغت على التوالي 2.338و5.203والتي لها دلالة عند مستوى معنوية.

بلغ معامل الارتباطR0.638، كما كانت قيمة معامل التحديد$R^2$0.406 ومنه فإن أبعاد التدقيق البنكي (التدقيق الداخلي والخارجي) لها قدرة تفسيرية بنسبة 40.6%من التغيرات في تقييم موثوقية القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية

ويتبين لنا من خلال معامل Beta التدقيق الداخلي والخارجي والذي بلغ على التوالي (0.213و0.474) ومنه فإن معامل التدقيق الخارجي أكثر تأثيرا في تقييم موثوقية القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية.

– معادلة الانحدار الخطي:

$$Y = 1.615 + 0.195X_1 + 0.428X_2$$

Y= تقييم موثوقية القوائم والتقارير المالية

X1=التدقيق الداخلي

X2= التدقيق الخارجي

تدل المعادلة على أن هناك أثر لتغير التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم موثوقية القوائم والتقارير المالية، حيث يؤدي الزيادة في بعدا المتغير المستقل (التدقيق الداخلي والخارجي) بدرجة واحدة إلى زيادة في مستوى بعد المتغير التابع بمقدار(0.195)و(0.428) على التوالي.

ومنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$) لأبعاد التدقيق البنكي في تقييم موثوقية القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية".

خامسا: الفرضية الجزئية الخامسة: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\propto \leq 0.05$)للتدقيق الداخلي والخارجي في تقييم الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية"

الفرضيات الفرعية:

H0: :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($0.05 \geq \propto$)للتدقيق الداخلي والخارجي في تقييم الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية

H1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($0.05 \geq \propto$)للتدقيق الداخلي والخارجي في تقييم الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية.

سنقوم بتحليل التباين الانحدار المتعدد لمعرفة درجة تأثير بعد التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية مدى قابلية النموذج للاختبار

الجدول رقم (03-32): نتائج تحليل التباين لانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية

مصدر التباين	مجموع المربعات SS	درجة الحرية DF	متوسطات المربعاتMS	المحسوبةF	Sigمستوى الدلالة
الانحدار	27.437	2	13.718	70.222	0.000
الخطأ	25.592	131	0.195		
الكلي	53.028	133			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتائج التحليل تبين أن النموذج ذو دلالة إحصائية في تفسير معادلة الانحدار الخطي لأثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغت0.05 >Sig0.000 وكما بلغت قيمةFالمحسوبة 70.222 وهي أكبر من القيمة المجدولة ومنه نرفض صفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أن نموذج له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (∝ ≤0.05) وصالح لاختبار الفرضية.

الجدول رقم (03-33): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	المحسوبة T	Sigمستوى الدلالة
			B	الخطأ المعياري	Beta		
الحد الثابت	0.719	0.517	0.106	0.356	-	0.299	0.765
التدقيق الداخلي			0.361	0.105	0.281	3.421	0.001
التدقيق الخارجي			0.633	0.104	0.499	6.073	0.000
بعد المتغير التابع: الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية							

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن: مستوى المعنوية للتدقيق الداخلي والخارجي على التوالي 0.001>Sig0.05 و Sig0.000 ومنه نرفض الفرضية الصفرية H0ونقبل الفرضية البديلةH1أي أنه يوجد أثر للتدقيق الداخلي الخارجي في تقييم الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(∝≤0.05)، وهو ما أكدته أيضا قيمةTالمحسوبة للتدقيق الداخلي والخارجي التي بلغت على التوالي 3.421 و6.071والتي لها دلالة عند مستوى معنوية(∝≤0.05)،

بلغ معامل الارتباط R0.719، كما كانت قيمة معامل التحديد $R^2$0.517 ومنه فإن أبعاد التدقيق البنكي (التدقيق الداخلي والخارجي) لها قدرة تفسيرية بنسبة 51.7%من التغيرات في تقييم الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية.

ويتبين لنا من خلال معامل Beta التدقيق الداخلي والخارجي والذي بلغ على التوالي (0.281و0.499) ومنه فإن معامل التدقيق الخارجي أكثر تأثيرا في تقييم الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية.

– معادلة الانحدار الخطي:

$$Y = 0.106 + 0.361X_1 + 0.633X_2$$

Y= تقييم الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات

X1=التدقيق الداخلي

X2= التدقيق الخارجي

تدل المعادلة على أن هناك أثر لتغير التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات، حيث يؤدي الزيادة في بعدا المتغير المستقل (التدقيق الداخلي والخارجي) بدرجة واحدة إلى زيادة في مستوى بعد المتغير التابع بمقدار(0.361)و(0.633) على التوالي

ومنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$) لأبعاد التدقيق البنكي في تقييم الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية"

سادسا: الفرضية الجزئية السادسة: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\propto \leq 0.05$)(للتدقيق الداخلي والخارجي في تقييم أساليب الرقابة الالكترونية بالبنوك التجارية الجزائرية"

- **الفرضيات الفرعية:**

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$) للتدقيق الداخلي والخارجي في تقييم أساليب الرقابة الالكترونية بالبنوك التجارية الجزائرية

H1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$)للتدقيق الداخلي والخارجي في تقييم أساليب الرقابة الالكترونية بالبنوك التجارية الجزائرية

سنقوم بتحليل التباين الانحدار المتعدد لمعرفة درجة تأثير بعد التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم أساليب الرقابة الالكترونية بالبنوك التجارية الجزائرية مدى قابلية النموذج للاختبار

الجدول رقم (03-34): نتائج تحليل التباين لانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم أساليب الرقابة الالكترونية بالبنوك التجارية الجزائرية

مصدر التباين	مجموع المربعات SS	درجة الحرية DF	متوسطات المربعاتMS	المحسوبةF	مستوى الدلالةSig
الانحدار	8.246	2	4.123	17.923	0.000
الخطأ	30.135	131	0.230		
الكلي	38.381	133			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتائج التحليل تبين أن النموذج ذو دلالة إحصائية في تفسير معادلة الانحدار الخطي لأثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغت0.05 >Sig0.000وكما بلغت قيمةFالمحسوبة 17.923وهي أكبر من القيمة المجدولة ومنه نرفض صفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أن نموذج له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (**0.0 5**≥∝) وصالح لاختبار الفرضية.

الجدول رقم (03-35): نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لأثر التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم أساليب الرقابة الالكترونية بالبنوك التجارية الجزائرية

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	المحسوبة T	مستوى الدلالةSig
			B	الخطأ المعياري	Beta		
الحد الثابت	0.464	0.215	1.954	0.386	-	5.057	0.000
التدقيق الداخلي			0.161	0.114	0.147	1.407	0.162
التدقيق الخارجي			**0.379**	**0.113**	**0.351**	**3.350**	**0.001**
بعد المتغير التابع: أساليب الرقابة الالكترونية بالبنوك التجارية الجزائرية							

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن: مستوى المعنوية للتدقيق الخارجي $0.05 > 0.001$Sigومنه نرفض الفرضية الصفرية H0ونقبل الفرضية البديلةH1أي أنه يوجد أثر للتدقيق الخارجي في تقييم أساليب الرقابة الالكترونية بالبنوك التجارية الجزائرية

ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$) ، وهو ما أكدته أيضا قيمة**T**المحسوبة للتدقيق الخارجي التي بلغت3.350 والتي لها دلالة عند مستوى معنوية.

أما بالنسبة لنتيجة الانحدار المتعدد للتدقيق الداخلي فكان مستوى المعنوية Sig $0.05<0.162$ أي توضح أنه لا وجود للأثر معنوي للتدقيق الداخلي في تقييم أساليب الرقابة الالكترونية بالبنوك التجارية الجزائرية.

بلغ معامل الارتباطR0.464، كما كانت قيمة معامل التحديدR^2 0.215 ومنه فإن أبعاد التدقيق البنكي (التدقيق الداخلي والخارجي) له قدرة تفسيرية بنسبة 21.5%من التغيرات التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم أساليب الرقابة الالكترونية بالبنوك التجارية الجزائرية.

كما يتبين لنا من خلال معامل Beta التدقيق الخارجي بلغ (0.351) هو ما يؤكد أنه أكثر تأثيرا في تقييم أساليب الرقابة الالكترونية بالبنوك التجارية الجزائرية.

– معادلة الانحدار الخطي:

$$Y = 0.954 + 0.161X_1 + 0.379X_2$$

Y= في تقييم أساليب الرقابة الالكترونية

X1=التدقيق الداخلي

X2= التدقيق الخارجي

تدل المعادلة على أن هناك أثر لتغير التدقيق الداخلي والخارجي في تقييم في تقييم أساليب الرقابة الالكترونية ، حيث يؤدي الزيادة في بعدا المتغير المستقل (التدقيق الداخلي والخارجي) بدرجة واحدة إلى زيادة في مستوى بعد المتغير التابع بمقدار(0.161)و(0.379) على التوالي.

ومنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$) لأبعاد التدقيق البنكي في تقييم أساليب الرقابة الالكترونية بالبنوك التجارية الجزائرية"

– معادلات الانحدار الخطي:

الجدول رقم (03–36): معادلات الانحدار المتعدد

أبعاد تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية	معادلات الانحدار
فعالية إجراءات العمليات المحاسبية	$Y = 0.945 + 0.087X_1 + 0.691X_2$
موثوقية القوائم والتقارير المالية	$Y = 1.615 + 0.195X_1 + 0.428X_2$

الامتثال لتطبيق القوانين والتشريعات	$Y = 0.106 + 0.361X_1 + 0.633X_2$
تقييم أساليب الرقابة الالكترونية	$Y = 0.954 + 0.161X_1 + 0.379X_2$

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

أولا: الفرضية الرئيسية الثانية:

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية المتعلقة بالفروقات ذات الدلالة الإحصائية في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة

" توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة من خلال المتغيرات الوظيفية."

ومنه تتفرع عنها الفرضيات الجزئية التالية الآتية:

الفرضية الجزئية الأولى: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة(التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية) تبعا لمتغير الخبرة.

الفرضية الجزئية الثانية: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة(التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية) تبعا لمتغير المسمى الوظيفي.

ثانيا: الفرضية الجزئية الأولى:

" توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة(التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية) تبعا لمتغير الخبرة".

- **الفرضيات الفرعية:**

- H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\propto \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة(التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية) تبعا لمتغير الخبرة.

-H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة(التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية) تبعا لمتغير الخبرة

– فروقات آراء عينة أفراد المبحوثين تبعا للخبرة

نستخدم اختبار تحليل التباين الأحاديOne-way ANOVA(لتعرف على فروقات في إجابات الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية)تبعا لمتغير الخبرة.

الجدول رقم (03–37): تحليل التباين الأحادي لآراء الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة تبعا لمتغير الخبرة

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات SS	درجة الحرية DF	متوسط المربعات MS	F المحسوبة	Sigمستوى الدلالة	الفروق
التدقيق الداخلي	بين المجموعات	1.387	4	0.347	1.450	0.221	لا توجد فروقات
	داخل المجموعات	30.839	129	0.239			
	الكلي	32.226	133	-			
التدقيق الخارجي	بين المجموعات	3.418	4	0.855	3.732	0.007	توجد فروقات
	داخل المجموعات	29.537	129	0.229			
	الكلي	32.956	133	–			
تقييم نظام	بين المجموعات	2.321	4	0.580	3.223	0.015	توجد الفروقات

الرقابة الداخلية المحاسبية	داخل المجموعات	23.220	129	0.180			
	الكلي	25.540	133				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

من خلال الجدول السابق الموضح لمقارنة المتوسطات عن طريق اختبار تحليل التباينF:

- حيث بلغت قيمةF 1.450 بقيمة احتمالية لـ **Sig0.221 > 0.05** أي غير دالة إحصائيا، ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة أي **لا توجد فروقات** ذات دلالة إحصائية في إجابات الأفراد بين التدقيق الداخلي تبعا للخبرة عند مستوى معنوية 0.05.
- حيث بلغت قيمةF 1.450 بقيمة احتمالية لـ0.05 > **Sig0.007**أي أنها دالة إحصائيا، ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي **توجد فروقات** ذات دلالة إحصائية في إجابات الأفراد بين التدقيق الخارجي تبعا للخبرة عند مستوى معنوية 0.05.
- حيث بلغت قيمةF 3.223 بقيمة احتمالية لـ0.05 > **Sig0.015**أي أنها دالة إحصائيا، ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي **توجد فروقات** ذات دلالة إحصائية في إجابات الأفراد بين تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية تبعا للخبرة عند مستوى معنوية 0.05.

ومنه ومن خلال ما سبق، نقبل الفرضية H بصفة جزئية، أي لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(a≤0.0 5) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغير الدراسة(التدقيق الداخلي) تبعا لمتغير الخبرة نرفضها، ونقبلها في الجزء الذي يتعلق في آراء المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة(التدقيق الخارجي، تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية)تبعا لمتغير الخبرة، أي أنه توجد فروقات عند مستوى (**∝≤0.0 5**).

- ونظرا لوجود فروقات ذات دلالة معنوية بين استجابات الأفراد المبحوثين في سنوات الخبرة المختلفة، فإنه من ضروري إجراء اختبار أقل فرق معنوي لتحديد معنوية الفرق بين كل متوسطات (Least SignificantDifférence) للأبعاد ذات المعنوية كما يلي:

الجدول رقم (03-38): اختبار(LSD)لمتغير الخبرة بالنسبة للتدقيق الخارجي

الخبرة (I)	الخبرة (J)	فرق متوسطات (I-J)	الخطأ المعياري	Sig	مجال الثقة95 %	
					القيمة الدنيا	القيمة العليا
أقل من 5 سنوات	05إلى 10سنوات	-0.20983	0.11648	0.74	-0.4403	0.0206
	11إلى 15سنوات	-0.29336*	0.13424	**0.031**	-0.5590	-0.0278
	16إلى 20سنوات	-0.32781*	0.15097	**0.032**	-0.6265	-0.0278
	أكثر من 20سنة	-0.51269*	0.13743	**0.000**	-0.7846	0.2408
من05إلى 10سنوات	أقل من 05 سنوات	0.20983	0.11648	0.74	-0.0206	0.4403
	11إلى 15سنوات	– 0.08353	0.12095	0.491	-0.3228	0.1558
	16إلى 20سنوات	– 0.11798	0.13928	0.399	-0.3936	0.1576
	أكثر من 20سنة	-*0.30286	0.12448	0.16	-0.5492	-0.0566
من11إلى 15سنوات	أقل من 05 سنوات	-0.29336*	0.13424	**0.031**	0.0278	0.5590
	05إلى 10سنوات	-0.08353	0.12095	0.491	-0.3228	0.1558
	16إلى 20سنوات	-0.03446	0.15444	0.824	-0.3400	0.2711
	أكثر من 20سنة	-0.21933	0.14124	0.123	-0.4988	0.1262
من16إلى 20سنوات	أقل من 05 سنوات	0.32781*	0.15097	**0.032**	0.0291	0.6265
	05إلى 10سنوات	-0.11798	0.13928	0.399	-0.3936	0.1576
	11إلى 15سنوات	0.03446	0.15444	0.824	-0.2711	-0.2711
	أكثر من 20سنة	-0.18488	0.15722	0.123	-0.4959	0.0601
أكثر من 20سنة	أقل من 05 سنوات	-0.51269*	0.13743	**0.000**	0.2408	0.7846
	05إلى 10سنوات	0.30286*	0.12448	**0.016**	0.0566	0.5492
	11إلى 15سنوات	0.21933	0.14124	0.123	-0.0601	0.4988
	16إلى 20سنوات	0.18488	0.15722	0.242	-0.1262	0.4959

المتغير : التدقيق الخارجي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- وجود فروق معنوية بين فئتين سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) و(من11 إلى 15 سنة) بقيمة (0.29336-) لصالح أصحاب الخبرة ذوي الفئة (أقل من 5 سنوات)، أي أن سنوات الخبرة لفئة (من 11 إلى 15 سنة) أكثر خبرة في مجال التدقيق البنكي الخارجي منه عند الفئة (أقل من 5 سنوات).

- وجود فروق معنوية بين فئتين سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) و(من16 إلى 20 سنة) بقيمة (0.32781-) لصالح أصحاب الخبرة ذوي الفئة (أقل من 5 سنوات)، أي أن سنوات الخبرة لفئة (من 16 إلى 20 سنة) أكثر خبرة في مجال التدقيق البنكي الخارجي منه عند الفئة (أقل من 5 سنوات).
- وجود فروق معنوية بين فئتين سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) و(أكثر من 20 سنة) بقيمة (0.51269-) لصالح أصحاب الخبرة ذوي الفئة (أقل من 5 سنوات)، أي أن سنوات الخبرة لفئة(أكثر من 20 سنة) أكثر خبرة في مجال التدقيق البنكي الخارجي منه عند الفئة (أقل من 5 سنوات).
- وجود فروق معنوية بين فئتين سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) و(أكثر من 20 سنة) بقيمة (0.51269-) لصالح أصحاب الخبرة ذوي الفئة (أقل من 5 سنوات)، أي أن سنوات الخبرة لفئة(أكثر من 20 سنة) أكثر خبرة في مجال التدقيق البنكي الخارجي منه عند الفئة (أقل من 5 سنوات).
- وجود فروق معنوية بين فئتين سنوات الخبرة (من11إلى 15 سنة) و(أكثر من 20 سنة) بقيمة (0.30286-) لصالح أصحاب الخبرة ذوي الفئة (من 11إلى 15 سنة)، أي أن سنوات الخبرة لفئة(أكثر من 20 سنة) أكثر خبرة في مجال التدقيق البنكي الخارجي منه عند الفئة (من 11إلى 15 سنة).

التعقيب: من خلال هذا التباينات في قيم المتوسطات، نلاحظ أنها توجد علاقة طردية بين السنوات الخبرة والتدقيق الخارجي في البنوك التجارية الجزائرية، أي أنه يوجد فروق بين المدققين الخارجين القدامى والمدققين الخارجين الجدد وراجع لطول سنوات الخبرة في مجال العمل وهذا ما يستوجب القيام بدورات تدريبية تكوينية لصالح المدققين الجدد لزيادة من مهاراتهم وكفاءتهم المهنية.

الجدول رقم (03-39): اختبار(LSD)لمتغير الخبرة بالنسبة لتقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية

الخبرة (I)	الخبرة (J)	فرق متوسطات (I-J)	الخطأ المعياري	Sig	مجال الثقة95 %	
					القيمة الدنيا	القيمة العليا
أقل من 5 سنوات	05إلى 10سنوات	-0.14833	0.10822	0.153	-0.3527	0.0560
	11إلى 15سنوات	-0.32743*	0.11902	**0.007**	-0.5629	-0.0919
	16إلى 20سنوات	-0.29670*	0.13385	**0.028**	-0.5615	-0.0319
	أكثر من 20سنة	-0.36275*	0.12185	**0.003**	-0.6038	-0.1217
من05إلى 10سنوات	أقل من 05 سنوات	0.14833	0.10328	0.153	-0.0560	0.3527
	ن11إلى 15سنوات	-0.17910	0.10724	0.097	-0.3913	0.0331
	ن16إلى 20سنوات	-0.14837	0.12349	0.232	-0.3927	0.0960
	أكثر من 20سنة	-0.21442	0.11037	0.054	-0.4328	0.0040
من11إلى 15سنوات	أقل من 05 سنوات	0.32743*	0.11902	**0.007**	0.0919	0.5629
	من05إلى 10سنوات	0.17910	0.10724	0.097	-0.0331	0.3913
		0.03073	0.13693	0.823	-0.2402	0.3016

	من16إلى 20سنوات أكثر من 20سنة	-0.03532	0.12523	0.778	-0.2831	0.2124
من10إلى 20سنوات	أقل من 05 سنوات	0.29670*	0.13385	**0.028**	0.0319	0.5615
	05إلى 10سنوات	0.14837	0.12349	0.232	-0.0690	0.3927
	ن11إلى 15سنوات	-0.03073	0.13693	0.823	-0.3016	0.2402
	أكثر من 20سنة	-0.06605	0.13940	0.636	-0.3419	0.2097
أكثر من 20سنة	أقل من 05 سنوات	0.36275*	0.12185	**0.003**	0.1217	0.6038
	ن05إلى 10سنوات	0.21442	0.11037	0.054	-0.0040	0.4328
	ن11إلى 15سنوات	0.3532	0.12523	0.778	-0.2124	0.2831
	16إلى 20سنوات	0.6605	0.13940	0.636	-0.2097	0.3419
المتغير: تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- وجود فروق معنوية بين فئتين سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) و(من11 إلى 15 سنة) بقيمة (0.32743-) لصالح أصحاب الخبرة ذوي الفئة (أقل من 5 سنوات)، أي أن سنوات الخبرة لفئة (من 11 إلى 15 سنة) أكثر خبرة في مجال تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية منه عند الفئة (أقل من 5 سنوات).
- وجود فروق معنوية بين فئتين سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) و(من16 إلى 20 سنة) بقيمة (0.29670-) لصالح أصحاب الخبرة ذوي الفئة (أقل من 5 سنوات)، أي أن سنوات الخبرة لفئة (من 16 إلى 20 سنة) أكثر خبرة في مجال تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية منه عند الفئة (أقل من 5 سنوات).
- وجود فروق معنوية بين فئتين سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) و(أكثر من 20سنة) بقيمة (0.36275-) لصالح أصحاب الخبرة ذوي الفئة (أقل من 5 سنوات)، أي أن سنوات الخبرة لفئة (أكثر من 20سنة) أكثر خبرة في مجال تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية منه عند الفئة (أقل من 5 سنوات).

التعقيب: من خلال هذا التباينات في قيم المتوسطات، نلاحظ أنها توجد علاقة طردية بين السنوات الخبرة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية في البنوك التجارية الجزائرية، أي أنه يوجد فروق بين المكلفين من (مدققين الخارجين والمدققين الداخليين والمراقبين الداخلين والمحاسبين) ذو الخبرة مع المكلفين الجدد في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي، مما يستدعى رفع من كفاءات ومهارات المعنيين من أجل زيادة من فعالية نظام الرقابة الداخلي.

ثالثا: الفرضية الجزئية الثانية:

- " توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة(التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية) تبعا لمتغير للمسمى الوظيفي."

- **الفرضيات الفرعية:**

- H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة(التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية) تبعا لمتغير للمسمى الوظيفي.

- H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة(التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية) تبعا لمتغير للمسمى الوظيفي.

– فروقات آراء عينة أفراد المبحوثين تبعا للمسمى الوظيفي

نستخدم اختبار تحليل التباين الأحاديOne-way ANOVA لتعرف على فروقات في إجابات الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية)تبعا لمتغير للمسمى الوظيفي.

الجدول رقم (03–40): تحليل التبيان الأحادي لآراء الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة تبعا لمتغير المسمى الوظيفي

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات SS	درجة الحرية DF	متوسط المربعات MS	F المحسوبة	Sigمستوى الدلالة	الفروق
التدقيق الداخلي	بين المجموعات	2.769	4	0.692	3.031	0.020	توجد فروقات
	داخل المجموعات	29.457	129	0.228			
	الكلي	32.226	133				
التدقيق الخارجي	بين المجموعات	7.636	4	1.909	9.727	0.000	توجد فروقا

	داخل المجموعات	25.319	129	0.196			
	الكلي	32.956	133				
تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية	بين المجموعات	3.291	4	0.823	4.771	0.001	توجد فروقات
	داخل المجموعات	22.249	129	0.172			
	الكلي	25.540	133				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

من خلال الجدول السابق الموضح لمقارنة المتوسطات عن طريق اختبار"F " :

- حيث بلغت قيمةF 3.031 بقيمة احتمالية لـ**Sig0.020 < 0.05**أي أنها دالة إحصائيا، ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي **توجد فروقات** ذات دلالة إحصائية في إجابات الأفراد بين التدقيق الداخلي تبعا للمسمى الوظيفي عند مستوى معنوية 0.05.
- حيث بلغت قيمةF 9.727 بقيمة احتمالية لـ**Sig0.000 < 0.05**أي أنها دالة إحصائيا، ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي **توجد فروقات** ذات دلالة إحصائية في إجابات الأفراد بين التدقيق الخارجي تبعا للمسمى الوظيفي عند مستوى معنوية 0.05.
- حيث بلغت قيمةF 4.771 بقيمة احتمالية لـ**Sig0.001 < 0.05**أي أنها دالة إحصائيا، ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي **توجد فروقات** ذات دلالة إحصائية في إجابات الأفراد بين تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية تبعا للمسمى الوظيفي عند مستوى معنوية 0.05.

- ومنه ومن خلال ما سبق، **نرفض** الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(a≤0.0 5) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغير الدراسة(التدقيق الداخلي، الخارجي، تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية) تبعا لمتغير المسمى الوظيفي. أي أن الفرضيةH مقبولة.

- ونظرا لوجود فروقات ذات دلالة معنوية بين استجابات الأفراد المبحوثين في المسميات الوظيفية المختلفة، فإنه من ضروري إجراء اختبار أقل فرق معنوي لتحديد معنوية الفرق بين كل متوسطات (Least SignificantDifference) للأبعاد ذات المعنوية كما يلي:

الجدول رقم (03-41): اختبار(LSD)لمتغيرات المسمى الوظيفي بالنسبة للتدقيق الداخلي

المسمى الوظيفي (I)	المسمى الوظيفي (J)	فرق متوسطات (I-J)	الخطأ المعياري	Sig	مجال الثقة95 %	
					القيمة الدنيا	القيمة العليا
مدقق خارجي	مدقق داخلي	0.32909*	0.11705	**0.006**	0.0975	0.5607
	مراقب داخلي	0.20636	0.14336	0.152	-0.0773	0.4900
	إطار بمديرية محاسبية	0.32376*	0.13041	**0.014**	0.0657	0.5818
	أستاذ باحث	-0.03455	0.17880	0.847	-0.3883	0.3192
مدقق داخلي	مدقق خارجي	-0.32909*	0.11705	**0.006**	-0.5607	-0.0975
	مراقب داخلي	0.12273	0.12643	0.334	-0.3729	0.1274
	إطار بمديرية محاسبية	-0.00533	0.11154	0.962	-0.2260	0.2154
	أستاذ باحث	-0.36364*	0.16554	**0.030**	-0.6912	-0.0361
مراقب داخلي	مدقق خارجي	-0.20636	0.14336	0.152	-0.4900	0.0773
	مدقق داخلي	0.12273	0.12643	0.334	-0.1274	0.3729
	إطار بمديرية محاسبية	0.11740	0.13889	0.400	-0.1574	0.3922
	أستاذ باحث	-0.24091	0.18507	0.195	-0.6071	0.1253
إطار بمديرية محاسبية	مدقق خارجي	*-0.32376	0.13041	**0.014**	-0.5818	-0.0657
	مدقق داخلي	0.00533	0.11154	0.962	-0.2154	0.2260
	مراقب داخلي	-0.11740	0.13889	0.400	-0.3922	0.1574
	أستاذ باحث	0.35831	0.17524	**0.043**	-0.7050	-0.0116
أستاذ باحث	مدقق خارجي	0.03455	0.17880	0.847	-0.3192	0.3883
	مدقق داخلي	0.36364*	0.16554	**0.030**	0.0361	0.6916
	مراقب داخلي	0.24091	0.18507	0.195	0.1253	0.6071
	إطار بمديرية محاسبية	0.35831*	0.17524	**0.043**	0.0116	0.7050

المتغير: التدقيق الداخلي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- وجود فروق معنوية بين عينتي المسمى الوظيفي (المدقق الخارجي)و(المدقق الداخلي) بقيمة (0.32909)لصالح المدقق الخارجي، أي أن التدقيق الداخلي عند المدقق الخارجي أكثر منه عند المدقق الداخلي وهذا راجع لتكوينات المستمرة التي يقوم بها محافظو الحسابات.

- وجود فروق معنوية بين عينتي المسمى الوظيفي (المدقق الخارجي) و(الإطار بمديرية المحاسبة والمالية) بقيمة (0.32376)لصالح المدقق الخارجي، أي أن التدقيق الداخلي عند المدقق الخارجي أكثر منه عند موظفين بمديرية المحاسبة والمالية.
- وجود فروق معنوية بين عينتي المسمى الوظيفي (المدقق الداخلي) و(أستاذ باحث) بقيمة (0.36634-)لصالح المدقق الداخلي، أي أن التدقيق الداخلي عند أستاذ باحث أكثر منه عند المدقق الداخلي وهذا راجع إلى إمكانية استعمال مصطلحات أكاديمية أكثر منها مهنية .
- وجود فروق معنوية بين عينتي المسمى الوظيفي (الإطار بمديرية المحاسبة والمالية) و(أستاذ باحث) بقيمة (-0.35831)لصالح الإطار بمديرية المحاسبة والمالية، أي أن التدقيق الداخلي عند أستاذ الباحث أكثر منه عند موظفين بمديرية المحاسبة والمالية.
- **التعقيب:** من خلال هذا التباينات في قيم المتوسطات، نلاحظ أنها توجد علاقة طردية بين المدقق الخارجي ووظيفة التدقيق الداخلي، وهذا راجع إلى إلمام مدققين الخارجين (محافظو الحسابات) بكل الإجراءات والقوانين والسياسات التنظيمية التي تقوم عليها البنوك التجارية الجزائرية وذلك نظرا للخبرة التي يتمتعون بها. كما أن التدقيق الداخلي عند الاكاديميين أكثر منه عند المهنيين.

الجدول رقم (03-42): اختبار(LSD)لمتغيرات المسمى الوظيفي بالنسبة للتدقيق الخارجي

المسمى الوظيفي (I)	المسمى الوظيفي (J)	فرق متوسطات (I-J)	الخطأ المعياري	Sig	مجال الثقة95 %	
					القيمة الدنيا	القيمة العليا
مدقق داخلي	مدقق داخلي	0.46013*	0.10852	**0.000**	0.2454	0.6748
	مراقب داخلي	0.48769*	0.13291	**0.000**	0.2247	0.7507
	إطار بمديرية محاسبية	0.65918*	0.12091	**0.000**	0.4200	0.8984
	أستاذ باحث	0.03000	0.16577	0.857	-0.2980	0.3580

مدقق داخلي	مدقق خارجي	-0.46013*	0.10852	**0.000**	-0.6748	-0.2454
	مراقب داخلي	0.02756	0.11721	0.814	-0.2043	0.2595
	إطار بمديرية محاسبية	0.19905	0.10341	0.056	-0.0055	0.4036
	أستاذ باحث	-0.43013*	0.15347	**0.006**	-0.7338	-0.1265
مراقب داخلي	مدقق خارجي	*-0.48769	0.13291	**0.000**	-0.7507	-0.2247
	مدقق داخلي	0.02756	0.11721	0.814	-0.2595	0.2043
	إطار بمديرية محاسبية	-0.19905	0.12877	0.185	-0.0833	0.4263
	أستاذ باحث	-0.45769*	0.17158	**0.009**	-0.7972	-0.1182
إطار بمديرية محاسبية ومالية	مدقق خارجي	*-0.65918	0.12091	**0.000**	-0.8984	-0.4200
	مدقق داخلي	0.19905	0.10341	0.056	-0.4036	0.0055
	مراقب داخلي	-0.17149	0.12877	0.185	-0.4263	0.0833
	أستاذ باحث	-0.62918*	0.16247	**0.000**	-0.9506	-0.3077
أستاذ باحث	مدقق خارجي	-0.03000	0.16577	0.857	-0.3580	0.2980
	مدقق داخلي	0.43013*	0.15347	**0.006**	0.1265	0.7338
	مراقب داخلي	0.45769*	0.17158	**0.009**	0.1182	0.7972
	إطار بمديرية محاسبية	0.62918*	0.16247	**0.000**	0.3077	0.9506
المتغير: التدقيق الخارجي						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- وجود فروق معنوية بين عينتي المسمى الوظيفي (المدقق الخارجي) و(المدقق الداخلي) بقيمة (0.46013)لصالح المدقق الخارجي، أي أن التدقيق الخارجي عند المدقق الخارجي أكثر منه عند المدقق الداخلي.
- وجود فروق معنوية بين عينتي المسمى الوظيفي (المدقق الخارجي) و(المراقب الداخلي) بقيمة (0.48769)لصالح المدقق الخارجي، أي أن التدقيق الخارجي عند المدقق الخارجي أكثر منه عند المراقب الداخلي.

- وجود فروق معنوية بين عينتي المسمى الوظيفي (المدقق الخارجي) و(الإطار بمديرية المحاسبة والمالية) بقيمة (0.46013)لصالح المدقق الخارجي، أي أن التدقيق الخارجي عند المدقق الخارجي أكثر منه عند الإطار بمديرية المحاسبة والمالية
- وجود فروق معنوية بين عينتي المسمى الوظيفي (المدقق الداخلي) و(أستاذ باحث) بقيمة (0.43013-)لصالح المدقق الداخلي، أي أن التدقيق الخارجي عند أستاذ باحث أكثر منه عند المدقق الداخلي.
- وجود فروق معنوية بين عينتي المسمى الوظيفي (المراقب الداخلي) و(أستاذ باحث) بقيمة (0.45769-)لصالح المراقب الداخلي، أي أن التدقيق الخارجي عند أستاذ باحث أكثر منه عند المراقب الداخلي.
- وجود فروق معنوية بين عينتي المسمى الوظيفي (الإطار بمديرية المحاسبة والمالية) و(أستاذ باحث) بقيمة (0.62918-)لصالح الإطار بمديرية المحاسبة والمالية، أي أن التدقيق الخارجي عند أستاذ باحث أكثر منه عند الإطار بمديرية المحاسبة والمالية.
- **التعقيب:** من خلال هذا التباينات في قيم المتوسطات، نلاحظ أنها توجد علاقة بين المسمى الوظيفي والتدقيق الخارجي، حيث أن التدقيق الخارجي عند المدقق الخارجي أكثر فعالية منه عند المدقق الداخلي، المراقب الداخلي وإطارات بمديرية المحاسبة والمالية، وهذا راجع إلى قدرات والكفاءة المهنية في المجال العمل. كما أن التدقيق الخارجي عند أستاذ الباحث أكثر فعالية منه المدقق الداخلي، المراقب الداخلي وإطارات بمديرية المحاسبة والمالية، ويعود هذا إلى إلمام الأساتذة الباحثين بالجانب الأكاديمي لمختلف القوانين والإجراءات الخاصة بالتدقيق البنكي الخارجي.

الجدول رقم (03-43): اختبار(LSD)لمتغيرات المسمى الوظيفي بالنسبة لتقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية

المسمى الوظيفي (I)	المسمى الوظيفي (J)	فرق متوسطات (I-J)	الخطأ المعياري	Sig	مجال الثقة95 %	
					القيمة الدنيا	القيمة العليا
مدقق خارجي	مدقق داخلي	0.38050*	0.10173	**0.000**	0.1792	0.5818
	مراقب داخلي	0.34725*	0.12459	**0.006**	0.1007	0.5938
	إطار بمديرية محاسبية ومالية	0.41031*	0.11334	**0.000**	0.1861	0.6346
	أستاذ باحث	0.11850	0.15539	0.447	-0.1889	0.4259

مدقق داخلي	مدقق خارجي	-0.38050*	0.10173	**0.000**	-0.5818	-0.1792
	مراقب داخلي	-0.03325	0.10988	0.763	-0.2506	0.1841
	إطار بمديرية محاسبية ومالية	0.02981	0.09694	0.759	-0.1620	0.2216
	أستاذ باحث	-0.26200	0.14386	0.071	-0.5466	-0.0226
مراقب داخلي	مدقق خارجي	0.34725*	0.12459	0.060	-.05938	0.1007
	مدقق داخلي	0.03325	0.10988	0.763	-.0.1841	0.2506
	إطار بمديرية محاسبية ومالية	0.06306	0.12071	0.602	- 0.1758	0.3019
	أستاذ باحث	-0.22875	0.16085	0.157	- 0.5470	0.0895
إطار بمديرية محاسبية	مدقق خارجي	*-0.41034	0.11334	**0.000**	-0.6346	-0.1861
	مدقق داخلي	-0.02981	0.09649	0.759	-0.2216	0.1620
	مراقب داخلي	-0.06306	0.12071	0.602	-0.3019	0.1758
	أستاذ باحث	-0.29181*	0.15230	0.058	-0.5931	0.0095
أستاذ باحث	مدقق خارجي	-0.11850	0.15539	0.447	-0.4259	0.1889
	مدقق داخلي	0.26200	0.14386	0.071	-0.0226	0.5466
	مراقب داخلي	0.22875	0.16085	0.157	-0.0895	0.5470
	إطار بمديرية محاسبية ومالية	0.29181	0.15230	0.058	-0.0095	0.5931
المتغير: تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS21

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- وجود فروق معنوية بين عينتي المسمى الوظيفي (المدقق الخارجي) و(المدقق الداخلي) بقيمة (0.38050)لصالح المدقق الخارجي، أي أن تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية عند المدقق الخارجي أكثر منه عند المدقق الداخلي وراجع ذلك إلى قوة أدلة الإثبات التي يعتمد عليها محافظو الحسابات.
- وجود فروق معنوية بين عينتي المسمى الوظيفي (المدقق الخارجي) و(المراقب الداخلي) بقيمة (0.34725)لصالح المدقق الخارجي، أي أن تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية عند المدقق الخارجي أكثر منه عند المراقب الداخلي.
- وجود فروق معنوية بين عينتي المسمى الوظيفي (المدقق الخارجي) و(إطار بمديرية المحاسبة والمالية) بقيمة (0.41031)لصالح المدقق الخارجي، أي أن تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية عند المدقق الخارجي أكثر منه عند إطار بمديرية المحاسبة والمالية.

- **التعقيب:** من خلال هذا التباينات في قيم المتوسطات، نلاحظ أنها توجد علاقة بين المسمى الوظيفي وتقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي، حيث أنه تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي عند المدقق الخارجي أكثر فعالية منه عند المدقق الداخلي، المراقب الداخلي وموظفين بمديرية المحاسبة والمالية بالبنوك التجارية الجزائرية. وراجع إلى تدقيقه لمختلف العمليات البنكية، وهذا ما تم إثباته سابقا.

المطلب الثالث: عرض ومناقشة نتائج المقابلة

أولا: إعداد المقابلة:

تم إعداد وصياغة قائمة من أسئلة مقابلة، وذلك للإلمام بالجوانب المختلفة لمتغيرات الدراسة، بغية توصل إلى الأهداف المرجوة والمتوقعة، من خلال إسقاط أهم جوانب الدراسة النظرية لموضوع البحث على الجانب التطبيقي في محاولتنا لاستطلاع آراء المدققين الداخليين والخارجيين بخصوص دورهم في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية، ومهامهم ومسؤولياتهم والعلاقة التي تربطهم بإدارة البنك، بإضافة إلى كيفية توظيفهم للممارسة المهنة.

ثانيا: مضمون أسئلة مقابلة:

تكونت المقابلة من مجموعة من الأسئلة المختلفة التي جزء منها موجه إلى المدققين الداخليين بالبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، والجزء الأخر موجه إلى مدققين خارجيين (محافظي حسابات وخبراء محاسبين)وذلك بهدف لإبداء آرائهم وتقديم معلومات حول مهنة التدقيق البنكي ونظام رقابة الداخلية بالبنوك. وفيما يلي الأسئلة التي تضمنها المقابلة:

أ- أسئلة موجهة للمدققين الداخليين:

- **السؤال الأول: "هل يوجد بالتدقيق الداخلي بالوكالات وما هو موقعه في هيكل التنظيمي؟"**

طرحنا هذا السؤال من أجل معرفة مدى وجود التدقيق الداخلي بالبنوك وموقعه ومركزيته في الهيكل التنظيمي.

- **السؤال الثاني: " هل توظيف المدققين الداخليين يكون اختيار مباشر آو اختيار ثم التكوين؟"**

استهدفنا من خلال طرحنا لهذا السؤال معرفة الطريقة المتبعة في تعيين المدققين الداخليين.

- **السؤال الثالث : " ما نوع التدقيق الداخلي الذي يقوم به المدقق الداخلي؟"**

كنا نهدف من وراء طرحنا لهذا السؤال هو معرفة نوع التدقيق الذي يركز عليه المدقق الداخلي في عمله وما هي العمليات التي يركز عليها.

- **السؤال الرابع: "فيما تتمثل مهام المدقق الداخلي؟ وهل هو مستقل في أداء مهامه؟"**

لقد كان الهدف من طرحنا هذا السؤال، التعرف على التزامات ومهام المدقق الداخلي تجاه البنك، ومدى استقلاليته أثناء أدائه مهامه.

- **السؤال الخامس: " هل يوجد نظام تحفيزات خاص بالمدققين الداخليين؟"**

كان الهدف من طرحنا هذا السؤال معرفة الامتيازات الخاصة بالمدققين الداخلين أثناء أداء مهامهم وفي حالة اكتشاف الأخطاء.

- **السؤال السادس: " هل يوجد نظام الرقابة الداخلية المحاسبية وما هي مميزاته؟"**

تم طرح هذا السؤال الذي يمثل أساس وجوهر بحثنا هذا، والذي يهدف إلى التعرف على نظام الرقابة الداخلية المحاسبي ومميزاته، مع استطلاع آراء المدققين الداخلين حول المنهجية المتبعة في تدقيق هذا النظام.

- **السؤال السابع: "في حالة وجود أخطاء والانحراف هل يتم إعداد تقرير مفصل عن الخطأ في حد ذاته أم يقوم بإعداد تقرير شامل عن كل العمليات؟"**

استهدفنا من خلال طرح هذا السؤال معرفة نوع التقرير المعد من طرف المدققين الداخليين في حالات اكتشاف الأخطاء والانحرافات.

- **السؤال الثامن: من خلال ممارستكم لمهنة التدقيق الداخلي فيما تتمثل مكونات نظام الرقابة الداخلية؟**

تم طرح هذا السؤال من أجل معرفة أهم مكونات نظام الرقابة الداخلية ومدى تطابقها مع مكونات نظام 08/11.

ب- أسئلة موجهة للمدققين الخارجين:

- **السؤال الأول: ماهي أهم المراحل المتبعة في مهمة التدقيق القانوني؟**

استهدفنا من خلال طرحنا لهذا السؤال معرفة أهم خطوات ومراحل التي يتم إتباع في عملية التدقيق القانوني من قبل محافظي الحسابات من مرحلة تعيين إلى مرحلة إعداد التقرير.

- **السؤال الثاني: هل يوجد اختلاف بين الإجراءات التدقيق القانوني والتدقيق التعاقدي؟**

تم طرح هذا السؤال من أجل استطلاع آراء محافظو الحسابات حول الفروقات في المنهجية المتبعة بين الإجراءات التدقيق القانوني والتدقيق التعاقدي.

- **السؤال الثالث: ماهي المنهجية المتبعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية وكيف يتم ذلك؟**

استهدفنا من خلال هذا السؤال معرفة الأسلوب والمنهجية المتبعة من قبل محافظو الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية ومع التعرف على وسائل والأدوات المستعملة.

- **السؤال الرابع: ماهي المرجعيات القانونية التي يعتمد عليها محافظ الحسابات أثناء أداء مهامه؟**

تم طرح هذا السؤال بهدف التعرف على أهم القوانين والمرجعيات التي يتم الاعتماد عليها أثناء أداء مهمة التدقيق البنكي.

- **السؤال الخامس: ماهي أهم الإجراءات المتبعة في تدقيق مختلف العمليات والحسابات البنكية؟**

هدفنا من طرح هذا السؤال هو التعرف على الإجراءات المتبعة في تدقيق مختلف العمليات البنكية أثناء أداء مهمة التدقيق القانوني.

- **السؤال السادس: فيما يتمثل إجراءات التي يقوم محافظ الحسابات أثناء تدقيقه لمختلف بنود القوائم المالية؟**

طرحنا هذا السؤال بهدف التعرف على المنهجية التي يعتمد عليها محافظو الحسابات في تدقيق مختلف حسابات وبنود الميزانية وخرج الميزانية وجدول حسابات النتائج.

ثالثا: عرض ومناقشة أجوبة المدققين في المقابلة

سنقوم من خلال هذا الجزئية عرض وتحليل أجوبة المختلفة للآراء محافظو حسابات على أسئلة المقابلة، حيث تم ترميز إجابات المستجوبين لمختلف البنوك كما يلي**I1**، **I2**،

أ- عرض ومناقشة أجوبة المدققين الداخليين في المقابلة

فيما يلي سيتم عرض ومناقشة أجوبة المدققين الداخليين لمختلف البنوك التجارية والتي يتم عرضها كما يلي:

الجدول رقم (03-44): عرض ومناقشة أجوبة المدققين عن الأسئلة المقابلة

السؤال الأول	
"هل يوجد التدقيق الداخلي بالبنوك وما هو موقعه في هيكل التنظيمي؟"	
المدقق الداخلي	**الأجوبة**
I1	يوجد تدقيق داخلي بالبنوك ومديريات الجهوية
I2	نعم، يوجد في المديريات العامة وهو تابع لمجلس الإدارة

مناقشة	نلاحظ من خلال عرضنا السابق لأجوبة المدققين حول السؤال على أنه يوجد تدقيق داخلي بالبنوك التجارية حيث أنه يتمركز في المديريات العامة للبنوك ومديريات الجهوية، كما تخضع الوكالات التجارية لرقابة المدققين الداخليين بصفة دورية
السؤال الثاني	**"هل توظيف المدققين الداخليين يكون اختيار مباشر آو اختيار ثم التكوين؟"**
I1	يكون اختيار المباشر، ثم متابعة التكوين
I2	يتم اختيار المباشر ثم الخضوع للتكوين لمختلف الجوانب المتعلقة بعملية التدقيق البنكية
مناقشة	نلاحظ أنه يتم اختيار مباشر للمدققين الداخليين بالبنوك، ليتم بعدها الخضوع للتكوين المستمر لمختلف العمليات البنكية والتكنولوجيا الحديثة المستعملة والقوانين التشريعات.
السؤال الثالث	**"ما نوع التدقيق الداخلي الذي يقوم به المدقق الداخلي؟"**
I1	يتم تدقيق كافة العمليات البنكية
I2	تخضع العمليات البنكية إلى كل أنواع التدقيق
مناقشة	نلاحظ أن المدقق الداخلي يقوم بتدقيق وفحص كافة العمليات (التشغيلي) مع فحص وتقييم أنظمة المحاسبية الحسابات المالية والتقارير (التدقيق المالي)، بإضافة إلى التأكد من استغلال الأمثل للموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة لتحقيق أقصى النتائج (تدقيق الاداري)، مع الفحص البنية التحتية الخاصة بنظام المعلومات لإدارة المخاطر وتوفير الأمن والحماية الكافية.
السؤال الرابع	**"فيما تتمثل مهام المدقق الداخلي؟ وهل هو مستقل في أداء مهامه؟"**
I1	يهتم بتدقيق كافة العمليات البنكية، نعم يتمتع بالاستقلالية التامة
I2	يتم مراقبة جميع وظائف المختلف للبنك، نعم مستقل
مناقشة	نلاحظ من خلال إجابة عن السؤال أن المدقق الداخلي يتمتع باستقلالية التامة في أداء مهامه ومراقبته لكافة العمليات التي تتم بالبنك سوءا كانت إدارية، محاسبية من أجل تشخيص ومعرفة المشاكل التي ستواجه البنك للحد من المخاطر
السؤال الخامس	**"هل يوجد نظام تحفيزات خاص بالمدققين الداخليين؟"**
I1	لا توجد أي حوافز

I2	لا توجد
مناقشة	يلاحظ أن المدققين الداخليين لا يخضعون لأي تحفيزات كانت جراء أداء مهامهم
السؤال السادس	**"هل يوجد نظام الرقابة الداخلية المحاسبية وما هي مميزاته؟"**
I1	نعم يوجد نظام رقابة داخلية محاسبي، يتميز بإرسال تقارير يومية
I2	نعم يوجد نظام رقابة داخلية محاسبي يضم كل الإجراءات التنظيمية المنظمة للعمليات والأحداث المالية التي تتم بالبنك
مناقشة	نلاحظ من خلال أجوبة أنه يوجد نظام رقابة داخلية محاسبي والذي يضم الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات والتسجيلات التي تتعلق بحماية أصول وخصوم البنك بهدف الوقوف على النتائج وبيانات محاسبية ومالية ملائمة وذات مصداقية في نهاية السنة المالية لاتخاذ قرارات مناسبة وفعالة
السؤال السابع	**في حالة وجود أخطاء والانحراف هل يتم إعداد تقرير مفصل عن الخطأ في حد ذاته أم يقوم بإعداد تقرير شامل عن كل العمليات؟"**
I1	يتم إعداد تقرير أسبوعيا وشهريا
I2	يتم اختتام عملية تدقيق بإعداد تقرير مفصل وشامل عن كافة العمليات.
مناقشة	يتم اختتام عملية التدقيق الداخلي بإعداد تقرير شامل ومفصل وآني عن كافة العمليات حيث يتم التركيز عن الحسابات الوسطية التي من خلالها يتم اكتشاف والاختلالات التي قد تسبب المشاكل ومن خلالها يتم تحويلها إلى المحاسبين لمعرفة سبب.
السؤال الثامن	**من خلال ممارستكم لمهنة التدقيق الداخلي فيما تتمثل مكونات نظام الرقابة الداخلية؟**
I1	يتم إتباع منهج وأساليب خاصة بالرقابة في البنوك وذلك وفقا للتشريعات التنظيمية بهدف حماية أصول البنك .
I2	تتمثل في الإجراءات والمناهج التي تسعى في تحكم النشاطات وشفافية ومتابعة العمليات المصرفية.
مناقشة	نلاحظ أنه من خلال الأجوبة التالية أن نظام الرقابة الداخلية يتشكل من إجراءات

	وعمليات والمناهج التي تهدف للسير الحسن والجيد لمختلف العمليات ومدى مطابقتها للأنظمة والقوانين بغية الاستعمال الأمثل للموارد للمحافظة على الأصول البنك والذي بدوره ينعكس على جودة وموثوقية المعلومات المالية وهو ما يتوافق مع جاء به نظام 08/11.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات المقدمة من المستجوبين

ب- عرض ومناقشة أجوبة المدققين الخارجيين في المقابلة

فيما يلي سيتم عرض ومناقشة أجوبة المدققين الخارجين لمختلف البنوك التجارية والتي يتم عرضها كما يلي:

الجدول رقم (03-45): عرض ومناقشة أجوبة المدققين الخارجيين في المقابلة

السؤال الأول	
" ماهي أهم المراحل المتبعة في مهمة التدقيق القانوني؟"	
المدقق الخارجي	**الجواب**
I1	يتم إتباع مجموعة من خطوات والمتمثلة فيما يلي: - التخطيط لعملية التدقيق؛ - إجراء اختبارات لجمع أدلة التدقيق؛ - قيام بعملية التقييم وإصدار تقرير التدقيق النهائي.
I2	تتمثل في ثلاثة مراحل: المرحلة1: الاتصالات الأولى للحصول على المعلومات الشاملة عنها: هي مرحلة أساسية ومهمة تتمثل في : -اللقاء الأولي مع أعضاء الإدارة والذي يتم فيه التعيين الرسمي لمحافظ الحسابات من طرف الجمعية العامة، بعد عرضه لمخطط رزنامة العمل وبعد التأكد من عدم وجود حالات الموانع المنصوص عليها في التشريع ساري المفعول، ويرد محافظ الحسابات بقبوله للمهمة كتابيا. - تحديد الأتعاب وطريقة التسديد؛ - إرسال رسالة التأكيد: اعتراف الإدارة وتحمل مسؤوليتها فيما يخص إعداد الكشوفات المالية.

	– رسالة المهمة: قيام المدقق بإعداد رسالة التي تتضمن الأحكام العامة والمحاور الأساسية لمهمة التدقيق؛ – التخطيط والتحضير لمزاولة المهمة حيث يتم وضع مخطط زمني تعيين المساعدين؛ – إعداد أوراق العمل: جمع الوثائق القانونية المتعلقة بالبنك وكل الوثائق الإثبات المتعلقة بسنة التدقيق؛ – المرحلة 2: فحص وتقييم الإجراءات: تدقيق كل الإجراءات وتقييم نظام الرقابة الداخلية. – المرحلة 3: التأكد من التطبيق المحاسبي، ومراقبة السجلات القانونية.
مناقشة	نلاحظ من خلال عرضنا السابق لأجوبة المدققين أن التدقيق يمر بجملة من مراحل التي تبدأ من مرحلة تعيينه من قبل الجمعية العامة وقبوله مهمة وتحديده لموازنة التقديرية لأتعابه خلال عهدته والتي يليها استلام رسالة التأكيد، وبعد يتم إعداد رسالة مهمة والتي تحدد الأحكام العامة وخطة التدقيق من مدة زمنية وفريق المساعد. وفي المرحلة الثانية يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية للتحديد مواطن الضعف والقوة، من خلال فحص ومراقبة السجلات المحاسبية لتأكد من أرصدة حسابات في نهاية السنة. وبعد عملية الفحص والتقييم يتم إعداد تقرير في نهاية المهمة والذي يتم تسليمه للجمعية العامة ومع الحرص على إعادة توجيهه إلى محافظ بنك الجزائر في أجل أقصاه أربعة أشهر.
السؤال الثاني	**" هل يوجد اختلاف بين الإجراءات التدقيق القانوني والتدقيق التعاقدي؟"**
I1	نعم يوجد اختلاف بين التدقيق القانوني والتعاقدي حيث أن: – التدقيق القانوني: هو التدقيق الذي يفرضه القانون ويقوم به محافظ الحسابات (المدقق الخارجي القانوني)بحيث يشمل مراقبة الحسابات السنوية الإجبارية. أما التدقيق التعاقدي: وهو التدقيق الذي يقوم به المدقق (خبير محاسبي)بطلب من أحد الأطراف الداخلية أو الخارجية المتعاملة مع المؤسسة البنكية.
I2	نعم يوجد اختلاف بين الإجراءات. –يكون تدقيق القانوني إلزامي حيث يتم تعيين محافظين للحسابات لكل 3 سنوات.

	بحيث يتحمل محافظ الحسابات مسؤولية المصادقة على الحسابات وإعداد تقرير الحسابات الذي يعرض على الجمعية العامة، يتم استلامه أتعابه حسب حجم الأعمال. تتمثل إجراءات التدقيق التعاقدي: يتم فيه تقييم في إطار العمليات والنمو الداخلي، تحليل جودة للنظام المعلومات ، تقييم الأصول والخصوم في إطار العمليات البيع والشراء. تقييم المخاطر الخاصة.
مناقشة	بناء على ما تم عرضه من قبل المدققين فإن التدقيق القانوني يكون إلزامي يقوم به محافظين اثنين للحسابات الذي يتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة وتحت إشراف لجنة المصرفية لمدة ثلاثة سنوات. أما التدقيق التعاقدي فهو غير إجباري يقوم به خبير محاسبي حيث يتم استعانة بهم في حالة الاستشارات أو تقييم جودة نظم المعلوماتية وفي مجال التكنولوجيا المالية ومختلف التقييمات.
السؤال الثالث	**" ماهي المنهجية المتبعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية وكيف يتم ذلك؟"**
I1	يتبع مدقق الحسابات في تقييمه نظام الرقابة الداخلية المحاسبية على مجموعة خطوات: -التأكد فيما إذا كان الفصل بين الوظائف الدورة كافيا؛ -التأكد من أن عمليات الشراء والتنازل والمدفوعات مرخصة؛ -التأكد من عملية الفوترة وتسجيلها القانوني خلال الدورة. -التأكد من مختلف مردودات ومتابعتها؛ -التأكد من تسجيل مختلف لكل الحقوق والديون؛ -التأكد من احترام الإجراءات القانونية للعمليات المتضمنة في كل دورة؛ -التأكد من الوجود المادي لعناصر الأصول (التثبيتات) وأن قيمتها مطابقة لما هو مسجل في الدفاتر المحاسبية.
I2	تتم عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية عبر مراحل التالية: 1- **جمع الإجراءات:** -استعمال خرائط تتابع الوثائق ما بين المصالح. ملخصات إجراءات، ملخصات الأدلة الكبيرة. **2- اختبارات التطابق (الفهم)**: تتبع بعض العمليات بهدف فهم النظام وحقيقته.

	3- تقييم أولي للنظام المراقبة الداخلية: اختبارات للتأكد من تطبيق نقاط القوة في الواقع. **4- اختبارات الاستمرارية:** نقاط قوة النظام ، ضعف في تصور وثائق الحوصلة.
مناقشة	يتضح لنا من ما تم عرضه أن عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية تهدف إلى التأكد من مختلف العمليات وفهمها وذلك من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات، وبإضافة إلى التأكد من مدى احترام الإجراءات القانونية مع استعمال خرائط التدفق للتتبع الوثائق بين المصالح ومدى الفصل بين الوظائف ليخلص التقييم في تحديد نقاط القوة والضعف.
السؤال الرابع	**"ماهي المرجعيات القانونية التي يعتمد عليها محافظ الحسابات أثناء أداء مهامه؟"**
I1	المرجعيات القانونية التي نعتمد عليها أثناء قيام بمهمة التدقيق: - قانون المحاسبية المالية؛ - قانون النقد والقرض؛ - القانون التجاري؛ - القوانين الجبائية(قانون الضرائب والرسوم المماثلة، قانون الإجراءات الجبائية، قانون الرسم على القيمة المضافة) - قانون 10-01 والمنظم للمهنة محافظ الحسابات والخبير المحاسبي والمحاسب المعتمد. - النظام 11-08 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.
I2	نستند أثناء أداء مهمة تدقيق البنوك: - على قانون 10-01 والمنظم للمهنة محافظ الحسابات والخبير المحاسبي والمحاسب المعتمد، القانون التجاري من المادة 584، 837، النظام 11-08 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية. - القانون رقم 11/01 المؤرخ في25 نوفمبر 2007 - القانون 01/05 المؤرخ في 06 فيفري 2005 - المرسوم التنفيذي رقم 32/11 الصادر في 27 فيفري 2011

	- المرسوم التنفيذي رقم 11/03 الصادرة في أوت 2006. - المرسوم التنفيذي 10/13 الصادر في 13 جانفي 2013 - المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 معايير التدقيق الجزائريةNAA . - المقرر رقم 150 المؤرخ في 11أكتوبر 2016 معايير التدقيق الجزائريةNAA . - المقرر رقم 77 المؤرخ في 24سبتمبر 2016 معايير التدقيق الجزائريةNAA . بالإضافة مجموعة من القوانين الأنظمة المتعلقة بالعمليات البنكية.
مناقشة	يتضح لنا من خلال إجابات المدققين أنه يتم الاعتماد على مجموعة من المرجعيات القانونية في مجال التدقيق البنكي والمتمثلة في قانون المهنة 10-01 كمرجعية أساسية، النظام 11-08 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية وقانون النقد والقرض، وقانون المحاسبة البنكية 09-04 و09-04وذلك لتأكد من صحة تسجيلات المحاسبية ومدى احترام القواعد المحاسبية وقانون الجبائي. بالإضافة إلى مجموعة من النصوص التنظيمية المتعلقة بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية 09-11،08-03 المتعلق بمراقبة مخاطر، 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها، 05-05 المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب. الأمر 11/03، الأمر 04/10بالإضافة إلى معايير المحاسبة الدولية والتدقيق الدولية والمحلية.
السؤال الخامس	**" ماهي أهم الإجراءات المتبعة في تدقيق مختلف الحسابات البنكية؟"**
I1	نعتمد على مجموعة من الإجراءات في تدقيق العمليات والحسابات البنكية: - إجراءات الملف الدائم؛ - تقييم نظام الرقابة الداخلية المطبقة؛ - التحقق من مدى التزام إدارة البنك وفروعه بدليل العمل؛ - دراسة برامج وتقارير التدقيق الداخلي في إدارة البنك وفروعه؛ - دراسة جميع الحوادث المالية التي وقعت على مستوى البنك؛ - يتم تدقيق العمليات البنكية بناء على تقارير المدقق الداخلي والخاصة بعمليات البنكية وذلك للحصول على صورة مسبقة عنها من اجل التنسيق المتكامل في تدقيق العمليات البنكية وتطورات الأرصدة.

I2	أهم الإجراءات المتبعة في تدقيق مختلف العمليات والحسابات البنكية: - تحليل بصفة عامة التغيرات الرئيسية في الميزانية(الختامية ورؤوس الأموال) وخارج الميزانية وحساب النتائج (هيكلة النتيجة، التغيرات في الأرصدة الرئيسية) - تحليل بصفة عامة وبالعملة الصعبة العلاقة الخطية أمام تواجد الإيرادات والأصول من جهة والتكاليف والخصوم من جهة أخرى، - اختبار تصور في وقت بعض المؤشرات الإشارة بفعالية أعمال المراقبة التي تحمل أخطار القروض. - تحليل تطور النسب الرئيسية للتسيير. - معرفة النسب القانونية. - تحليل وضعية البنك بالنسبة لسوق وبالنسبة للمنافسين.
مناقشة	نلاحظ من خلال عرضنا السابق لأجوبة المدققين أن المدقق الخارجي يعمل للحصول على إيضاحات حول نظام الرقابة الداخلية فيما يخص العمليات البنكية من خلال تقارير التدقيق الداخلي وذلك بهدف العمل على التكامل في متابعة مراحل تدقيقها. حيث يتم متابعة حركة مختلف الحسابات وتطور أرصدتها. مع تعريف التغيرات المحاسبية الحاصلة أو التي ستحصل، تحليل وتطوراتها ومقارنتها بالنسب القانونية، مع الحرص على متابعة الهيكلة المالية، الجودة، التعرض للخطر.
السؤال السادس	**فيما يتمثل إجراءات التي يقوم محافظ الحسابات أثناء تدقيقه لمختلف بنود القوائم المالية؟"**
I1	- تتمثل إجراءات محافظ الحسابات في: - تحديد المسؤوليات؛ - فصل المهام بحيث يؤدي تنفيذها إلى التغذية العكسية؛ - فصل الوظائف يؤدي إلى فصل العمليات. مع تركيز على البنود والحسابات قائمة الميزانية وحسابات النتائج وبنود خارج الميزانية؛ بحيث يتم جرد وإعادة تقييم مختلف الموجودات، بالإضافة إلى التأكد من التسجيلات المحاسبية ومدى يقيدها بالقواعد المحاسبية

	المتعارف عليها مع التأكد من القيم بالمستندات المحاسبية ومدى مطابقتها لتسجيلات.
I2	- بعد تقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية يقوم بتدقيق القوائم المالية حسب المراحل التالية: - فحص تسجيل العمليات المحاسبية وتحديد الأخطاء المحتملة؛ - تدقيق وفحص وثائق الإثبات والتأكد من وجودها وصحة مضمونها. - المقارنة بين العمليات المحاسبية والوثائق الإثبات للتأكد من المبالغ؛ - المقارنة بين الدفاتر المساعدة والوثائق المحاسبية للتأكد من صحة المجاميع والتي تمر بخطوات: - مرحلة المشتريات، مرحلة المبيعات، مرحلة الحساب الصندوق والحسابات الجارية، الاحتياطات، مرحلة الأجور، مرحلة التثبيتات، مرحلة الديون، مرحلة تسيير الأموال الخاصة، مرحلة تسيير النفقات والإيرادات.
مناقشة	نلاحظ من خلال أجوبة محافظو الحسابات أنه يمكن تلخيص ما يلي: - بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية يتم تدقيق مختلف القوائم المالية من خلال فحص التسجيلات والوثائق الإثبات ومقارنتها لتأكد من صحة المبالغ. - يتم تدقيق مختلف حسابات وبنود مختلف القوائم المالية من موجودات المطلوبات والأعباء والنواتج؛ - تأكد من مختلف التسجيلات والقيود المحاسبية والأوراق الثبوتية لمختلف العمليات البنكية مع الحرص على التأكد من توقيعات الموظفين المسؤولين عن المختلف العمليات؛ - تأكد من حساب النقدية لدى الخزينة الرئيسية والصناديق الفرعية، الأرصدة لدى البنوك المحلية والأجنبية، الاعتمادات المستندية، محفظة الأوراق المالية، - تدقيق حسابات النتائج من فوائد ونواتج مماثلة، فوائد وأعباء مماثلة، الأرباح والخسائر الصافية على الأصول المالية، مخصصات واسترجاعات المؤونات وخسائر القيم؛ - تدقيق ملاحق المتعلقة بالموجودات والمطلوبات والالتزامات الخاصة بقائمة الميزانية وقائمة خارج الميزانية وموضحة لطرق تقيمها، بالإضافة إلى الملاحق الخاصة بجدول حسابات النتائج، ملاحق الخاصة بالفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات. يبدى رأي فني

	محايد عن مدى عدالة قوائم المالية التي تعكس مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المحاسبي بحيث يقدم مجموعة من نقاط القوة التي يجب أن تعزز ونقاط الضعف التي يجب تصحيحها.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات المقدمة من المستجوبين

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم إبراز الإطار المنهجي للجانب التطبيقي لدراستنا التي تهدف إلى التعرف على دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية، والتي تم إجرائها على عينة من الأفراد المبحوثين من خلال استخدام قائمة الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة، والتي صممت وفق مقياس ليكارت الخماسي، حيث تم عرض الإجراءات المنهجية لدراسة لطريقة إعداد وعرض وتفريغ البيانات الاستبيان ومعالجتها بالاعتماد على البرنامج الإحصائية)Excel(و(SPSS21)، بالإضافة لعرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالدراسة الإحصائية للمتغيرات الديموغرافية، وتقويم الاستبانة من خلال اختبار ألفا كرونباخ الذي أكد صدق وثبات أداة واختبار كولمجروف- سيميرنوف الذي أثبت أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي نستطيع إجراء الاختبارات المعلمية، مرورا بالتحليل الوصفي للمتغيرات واختبار فرضيات العلاقة التأثيرية والفروقات للمتغيرات من وجهة آراء عينة الأفراد المبحوثين.

ومن بناء على ما تم عرضه من نتائج وتحليلات الخاصة بالدراسة، توصلنا إلى أن المتغير المستقل التدقيق البنكي بأبعاده ككل يتوفر بدرجة موافقة عالية في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لآراء عينة الأفراد المبحوثين.
بالإضافة للمتغير التابع تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية بأبعاد ككل تبين أنه يتوفر وبدرجة موافقة عالية في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لآراء عينة الأفراد المبحوثين.

كما أظهرت نتائج اختبار الفرضيات أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق البنكي (التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي) بصفة مستقلة في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية."

مع وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) لكل من التدقيق الداخلي والخارجي بصفة مجتمعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية.

مع وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) لكل من التدقيق الداخلي والخارجي بصفة مجتمعة في تقييم أبعاد مجتمعة لنظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية (فعالية إجراءات العمليات المحاسبية، موثوقية القوائم والتقارير المالية، الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات، تقييم أساليب الرقابة الالكترونية).إلا أن تبين أنه لا يوجد أثر للتدقيق الداخلي على البعدين فعالية إجراءات العمليات المحاسبية وأساليب الرقابة الالكترونية.

كما خلصت نتائج اختبار الفروقات إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (**5 0.0≥∝**) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغير الدراسة (التدقيق الداخلي، الخارجي، تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية) تبعا لمتغير الخبرة والمسمى الوظيفي. باستثناء عدم وجود فروقات في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغير التدقيق الداخلي تبعا للخبرة.

خاتـمة

خاتمة:

تطرقنا من خلال دراستنا هذه إلى إشكالية رئيسية تمحورت حول البحث عن أثر التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية من وجهة نظر الأفراد المبحوثين، وذلك من خلال دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية والمتمثلة في (البنك الوطني الجزائري، البنك الجزائر الخارجي، البنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الخليج الجزائر، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك السلام الجزائر، بنك البركة).

وقد تم معالجة هذه الإشكالية بتقسيم الدراسة إلى فصلين تناولنا فيها الجانب النظري لمتغيرات الدراسة وفصل خصص للجانب التطبيقي، وذلك بالاعتماد على أداة المقابلة واستمارة الاستبيان الموزعة على عينة تمثلت في 145فرد من الأفراد التابعين للبنوك التجارية محل الدراسة. وبعدها عرض ومناقشة مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولا: نتائج الدراسة:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية. وهو ما يؤكد صحة الفرضية.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية. وهو ما يؤكد صحة الفرضية.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية. وهو ما يؤكد صحة الفرضية.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم فعالية إجراءات العمليات المحاسبية بالبنوك التجارية الجزائرية ،وهو ما يؤكد صحة الفرضية.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم موثوقية القوائم والتقارير المالية بالبنوك التجارية الجزائرية وهو ما يؤكد صحة الفرضية.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم امتثال لتطبيق نصوص والقوانين والتشريعات بالبنوك التجارية الجزائرية بالبنوك التجارية الجزائرية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم أساليب الرقابة الالكترونية بالبنوك التجارية الجزائرية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية.
- عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغير الدراسة(التدقيق الداخلي) تبعا لمتغير الخبرة، أما في الجزء الذي يتعلق في آراء

المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة(التدقيق الخارجي، تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية)تبعا لمتغير الخبرة، أي أنه توجد فروقات عند مستوى ($\propto \leq 0.05$). وهو ما يؤكد صحة الفرضية.

- وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\propto \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغير الدراسة(التدقيق الداخلي، الخارجي، تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية) تبعا لمتغير المسمى الوظيفي؛ وهو ما يؤكد صحة الفرضية.

وهذا ما يجيب على اشكالية الدراسة ويؤكد على دور ومساهمة التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية.

- وجود تدقيق بنكي داخلي بمديريات العامة والجهوية مع الخضوع الوكالات التجارية لرقابة دورية من قبل مدققين داخليين الذين يخضعون لتكوين مستمر لمختلف العمليات وتحولات الرقمية التي تمس القطاع المصرفي؛
- يتم إعداد تقرير شامل ومفصل يضم مجموعة من ملاحظات والاختلالات التي تم الكشف عنها من خلال معاينة الحسابات الوسطية؛
- خضوع البنوك التجارية الجزائرية إلى التدقيق القانوني من قبل محافظين اثنين للحسابات من بين محافظون الذين يمتلكون معرفة خبرة كافية في مجال تدقيق الحسابات البنكية، والذي يتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة وتحت إشراف اللجنة المصرفية لتأكد من عدم وجود حالات موانع المنصوص عليها، وبعد قبوله يتم إعداد موازنة تقديرية لأتعابه ورسالة مهمة توضح محاور التدقيق وهذا بعد استلام رسالة التأكيد، ليتم بعدها عملية التخطيط واستلام أوراق العمل لتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال فحص ومراقبة مختلف التسجيلات بالدفاتر المحاسبية لتحديد مواطن القوة والضعف التي يتم إدراجها في تقرير يوجه إلى الجمعية العامة؛
- تلجأ البنوك التجارية الجزائرية إلى التدقيق التعاقدي في حالة الاستشارات وتقييم جودة وأمن نظم المعلوماتية، وفي حالة إدخال خدمات جديدة في مجال التكنولوجيا المالية؛
- يتبع مدقق الحسابات مجموعة من الإجراءات أثناء تدقيق حسابات وبنود القوائم المالية حيث يتم تدقيق مختلف القوائم المالية وتحقق من مدى تطابقها وعرضها وفق معايير والمحاسبية وفحص التسجيلات والوثائق الإثبات ومقارنتها لتأكد من صحة المبالغ الموجودات المطلوبات والأعباء والنواتج، التحقق من مختلف

المؤونات المخصصة وعمليات الجرد وطرق تقييم الأصول وهذا بهدف التأكد من صحة وصدق المركز المالي؛

ثالثا: توصيات الدراسة:

على ضوء النتائج والاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة فإنه يمكن طرح مجموعة التوصيات، والتي نأمل أن تساعد في تعزيز من فعالية التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية:

- ضرورة مراعاة البنوك التجارية الجزائرية عند توظيف المراقبين والمدققين الداخليين على الخبرة التي بدورها تنعكس على فعالية الأداء؛
- ضرورة مراعاة البنوك التجارية الجزائرية عند توظيف المراقبين والمدققين الداخليين مدى ملائمة التخصص مع الوظيفة مع الحرص على توفير عدد كافي على مستوى الوكالات التجارية؛
- ينبغي على البنوك التجارية الجزائرية تقديم تحفيزات للمدققين الداخليين الذي من شأنه يسهم يعزز من فعالية الأداء؛
- ضرورة التزام وتحكم المدققين الداخليين بمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي IIA؛
- ضرورة تنظيم دورات تكوينية وتدريبية حول أساليب الرقابة الداخلية الالكترونية لصالح المراقبين والمدققين الداخليين بالبنوك التجارية على مستوى الوكالات والمديريات؛
- ينبغي تفعيل دور الرقابة المحاسبة على مستوى الوكالات التجارية.
- ضرورة مواكبة البنوك التجارية الجزائرية للنماذج الدولية لنظام الرقابة الداخلية البنكية (Coso2013,Basel, ،Cobit)ومع الحرص على متابعة التغيرات والتحديثات التي تجريها لجنة بازل بهذا الخصوص؛
- يجب إعطاء وظيفية التدقيق الداخلي البنكي نفس الاهتمام الذي يحظى به التدقيق الخارجي؛
- يجب توفير دورات تكوينية لصالح محافظي الحسابات في مجال التدقيق البنكي نظرا للفئة القليلة المحتكرة لذلك؛

رابعا: آفاق الدراسة:

من خلال ما تم التطرق إليه في دراستنا يوجد بعض الجوانب التي علاقة موضوع الدراسة ومنه نقترح مجموعة من الدراسات التي نأمل أن تكون إشكاليات لمواضيع مستقبلية والتي هي كالآتي:

- دور التدقيق البنكي في تحسين الأداء المحاسبي للبنوك التجارية الجزائرية؛
- دور التدقيق الالكتروني في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك؛
- دور نظام الرقابة الداخلية المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛
- دور المدقق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية الجزائرية؛
- دور الخبير المحاسبي في التدقيق التعاقدي للبنوك التجارية الجزائرية؛

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1. لطفي أمين السيد أحمد، **دراسة متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
2. محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
3. إبراهيم إيهاب نظمي، **التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
4. أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2005.
5. أحمد قايد نورالدين، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، الاردن، 2015.
6. أحمد قايد نور الدين، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، الاردن، 2015.
7. ارينز ولوبك، مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2002.
8. إيهاب نظمي، هاني العزب، **تدقيق الحسابات الإطار النظري**، دار وائل للنشر، عمان، 2012.
9. بوحفص رواني، **التدقيق البنكي**، النشر الجامعي الجديد، 2021.
10. ترجمة فريق عمل مجلس حكام جمعية المدققين الداخليين تحت إشراف ناجي فياض، **المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي**، لبنان، 2017،
https: //www.theiia.org/globalassets/documents/standards/standards-2017/ippf-standards-2017-arabic.pdf07/13
11. التميمي هادي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.
12. التميمي هادي، **المدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، مركز كحلون للكتب، عمان، الاردن، 2008.
13. التميمي هادي، **مدخل متكامل إلى التدقيق: من الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل النشر، عمان، 2004.
14. جبرائيل جوزف كحالة، رضوان حلوة حنان، **محاسبة التكاليف المعيارية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 1995.
15. جربوع يوسف محمود، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، دار الوراق للخدمات الحديثة، عمان الاردن، 2000.
16. جمعة احمد حلمي، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2005.
17. جورج دانيال غالي، **تطور مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
18. حسن جميل البديري، **البنوك مدخل محاسبي وإداري**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2013.
19. حسين يوسف القاضي وآخرون، **التدقيق الداخلي**، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008.
20. خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 1998.

21. خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعلمية**، طبعة 1، دار وائل للنشر، عمان، 2004.
22. خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2007.
23. خالد أمين، **علم تدقيق الحسابات**، الناحية النظرية، مطبعة الاتحاد، عمان، 1980.
24. خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، لطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.
25. خلف عبد الله الوردات، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
26. الذنيبات علي عبد القادر، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق**، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، الأردن، 2010.
27. رضا خلاصي، **مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة**، دار هومة، الجزائر، 2013.
28. رضوان حلوة حنان، **تطور فكر المحاسبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن.
29. زاهد محمد ديري، **الرقابة الإدارية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2011.
30. زاهر الرمحي، **الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية**، الطبعة الأولى، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017.
31. زاهره عاطف سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.
32. سامي محمد الوقاد، لؤي محمد الوديان، **تدقيق الحسابات**، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2010.
33. شحاته السيد وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة الرقابة الداخلية في بيئة التشغيل الالكتروني مراجعة أصول طويلة الأجل قصيرة الأجل مراجعة الإيرادات والمصروفات**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013.
34. صبح داود يوسف، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، دار الكتيب العلمية للنشر، ط1، القاهرة، 2007.
35. الصحن الصبان محمد والفيومي عبدالفتاح، **المراجعة مدخل فلسفي تطبيقي**، الدار الجامعية، مصر، 2004.
36. طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الرقابة الداخلية، أدلة الإثبات**، الجزء 2، الدار الجامعية، مصر، 2004.
37. عاشور عكوش، المحاسبة المعمقة، **ديوان المطبوعات الجامعية**، بن عكنون، الجزائر، 2003.
38. عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافيري، **الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية**، الإسكندرية، 2004.
39. عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد، **المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر**، مدخل الإدارة للرقابة ومحاربة الغش والاستدامة وإدارة المخاطر في القرن الحادي والعشرين، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.
40. عبد الوهاب نصر، شحاته السيد شحاته، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة التكنولوجيا المعلومات وعولمة رأس المال، الواقع والمستقبل**، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2006.

41.عبدا لوهاب نصر، شحاتة السيد شحاته، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2008.

42.عبدا لوهاب نصر، شحاتة السيد شحاته، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2008.

43.عصام الدين محمد متولي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2009.

44.عمر سعيد وآخرون، **مبادئ الإدارة الحديثة**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2003.

45.غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان الاردن، 2009.

46.غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة(الناحية النظرية)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004.

47.مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد وأخلاقيات المهنة: البيان الدولي رقم1006**، الجزء الأول، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان الأردن، 2008.

48.محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

49.محمد التهامي طواهر، صديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

50.محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.

51.محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

52.محمود السيد الناغي، **المراجعة إطار النظرية والممارسة**، الطبعة الثانية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، 1992.

53.محمود رأفت سلامة، كلبونة أحمد يوسف، رزيقات عمر محمود، **علم التدقيق الحسابات النظري**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، 2011.

54.مصطفى عيسى خضير، المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات، الطبعة الثانية، المطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1996 .

55.مصطفى يوسف كافي، **تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2014.

56.المطارنة غسان فلاح، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2006.

57.نصر صالح محمد، **نظرية المراجعة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2015.

58. نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، 2009.

59. نوال صالح بن عمارة، **المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل، الاردن، 2013.
60. نور أحمد، **الرقابة والمراجعة الحسابات**، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 1989.
61. نوف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
62. وجدي حامد حجازي، **أصول المراجعة الداخلية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010.
63. الوردات خلف عبد الله، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عنIIA، ط1**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2014.

- **الرسائل الجامعية:**

1. محمد لمين عيادي، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
2. ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة دراسة تطبيقية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2011.
3. أسيا هيري، **فعالية التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه في تسير محاسبي وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018.
4. إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة 2012.
5. بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.
6. بن مسعود عبدالله كمال، **دور استخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكيcamels في فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنوك الجزائرية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012–2018**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2021.
7. بنية صابرينة، **تقدير الجدارة الائتمانية باستخدام طرق الذكاء الاصطناعي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائريCPA**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015.
8. بوخروبة الغالي، **ممارسات التدقيق الداخلي بتوظيف مبادئ الحوكمة في القطاع البنكي دراسة معيار1300**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه في مناجمنت مالي ومحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2020.

9. بودلال حنان، **التدقيق البنكي وتكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه تخصص تدقيق مالي ومحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2020

10. بوطورة فضيلة، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك دراسة حالة "الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنك**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف 2007.

11. بوطورة فضيلة، **دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016 .

12. بوعسلة بشرى، **دور المصارف في بيع منتجات التأمين البنكي في الجزائر– دراسة حالة لبنك التوفير والاحتياط**CNEP، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة دكتوراه في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2015،

13. تامر توفيق عبد الله عوض، **العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية، دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

14. حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.

15. حورية حمني، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة متنوري، قسنطينة، 2006.

16. رحيش سعيدة، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية**، مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات الماجستير تخصص محاسبة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2013.

17. رغدة إبراهيم المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي دراسة تطبيقية**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.

18. ساره أبا زيد، **تقييم نظام الرقابة الداخلية في المصارف السورية الخاصة في ظل المعايير إطار COSO وبازل II"**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير تخصص المحاسبة العامة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2017.

19. سرحان عاهد عيد، **دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

20. سليمان محمد الهادي الأمين، **دور الرقابة الداخلية في زيادة جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية شركة سين للغلال**، أطروحة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا جامعة النيلين، السودان، 2020.

21. شعباني لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك الدورة مبيعات مقبوضات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

22. صلاح ربيعة، **المراجعة الداخلية بين النظرية التطبيق**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2004.

23. طارق عطية المهدي الفيتوري، **تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية بتطبيق اتفاقية بازل2**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، 2011

24. عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة الجزائر03، 2010.

25. عبد القادر لباز، **أثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة ميدانية**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة غرداية، 2021.

26. عماد حمزه عبد العجيلي، **دور التدقيق في تقويم الاداء المستدام وتأثيره على جودة التقارير المالية بحث تطبيقي في الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2022.

27. عمارية بختي، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة مقارنة بين بنك دبي الإسلامي وبنك السلام الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص إدارة بنكية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2019.

28. فيروز قطاف، **تقييم جودة الخدمات المصرفية ودراسة أثرها على رضا العميل البنكي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية بسكرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضرة بسكرة، 2011.

29. قصي إسماعيل أحمد، **تقويم نظام الرقابة الداخلية في المصارف ودوره في تحسين موثوقية التقارير المالية دراسة حالة في المصرف التجاري السوري**، رسالة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2015.

30. قويدر ابتسام، **دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية وكالة قسنطينة دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري(BEA)وكالة قسنطينة**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في تخصص إدارة مالية، قم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2014.

31. محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011.

32. محمد تهاني عبد القادر، **الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تقويم الاداء المالي دراسة حالة بنك الخرطوم**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيل، السودان، 2017.

33. محمود يحي زقوت، **مدى فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة دراسة ميدانية على شركات ومكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016.

34. مركان محمد البشير، **أثر تدقيق العمليات البنكية في التقليل من مخاطر دراسة حالة بنك**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه في تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022.

35. مشري مبروكة، **أثر الثقافة التنظيمية على تطبيق الإدارة الالكترونية لتحسين جودة الخدمات البنكية دراسة حالة الوكالات التابعة للمديرية الجهوية للبنك الخارجي الجزائري بورقلة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة غرداية، 2022.

36. ناريمان بن عياد، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار – دراسة حالة بنك الخليج والبنك الوطني الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 2018.

37. النونو كمال محمد السعيد، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**، أطروحة مقدم لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة 2009.

38. نوى شرف الدين، **دور التدقيق البنكي في دعم التزام البنوك التجارية بالإجراءات الحمائية للقطاع البنكي الجزائري بالمقاربة باتفاقية بازل البنكية دراسة حالة مجموعة من مدققي حسابات البنوك في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه تخصص تسير المحاسبي والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2020.

39. همكة محمد، **الإطار المتكامل للتدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية على ضوء مبادئ الحوكمة دراسة حالة**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2022.

40. هيبة قواسمية، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنوك دراسة حالة البنوك التجارية**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه تخصص محاسبة وتدقيق، غير منشورة، جامعة عنابة، الجزائر، 2017/2016.

ثالثا: المقالات والمجلات العلمية:

1. أحمد اصبيع عبد العزيز أحمد، **مدخل مقترح لزيادة فاعلية أدلة الإثبات للتحقق من تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في قطاع المصارف**، المجلد التاسع، العدد الرابع، 2018.

2. أحمد ميلي سمية، **دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك (الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة)**، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد 02، العدد02، 2020.

3. آدم حديدي، **دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة ميدانية**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 7، العدد1، 2016.

4. أزهر صبحي عبد الحسين الجبوري، **التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي للحد من الاحتيال وإنتاج تقارير مالية عالية الجودة**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2021.

5. إسماعيل بوغازي، مليكة تومي، **مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسين عمليات إدارة المخاطر لغرض تفعيل الحوكمة دراسة ميدانية على البنوك التجارية النشطة في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد6، العدد 1، جامعة 20أوت 1955، 2018

6. الآن عجيب مصطفى هلندي، ثائر صبري محمود الغبان، **دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان العراق**، مجلة علوم إنسانية، العدد45، 2010.

7. إيمان رتيبة شويطر، **رقابة محافظو الحسابات على البنوك قواعد متميزة من أجل فعالية أكبر**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد46، 2016.

8. أيمن عبد الرحيم، **مبادئ التدقيق الداخلي أولا**، مجلة التدقيق الداخلي، جمعية التدقيقالداخلي الأردنية، العدد 9، 2019.

9. بتول محمد نوري، أحمد فيصل الحايك، عمر إقبال توفيق المشهداني، **انعكاسات عمليات التجارة الالكترونية على هيكل الرقابة الداخلية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8، العدد8، 2013.

10. برابح بلال، براغ محمد، **المراجعة الداخلية ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية دراسة عينة من المراجعين الداخليين**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2022.

11. بن الدين أمحمد، عوماري عائشة، عوماري فاطمة، **أثر تطبيق التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات البنكية دراسة لحالة لمجموعة من البنوك الجزائر**، مجلة الدراساتالاقتصادية المعاصرة، العدد4، 2017

12. بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد20، 2019، 309، بتصرف

13. بوسماحة محمد، **المحاسبة البنكية في الجزائر(دراسة نظرية)**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد02، مخبر الصناعات التقليدية الجامعة الجزائر 3، 2017.

14. جليل إبراهيم صالح، **أثر استخدام الحاسوب على نظام الرقابة الداخلية في المصارف العراقية دراسة ميدانية في عدد من المصارف التجارية العراقية بمحافظة البصرة**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد2، 2013.

15. جمعية التدقيق الداخلي الأردنية، **مجلة التدقيق الداخلي**، العدد9، الاردن، سبتمبر 2019.

16. حاج قوربنقوربنوآخرون، **مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني دراسة ميدانية للبنوك التجارية**، مجلة الباحث، المجلد 19، العدد01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019.

17. حازم أحمد فروانة، **الرقابة الداخلية في البنوك التجارية دراسة مقارنة بين بنك فلسطين غزة والبنك الإسلامي**، مجلة أفاق للعلوم، المجلد5، العدد السابع عشر، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019.

18. حسيني منال، درحمون هلال، **النظام المحاسبي البنكي كنظام المعلومات**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد16، جامعة البليدة، 2017.

19. حيدر عباس العطار، علي ناظم الشيخ، فواز خليف راشد، **تحليل العلاقة بين تقارير المدقق الخارجي وضعف نظام الرقابة الداخلية في ضوء استخدام المعايير المحاسبية دراسة ميدانية على أراء المدققين الخارجين بالمؤسسات الحكومية**، تنمية الرافدين، المجلد 37، العدد19، 2017.

20. حيدر عباس العطار، علي ناظم الشيخ، فواز خليف راشد، **تحليل العلاقة بين المدقق الخارجي وضعف نظام الرقابة الداخلية في ضوء استخدام المعايير المحاسبية دراسة ميدانية على أراء المدققين الخارجين بالمؤسسات الحكومية**، تنمية الرافدين، المجلد37، العدد 119، 2018.

21. خاوي محمد وعريوةمحاد، **أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية**، مجلةالعلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 12، العدد 02، 2019.

22. خاوي محمد، عريوة محايد، **أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019.

23. خنيش إسماعيل، **أهمية التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد18، العدد3، 2020، ص 71

24. ذنيباتعلي عبد القادر، كفوس نوال، **التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي، مجلة عمادة البحث العلمي**، المجلد التاسع والثلاثون، العدد الاول، عمان2012،.

25. رائد حسن، نوار عاصي نعيمة، جعفر فالح ناصر، **الموائمة بين نظم الرقابة الداخلية والمعالجة الالكترونية للبيانات ودورها في ترشيد القرارات الإدارية دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد11، العدد3، 2021.

26. رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية**، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015.

27. زوبير محمد، رواني بوحفص، **التدقيق المحاسبي الداخلي كآلية تحليلية لتقييم مدى التزام المؤسسات الطاقوية بنظام الرقابة الداخلية دراسة تطبيقية لشركة سونلغاز امتياز غرداية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد1، 2020 .

28. سالم بشير قجبونه، عبد الله مفتاح الشويرف، علي حسين زبلح، **فاعلية نظام الرقابة الداخلية كمتغير وسيط بين البيئة التنظيمية وكفاءة المراجعة الداخلية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته**، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد02، جامعة الوادي الجزائر، 2020.

29. سماح طلحي، ساكري نويري، **دور تقييم نظام رقابة الداخلية في تحديد إجراءات المراجعة الخارجية دراسة حالة مطاحن الحضنة المسيلة**، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد7، العدد3، 2020.

30. شرع مجيد، **التدقيق الخارجي الالكتروني في العمل المصرفي ومحددات التنفيذ دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والسبعون، 2009.

31. شيخي بلال، شاوشي كهينة، **فعالية التشريعات الجزائرية في إرساء ضوابط الرقابة الداخلية في البنوك**، أبعاد الاقتصادية، المجلد 8، العدد1 2018.

32.عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008.

33.عبد السلام حبو محمد حبو، كبرى محمد طاهر حمودي، **تقويم وظيفة التدقيق الداخلي وفقا لمعايير التدقيق الدولية IIAفي مديرية بلديات محافظة نينوي**، منجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد14، العدد 1، 2022.

34.عبد النبي فتيحة، رواني بوحفص، **تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية في ظل معيار تقرير محافظ الحسابات NRCAC07 دراسة حالة وكالة البنك الوطني الجزائري بغرداية**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد06، العدد 02، 2022.

35.عبد الناصر سيد درويش، **دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية(دراسة ميدانية)**، مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد 2، جامعة بني سويف، مصر، 2016.

36.عبدالله عزت بركات، **مدى إدراك الشركات الأردنية المساهمة العامة لأهمية الرقابة الداخلية**، المجلة العربية للإدارة، العدد1، جويلية 2007.

37.علي عماد محمد أزهر، **آلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفية دراسة حالة البنك الكويتي**، المجلة الأكاديميةللأبحاث والنشر العلمي، العدد السابع، 2020**www.ajrsp.com**

38.علي ناظم عبد الأمير، **علي كريم محمد، كفاءة وفاعلية نظام التدقيق الداخلي وأثره في تطبيق حوكمة الشركات دراسة في عينة من الشركات العراقية المدرجة في السوق العراق للأوراق المالية**، مجلة المتنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السابع العدد الرابع، 2017.

39.عمار سليم العامري، حيدر كريم كاظم، عبد الزهرة سلمان الروازق، **دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم أداء المؤسسات الحكومية الخدمية**، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، الجزء2، العدد58.

40.عمر شريفي، أسماء مزيمش، **أثر مخاطر التجارة الالكترونية على ممارسة مهنة التدقيق الخارجي**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد03، العدد1، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2020.

41.فاطمة فزع هداب، ليلي عبد جاسم، صهباء عبد القادر احمد، **مدى فاعلية إجراءات التدقيق الداخلي في المصارف في الحد من الفساد الإداري والمالي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ،129الجامعة المستنصرية، 2021.

42.مالطي سناء، خيثري الخادم، **تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد 01، العدد00، 2019.

43.محمد بن لدغم، محمد أمين لعريجي، **مساعدة التدقيق الداخلي للتدقيق الخارجي من أجل تحسين الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية استبيان موجه لعينة من المدققين الخارجيين (محافظي الحسابات)**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 06، العدد04، 2018.

44.محمد عبد الله إبراهيم، حسن فائز حسين، **تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين معايير الIIA ودليل عمل وحدات التدقيق الداخلي في العراق**، المجلد الثالث عشر، العدد43، 2018.

45.مرتضى محمد شاني الحسيني، إبراهيم عبد موسى السعبري، **توظيف مكونات الرقابة الداخلية لتعزيز جودة التدقيق الخارجي " بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة**، مجلات جامعة بابل، المجلد25، العدد4، العراق، 2017.

46. مركان محمد البشير، الحاج محمد فوزي، عوادي مصطفى، **أعمال دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد01، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، جوان 2020.

47. منصور رحيم منصور، فيان عبد الرحمان ياسين، **تأثير هيكل الرقابة الداخلية وفقا لإطارCOSO في تعزيز الاداء المالي دراسة تطبيقية في مصرف التنمية الدولي**، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، العدد الثالث، 2021 .

48. المهدي حجاج، لطفي زعباط، نعيمة سعداوي، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد 3، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الركية الاقتصادية الدولية، جوان 2019.

49. نوال بن عمارة، **أبعاد الرقابة الداخلية وأهميتها في مصارف المشاركة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد09، 2009.

50. نوبلي نجلاء، **دور أدلة الإثبات في تحسين جودة عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الجزائرية**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد02، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2021

51. نور عبد الناصر، نائل عدس، **مقاييس الرقابة والأمان للبيانات المحاسبية في ظل نظام المعلومات المحوسب**، دراسة ميدانية على البنوك التجارية في الأردن، مجلة بحوث مستقبلية، العدد18، 2007.

52. هواري منصوري، فهد الدويلة، **" التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية للتدقيق دراسة تحليلية لواقع بيئة الجزائر"**، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد4، العدد5، 2021.

53. وديع أكرم محمد عمر أحمد، **نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على الرقابة الداخلية في المصارف التجارية "دراسة حالة بنك أم درمان الوطني**، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه معهد بحوث ودراسات، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2017.

- **الملتقيات:**

1. بغدود راضية، صباحي نوال، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول " إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم 2007، ص6

2. رواني بوحفص وأخر، **متطلبات تطوير مهنة التدقيق البنكي في الدول العربية في ظل معايير التدقيق وقانونfatca**، ملتقى الدولي حول المؤتمر العالمي الدولي حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الإصلاح المحاسبي الواقع، المعوقات، الحلول، جامعة غرداية يوم 01و02ديسمبر2014.

3. زياد هاشم السقا، **متطلبات التدقيق البيئي في ضوء معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما**(GAAS)، مداخلة مقدمة في ملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات الحكومات الطبعة الثانية نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء المالي وتحديات الاداء البيئ، جامعة ورقلة في 22، 23، 2011.

4. عبد العالي محمدي، **دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي والإداري**، مداخلة ضمن فعالية الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012.

5. علة مراد، قمان عمر، **دور متطلبات حوكمة المؤسسات في تحديث التدقيق المحاسبي وتفعيل تكامله مع آليات الرقابة دراسة ميدانية**، مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الإصلاح المحاسبي الواقع، المعوقات، الحلول، جامعة غرداية، 01-02 ديسمبر 2014.
6. محمد زرقون، سليمان عتير، **الممارسات المحاسبية للبنوك الجزائرية على ضوء النظام المحاسبي المالي دراسة ميدانية لبعض البنوك في مدينتي ورقلة والوادي**، مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الإصلاح المحاسبي الواقع، المعوقات، الحلول، جامعة غرداية، 01-02 ديسمبر 2014.

- **المطبوعات:**

1. بوحفص رواني، **التدقيق المالي والمحاسبي دروس نظرية**، مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2018.
2. بوحفص رواني، **مطبوعة في التدقيق المالي والمحاسبي**، قسم العلوم مالية والمحاسبة، جامعة غرداية، 2018.
3. حسام زايدة، **محاضرات في مقياس تدقيق ومراقبة نظم المعلومات**، مطبوعة مقدمة لطلبة الماستر تخصص المحاسبة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2020.
4. لعلاييبة ياسمين، **المحاسبة المالية المعمقة02**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص محاسبة ومراجعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2022،

- لطيفة بكوش، **التدقيق البنكي**، مطبوعة محاضرات التدقيق البنكي، موجهة لطلبة اقتصاد النقدي والبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2023،

- **القوانين والأوامر :**

1. نظام بنك الجزائر رقم 08/11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 29أوت 2012؛
2. المادة 08 والمادة46، من القانون 10/، شروط تعيينشخص طبيعي كمحافظ الحسابات وشخص معنوي كشركة محافظة حسابات.
3. **حالات التنافي حسب المادة 715 مكرر6 من القانون التجاري، والمواد 64إلى 70 من القانون 01/10والمادة 102 الفقرة 02من الأمر 11/03**
4. المواد من37 إلى 53من النظام رقم (08/11) المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة في 29 اوت2012.
5. المرسوم 206/82 المؤرخ في 1982/03/13، المتضمن إنشاء بنك **BADR**
6. المادة 03من قانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25
7. المادة 24، القانون 10- 01 المؤرخ في 2010/06/29، **المتعلق بهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد،**

8. المادة 26، القانون 01/10 المؤرخ في 06/29/**2010**، **المتعلق بهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، العدد 42، الصادر في 11 جويلية، 2010.
9. المادة 29إلى 30 النظام(08/11) المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة في 29 اوت2012.
10. المواد من 31إلى 36 من النظام رقم (08/11) المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة في 29 اوت2012.
11. المواد من 61إلى 62 من النظام رقم (08/11) المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة في 29 اوت2012.
12. المادة23، القانون 01/10.
13. مدونة الحسابات، النظام 09-04 المؤرخ في 23 جويلية2009، **متضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد76، الصادر في 29 ديسمبر2009.
14. المادة 03 من النظام رقم 11-08 **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد47، الصادرة ب 29 غشت 2012.
15. المادة 02من النظام (08/11) المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد47، الصادرة في 2012/8/29
16. المادة 06 من النظام(08/11) المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.
17. المواد 20إلى 27من النظام(08/11) المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

Books:

1. Lionel Collins, Gérard Vallin, **Audit et contrôle Interne ,Aspects Financiers, Opérationnels**
2. Antoine Sardi, **Audit et Inspection Bancaire –L'audit Interne**, Tome01, 2ème édition, Afges éditions,1994
3. Arens, A., Elder, R., and Beasley**, Auditing and Assurance Services**: **An Integrated Approach**, 14th Edition, Pearson Education International, NewJersey, USA,2012
4. ArensA, Elder R, Beasley M, **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**, 14th Edition, Pearson Education International, New Jersey, USA,2012,p4
5. Board Of Studies The Institute Of Chartered Accountants Of India, **Auditing And Assurance,**The Publication Department On Behalf Of The Institute Of Chartered Accountants Of India, Edition July2017,2017,

6. Christoph Villalonga,**L'Audit Qualité Interne**, Edition Dunod, Paris, 2003,p14
7. édition, Paris, France, 2010.
8. **et Stratégiques**, 4éme édition ,DALLOZ ,Paris,1992
9. FayekAbilama et Jean-davidAvenal, Comptabilité Financière, Ediscience International, Paris, 1997
10. Internal Control Standards Committee, **Internal Control Standards For The Public Sector**http: //www.intosai.org
11. Jacques Renard, **théorie et pratique de l'audit interne**, édition d'organisation, 7ème
12. Julien Dm, **La conduite d'une mission d' audit interne**,2eme éditionDunod,paris,1995,p07
13. KPMG, Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, édition KPMG Algérie , 2012,
14. Messier. Jr, Williamf& Glover, Steven M. &Prawitt ,Douglasf, "**Auditing & Assurance Services A Systematic Approach**" Inc. Hi11, Ed5 th, 2008.
15. NichoiasRenaido, Sudarno, Marice Br ,Hutahuruk**, Internal Control System Analysis On Accounts Receivable In Spcorporation**, The Accounting Journal Of Binaniga, Vol05,No 02, 2020.
16. R. Devarajan**, Auditing And Assurance**, The Institute of Chartered Accountants of India , The Publication Department on behalf of CA,2008
17. Raffegau. Jet all, **L'Audit Financier, QUE Sais- Je**, Paris ,France , 1994 ,
18. Robert OBERT , Marie-Pierre MAIRESSE, **Comptabilité et audit Manuel Et Applications**, 2e édition, Dunod, Paris, 2009.

Théses:

1. BEINE Allen,**Internal Control SystemsAndFinancailPerformanceOfCommercial BanksInRwandaa Case Of Ecobank,** A Research Project Submitted in Partial Fulfillment for the award of a Degree in Masters of Business Administration (Finance and Accounting),

Articles And Conferences:

1. Ahmed, A. M., & Akram, A. M),**Internal Control Systems And ItsrelationShips WithThe Financial Performance In**

Telecommunication CompaniesA Case Study OF Asiacell. Studies and Scientific *Researches*28,2018.

2. Ali Kadhim Hussein Al-Fatlawi, **The Role Of Internal Auditing And Internal Control SystemOn The Financial Performance Quality In Banking Sector,** Biblioteca Digital RepositorioAcadémico,*Opcion, Año 34, Nº 86, 2018*file: ///C: /Users/Y%20INFO/Downloads/DialnetTheRoleOfInternalAuditingAndInternalControlSystemO-7338202%20(3).pdf
3. Amanj Mohamed Ahmed ,Akram Ahmed Muhmmed **Internal Control Systems And Its Relationships with The Financial Performance In Telecommunication Companies A Case Study Of Asiacell,** Studies and Scientific Researches, Economics Edition, No 28, 2018
4. Augustine, O. Enofe, Chijioke Mgbame, Sadiq, O. Akhor& Francis, A. Okungbowa, **Internal Control System and Quality Audit Work,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol4, No13, 2013
5. Basel committee on banking supervision,**External audits of bank**, Bank for International Settlements,availableat (www.bis.org), 2013 ,
6. Basle Committee on Banking Supervision, **Framework for Internal Control Systems in Banking Organizations, Basle**, September 1998.
7. chartered Institute of Internal Auditors, **International Professional Practice Framework**,7July2015https: //nanopdf.com/download/international-professional-practice-framework-ippf_pdf
8. DALVINDER Singh, **The Role of External Auditors in Bank Supervision :SupervisoryGatkeeper** , International Lawyer, vol47,No1, Université de Warwick,2013
9. Hari Setiyawati&MutiahNengzih, **The Effect of the Implementation of Good Corporate Governance Principles and the Effectiveness of Internal Control System Disclosure of Environmental accounting and Its Implications On the Company Performance (Studies in State-Owned and Private Hospitals in Jakarta)**, Article published in Research Journal of Finance and Accounting, The International Institute for Science, Technology and Education (IISTE), Volume 5, No 24, Hong Kong S.A.R., China, 2014,
10. https: //www.fsc.gi/uploads/legacy/download/adobe/banking/Note06.pdf
11. Institute of Internal Auditors, Implementation Guides International Professional Practices Framework, 1 January 2017, https: //www.iia.nl/SiteFiles/Downloads/2017-Implementation-Guides-ALL.pdf17/08/2022
12. Internal Control Standards Committee, **Internal Control Standards For The Public Sector**, 6http: //www.intosai.org .

13. Ishmael appiah-gyamerah, Josephnartey, Philip Ayagr**, The effectiveness of Internal Control Systems of banks: The case of Ghanaian banks, International Journal of Accounting and Financial Reporting** ,Vol 4, No2,2014.
14. Joseph McCafferty **,Ten Core Principles for Internal Auditors to Live By**, Internal Audit360°, 2019
15. M. DJAAFER**,«Contribution à une réflexion sur l'audit interne au sein des banques»,**in Media Bank N°34, Février/ Mars1998
16. Nadjia Belhadj Ahmed, **L'audit financier et comptable en Algérie:mission légale et nécessité managériale,** Journal of Academic Finance (J.A.F.),N° 8, spring 2017
17. Nguyen Phuong Thao **, Effectiveness Of The Internal Control System In The Private Joint-Stock Commercial Banks In Thai Nguyen Province Vietnam,**The 5th IBSM International Conference on Business, Management and Accounting,19-21 April 2018. Hanoi Universi ty of Indus try, Vietnam,2018
18. Nguyen Phuong Thao,**Effectiveness Of The Internal Control System In The P Private Joint-Stock Commercial Banks In Thai Nguyen Province, Vietnam,** The 5th IBSM International Conference on Business, Management and Accounting, Hanoi University of Indus try, Vietnam, 19-21 April 2018.
19. Onyeka-Iheme, Chimeruo Victory, Owolabi, Sunday Ajao, **Accounting and Internal Control Systems Evaluation and Audit Quality, American Journal of Humanities and Social Sciences Research (AJHS),**Volume-5, Issue-1,2021.
20. Philip Ayagre, Ishmael Appiah-Gyamerah , Joseph Nart, **The effectiveness of Internal Control Systems of banks: The case of Ghanaian banks,** International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol 4, No 2,2014,p379
21. Raj Bahadur Sharma and Nabil Ahmed M. Senan**, A Study on Effectiveness of Internal Control System inSelected Banks in SaudiArabia,** Asian Journal of Managerial Science, AJMS Vol.8 No.1, January-March 2019
22. SohadSabih Alsaffar ,Noor sabah Hussein**, Evaluating Quality of Control Policies and Procedures for Banking Transactions Using the Non-application Gap Model to Enhance Financial Reporting Requirements Applied Study in an Iraqi Private Bank**, Journal of Economics and Administrative Sciences, Vol.26,2020
23. The Institute of Internal Auditors,**International Standards for the Professional PracticeofInternalAuditing(Standards)**,2017 ,https: //www.theiia.org/globalassets/documents/standards/standards-2017/ippf-standards-2017-english-markup-changes.pdf

24. Turnbull Review Group , **Internal Control: Revised Guidance For Directors On The Combined Code**, Financial Reporting Council (FRC), United Kingdom British, OCTOBER 2005,
25. Yahya Ali Al-Matari ,Sulaiman Abdullah Saif Mohammed, Ebrahim Mohammed, **Audit Committee Activities and the Internal Control System of Commercial Banks Operating in Yemen, International Journal of Accounting and Financial Reporting,** Vol 4, No1,2017
26. **ZAAFRANE Mansouria, L'audit et le contrôle des risques dans le milieu bancaire Cadre de référence des banques algériennes,** Revue les cahiers du POIDEX, N°06,Septembre 2016

- **Publication of central banks and financial and Monetary Elements**

- Financial Services Commission, Banking Guidance Note No. 6 InternalAudit,2002,
- Institut Algérien Des Hautes Etudes Financières, **le contrôle bancaire, guide aux contrôleurs internes**, janvier 2010,

- **المواقع الالكترونية:**

1. https: //badrbanque.dz/, Visite,08/04/2023
2. https: //manhom.com.,Visite05/04/2023
3. https: //shaqaiq.org.
4. https://www.agb.dz/organisation/quisommenous.html,
5. https: //www.agb.dz/rapports/rapportannuel/rapportannuel2021.
6. https://www.albaraka-bank.dz/ Visite,12/04/2023
7. https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0-186.html,
8. https://www.bdl.dz/arabe/index.html,
9. https://www.bna.dz/fr/a-propos-de-la-bna/presentation-de-la-bna.htmVISITE,05/04/2023
10. https: //www.bna.dz/wp-content/uploads/2023/01/rapport-bna-2021-1.pdf,Visite,06/04/2023
11. https://www.cnepbanque.dz/presentation.php ,
12. https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/,
13. https: //www.ifaci.com/**audit-controle-interne**/metiers-de-laudit-controle-internes/2022/06/14
14. https: //www.linkedin.com/

15. Rapport annuel de banque BARAKA Algérie, année 2019

الملاحق

الملحق رقم 01: مدونة الحسابات

المخطط المحاسبي البنكي
حسب نظام رقم 09-04 مؤرخ في أول شعبان 2009، الموافق ل 23 جويلية 2009

الصنف الأول: حسابات عمليات الخزينة والعمليات ما بين البنوك

10 الصندوق
100 نقود ورقية ومعدنية
109 قيم أخرى بالصندوق
11 بنوك مركزية – حسابات جارية بريدية
110 بنوك مركزية
119 حسابات جارية بريدية
12 حسابات عادية
120 الخزينة العمومية
13 حسابات السلفيات والاقتراض
130 حسابات السلفيات
1300 حسابات السلفيات اليومية
1301 حسابات السلفيات لأجل
131 حسابات الاقتراض
1310 حسابات الاقتراض اليومية
1311 حسابات الاقتراض لأجل
14 قيم مستلمة على سبيل الأمانة
140 قيم مستلمة على سبيل الأمانة يومية
141 قيم مستلمة على سبيل الأمانة لأجل
15 قيم ممنوحة على سبيل الأمانة
150 قيم ممنوحة على سبيل الأمانة يوم
151 قيم ممنوحة على سبيل الأمانة لأجل
16 قيم غير محصلة ومبالغ أخرى مستحقة
17 عمليات داخلية في الشبكة
18 ديون مشكوك فيها
19 خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف الثاني: حسابات العمليات مع الزبائن

20 قروض إلى الزبائن
200 قروض تجارية
201 قروض الصندوق
202 قروض الخزينة
203 قروض التجهيز
204 قروض البناء
209 قروض أخرى
22 حسابات الزبائن
220 الحسابات العادية
2200 حسابات عادية مدينة
2201 حسابات عادية دائنة
22011 حسابات البنكيات
22012 حسابات جارية
222 ودائع تحت الضمان
223 حسابات التوفير
224 حسابات دائنة لأجل
225 سندات الصندوق وسندات التوفير
23 سلفيات واقتراضات
230 سلفيات إلى الزبائن الماليين
2300 سلفيات يومية
2301 سلفيات لأجل
231 اقتراض من الزبائن الماليين
2310 اقتراضات يومية
2311 اقتراضات لأجل
24 قيم مستلمة على سبيل الأمانة
240 قيم مستلمة على سبيل الأمانة يومية
241 قيم مستلمة على سبيل الأمانة لأجل
25 قيم مقدمة على سبيل الأمانة
250 قيم مقدمة على سبيل الأمانة يومية
251 قيم مقدمة على سبيل الأمانة لأجل
26 قيم غير محصلة ومبالغ أخرى مستحقة
28 ديون مشكوك فيها
29 خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف الثالث: حسابات المحافظة-سندات وحسابات التسوية

30 عمليات على السندات
300 سندات مستلمة أو مقدمة على سبيل الأمانة مسلمة
3000 سندات مستلمة على سبيل الأمانة
3001 سندات مقدمة على سبيل الأمانة
301 سندات الصفقات
302 سندات التوظيف
303 سندات الاستثمار
31 أدوات شرطية
310 أدوات شرطية المشتراة
311 أدوات شرطية المباعة

32 قيم قيد التحصيل وحسابات مستحقة الأداء بعد تحصيلها
320 قيم قيد التحصيل
3200 سندات قيد التحصيل
3201 قسيمات قيد التحصيل (أوراق تجارية)
3202 صكوك قيد التحصيل
3203 أوراق قيد التحصيل
321 حسابات مستحقة بعد التحصيل
325 غرفة المقاصة
33 ديون مكونة من سندات
330 سندات السوق م بين البنوك
331 سندات الحقوق القابلة للمفاوضة
332 قروض سندية
333 ديون أخرى مكونة بسندات
34 مدينون ودائنون متنوعون
340 مدينون متنوعون
341 دائنون متنوعون
35 استخدامات متنوعة
350 الموجودات من ذهب ومعادن أخرى
351 مخزونات أخرى
359 استخدامات أخرى متنوعة
36 حسابات انتقالية وحسابات التسوية
360 حسابات التسوية
3608 حسابات التسوية العملة الصعبة
361 حسابات الفروق
362 حسابات أخرى انتقالية
363 تكاليف التحصيل
364 تكاليف مقيدة سلفا
365 نواتج مقيدة سلفا
366 تكاليف للتسديد (للدفع)
367 إيرادات ستقبض
369 تسويات مختلفة أخرى
37 حسابات الربط فروع
38 ديون مشكوك فيها
39 خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف الرابع: حسابات القيم الثابتة
40 سلفيات تابعة
41 حصص في المؤسسات المرتبطة سندات مساهمة وسندات نشاط المحافظة
410 حصص في المؤسسات المرتبطة
4100 حصص في البنوك والمؤسسات المالية المرتبطة
4101 حصص في مؤسسات أخرى مرتبطة
411 سندات المشاركة
4110 سندات المشاركة في البنوك والمؤسسات المالية
4111 سندات المشاركة في مؤسسات أخرى
412 سندات تنشاط المحافظة
413 فروقات التحصيل
418 دفع مبقى سيتحز على حصص في المؤسسات المرتبطة سندات المشاركة
42 القيم الثابتة المالية وغير المادية
420 القيم الثابتة للاستغلال
4200 القيم الثابتة المعنوية
4201 القيم الثابتة المادية
421 القيم الثابتة خارج الاستغلال
4210 القيم الثابتة المعنوية
4211 القيم الثابتة المادية
44 الإيجار البسيط
45 مخصصات الفروع في الخارج
450 المخصصات
453 فروقات التحصيل
46 خسائر القيمة على القيم الثابتة
47 اهتلاكات
470 اهتلاكات القيم الثابتة للاستغلال
471 اهتلاكات القيم الثابتة خارج الاستغلال
472 اهتلاكات القيم الثابتة المقدمة كقرض للإيجار
473 اهتلاكات القيم الثابتة المقدمة كتأجير بسيط
48 ديون مشكوك فيها
49 خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف الخامس: رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة
50 نواتج وأعباء مؤجلة–خارج دورة استغلال
51 مؤونات المخاطر والأعباء
510 مؤونات المخاطر
511 مؤونات الأعباء الواجب توزيعها على سنوات
52 مؤونات منظمة
53 ديون تابعة
54 أموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة
55 علاوات مرتبطة برأس المال والاحتياطات
550 العلاوات المرتبطة برأس المال
551 احتياطات قانونية
552 احتياطات نظامية وتعاقدية
553 احتياطات منتظمة
554 فرق إعادة التقدير
559 احتياطات أخرى
56 رأس المال
560 رأس مال المطلوب
561 رأس المال غير المطلوب
566 للمساهمين أو الشركاء
5660 الشركاء، رأس مال مكتتب غير مطلوب
5661 الشركاء، رأس مال مكتتب مطلوب
56610 رأس مال مدفوع
56611 رأس مال غير مدفوع
58 ترحيل من جديد
59 نتيجة الدورة

الصنف السادس: حسابات التكاليف
60 أعباء الاستغلال البنكي
601 أعباء على عمليات الخزينة والعمليات ما بين البنوك
6010 فوائد على البنوك المركزية ومركز الصكوك البريدية
6011 فوائد على الحسابات العادية الدائنة
6012 فوائد على الحسابات والاقتراضات
6015 فوائد على القيم المقدمة تحت الضمان
6016 فوائد أخرى
6017 فوائد العمليات الداخلة في الشبكة
6019 عمولات

602 أعباء على العمليات مع الزبائن
6022 فوائد على حسابات الزبائن الدائنين
6023 فوائد على الاقتراضات للزبائن المدينين
6024 فوائد على القيم المقدمة تحت الضمان
6026 فوائد أخرى
6027 عمولات
603 أعباء محفظة الأوراق المالية أو السندات
6030 أعباء على العمليات للسندات
6033 أعباء على الديون المكونة من السندات
6036 أعباء محفظة على محفظة السندات
6039 عمولات
604 أعباء على عمليات قرض الإيجار والعمليات المشابهة
605 أعباء على الديون التابعة والأموال العمومية المخصصة
6050 أعباء على الأموال العمومية المخصصة
6053 تكاليف على الديون التابعة
606 أعباء على عمليات الصرف
6060 خسائر على عمليات الصرف
6069 عمولات
607 أعباء على عمليات خارج الميزانية
608 أعباء على تأدية الخدمات المالية
609 أعباء أخرى للاستغلال البنكي
62 خدمات
623 إتاوات قرض الإيجار والمماثلة
624 الإيجار
625 النقل والتنقلات
626 مكافآت للآخرين
627 الإشهار
628 البريد والمواصلات
629 خدمات أخرى
63 أعباء العاملين
630 مكافآت المستخدمين
631 مكافآت الشركاء
632 تعويضات وخدمات مباشرة
634 المساهمات في النشاطات الاجتماعية
635 اقتطاعات اجتماعية
64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة

الصنف السابع: حسابات النواتج
70 نواتج الاستغلال البنكي
701 نواتج على عمليات الخزينة والعمليات ما بين البنوك
702 نواتج على عمليات مع الزبائن
703 نواتج على محفظة الأوراق المالية
704 نواتج على عمليات قرض الإيجار والعمليات المماثلة والتأجير البسيط
705 إيرادات على القروض التابعة، حصص في المؤسسات المرتبطة، سندات المشاركة، وسندات نشاطات المحافظة
706 نواتج على عمليات الصرف
707 نواتج على عمليات خارج الميزانية
708 نواتج عن تأدية الخدمات المالية
76 نواتج متنوعة
77 العناصر غير العادية – نواتج
78 الاسترجاعات على خسائر القيمة والمؤونات

66 أعباء متنوعة
660 تأبينات
669 أعباء أخرى متنوعة
67 العناصر غير العادية – الأعباء
68 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
69 الضرائب على النتائج والعناصر المماثلة

الصنف الثامن: حسابات خارج الميزانية
90 التزامات التمويل
900 التزامات لصالح المؤسسات المالية
901 التزامات مستلمة من المؤسسات المالية
902 التزامات لصالح الزبائن
903 التزامات مستلمة من الزبائن
91 التزامات الضمان
910 كفالات، الضمان الاحتياطي والضمانات الأخرى مدفوعة للمؤسسات المالية
911 كفالات، الضمان الاحتياطي والضمانات الأخرى مقبوضة من المؤسسات المالية
912 ضمانات مدفوعة للزبائن
913 ضمانات مقبوضة من الزبائن
92 التزامات على السندات
920 سندات للاستلام
921 سندات للتسليم
93 عمليات العملات الصعبة
930 عمليات الصرف نقدا
9300 عملة صعبة مشتراة وغير مستلمة
9301 عملة صعبة مباعة وغير مقدمة
931 عمليات الصرف الآجل
9310 شراء لأجل للعملة الصعبة
9311 بيع لأجل للعملة الصعبة
932 عمليات القروض أو الاقتراض بالعملة الصعبة
9320 عملة صعبة للتحصيل (للاستلام)
9321 عملة صعبة للدفع (للتسليم)
94 حسابات تسوية العمليات الصعبة خارج الميزانية
96 التزامات أخرى
960 التزامات ممنوحة
961 التزامات مقبوضة
98 التزامات مشكوك فيها

الملحق رقم 02: نظام الرقابة الداخلي لبنوك حسب القانون 08/11

LE CONTROLE INTERNE BANCAIRE

I- CADRE CONCEPTUEL DU CONTROLE INTERNE

I. Définitions :

Le contrôle interne représente une notion difficile à cerner, depuis son apparition il a fait objet de plusieurs définitions mais il n'existe toujours pas une définition universelle associée au contrôle interne.

1. La définition du COSO :

La première définition universelle est celle de COSO qui depuis 1992 propose la définition du contrôle interne suivante :

« Le contrôle interne est un processus mis en œuvre par le conseil d'administration, les dirigeants et le personnel d'une organisation, destiné à fournir une assurance raisonnable quant à la réalisation des objectifs suivants :

- **La réalisation et l'optimisation des opérations**
- **La fiabilité des informations financières**
- **La conformité aux lois et aux règlementations en vigueur. »**

2. La définition de comité de Bâle :

Le comité de Bâle défini le contrôle interne comme étant : « Un processus mis en œuvre par le conseil d'administration, la Direction Générale et tous les niveaux du personnel. Il ne s'agit pas simplement d'une procédure ou d'une politique appliquée à un certain moment, mais plutôt d'un système qui fonctionne en continu à tous les niveaux de la banque.

Le conseil d'administration et la direction générale sont chargés d'instaurer la culture appropriée capable de favoriser un processus de contrôle interne efficace et d'en vérifier en permanence l'efficacité. Il importe toutefois que tous les membres du personnel y participent activement. »

3. La définition du règlement de la banque d'Algérie 11-08 relatif au contrôle interne des banques et établissements financiers :

« Le contrôle interne des banques et des établissements financiers se compose de l'ensemble des processus, méthodes et mesures visant notamment, à assurer en permanence :

- **La maitrise des activités.**
- **Le bon fonctionnement des processus internes.**
- **La prise en compte de manière appropriée de l'ensemble des risques, y compris les risques opérationnels.**
- **Le respect de des procédures internes.**
- **La conformité aux lois et règlements.**
- **La transparence et la traçabilité des opérations bancaires.**
- **La fiabilité des informations financières.**
- **La sauvegarde des actifs.**
- **L'utilisation efficiente des ressources »**

2

II. Les objectifs du contrôle interne :

Le contrôle interne joue un rôle majeur dans la conduite et le pilotage des activités pratiquées par une organisation et cela en contribuant à prévoir et à maitriser les risques de ne pas atteindre les objectifs fixés.

D'une façon générale, le contrôle interne a pour objectifs :

1. La protection du patrimoine :

Le contrôle interne a pour objectif de préserver le patrimoine qui est constitué non seulement des actifs immobilisés et stocks mais aussi du capital humain, de l'image de marque, la technologie et des informations confidentielles de la banque.

La mise en péril du patrimoine peut être le fait d'un événement tel que l'erreur, la négligence les fraudes ... etc.

2. La fiabilité et l'intégrité des informations financières et opérationnelles :

Toute organisation efficace nécessite une diffusion de l'information efficace, le contrôle interne doit permettre la maîtrise de l'émission de l'information financière et opérationnelle qui doit être fiable, vérifiable, exhaustive, pertinente et disponible.

3. Le respect des lois, règlements et contrats :

Il correspond à l'application des directives externes et internes de l'organisation et donc le respect des instructions, des procédures, des politiques...etc.

4. L'efficacité et l'efficience des opérations :

Il s'agit de l'utilisation des moyens affectés pour l'atteinte des objectifs fixés et d'apprécier la capacité d'atteindre les objectifs avec une utilisation minimale de ces derniers.

Le contrôle interne contribue à la maîtrise des activités de la société, à l'efficacité de ses opérations et à l'utilisation efficiente de ses ressources.

Selon les articles **97 bis** et **97 ter** de **l'ordonnance n° 10-04 du 26 aout 2010** modifiant et complétant **l'ordonnance n° 03-11 du 26 aout 2006** le dispositif du contrôle interne mis en place par les banques et les établissements financiers vise à

- **Assurer :**
  - La maîtrise de leurs activités et l'utilisation efficientes de leurs ressources.
  - Le bon fonctionnement des processus internes particulièrement concourants à la sauvegarde de leurs actifs et garantissant la transparence et la traçabilité des opérations bancaires.
  - La fiabilité des informations financières.
  - La prise en compte de manière appropriée de l'ensemble des risques, y compris les risques opérationnels.

- **S'assurer :**
  - De la conformité aux lois et aux règlements.
  - Du respect des procédures.

III. Le contenu du contrôle interne :

Le contrôle interne comporte cinq composantes :

1. L'environnement du contrôle interne :

Regroupe les individus (qualité individuelle, intégrité, éthique, compétence) et le système dans lequel il évolue. C'est le fondement de tous les autres éléments du contrôle interne (intégrité et éthique, compétence du personnel, philosophie et style de management des dirigeants)

2. Evaluation des risques :

Quel que soit sa taille et sa structure, une organisation bancaire est exposée à une vaste série de risques qui peuvent mettre en cause sa survie. Il convient alors aux dirigeants de maintenir ces risques à des niveaux acceptables, et de les minimiser afin de ne pas altérer la réalisation des objectifs fixés préalablement par la banque.

Il existe plusieurs méthodes d'identification de risque et parmi les plus utilisées par les auditeurs on y trouve les techniques quantitatives et qualitatives afin de déterminer l'étendue de leurs travaux.

Après avoir identifié les risques, il convient de les analyser et pour cela plusieurs méthodes sont mises en place mais le processus à suivre est généralement le même, il se décompose comme suit :

- **Evaluation du degré de risque :** les classer selon leurs importances « élevé » « moyen » « faible ».
- **Evaluation de la probabilité de survenance du risque** : tout en prenant en considération l'importance du risque afin de savoir si le risque nécessite une analyse approfondie ou pas.
- **La gestion du risque (les mesures qu'il convient de prendre) :** après avoir classé les risques et déterminé les probabilités de survenance il convient de prendre des mesures (éviter le risque, transférer le risque, limiter le risque, accepter le risque).

3. Les activités de contrôle, application des normes et procédures :

Qui contribuent à garantir la mise en œuvre des orientations de la banque afin de s'assurer que les mesures nécessaires sont prises en vue de maitriser les différents risques auxquels la banque est exposée.

Les activités du contrôle sont menées par tous les niveaux hiérarchiques opérationnels et fonctionnels de la structure.

4. Information et communication :

Afin d'assurer un contrôle interne efficace et de réaliser les objectifs, l'information pertinente est nécessaire à tous les niveaux de l'organisation.

Cette information, qu'elle soit interne ou externe, opérationnelle ou financière, elle doit être identifiée, recueillie et diffusée dans des délais qui permettent à chaque niveau d'assumer ses responsabilités.

L'information se trouve à la base de la communication, cette dernière dépend de la culture de l'organisation et qui peut être diffusée à travers des moyens technologiques déployés ou à travers des supports tels que les manuels, les notes internes...etc.

La communication est indispensable non seulement au niveau de l'organisation mais aussi en dehors de celle-ci. Il s'agit donc de communication interne et externe.

5. Le Pilotage :

Les systèmes de contrôle interne mis en place aux niveaux des organisations ne peuvent rester efficaces vus qu'ils aient été conçus pour répondre à des situations précises. En effet l'apparition de nouveaux risques liés à des conditions nouvelles va certainement induire une inadéquation du dispositif du contrôle interne mis en place par rapport à l'évolution de la banque.

Le contrôle des systèmes de contrôle interne se fait d'une manière permanente et / ou périodique.

IV. L'organisation du contrôle interne :

L'organisation du contrôle interne s'articule autour de 3 niveaux :

- Le contrôle de premier niveau ou l'autocontrôle.
- Le contrôle de second niveau.
- Le contrôle de troisième niveau.

1. Le contrôle de premier niveau/l'autocontrôle :

Par mesure de sécurité les employés ont la responsabilité de s'assurer et de vérifier que les opérations sont traitées correctement et conformément aux règles en vigueur et cela avant l'exécution des opérations et lors des arrêtés des journées comptables. L'autocontrôle est exercé au niveau opérationnel.

2. Le contrôle de deuxième niveau :

Le contrôle de deuxième niveau comme son nom l'indique, s'effectue à un niveau hiérarchique supérieur. Ce contrôle a pour objectif de vérifier, suivant une périodicité adaptée, la régularité et la conformité des opérations réalisées par une unité ou une entité, ou le suivi d'un type particulier de risques.

- Le service comptable assure régulièrement la supervision et le suivi de l'ensemble des comptabilités divisionnaires et notamment du respect des méthodes d'évaluation et des schémas comptables.
- Les services « crédits » du siège s'assurent du respect des délégations, des normes et des procédures et de l'appréciation des risques.
- Le contrôle de gestion s'assure du respect des budgets alloués aux différentes entités.

3. Le contrôle de troisième niveau :

Il s'agit du contrôle périodique ou de l'audit interne exercé afin de contrôler les contrôles de premiers et de seconds niveaux. Ce contrôle s'exerce en auditant l'ensemble des activités de la banque et du dispositif du contrôle interne.

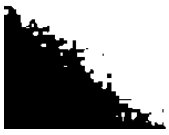

II- LE CADRE REGLEMENTAIRE REGISSANT LE CONTROLE INTERNE

Cette section est consacrée à la présentation du cadre réglementaire régissant le contrôle interne au niveau international et national.

I. Le cadre réglementaire international régissant le contrôle interne

1. La loi Sarbanes-Oxley :

Cette loi tient son nom des deux membres du congrès des Etats-Unis, le sénateur démocrate Paul Sarbanes président de la commission des affaires bancaires, et le représentant républicain Michael Oxley, président de la commission des services financiers.
Après les scandales financiers qui ont frappé les Etats-Unis au début des années 2000, le législateur Américain a adapté la loi de Sarbanes-Oxley votée par le congrès et ratifiée par le président le 30 juillet 2002.
Les trois grands principes qui guident cette loi sont :

- L'exactitude et l'accessibilité de l'information.
- La responsabilité des gestionnaires.
- L'indépendance des organes vérificateurs

❖ **Les exigences de la loi de Sarbanes-Oxley :**

La loi Sarbanes Oxley encadre ainsi bien plus sévèrement la production des documents comptables et financiers. Les sanctions en cas de falsification des bilans peuvent atteindre les 20 ans d'emprisonnement.
La promulgation de cette loi-cadre s'accompagne de la création d'une agence indépendante de régulation, la Public Company Accounting Oversight Board, ou PCAOB. Entre autres attributions, la PCAOB a en charge la surveillance des audits comptables.
La loi Sarbanes Oxley très complète comporte de nombreuses obligations. Notamment l'interdiction pour une société d'audit de combiner les prestations de conseil et d'audit pour un même client, l'obligation pour les PDG et directeurs financiers de signer les comptes et rapports financiers ou encore l'encadrement des prêts consentis par l'entreprise à ses dirigeants.

2. Le COSO (committee of sponsoring organization of the Treadway commission):

a. Historique :

En 1980 le sénateur américain Treadway a initié une importante recherche sur la fraude dans le reporting financier, en 1985 la commission Treadway est mise en place, son rapport est publié en 1987.
Le COSO regroupe aux Etats-Unis les associations et les instituts dans les domaines de la comptabilité et de l'audit interne qui ont sponsorisé les travaux de cette commission. Il a initié une réflexion en deux étapes ; le COSO 1 dans les années 1980 et le COSO 2 en 2004.
Le modèle COSO est considéré comme l'un des modèles les mieux adaptés, il est reconnu par l'IIA (International Institue of Auditors) comme référentiel de contrôle interne.

b. Le COSO 1 :

C'est un modèle de gestion qui propose un cadre de référence pour le contrôle interne (internal control integrated famework).

الملحق رقم 03: استبيان الأطروحة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

تخصص محاسبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: قائمة استبيان لأطروحة دكتوراه في المحاسبة

بعنوان: دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية (دراسة حالة)، فقد تم إعداد قائمة الاستبيان المرفقة، بهدف جمع بيانات لإعداد بحث هذا الموضوع المذكور أعلاه، ولكي تحقق هذه هدفها والفائدة المرجوة يعتمد على مدى مشاركتكم في الإجابة الصريحة عن أسئلة قائمة استبانة كونها مهمة، وذلك للخروج بالنتائج والتوصيات المناسبة، نرجو من حضرتكم التكرم بالمساهمة في إتمام هذه الدراسة. مع العلم أن إجابتكم ستحظى بالسرية التامة وللأغراض العلمية لهذا البحث.

ولكم منا فائق الشكر والتقدير

الطالبة: عبد النبي فتيحة abdennebifatiha95@gmail.com

المشرف: شرع يوسف / المشرف المساعد: رواني بوحفص

المعلومات الشخصية:

السن:

من 25 سنة ☐ من 26 إلى 35 سنة ☐

من 36 إلى 45 ☐ من 46 إلى 55 سنة ☐

أكثر من 55 سنة ☐

الخبرة المهنية:

أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10 سنوات ☐

من 11إلى 15 سنة ☐ من 16 إلى 20 سنة ☐

أكثر من 20 سنة ☐

المؤهل العلمي:

- ليسانس ☐ - ماستر ☐
- ماجستير -دكتوراه ☐

المسمى الوظيفي:

- مدقق الداخلي ☐ مدقق خارجي ☐
- إطار بمديرية المحاسبة والمالي ☐ مراقب الداخلي ☐
- أستاذ باحث ☐

اسم الوكالة: .....

المحور: أبعاد التدقيق البنكي

رقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	التدقيق الداخلي للبنوك					
01	يعتبر التدقيق الداخلي من أهم وسائل الرقابة الداخلية التي نص عنها النظام 11-08					
02	يتم اختيار المدقق الداخلي ذو الكفاءة العلمية والمهنية لاسيما في فن التعامل مع الآخرين والاتصال بين مختلف أقسام البنك					
03	يتمتع موظفو قسم التدقيق الداخلي بالحياد والموضوعية في أداء مهامهم					
04	يتبع رئيس قسم التدقيق الداخلي أسس علمية وعملية في إعداد خطة لتدقيق مختلف الأقسام ووحدات والعمليات البنكية لفحص وتقييممدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية					
05	يتم مراجعة الوثائق والمستندات التي توضح منهجية البنك في تدقيق العمليات والمتمثلة في القوانين والتعليمات الموضحة للواجبات والمسؤوليات					
06	يلتزم المدقق الداخلي ببذل العناية المهنية الكافية عند القيام بمهامه					
07	يخضع المدقق الداخلي للتكوين والتدريب المستمر لزيادة من كفاءته ومهارته					
08	يلتزم موظفو قسم التدقيق الداخلي بالاطلاع المستمر على الإصدارات الجديدة لتقنيات التدقيق المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة من أجل انجاز عملهم					
09	يقوم المدقق الداخلي بجرد الموجودات النقدية وغير النقدية في إطار تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك					
10	يعد المدقق الداخلي تقرير شامل ومفصل عن مختلف العمليات البنكية					
11	يقوم المدقق الداخلي بالبنك بمتابعة مدى الالتزام بالتوصيات والاقتراحات والحلول البديلة بالتقرير من أجل زيادة فعالية النظام الرقابي					
	التدقيق الخارجي للبنوك					
	معايير الشخصية للمدقق الخارجي:					
12	يتم تعيين محافظين للحسابات على الأقل للقيام بعملية التدقيق الخارجي القانوني للبنك بناء على المادة 100 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض					
13	يتمتع محافظ الحسابات وفريقه في البنك بتكوين علمي وخبرة مهنية كافية في مجال نظم المعلومات المحاسبية ونظم التحويلات الإلكترونية التي يستعملها البنك لتدقيق البيانات المالية					
14	يخضع محافظو حسابات البنك لرقابة اللجنة المصرفية فيما يخص عدم الاستفادة من أي قرض أو خدمة من البنك محل تدقيقه بناء على المادة 102 من الأمر 03-11 مما					

	يزيد من استقلاليته					
15	يتم احتساب الدورات التكوينية والتربصات في دفتر شروط للتدقيق الخارجي القانوني والتعاقدي					
16	تؤثر العلاقات الشخصية على سير عملية التدقيق بين فريق التدقيق وموظفي البنك					
	معايير العمل الميداني لمدقق الخارجي					
17	يضع محافظ الحسابات مخطط شامل وتفصلي لعملية التدقيق لاعتماد على أوراق عمل المدقق الداخلي					
18	يسعى المدقق لاكتشاف الأخطاء والغش في ظل المخاطر القائمةلتأكد من سلامة واستمرارية نظام الرقابة الداخلية					
19	يبذل محافظ الحسابات عناية مهنية كافية في الحصول على أدلة وقرائن من خلال الإجراءات التحليلية والمصادقات والاستفسارات من أجل التحقق من صحة العمليات التي تم تدوينها					
20	يستعين محافظا الحسابات بأوراق عمل وتقارير المدقق الداخلي تدقيقه لأقسام والفروع التابعة للبنك في الحصول على الفهم كامل لتقويم فعالية وكفاءة للنظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنك					
21	يقوم محافظا الحسابات بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ويبدي رأيهما الفني حولها في تقريره الخاص بها					
	معايير التقرير لمدقق الخارجي					
22	يقدم محافظا الحسابات تقريرا عن الرقابة في أجل أقصاه 04أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية بناء على المادة 101 الأمر 03-11					
23	يتأكد محافظا الحسابات من مدى توافق القوائم المالية للبنك مع مبادئ والطرق المحاسبية المعمول بها لسنة الحالية والسنة المقارنة بناء على نظام 09-04					
24	يرسل محافظا الحسابات نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة إلى محافظ البنك المركزي بناء على المادة **101** الأمر **03-11**					

المحور الثاني : تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية

	العبارات	موافق جدا	موا فق	محا يد	غير موافق	غير موافق جدا
	فعالية اجراءات العمليات المحاسبية					
01	يساعد نظام الرقابة الداخلية المحاسبية في التحقق من النظم والسياسات المحاسبية المطبقة ومدى مطابقتها للأصول والمعايير المحاسبية المتعارف عليها وتعليمات البنك المركزي					
02	يقوم قسم المحاسبة بمطابقة الحركة اليومية من خلال ميزان مراجعة ومركز مالي يومي بالاعتماد على أسلوب المصادقات لتحقق من صحة الأرصدة المدينة والدائنة					
03	القيام بعمليات الجرد الدائم للأرصدة والأوراق التجارية والمالية مع إجراء عملية المطابقة بين العد المادي والتسجيلات بالدفاتر المحاسبية لموجودات الخزينة					
04	التحقق من صحة تسمية أرقام الحسابات للعمليات ومقارنتها مع التسميات والأرقام المحاسبية المقرر فيScfb					
05	التحقق من أن البيانات تعد وفق لمبدأ التكلفة التاريخية بموجب التعليمات والقوانين الصادرة عن البنك المركزي					
06	رفع تقرير حول أرصدة الحسابات وتفسيرها وتحليلها إلى إدارة المحاسبة بالمقر الرئيسيكل فترة 3 أشهر					
07	التأكد من صحة الأوراق الثبوتية والتسجيلات والجداول المحاسبية أنها تحمل تواقيع الموظفين المسؤولين عن العمليات البنكية (عمليات الودائع، عمليات الائتمان، عمليات قسم الخزينة)					
	موثوقية القوائم والتقارير المالية					
08	يحقق نظام الرقابة الداخلية المحاسبية دقة وسلامة المعلومات المالية المتضمنة في القوائم والتقارير المالية					
09	حماية الاصول ورقابة على نماذج التوقيع والوثائق والمستندات القانونية من ملفات القروض وملفات الاعتماد المستندي					
10	القيام أمين الصندوق بالجرد اليومي لمختلف العملات لإبراز الفروقات مسجلة لعمليات الصندوق وكذلك التحويل من إلى الصناديق الفرعية					

11	التحقق من وجود مراقبةمستمرة لتسجيل فوارق إعادة التقييم لأسعار العملات الأجنبية لتفادي التلاعبات أسعار الصرف					
12	التأكد المباشر للأطراف المتعاملة في سوق مابين البنوك والإجراء عملية المطابقة بين أرصدة حساباتها وكشوفها لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى					
13	التأكد من الاحتياطات النقدية والسيولة القانونية المكونة وتسجيلات المحاسبية المتعلقة بالتحويلات من والى الحساب الجاري للبنك لدى بالبنك المركزي					
14	التحقق من الأوراق الثبوتية وصحة القيود المحاسبية ورصيد حسابات مركز الصكوك البريدية والخزينة العمومية لكل عمليات السحب والإيداع والتحويل من والى الحساب الجاري للبنك					
15	التحقق من الأوراق الثبوتية والتقييم والتسجيل المحاسبي ورصيد حساب الأرباح والخسائر المرتبطة بعملية الشراء والبيع لمختلف الأصول المالية وفقا لنظام 09-08 وتعليمات البنك المركزي					
16	التحقق من صحة الأوراق الثبوتية والتسجيل المحاسبي الصحيح للعمولات والفوائد والديون المشكوك فيها المتعلقة بعملية الإقراض والتسليف من طرف البنك للهيئات المالية والزبائن					
17	فحص والتأكد من حفظ جميع وثائق ومستندات لنظام المقاصة الالكترونية للشيكات					
18	التأكد من وضوح السياسة البنك في منح القروض فيما يخص القيمة القصوى ودرجة المخاطرها					
19	التحقق من مراقبة حركات حسابات الزبائنوكل الحسابات المشكوك فيها من سحوبات وإيداعات خاصة ذات المبالغ الكبيرة والمتكررة					
20	التحقق من تسجيلفائدة على الوديعة إذا سحبت قبل تاريخ الاستحقاق					
21	التحقق من صحة التقييم والتسجيل المحاسبي لكل العمولات والفوائد والديون المشكوك وخسائر القيمة المرتبطة بعملية التمويل على المكشوف من طرف البنك للزبائن					
22	التحقق من صحة كل القيود المحاسبية المتعلقة بعملية شراء ومخصصات والأرباح والخسائر للأصول المالية المملوكة حتى الاستحقاق وفق نظام 09-08					

23	التحقق من صحة تسجيل المحاسبي فيما يتعلق بحسابات الضرائب الجارية وأصول وخصوم الضرائب المؤجلة وحسابات التسوية وحسابات المساهمات في الفروع والمؤسسات المشاركة					
24	التحقق من التسجيل المحاسبي ورصيد حساب البنك المركزي جانب الخصوم من عملية الاستدانة وإعادة المال من والى البنك المركزي					
25	التحقق من الأوراق الثبوتية والتسجيل المحاسبي وأرصدة الحسابات الاستلاف والاقتراض والأعباء من وإلى الحسابات الجارية للهيئات المالية لدى البنك					
26	التحقق من صحة التسجيل المحاسبي وأرصدة حسابات الفوائد المتعلقة بحسابات الزبائن من الودائع بالعملة الوطنية والأجنبية للأفراد ومؤسسات المقيمين وغير المقيمين					
27	التحقق من صحة التقييم والتسجيل المحاسبي ورصيد حساب ديون ممثلة بورقة مالية الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملةولكل الفوائد والأرباح والخسائر الصافية المتعلقة بها					
28	التحقق من بنود التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية والزبائن، وبنود ضمان بأمر من الهيئات المالية والزبائن، مختلف بنود التزاماتالتمويلوالضمانالأخرى الممنوحة والمحصل عليها					
29	التأكد منصحة بنود فوائد (نواتج وأعباء)المماثلةومخصصاتواسترجاعاتالمؤونات وخسائر القيمة					
30	التأكد من بنود الملاحق الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالفروع، المؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة ومختلف القوائم المالية (موجودات ومطلوبات والالتزامات ومختلف الأعباء والنواتج)					
	الامتثال لتطبيق نصوص القوانين والتشريعات					
31	التحقق من إتباع اجراءات التقييم والتسجيل المحاسبي وفق نظام 09-08					
32	التحقق من مدى احترام إجراءاتالتنظيم المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية الواردة في الدفاتر والوثائق والتقارير الدورية وفقا المادة 31 من النظام 11-08					
33	التحقق من إعداد مجموعة القوائم المالية البنكيةواحترام تصنيف الحسابات لمخطط المحاسبي المالي البنكي وفق نظامين 09-04و09-05					
34	التحققمن مدى تطبيق بنود نظام 11-05 المتعلق بالمعالجة المحاسبية للفوائد غير محصلة					

35	فحص مدى تطبيق بنود الأمر 03-11 المعدل والمتمم المتعلق بالنقد والقرض فيما يتعلق بالرقابة الداخلية					
	أساليب الرقابة الالكترونية					
36	توجد إجراءات كافية للتحقق من صحة تسجيل المدخلات على وسائط التخزين					
37	يتم إحكام الرقابة على كافة عمليات وأنشطة نقل وتحويل البيانات بين مراحل التشغيل المختلفة وبين أقسام المختصة					
38	يتم فحصواختبار ومطابقة مجاميع مخرجات النظام الالكتروني ومقارنتها مع مجاميع المدخلات ومعالجة والمستندات الأصلية					
39	تتأكد الجهات المختصة من سلامة أساليب الرقابة على الأجهزة والبرامج من خلال فحص جداول الصيانة ومقارنتها مع كشوف توقف التشغيل					
40	يقوم مدققون بفحص وتقييم أساليب الرقابة لمعالجة البيانات الكترونية المستخدمة من قبل الحاسب والأقسام الأخرى					

المادة 100:يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع البنك الأجنبي أن يعين محافظين اثنين للحسابات على الأقل.

المادة 101: زيادة على التزاماتهم ان يقدموا لمحافظ بنك الجزائر تقريرا خاصا حول المراقبة التي قاموا بها ويجب أن يسلم هذا التقرير للمحافظ في أجل أربعة اشهر ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية.

المادة 102:يخضع محافظو حسابات البنوك والمؤسسات المالية لرقابة اللجنة المصرفية التي يمكن أن تسلط عليهم عقوبات.

النظام رقم 09 - 04 المؤرخ أول شعبان عام 1430 الموافق 23 يوليو سنة 2009 والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛

- النظام رقم 09 - 05 المؤرخ في 29 شوال عام 1430 الموافق 18 أكتوبر سنة 2009 والمتعلق بإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها؛

- النظام رقم 09 - 08 المؤرخ في 12 محرم عام 1431 الموافق 29 ديسمبر سنة 2009 والمتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

النظام رقم - 11 - 08 المؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 ، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

الملحق رقم 04

قائمة المحكمين

اسم المحكمين	رتبة
رواني بوحفص	أستاذ التعليم العالي
عجيلة محمد	أستاذ التعليم العالي ومحافظ حسابات
عزاوي أعمر	أستاذ التعليم العالي ومحافظ حسابات
سعيداني محمد السعيد	أستاذ محاضر أ
مركان محمد البشير	أستاذ محاضر أ

الملحق رقم 05

أسئلة المقابلة الخاصة بالمدققين الداخليين:

الموضوع: بعنوان: دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية (دراسة حالة)

تم إعداد قائمة الأسئلة، بهدف جمع بيانات لإعداد بحث هذا الموضوع المذكور أعلاه، ولكي تحقق هذه هدفها والفائدة المرجوة يعتمد على مدى مشاركتكم في الإجابة الصريحة عن أسئلة كونها مهمة، وذلك للخروج بالنتائج والتوصيات المناسبة، نرجو من حضرتكم التكرم بالمساهمة في إتمام هذه الدراسة. مع العلم أن إجابتكم ستحظى بالسرية التامة وللأغراض العلمية لهذا البحث.

ولكم منا فائق الشكر والتقدير

1- هل يوجد يوجد بالتدقيق الداخلي بالوكالات وماهو موقعه في هيكل التنظيمي؟

2- فيما تتمثل مهام المدقق الداخلي؟ وهل هو مستقل في أداء مهامه؟

3- هل توظيف المدققين الداخليين يكون اختيار مباشر او اختيار ثم التكوين؟

4- مانوع التدقيق الداخلي الذي يقوم به المدقق الداخلي؟

5- هل يوجد نظام تحفيزات خاص بالمدققين الداخليين؟

6- في حالة وجود أخطاء والانحراف هل يتم إعداد تقرير مفصل عن الخطأ في حد ذاته أم يقوم بإعداد تقرير شامل عن كل العمليات؟

7- هل يوجد نظام الرقابة الداخلية المحاسبية وما هي مميزاته؟

الملحق رقم 06

الموضوع: بعنوان: دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية (دراسة حالة)

تم إعداد قائمة الأسئلة، بهدف جمع بيانات لإعداد بحث هذا الموضوع المذكور أعلاه،ولكي تحقق هذه هدفها والفائدة المرجوة يعتمد على مدى مشاركتكم في الإجابة الصريحة عن أسئلة كونها مهمة، وذلك للخروج بالنتائج والتوصيات المناسبة، نرجو من حضرتكم التكرم بالمساهمة في إتمام هذه الدراسة. مع العلم أن إجابتكم ستحظى بالسرية التامة وللأغراض العلمية لهذا البحث.

ولكم منا فائق الشكر والتقدير

1- ماهي أهم المراحل المتبعة في مهمة التدقيق القانوني؟

2- هل يوجد اختلاف بين الإجراءات التدقيق القانوني والتدقيق التعاقدي؟

3- ماهي المنهجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية وكيف يتم ذلك؟

4- ماهي المرجعيات القانونية التي يعتمد عليها محافظ الحسابات أثناء أداء مهامه؟

5- ماهي أهم الإجراءات المتبعة في تدقيق مختلف العمليات والحسابات البنكية؟

6- فيما يتمثل إجراءات التي يقوم محافظ الحسابات أثناء تدقيقه لمختلف بنود القوائم المالية؟

أسئلة مقابلة موجهة للمحافظ الحسابات

الموضوع: بعنوان: دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية

(دراسة حالة)

تم إعداد قائمة الأسئلة، بهدف جمع بيانات لإعداد بحث هذا الموضوع المذكور أعلاه،ولكي تحقق هذه هدفها لفائدة المرجوة يعتمد على مدى مشاركتكم في الإجابة الصريحة عن أسئلة كونها مهمة، وذلك للخروج بالنتائج لتوصيات المناسبة، نرجو من حضرتكم التكرم بالمساهمة في إتمام هذه الدراسة. مع العلم أن إجابتكم ستحظى بالسرية نامة وللأغراض العلمية لهذا البحث.

ولكم منا فائق الشكر والتقدير

1 -ماهي أهم المراحل المتبعة في مهمة التدقيق القانوني؟

2 -هل يوجد اختلاف بين الإجراءات التدقيق القانوني والتدقيق التعاقدي؟

3 -ماهي المنهجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية وكيف يتم ذلك؟

4 -ماهي المرجعيات القانونية التي يعتمد عليها محافظ الحسابات أثناء أداء مهامه؟

5 -ماهي أهم الإجراءات المتبعة في تدقيق مختلف العمليات والحسابات البنكية؟

6 -فيما يتمثل إجراءات التي يقوم محافظ الحسابات أثناء تدقيقه لمختلف بنود القوائم المالية؟

الملحق رقم 07: مخرجات SPSS21

Statistics

		السن	الخبرة	المؤهل	الوظيفي	البنك
N	Valid	134	134	134	134	134
	Missing	0	0	0	0	0

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنة 25 من	4	3,0	3,0	3,0
	سنة 35 إلى 26 من	45	33,6	33,6	36,6
	سنة 45 إلى 36 من	51	38,1	38,1	74,6
	سنة 45 إلى 36 من	20	14,9	14,9	89,6
	سنة 55 إلى 46 من	14	10,4	10,4	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنوات 05 من أقل	27	20,1	20,1	20,1
	سنوات 10 إلى 05 من	45	33,6	33,6	53,7
	سنة 15 إلى11 من	24	17,9	17,9	71,6
	سنة 20 إلى 16 من	16	11,9	11,9	83,6
	سنة 20 من أكثر	22	16,4	16,4	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	48	35,8	35,8	35,8
	ماستر	48	35,8	35,8	71,6
	ماجستير	4	3,0	3,0	74,6
	دكتوراه	34	25,4	25,4	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

الوظيفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	خارجي مدقق	25	18,7	18,7	18,7
	داخلي مدقق	50	37,3	37,3	56,0
	داخلي مراقب	20	14,9	14,9	70,9

	والمالية المحاسبية بمديرية إطار	29	21,6	21,6	92,5
	باحث أستاذ	10	7,5	7,5	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

البنك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	AGB	7	5,2	5,2	5,2
	BAN	37	27,6	27,6	32,8
	BEA	5	3,7	3,7	36,6
	BADR	18	13,4	13,4	50,0
	BDL	7	5,2	5,2	55,2
	CPA	10	7,5	7,5	62,7
	CNEP	9	6,7	6,7	69,4
	BRKA	2	1,5	1,5	70,9
	SLAME	4	3,0	3,0	73,9
	خارجي مدقق	25	18,7	18,7	92,5
	باحث أستاذ	10	7,5	7,5	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

تقويم الاستبيان:

Correlations

		البنكي التدقيق ابعاد	الداخلية نظامابة تقييم الرق	الاستبيان مجموع
البنكي التدقيق د	Pearson Correlation	1	,716**	,929**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000
	N	134	134	134
الرق الداخلية نظامابة تقييم	Pearson Correlation	,716**	1	,924**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000
	N	134	134	134
الاستبيان مجموع	Pearson Correlation	,929**	,924**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	
	N	134	134	134

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		الداخلي التدقيق	الخارجي التدقيق	البنكي التدقيق ابعاد
الداخلي التدقيق	Pearson Correlation	1	,674**	,899**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000
	N	134	134	134
الخارجي التدقيق	Pearson Correlation	,674**	1	,930**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000
	N	134	134	134
البنكي التدقيق ابعاد	Pearson Correlation	,899**	,930**	1

Sig. (2-tailed)	,000	,000	
N	134	134	134

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		العمليات اجراءات فعالية المحاسبية	والتقارير القوائم موثوقية المالية	نصوص لتطبيق الامتثال والتشريعات القوانين	الالكترونية الرقابة أساليب	الداخلية نظامابة تقييم الرق
المحاسبية العمليات اجراءات فعالية	Pearson Correlation	1	,729**	,685**	,559**	,849**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000
	N	134	134	134	134	134
المالية والتقارير القوائم موثوقية	Pearson Correlation	,729**	1	,733**	,532**	,957**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000
	N	134	134	134	134	134
والتشريعات القوانين نصوص لتطبيق الامتثال	Pearson Correlation	,685**	,733**	1	,569**	,844**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000
	N	134	134	134	134	134
الالكترونية الرقابة أساليب	Pearson Correlation	,559**	,532**	,569**	1	,687**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000
	N	134	134	134	134	134
الرق الداخلية نظامابة تقييم	Pearson Correlation	,849**	,957**	,844**	,687**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	
	N	134	134	134	134	134

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الثبات الكلي:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,963	64

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=X1 X2 X3 X4 X5 X6 X7 X8 X9 X10 X11 X12 X13 X14 X15 X16 X17 X18 X19 X20 X21 X22 X23 X24
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

الفاكرونباخ للتدقيق البنكي:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,912	24

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=Y1 Y2 Y3 Y4 Y5 Y6 Y7 Y8 Y9 Y10 Y11 Y12 Y13 Y14 Y15 Y16 Y17 Y18 Y19 Y20 Y21 Y22 Y23 Y24 Y25 Y26 Y27 Y28
Y29 Y30 Y31 Y32 Y33 Y34 Y35 Y36 Y37 Y38 Y39 Y40
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

ألفا كرونباخ: تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,953	40

التوزيع الطبيعي1:

```
NPAR TESTS
```

```
/K-S(NORMAL)=x y a1 a2 b1 b2 b3 b4
/MISSING ANALYSIS.
```

اتجاه اراء العينة:

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		البنكي التدقيق د	تقييم الرق الداخلية نظامابة	الداخلي التدقيق	الخارجي التدقيق	اجراءات فعالية المحاسبية العمليات	موثوقية المالية والتقارير القوائم	نصوص لتطبيق الامتثال والتشريعات القوانين	الالكترونية الرقابة أساليب
N		134	134	134	134	134	134	134	134
Normal Parameters[a,b]	Mean	4,1675	4,1896	4,2626	4,0868	4,1418	4,1953	4,2313	4,1881
	Std. Deviation	,45338	,43822	,49224	,49778	,52598	,44962	,63143	,53719
Most Extreme Differences	Absolute	,089	,072	,105	,083	,126	,095	,142	,174
	Positive	,057	,072	,073	,083	,126	,095	,113	,174
	Negative	-,089	-,053	-,105	-,080	-,118	-,091	-,142	-,132
Kolmogorov-Smirnov Z		1,033	,834	1,219	,955	1,459	1,102	1,644	2,016
Asymp. Sig. (2-tailed)		,237	,491	,102	,321	,028	,176	,009	,001

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
البنكي التدقيق ابعاد	134	4,1675	,45338
الداخلي التدقيق	134	4,2626	,49224
الخارجي التدقيق	134	4,0868	,49778
Valid N (listwise)	134		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
النظام عنها نص التي الداخلية الرقابة وسائل أهم من الداخلي التدقيق يعتبر 11-08	134	4,35	,686
التعامل فن في لاسيما والمهنية العلمية الكفاءة ذو الداخلي المدقق اختيار يتم البنك أقسام مختلف بين والاتصال الآخرين مع	134	4,28	,844
مهامهم أداء في والموضوعية بالحياد الداخلي التدقيق قسم موظفو يتمتع	134	4,20	,891
لتدقيق خطة إعداد في وعملية علمية أسس الداخلي التدقيق قسم رئيس يتبع ووحدات الأقسام مختلف	134	4,24	,696
تدقيق في البنك منهجية توضح التي والمستندات الوثائق مراجعة يتم للواجبات الموضحة والتعليمات القوانين في والمتمثلة العمليات والمسؤوليات	134	4,19	,761
بمهامه القيام عند الكافية المهنية العناية ببذل الداخلي المدقق يلتزم	134	4,33	,713
بمهامه القيام عند الكافية المهنية العناية ببذل الداخلي المدقق يلتزم	134	4,27	,787
الإصدارات على المستمر بالاطلاع الداخلي التدقيق قسم موظفو يلتزم التكنولوجيا على المعتمدة التدقيق لتقنيات الجديدة	134	4,31	,787
تقييم إطار فى النقدية وغير النقدية الموجودات بجرد الداخلى المدقق يقوم للبنك الداخلية الرقابة نظام	134	4,18	,866
البنكية العمليات مختلف عن ومفصل شامل تقرير الداخلي المدقق يعد	134	4,25	,698
والاقتراحات بالتوصيات الالتزام مدى بمتابعة بالبنك الداخلى المدقق يقوم الرقابي النظام فعالية زيادة أجل من بالتقرير البديلة والحلول	134	4,30	,705
الداخلي التدقيق	134	4,2626	,49224
Valid N (listwise)	134		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
الخارجي التدقيق بعملية للقيام الأقل على للحسابات محافظين تعيين تم 03- الأمر من 100 المادة على بناءا للبنك القانوني	134	4,13	,853
كافية مهنية وخبرة علمي بتكوين البنك في وفريقه الحسابات محافظ يتمتع التحويلات ونظم المحاسبية المعلومات نظم مجال في	134	4,06	,874
عدم يخص فيما المصرفية اللجنة لرقابة البنك حسابات محافظو يخضع المادة على بناء تدقيقه محل البنك من خدمة أو قرض أي من الاستفادة 102	133	4,045	,8779
للتدقيق شروط دفتر في والتربصات التكوينية الدورات احتساب يتم والتعاقدي القانوني الخارجي	134	3,90	,861
التدقيق فريق بين التدقيق عملية سير على الشخصية العلاقات تؤثر البنك وموظفي	134	3,84	,980
على لاعتماد التدقيق لعملية وتفصلي شامل مخطط الحسابات محافظ يضع الداخلي المدقق عمل أوراق	134	4,01	,954
من القائمةلتأكد المخاطر ظل في والغش الأخطاء لاكتشاف المدقق يسعى الداخلية الرقابة نظام واستمرارية سلامة	134	4,31	,604
من وقرائن أدلة على الحصول في كافية مهنية عناية الحسابات محافظ يبذل والمصادقات التحليلية الإجراءات خلال	134	4,10	,848
تدقيقه الداخلي المدقق وتقارير عمل بأوراق الحسابات محافظا يستعين فعالية لتقويم كامل الفهم على الحصول في للبنك التابعة والفروع لأقسام	134	4,13	,799
رأيهما ويبدي الداخلية الرقابة نظام وتقييم بفحص الحسابات محافظا قوم بها الخاص تقريره في حولها الفني	134	4,16	,734
من أشهر04 أقصاه أجل في الرقابة عن تقريرا الحسابات محافظا قدم 03-11 الأمر 101 المادة على بناءا المالية السنة إقفال تاريخ	133	4,11	,725

مبادئ مع للبنك المالية القوائم توافق مدى من الحسابات محافظا يتأكد المقارنة والسنة الحالية لسنة بها المعمول المحاسبية والطرق	134	4,16	,663
إلى العامة للجمعية الموجهة تقاريرهم من نسخة الحسابات محافظا يرسل 101 المادة على بناءا المركزي البنك محافظ	134	4,19	,761
الخارجي التدقيق	134	4,0868	,49778
Valid N (listwise)	132		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
المحاسبية العمليات اجراءات فعالية	134	4,1418	,52598
المالية والتقارير القوائم موثوقية	134	4,1953	,44962
والتشريعات القوانين نصوص لتطبيق الامتثال	134	4,2313	,63143
الالكترونية الرقابة أساليب	134	4,1881	,53719
المحاسبية الداخلية الرقابة نظام تقييم	134	4,1896	,43822
Valid N (listwise)	134		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
والسياسات النظم من التحقق في المحاسبية الداخلية الرقابة نظام يساعد والمعايير للأصول مطابقتها ومدى المطبقة المحاسبية	134	4,28	,698
مراجعة ميزان خلال من اليومية الحركة بمطابقة المحاسبة قسم يقوم لتحقق المصادقات أسلوب على بالاعتماد يومي مالي ومركز	134	4,19	,770

إجراء مع والمالية التجارية والأوراق للأرصدة الدائم الجرد بعمليات القيام بالدفاتر والتسجيلات المادي العد بين المطابقة عملية	134	4,14	,747
التسميات مع ومقارنتها للعمليات الحسابات أرقام تسمية صحة من لتحقق Scfb في المقرر المحاسبية والأرقام	134	4,09	,780
التعليمات بموجب التاريخية التكلفة لمبدأ وفق تعد البيانات أن من التحقق المركزي البنك عن الصادرة والقوانين	134	4,02	,897
المحاسبة إدارة إلى وتحليلها وتفسيرها الحسابات أرصدة حول تقرير رفع أشهر 3 فترة كل الرئيسي بالمقر	134	3,99	,780
أنها المحاسبية والجداول والتسجيلات الثبوتية الأوراق صحة من التأكد البنكية العمليات عن المسؤولين الموظفين تواقيع تحمل	134	4,28	,642
المحاسبية العمليات اجراءات فعالية	134	4,1418	,52598
Valid N (listwise)	134		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
المالية المعلومات وسلامة دقة المحاسبية الداخلية الرقابة نظام يحقق المالية والتقارير القوائم فى المتضمنة	134	4,24	,651
القانونية والمستندات والوثائق التوقيع نماذج على ورقابة الاصول حماية المستندي الاعتماد ملفات و القروض ملفات من	134	4,25	,654
الفروقات لإبراز العملات لمختلف اليومى بالجرد الصندوق أمين القيام إل من التحويل وكذلك الصندوق لعمليات مسجلة	134	4,28	,730
لأسعار التقييم إعادة فوارق لتسجيل مستمرة مراقبة وجود من التحقق الصرف أسعار التلاعبات لتفادي الأجنبية العملات	134	4,19	,767
عملية والإجراء البنوك مابين سوق في المتعاملة للأطراف المباشر التأكد والمؤسسات البنوك لدى وكشوفها حساباتها أرصدة بين المطابقة	134	4,16	,744

وتسجيلات المكونة القانونية والسيولة النقدية الاحتياطات من لتأكد للبنك الجاري الحساب والى من بالتحويلات المتعلقة المحاسبية	134	4,18	,774
حسابات ورصيد المحاسبية القيود وصحة الثبوتية الأوراق من التحقق والإيداع السحب عمليات لكل العمومية والخزينة البريدية الصكوك مركز	134	4,29	,647
حساب ورصيد المحاسبي والتسجيل والتقييم الثبوتية الأوراق من التحقق المالية الأصول لمختلف والبيع الشراء بعملية المرتبطة والخسائر الأرباح	134	4,25	,665
للعمولات الصحيح المحاسبي والتسجيل الثبوتية الأوراق صحة من التحقق الإقراض بعملية المتعلقة فيها المشكوك والديون والفوائد	134	4,16	,793
الالكترونية المقاصة لنظام ومستندات وثائق جميع حفظ من والتأكد فحص للشيكات	134	4,10	,852
القيمة يخص فيما القروض منح في البنك السياسة وضوح من التأكد المخاطرها ودرجة القصوى	134	4,16	,758
فيها المشكوك الحسابات وكل الزبائن حسابات حركات مراقبة من التحقق والمتكررة الكبيرة المبالغ ذات خاصة وإيداعات سحوبات من	134	4,18	,724
الاستحقاق تاريخ قبل سحبت إذا الوديعة على فائدة تسجيل من التحقق	134	4,13	,811
والفوائد العمولات لكل المحاسبي والتسجيل التقييم صحة من التحقق على التمويل بعملية المرتبطة القيمة وخسائر المشكوك والديون	134	4,24	,674
ومخصصات شراء بعملية المتعلقة المحاسبية القيود كل صحة من التحقق وفق الاستحقاق حتى المملوكة المالية للأصول والخسائر والأرباح	134	4,17	,827
الجارية الضرائب بحسابات يتعلق فيما المحاسبي تسجيل صحة من لتحقق و التسوية وحسابات المؤجلة الضرائب وخصوم وأصول	134	4,15	,710
جانب المركزي البنك حساب ورصيد المحاسبي التسجيل من التحقق البنك والى من المال وإعادة الاستدانة عملية من الخصوم	134	4,22	,752
الحسابات وأرصدة المحاسبي والتسجيل الثبوتية الأوراق من لتحقق الجارية الحسابات وإلى من والأعباء والاقتراض الاستلاف	134	4,17	,761

المتعلقة الفوائد حسابات وأرصدة المحاسبي التسجيل صحة من التحقق	134	4,22	,719
ومؤسسات للأفراد والأجنبية الوطنية بالعملة الودائع من الزبائن بحسابات			
ممثلة ديون حساب ورصيد المحاسبي والتسجيل التقييم صحة من التحقق	134	4,21	,672
الفوائد المعاملةولكل لغرض المملوكة المالية الأصول مالية بورقة			
،وبنود والزبائن المالية الهيئات لفائدة التمويل التزامات بنود من لتحقق	134	4,17	,655
التزامات بنود مختلف والزبائن، المالية الهيئات من بأمر ضمان			
المماثلةومخصصات(وأعباء نواتج) فوائد بنود صحة من التأكد	134	4,14	,673
القيمة وخسائر المؤونات واسترجاعات			
المؤسسات بالفروع، المتعلقة بالمعلومات الخاصة الملاحق بنود من التأكد	134	4,24	,603
المالية القوائم ومختلف المشاركة والكيانات المشتركة			
المالية والتقارير القوائم موثوقية	134	4,1953	,44962
Valid N (listwise)	134		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
09-08 نظام وفق المحاسبي والتسجيل التقييم اجراءات إتباع من التحقق	134	4,28	,676
المعلومات توفير في المحاسبي التنظيم إجراءات احترام مدى من التحقق	134	4,21	,832
31 المادة وفقا الدورية والتقارير الوثائق و الدفاتر في الواردة المحاسبية			
الحسابات تصنيف البنكيةواحترام المالية القوائم مجموعة إعداد من لتحقق	134	4,22	,810
05-09و04-09 نظامين وفق البنكي المالي المحاسبي لمخطط			
المحاسبية بالمعالجة المتعلق 05-11 نظام بنود تطبيق مدى من التحقق	134	4,27	,787
محصلة غير للفوائد			
بالنقد المتعلق والمتمم المعدل 11-03 الأمر بنود تطبيق مدى فحص	134	4,18	,830
الداخلي بالرقابة يتعلق فيما والقرض			
والتشريعات القوانين نصوص لتطبيق الامتثال	134	4,2313	,63143
Valid N (listwise)	134		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
وسائط على المدخلات تسجيل صحة من للتحقق كافية إجراءات توجد التخزين	134	4,14	,787
بين البيانات وتحويل نقل وأنشطة عمليات كافة على الرقابة إحكام يتم المختصة أقسام وبين المختلفة التشغيل مراحل	134	4,04	,862
ومقارنتها الالكتروني النظام مخرجات مجاميع ومطابقة واختبار فحص يتم الأصلية والمستندات ومعالجة المدخلات مجاميع مع	134	4,20	,646
والبرامج الأجهزة على الرقابة أساليب سلامة من المختصة الجهات تتأكد كشوف مع ومقارنتها الصيانة جداول فحص خلال من	134	4,25	,554
الكترونية البيانات لمعالجة الرقابة أساليب وتقييم بفحص مدققون قوم الأخرى والأقسام الحاسب قبل من المستخدمة	134	4,31	,630
الالكترونية الرقابة أساليب	134	4,1881	,53719
Valid N (listwise)	134		

اختبار الفرضيات:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,716[a]	,512	,509	,30718

a. Predictors: (Constant البنكي التدقيق د

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13,085	1	13,085	138,667	,000[b]
	Residual	12,456	132	,094		
	Total	25,540	133			

a. Dependent Variable: المحاسبية الداخلية الرقابة نظام تقييم

b. Predictors: (Constant), د,البنكي التدقيق

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,306	,246		5,305	,000
	البنكي التدقيق	,692	,059	,716	11,776	,000

a. Dependent Variable: المحاسبية الداخلية الرقابة نظام تقييم

الفرضية الجزئية 1

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,594[a]	,353	,348	,35380

a. Predictors: (Constant), الداخلي التدقيق

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9,018	1	9,018	72,043	,000[b]
	Residual	16,523	132	,125		
	Total	25,540	133			

a. Dependent Variable: المحاسبية الداخلية الرقابة نظام تقييم

b. Predictors: (Constant), الداخلي التدقيق

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,935	,267		7,235	,000
	الداخلي التدقيق	,529	,062	,594	8,488	,000

a. Dependent Variable: المحاسبية الداخلية الرقابة نظام تقييم

الفرضية الجزئية 2

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,707[a]	,499	,495	,31129

a. Predictors: (Constant), الخارجي التدقيق

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	12,750	1	12,750	131,574	,000[b]
	Residual	12,791	132	,097		
	Total	25,540	133			

a. Dependent Variable: المحاسبية الداخلية الرقابة نظام تقييم

b. Predictors: (Constant), الخارجي التدقيق

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,648	,223		7,381	,000
	الخارجي التدقيق	,622	,054	,707	11,471	,000

a. Dependent Variable: المحاسبية الداخلية الرقابة نظام تقييم

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,724[a]	,525	,517	,30442

a. Predictors: (Constant), الداخلي التدقيق , الخارجي التدقيق

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13,400	2	6,700	72,296	,000[b]
	Residual	12,140	131	,093		
	Total	25,540	133			

a. Dependent Variable: المحاسبية الداخلية الرقابة نظام تقييم

b. Predictors: (Constant), الداخلي التدقيق , الخارجي التدقيق

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,352	,245		5,513	,000
	الداخلي التدقيق	,192	,073	,216	2,649	,009
	الخارجي التدقيق	,494	,072	,561	6,877	,000

a. Dependent Variable: المحاسبية الداخلية الرقابة نظام تقييم

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,712[a]	,507	,499	,37226

a. Predictors: (Constant), الداخلي التدقيق , الخارجي التدقيق

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	18,642	2	9,321	67,263	,000[b]
	Residual	18,154	131	,139		
	Total	36,796	133			

a. Dependent Variable: المحاسبية العمليات اجراءات فعالية

b. Predictors: (Constant), الداخلي التدقيق , الخارجي التدقيق

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,945	,300		3,151	,002
	الداخلي التدقيق	,087	,089	,082	,982	,328
	الخارجي التدقيق	,691	,088	,654	7,873	,000

a. Dependent Variable: المحاسبية العمليات اجراءات فعالية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,638[a]	,406	,397	,34904

a. Predictors: (Constant), الداخلي التدقيق , الخارجي التدقيق

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	10,928	2	5,464	44,851	,000[b]
	Residual	15,959	131	,122		
	Total	26,888	133			

a. Dependent Variable: المالية والتقارير القوائم موثوقية

b. Predictors: (Constant), الداخلي التدقيق , الخارجي التدقيق

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,615	,281		5,746	,000
	الداخلي التدقيق	,195	,083	,213	2,338	,021
	الخارجي التدقيق	,428	,082	,474	5,203	,000

a. Dependent Variable: المالية والتقارير القوائم موثوقية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,719[a]	,517	,510	,44199

a. Predictors: (Constant), الداخلي التدقيق , الخارجي التدقيق

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	27,437	2	13,718	70,222	,000[b]
	Residual	25,592	131	,195		
	Total	53,028	133			

a. Dependent Variable: والتشريعات القوانين نصوص لتطبيق الامتثال

b. Predictors: (Constant), الداخلي التدقيق , الخارجي التدقيق

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,106	,356		,299	,765
	الداخلي التدقيق	,361	,105	,281	3,421	,001
	الخارجي التدقيق	,633	,104	,499	6,073	,000

a. Dependent Variable: والتشريعات القوانين نصوص لتطبيق الامتثال

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,464[a]	,215	,203	,47962

a. Predictors: (Constant), الداخلي التدقيق , الخارجي التدقيق

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8,246	2	4,123	17,923	,000[b]
	Residual	30,135	131	,230		
	Total	38,381	133			

a. Dependent Variable: الالكترونية الرقابة أساليب

b. Predictors: (Constant), الداخلي التدقيق , الخارجي التدقيق

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,954	,386		5,057	,000
	الداخلي التدقيق	,161	,114	,147	1,407	,162
	الخارجي التدقيق	,379	,113	,351	3,350	,001

a. Dependent Variable: الالكترونية الرقابة أساليب

دراسات الفروقات:

ANOVA

الداخلي التدقيق

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1,387	4	,347	1,450	,221
Within Groups	30,839	129	,239		
Total	32,226	133			

ANOVA

الخارجي التدقيق

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	3,418	4	,855	3,732	,007
Within Groups	29,537	129	,229		
Total	32,956	133			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: الخارجي التدقيق

LSD

(I) الخبرة	(J) الخبرة	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
سنوات 05 من أقل	سنوات 10 إلى 05 من	-,20983	,11648	,074	-,4403	,0206
	سنة 15 إلى11 من	-,29336*	,13424	,031	-,5590	-,0278
	سنة 20 إلى 16 من	-,32781*	,15097	,032	-,6265	-,0291
	سنة 20 من أكثر	-,51269*	,13743	,000	-,7846	-,2408
سنوات 10 إلى 05 من	سنوات 05 من أقل	,20983	,11648	,074	-,0206	,4403
	سنة 15 إلى11 من	-,08353	,12095	,491	-,3228	,1558
	سنة 20 إلى 16 من	-,11798	,13928	,399	-,3936	,1576
	سنة 20 من أكثر	-,30286*	,12448	,016	-,5492	-,0566
سنة 15 إلى11 من	سنوات 05 من أقل	,29336*	,13424	,031	,0278	,5590
	سنوات 10 إلى 05 من	,08353	,12095	,491	-,1558	,3228
	سنة 20 إلى 16 من	-,03446	,15444	,824	-,3400	,2711
	سنة 20 من أكثر	-,21933	,14124	,123	-,4988	,0601
سنة 20 إلى 16 من	سنوات 05 من أقل	,32781*	,15097	,032	,0291	,6265

	سنوات 10 إلى 05 من	,11798	,13928	,399	-,1576	,3936
	سنة 15 إلى11 من	,03446	,15444	,824	-,2711	,3400
	سنة 20 من أكثر	-,18488	,15722	,242	-,4959	,1262
	سنوات 05 من أقل	,51269*	,13743	,000	,2408	,7846
سنة 20 من أكثر	سنوات 10 إلى 05 من	,30286*	,12448	,016	,0566	,5492
	سنة 15 إلى11 من	,21933	,14124	,123	-,0601	,4988
	سنة 20 إلى 16 من	,18488	,15722	,242	-,1262	,4959

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

ANOVA

المحاسبية الداخلية الرقابة نظام تقييم

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	2,321	4	,580	3,223	,015
Within Groups	23,220	129	,180		
Total	25,540	133			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: المحاسبية الداخلية الرقابة نظام تقييم

LSD

(I) الخبرة	(J) الخبرة	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
سنوات 05 من أقل	سنوات 10 إلى 05 من	-,14833	,10328	,153	-,3527	,0560
	سنة 15 إلى11 من	-,32743*	,11902	,007	-,5629	-,0919
	سنة 20 إلى 16 من	-,29670*	,13385	,028	-,5615	-,0319
	سنة 20 من أكثر	-,36275*	,12185	,003	-,6038	-,1217
سنوات 10 إلى 05 من	سنوات 05 من أقل	,14833	,10328	,153	-,0560	,3527

سنة 15 إلى11 من	سنة 15 إلى11 من	-,17910	,10724	,097	-,3913	,0331
	سنة 20 إلى 16 من	-,14837	,12349	,232	-,3927	,0960
	سنة 20 من أكثر	-,21442	,11037	,054	-,4328	,0040
	سنوات 05 من أقل	,32743*	,11902	,007	,0919	,5629
	سنوات 10 إلى 05 من	,17910	,10724	,097	-,0331	,3913
سنة 20 إلى 16 من	سنة 20 إلى 16 من	,03073	,13693	,823	-,2402	,3016
	سنة 20 من أكثر	-,03532	,12523	,778	-,2831	,2124
	سنوات 05 من أقل	,29670*	,13385	,028	,0319	,5615
	سنوات 10 إلى 05 من	,14837	,12349	,232	-,0960	,3927
	سنة 15 إلى11 من	-,03073	,13693	,823	-,3016	,2402
	سنة 20 من أكثر	-,06605	,13940	,636	-,3419	,2097
	سنوات 05 من أقل	,36275*	,12185	,003	,1217	,6038
سنة 20 من أكثر	سنوات 10 إلى 05 من	,21442	,11037	,054	-,0040	,4328
	سنة 15 إلى11 من	,03532	,12523	,778	-,2124	,2831
	سنة 20 إلى 16 من	,06605	,13940	,636	-,2097	,3419

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

أراء الخبرة

ANOVA

الداخلي التدقيق

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1,387	4	,347	1,450	,221
Within Groups	30,839	129	,239		
Total	32,226	133			

ANOVA

الخارجي التدقيق

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	3,418	4	,855	3,732	,007
Within Groups	29,537	129	,229		
Total	32,956	133			

Post Hoc Tests

Multiple Comparisons

Dependent Variable: الخارجي التدقيق

LSD

(I) الخبرة	(J) الخبرة	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
سنوات 05 من أقل	سنوات 10 إلى 05 من	-,20983	,11648	,074	-,4403	,0206
	سنة 15 إلى11 من	-,29336*	,13424	,031	-,5590	-,0278
	سنة 20 إلى 16 من	-,32781*	,15097	,032	-,6265	-,0291
	سنة 20 من أكثر	-,51269*	,13743	,000	-,7846	-,2408
سنوات 10 إلى 05 من	سنوات 05 من أقل	,20983	,11648	,074	-,0206	,4403
	سنة 15 إلى11 من	-,08353	,12095	,491	-,3228	,1558
	سنة 20 إلى 16 من	-,11798	,13928	,399	-,3936	,1576
	سنة 20 من أكثر	-,30286*	,12448	,016	-,5492	-,0566
سنة 15 إلى11 من	سنوات 05 من أقل	,29336*	,13424	,031	,0278	,5590
	سنوات 10 إلى 05 من	,08353	,12095	,491	-,1558	,3228
	سنة 20 إلى 16 من	-,03446	,15444	,824	-,3400	,2711
	سنة 20 من أكثر	-,21933	,14124	,123	-,4988	,0601

سنة 20 إلى 16 من	سنوات 05 من أقل	,32781*	,15097	,032	,0291	,6265
	سنوات 10 إلى 05 من	,11798	,13928	,399	-,1576	,3936
	سنة 15 إلى11 من	,03446	,15444	,824	-,2711	,3400
	سنة 20 من أكثر	-,18488	,15722	,242	-,4959	,1262
سنة 20 من أكثر	سنوات 05 من أقل	,51269*	,13743	,000	,2408	,7846
	سنوات 10 إلى 05 من	,30286*	,12448	,016	,0566	,5492
	سنة 15 إلى11 من	,21933	,14124	,123	-,0601	,4988
	سنة 20 إلى 16 من	,18488	,15722	,242	-,1262	,4959

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

ANOVA

المحاسبية الداخلية الرقابة نظام تقييم

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	2,321	4	,580	3,223	,015
Within Groups	23,220	129	,180		
Total	25,540	133			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: المحاسبية الداخلية الرقابة نظام تقييم

LSD

(I) الخبرة	(J) الخبرة	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
سنوات 05 من أقل	سنوات 10 إلى 05 من	-,14833	,10328	,153	-,3527	,0560
	سنة 15 إلى11 من	-,32743*	,11902	,007	-,5629	-,0919
	سنة 20 إلى 16 من	-,29670*	,13385	,028	-,5615	-,0319
	سنة 20 من أكثر	-,36275*	,12185	,003	-,6038	-,1217

سنوات 10 إلى 05 من	سنوات 05 من أقل	,14833	,10328	,153	-,0560	,3527
	سنة 15 إلى11 من	-,17910	,10724	,097	-,3913	,0331
	سنة 20 إلى 16 من	-,14837	,12349	,232	-,3927	,0960
	سنة 20 من أكثر	-,21442	,11037	,054	-,4328	,0040
سنة 15 إلى11 من	سنوات 05 من أقل	,32743*	,11902	,007	,0919	,5629
	سنوات 10 إلى 05 من	,17910	,10724	,097	-,0331	,3913
	سنة 20 إلى 16 من	,03073	,13693	,823	-,2402	,3016
	سنة 20 من أكثر	-,03532	,12523	,778	-,2831	,2124
سنة 20 إلى 16 من	سنوات 05 من أقل	,29670*	,13385	,028	,0319	,5615
	سنوات 10 إلى 05 من	,14837	,12349	,232	-,0960	,3927
	سنة 15 إلى11 من	-,03073	,13693	,823	-,3016	,2402
	سنة 20 من أكثر	-,06605	,13940	,636	-,3419	,2097
سنة 20 من أكثر	سنوات 05 من أقل	,36275*	,12185	,003	,1217	,6038
	سنوات 10 إلى 05 من	,21442	,11037	,054	-,0040	,4328
	سنة 15 إلى11 من	,03532	,12523	,778	-,2124	,2831
	سنة 20 إلى 16 من	,06605	,13940	,636	-,2097	,3419

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

أراء الوظيفية:

ANOVA

الداخلي التدقيق

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	2,769	4	,692	3,031	,020
Within Groups	29,457	129	,228		
Total	32,226	133			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: الداخلي التدقيق

LSD

(I) الوظيفي	(J) الوظيفي	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
خارجي مدقق	داخلي مدقق	,32909*	,11705	,006	,0975	,5607
	داخلي مراقب	,20636	,14336	,152	-,0773	,4900
	والمالية المحاسبية بمديرية إطار	,32376*	,13041	,014	,0657	,5818
	باحث أستاذ	-,03455	,17880	,847	-,3883	,3192
داخلي مدقق	خارجي مدقق	-,32909*	,11705	,006	-,5607	-,0975
	داخلي مراقب	-,12273	,12643	,334	-,3729	,1274
	والمالية المحاسبية بمديرية إطار	-,00533	,11154	,962	-,2260	,2154
	باحث أستاذ	-,36364*	,16554	,030	-,6912	-,0361
داخلي مراقب	خارجي مدقق	-,20636	,14336	,152	-,4900	,0773
	داخلي مدقق	,12273	,12643	,334	-,1274	,3729
	والمالية المحاسبية بمديرية إطار	,11740	,13889	,400	-,1574	,3922
	باحث أستاذ	-,24091	,18507	,195	-,6071	,1253
والمالية المحاسبية بمديرية إطار	خارجي مدقق	-,32376*	,13041	,014	-,5818	-,0657
	داخلي مدقق	,00533	,11154	,962	-,2154	,2260
	داخلي مراقب	-,11740	,13889	,400	-,3922	,1574
	باحث أستاذ	-,35831*	,17524	,043	-,7050	-,0116
باحث أستاذ	خارجي مدقق	,03455	,17880	,847	-,3192	,3883
	داخلي مدقق	,36364*	,16554	,030	,0361	,6912
	داخلي مراقب	,24091	,18507	,195	-,1253	,6071

والمالية المحاسبية بمديرية إطار	,35831*	,17524	,043	,0116	,7050

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

ANOVA

الخارجي التدقيق

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	7,636	4	1,909	9,727	,000
Within Groups	25,319	129	,196		
Total	32,956	133			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: الخارجي التدقيق

LSD

(I) الوظيفي	(J) الوظيفي	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
خارجي مدقق	داخلي مدقق	,46013*	,10852	,000	,2454	,6748
	داخلي مراقب	,48769*	,13291	,000	,2247	,7507
	والمالية المحاسبية بمديرية إطار	,65918*	,12091	,000	,4200	,8984
	باحث أستاذ	,03000	,16577	,857	-,2980	,3580
داخلي مدقق	خارجي مدقق	-,46013*	,10852	,000	-,6748	-,2454
	داخلي مراقب	,02756	,11721	,814	-,2043	,2595
	والمالية المحاسبية بمديرية إطار	,19905	,10341	,056	-,0055	,4036
	باحث أستاذ	-,43013*	,15347	,006	-,7338	-,1265
داخلي مراقب	خارجي مدقق	-,48769*	,13291	,000	-,7507	-,2247

	داخلي مدقق	-,02756	,11721	,814	-,2595	,2043
	والمالية المحاسبية بمديرية إطار	,17149	,12877	,185	-,0833	,4263
	باحث أستاذ	-,45769*	,17158	,009	-,7972	-,1182
	خارجي مدقق	-,65918*	,12091	,000	-,8984	-,4200
والمالية المحاسبية بمديرية إطار	داخلي مدقق	-,19905	,10341	,056	-,4036	,0055
	داخلي مراقب	-,17149	,12877	,185	-,4263	,0833
	باحث أستاذ	-,62918*	,16247	,000	-,9506	-,3077
	خارجي مدقق	-,03000	,16577	,857	-,3580	,2980
باحث أستاذ	داخلي مدقق	,43013*	,15347	,006	,1265	,7338
	داخلي مراقب	,45769*	,17158	,009	,1182	,7972
	والمالية المحاسبية بمديرية إطار	,62918*	,16247	,000	,3077	,9506

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

ANOVA

المحاسبية الداخلية الرقابة نظام تقييم

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	3,291	4	,823	4,771	,001
Within Groups	22,249	129	,172		
Total	25,540	133			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: المحاسبية الداخلية الرقابة نظام تقييم

LSD

(I) الوظيفي	(J) الوظيفي	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
خارجي مدقق	داخلي مدقق	,38050*	,10173	,000	,1792	,5818

	داخلي مراقب	,34725*	,12459	,006	,1007	,5938
	والمالية المحاسبية بمديرية إطار	,41031*	,11334	,000	,1861	,6346
	باحث أستاذ	,11850	,15539	,447	-,1889	,4259
	خارجي مدقق	-,38050*	,10173	,000	-,5818	-,1792
داخلي مدقق	داخلي مراقب	-,03325	,10988	,763	-,2506	,1841
	والمالية المحاسبية بمديرية إطار	,02981	,09694	,759	-,1620	,2216
	باحث أستاذ	-,26200	,14386	,071	-,5466	,0226
	خارجي مدقق	-,34725*	,12459	,006	-,5938	-,1007
	داخلي مدقق	,03325	,10988	,763	-,1841	,2506
داخلي مراقب	والمالية المحاسبية بمديرية إطار	,06306	,12071	,602	-,1758	,3019
	باحث أستاذ	-,22875	,16085	,157	-,5470	,0895
	خارجي مدقق	-,41031*	,11334	,000	-,6346	-,1861
	داخلي مدقق	-,02981	,09694	,759	-,2216	,1620
والمالية المحاسبية بمديرية إطار	داخلي مراقب	-,06306	,12071	,602	-,3019	,1758
	باحث أستاذ	-,29181	,15230	,058	-,5931	,0095
	خارجي مدقق	-,11850	,15539	,447	-,4259	,1889
	داخلي مدقق	,26200	,14386	,071	-,0226	,5466
باحث أستاذ	داخلي مراقب	,22875	,16085	,157	-,0895	,5470
	والمالية المحاسبية بمديرية إطار	,29181	,15230	,058	-,0095	,5931

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

إهداء.....
شكر وعرفان.....
ملخص الدراسة: .....
قائمة الجداول .....
قائمة الاختصارات والرموز .....
فهرس المحتويات .....
مقدمة .....أ
أ– توطئة ..... ب
ب– الإشكالية.....ج
ت– فرضيات الدراسة.....د
ث– أهداف الدراسة .....هـ
ج– أهمية الدراسة ..... و
ح– مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة..... و
خ– حدود الدراسة:..... و
د– منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة.....ز
ذ– تقسيمات الدراسة .....ح
ز– صعوبات الدراسة.....ط

الفصل الأول: التأصيل العلمي للتدقيق البنكي

تمهيد 50
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق البنكي 51
المطلب الأول: تطور التاريخي للتدقيق البنكي 51
المطلب الثاني: مفهوم التدقيق البنكي 54
المبحث الثاني: التدقيق الداخلي للبنوك 57
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي في البنوك..... 57
المطلب الثاني: أسس ومبادئ الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي..... 66
المبحث الثالث: التدقيق الخارجي في البنوك..... 75
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الخارجي في البنوك 75
المطلب الثاني: التدقيق الخارجي في البنوك..... 78
خلاصة الفصل:..... 86

الفصل الثاني: التأصيل العلمي لنظام الرقابة الداخلية المحاسبية

تمهيد: 88
المبحث الأول: الرقابة الداخلية ومقوماتها 89
المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية 89
المطلب الثاني : مكونات ومقومات نظام الرقابة الداخلية 96
المطلب الثالث: أساليب ووسائل فحص نظام الرقابة الداخلية 110
المبحث الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي البنكي 117
المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية 117
المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني 139
المبحث الثالث: مساهمة التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية 143
المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية 143
المطلب الثاني: دور التدقيق الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية 144
خلاصة الفصل: 147

الفصل الثالث: دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية

تمهيد: 149
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة 150
المطلب الأول: منهج البحث المستخدم بالدراسة 150
المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة 171
المبحث الثاني: عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة 176
المطلب الأول: مناقشة البيانات المتعلقة بأبعاد التدقيق البنكي 176
المطلب الثاني: مناقشة البيانات المتعلقة بتقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية 184
المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها 199
المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى 199
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية 215
المطلب الثالث: عرض ومناقشة نتائج المقابلة 228
خلاصة الفصل 241
خاتمة 243
قائمة المصادر والمراجع 248
قائمة المراجع 249
الملاحق 267
فهرس المحتويات: 319